

المزمل

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد

ابن الحنابل
(٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)

تحقيق ودراسة

علي حيدر

أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق

دمشق

١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

المقدمة

تعود صلتي بهذا البحث إلى سنوات خلت ، يوم كنت طالباً في السنة الثالثة من قسم اللغة العربية بجامعة دمشق ، حيث كلفني أستاذنا في النحو والصرف سعيد الأفغاني إلقاء محاضرة على زملائي عن ابن الأنباري النحوي وكتابه « لمع الأدلة في أصول النحو » .

وقد أتاحت لي المحاضرة الاطلاع على كنوزنا الخبوءة في دار الكتب الظاهرية ومنحتني التصميم على العودة إليها بعد إنهاء دراستي الجامعية .

وعندما عدت إلى قبة المخطوطات برأ بالعهد الذي كنت قطعتة على نفسي « عثرت على مخطوطة « المرآة » الذي استوعى انتباهي لأسباب عديدة .

فهو أولاً شرح لكتاب « الجمل » الذي شرح فيه عبد القاهر الجرجاني (١) كتابه « العوامل المائة (٢) » وهو أول كتاب وصل إلينا يبحث في العوامل .

وما من شك أن نظرية العوامل هي أخطر نظرية عرفها النحو العربي عبر تاريخه الطويل ، فهي من الأسس التي شيد عليها النحويون القدامى صرح منهم في دراسة النحو ، وهي التي كانت سبباً فيما بعد في تعقيد النحو ، بما دعا ابن مضاء القرطبي

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر (ت ٤٧١ / ١٠٧٨) واضع أصول البلاغة ، وأحد أئمة العربية .

انظر الدراسة التي كتبناها عنه في مقدمة كتاب « الجمل » الذي عنينا بتحقيقه .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٨٩ .

(١١١/٥١١ - ١١٩٦/٥٩٢) إلى أن يثور عليها في كتابه الذي سماه « الرد على النحاة » .

ومؤلفه هو ابن الحشاش ، أحد أئمة النحو في القرن السادس ، هذا القرن الذي يعتبر فاصلاً بين مرحلتين .

أ - مرحلة إرساء الأصول ووضع النظريات .

ب - مرحلة الشرح والتعليق والتجميع والنظم .

ونستطيع بهذا الكتاب أن نعرف رأي القدماء في نظرية العوامل .

وقد حققت الكتاب معتمداً أربع نسخ خطية ، اثنتان منها من الظاهرية ، وثالثة من مكتبة غوته ، ورابعة من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، وقدمت له بمقدمة عن ابن الحشاش وحياته وشيوخه وتلامذته ومنهجه في كتابه ومذهبه النحوي ومنزله وتأثره بمن قبله وأثره فيمن بعده .

ولا بد لي من الإشارة إلى الفضل الكبير الذي أحاطني به أستاذي المشرف الدكتور أحمد مسكي الذي شمل هذا البحث برعايته ، وقوم من عوجه ، وأرشدني كلما ضلت الطريق ، وأثار لي سبل الدراسة .

كما لا بد لي من التوجه بالشكر الخالص إلى علامة الشام الأستاذ أحمد راتب النفاخ الذي اعتاد الباحثون أن يجدوا في منزله واحة فواحة ، يلوذون بها لينهلوا من معين الأستاذ الصافي ، يشجعهم على ذلك نبل نفس منقطع النظر ، وعطاء لم يجد منه المرض الذي ألم به مؤخراً ، من الله عليه بالعافية .

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت إلى سواء السبيل ، وإلا فعذري أنها الخطوة الأولى على الطريق الطويل .

دمشق في ١٠ / ١١ / ١٩٧٢

علي حيدر

ابن الحشّاب

عصره :

ولد أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الحشّاب عام (٤٩٢ / ١١٠٠) (١) في بغداد ، في حكم السلاجقة - وهم قوم من الأتراك حافظوا على مظهر الخلافة والتبجيل لصاحبها - الذين تغلبوا على البويهيين عام (٤٤٧ / ١٠٥٥) ، وفي خلال حكمهم لم يعد شمل الدول الإسلامية جميعاً ، بل ظلت مفككة العرى ، مقطعة الأوصال .

ويعد عصره (المائة السادسة للهجرة) - الذي شهد اضمحلال نفوذ الخلافة العباسية - القمة في تقدم العلوم وازدهار الآداب ، والتأليف فيها .

والأمر الجدير بالملاحظة أن التفكك والتمزق السياسي والإداري في المغرب والمشرق في هذا العصر قابله ترابط علمي ، ذلك أن الرحلات التي كان يقوم بها طلاب العلم جعلت التأثير والتأثير بعيدَي المدى ، كما أن تشجيع الدويلات - التي انشعبت من المملكة الإسلامية واستقلت - للمفكرين والادباء ، ومنافستها لبعضها

(١) وفيات الأعيان ٢ : ١٨٨ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ ، شذرات الذهب ٤ : ٢٢٢ ، طبقات ابن قاضي شبة ٢ : ١٧ .
وقد ترجمت المصادر لمعاصر له يشار كه في اسمه ونسبه هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن عبد القاهر بن محمد بن يوسف بن الحشّاب البغدادي ، وهو عالم فقيه (ت ٥٣٣ / ١١٣٨) .

بني النفوذ والسلطان والحضارة سام - إلى حد كبير - في هذه النهضة الفكرية،
وبذلك كان في انقسام الدولة وتقطعها قوة للعلم ورواجاً للأدب .
ولا أدل على ازدهار العلم والحياة العقلية في هذا القرن من انتشار المدارس
ذوات الاختصاصات المتباينة ، والتي كان لها أثر كبير في التهذيب والتشريف
الإسلامي ، كالمدرسة النظامية (١) ببغداد التي كانت قبلة الطلبة من شتى الأقطار ،
ففرادى وجماعات ، مقيمين على الدرس ، قد أغنهم عن التفكير في متطلبات الحياة
أوقاف عظيمة على هذه المدارس ، ومن ظهور أفذاذ من الفلاسفة كالرازي (ت ٦٠٦
/ ١٢٠٨) ، وأعلام من اللغويين والأدباء ، كأبي محمد القاسم بن علي الحريري
(ت ١١٢٤ / ٥١٦) ، وابن الأنثير (ت ١١٧٥ / ٥٧٣) ، والقاضي الفاضل
(ت ١١٩٨ / ٥٩٦) ، وعماد الدين الأصفهاني (ت ١١٩٩ / ٥٩٧) ، وغيرهم .

حياته :

لم يصلنا من أخبار ابن الحشاش إلا نتف ، لا تبرز لنا صورة حياته كاملة متسلسلة
ولكنها تعيننا على معرفة ملامح من هذه الحياة .
وقد وصفته تلك الأخبار النزرية بأنه وهب نفسه للعلم ، وهو لما يبلغ سن
الحلم . فما هو ذا يقرأ ويحفظ ، ويروي عن كبار مشايخ عصره ، ويريد أن
يلم بجميع علوم عصره حتى قيل فيه « مامن علم من العلوم إلا كانت له فيه
يدٌ حسنة » (٢) .

(١) أسس نظام الملك الطوسي (٤٠٨ / ١٠١٨ - ٤٨٥ / ١٠٩٢) مدارس عديدة
تعرف بالنظامية ، أشهرها نظامية بغداد ونظامية نيسابور ، ووقف لهذه المدارس أسواقاً
وأملأها تقوم بنفقاتها ، وقد كان لها أثر عظيم في الحركة الفكرية ، وكانت تعلم فيها العلوم
الشرعية واللسانية .

انظر تاريخ التربية : ١٤٥ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .

لم تذكر المصادر أنه درس في النظامية ، ومع ذلك ترجح أن يكون قد انتظم في هذه المدرسة يرد موارد العذاب كغيره من طالبي العلم ، حتى إذا شارك في فنون شتى درس على شيوخ في كل فن من الفنون .

كان له ولع بشراء الكتب ، ذكر ابن النجار (١) أنه لم يمت أحد من أهل العلم وأصحاب الحديث إلا كان يشتري كتبه كلها ، وقد استوى يوماً كتباً بمائة دينار ، ولم يكن عنده شيء ، فاستعمل ثلاثة أيام ثم مضى ونادى على داره فبلغت خمسمائة دينار ، فباعها وقبض منها ووفى عن الكتب (٢) .

وقد أخذت عليه تصرفات مستكبرة بسبب هذا الولع ، منها أنه كلف إذا استعار من أحد كتاباً وطالبه به قال : دخل بين الكتب فلا أقدر عليه (٣) ، ومنها أنه إذا أراد شراء كتاب غافل صاحبه وقطع ورقه وقال لصاحبه : إنه مقطوع ليأخذه بثمان بئس (٤) .

ولعله أدرك ذنبه فوقف كتبه على أهل العلم ، تكفيراً عما اقترفت يده (٥) . وصفه كل من ترجم له بأنه : كان ضيق الصدر ضجوراً ، ما صنف تصنيفاً فكماله ، شرح جمل الجرجاني وترك أبواباً من وسط الكتاب ماتكلم عليها ، وقرىء عليه المصنف وكتب عليه وهو على هذه الصورة غير معتر من ذلك بعنبر ،

-
- (١) محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن أبو عبد الله محب الدين ابن النجار (١١٨٣/٥٧٨ - ١٢٤٥/٦٤٣) مؤرخ ، حافظ للحديث ، ولد وتوفي ببغداد . فوات الوفيات ٢ : ٢٦٤ ، طبقات الشافعية ٥ : ٤١ .
- (٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ .
- (٣) معجم الأدباء ٥١/١٢ .
- (٤) معجم الأدباء ١٢ : ٥١ .
- (٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ .

وشرح المقدمة التي صنّفها الوزير يحيى بن محمد بن هبيرة^(١) وقطعها قبل الإتمام
ووصل منها إلى باب النونين الثقيلة والخفيفة ، وعمل في شرح اللع مثل ذلك^(٢) ،
وهذا الضجر هو الذي جعل كلامه أحلى من قلمه وأجود ، وكان يجيد إذا خلا
من الضجر والضيّق^(٣) .

وكانت له حلقات تدريس ، وكان يؤدّب أولاد الخليفة المستضيء^(٤)
(١١٤٢/٥٣٦ - ١١٨٠/٥٧٥) ، وكانت له إلى ذلك كله وظيفة في بعض
الأماكن في بغداد^(٥) ، قرأ القرآن بقراءاته ، وحدث ، وقد كان شديد التعصب في
عقيدته لأهل السنة ، منتصراً لمذهب أحمد بن حنبل (٧٨٠/١٦٤ - ٨٥٥/٢٤١)
مصرحاً ببراينه وحججه على ذلك^(٦) ، وكان صدوقاً حجةً في روايته^(٧) ، وهو
من المعدودين في طبقات الخنابلة الذين يتشددون في الدين ، وكان يوصف بأنه
حجة الإسلام^(٨) .

ويؤثر عنه أنه كان مستهيناً بالبدع ، فقد قالت له أمه : يا بني ما أراك تصلّي

(١) يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني (١١٠٥/٤٩٩ - ١١٦٥/٥٦٠)
عالم بالفقه والأدب ، استوزره المقتفي (سنة ١١٤٩/٥٥٤) ، ولما توفي المقتفي وبوع
المستجد ، أقره في الوزارة ، فاستمر في نعمة وحسن تصرف بالأمور إلى أن توفي ببغداد .
وفيات الأعيان ٢ : ٢٤٦ ، سدرات الذهب ٤ : ١٩١ .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٠٠ .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ١٠١ .

(٤) طبقات ابن قاضي شبة ٢ : ١٩ . وقد بوع المستضيء بالخلافة سنة ١١٧٠/٥٦٦ ،
وصفت له الخلافة تسع سنين وسبعة أشهر .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ١٠١ .

(٦) الذيل على طبقات الخنابلة ١ : ٣١٨ .

(٧) وفيات الأعيان ٢ : ٢٨٨ .

(٨) الذيل على طبقات الخنابلة ١ : ٣١٦ .

صلاة الرغائب على عادة الناس ، فقال لها : يا أمي ، أنا أوثر من الصلوات ماورد
 عن النبي (ﷺ) وأصحابه ، وهذه الصلاة لم ترد عن رسول الله (ﷺ) ولا
 عن أحد من أصحابه (١) ، وكان لا يختار صحبة رؤساء زمانه ووزراء وقته ، على
 الرغم من أنهم كانوا يودون مجالسته ويتمنون محاضرتة (٢) ، ولعل مرد ذلك إلى أنه
 كان يضيق بما في صحبة هؤلاء من تراحم وتحاسد ونفاق ومجاملات وتضييق حربية .
 قال ابن البار (٣) : كنت يوماً بين يدي المستضيء ، فقال لي : كلُّ من نعرفه
 قد ذكرنا ووصل إليه برثنا إلا ابن الحشاب ، فأخبره ، فاعتذرتُ عنه بعذر
 اقتضاه الحال ثم خرجتُ فعرّفتُ ابن الحشاب ذلك ، فكتب هذين البيتين :
 ورد الوري سلسالَ جودك فارتبوا فوقفتُ دونَ الورد وقفة حاتم
 ظلماً نأطلبُ خفةً من زحمةٍ والوردُ لايزدادُ غيرَ تراحمٍ .
 قال ابن البار : فأخلفتها منه ، فعرضتها على المستضيء ، فأرسلَ إليه بمثي
 دينار ، وقال : لو زادنا لزدناه (٤) .

وقصة أخرى تؤيد ماذهبنا إليه من زهده في مصاحبة أصحاب السلطان ، وهي

(١) الذيل على طبقات الخنابلة ١ : ٣١٨

(٢) الذيل على طبقات الخنابلة ١ : ٣٢٠

الخلفاء الذين عاصروهم ابن الحشاب هم :

١ - أبو العباس أحمد المستظهر بالله بن المقتدي بويه (سنة ٤٨٧/١٠٩٤)

٢ - أبو منصور الفضل المسترشد بالله بن المستظهر بويه (سنة ٥١٢/١١١٨)

٣ - أبو جعفر المنصور الراشد بن المسترشد بويه (سنة ٥٢٩/١١٣٤)

٤ - أبو عبد الله محمد ، المقتفي لأمر الله بن المستظهر بويه (سنة ٥٣٠/١١٣٥)

٥ - أبو المظفر يوسف المستجد بالله بن المقتفي بويه (سنة ٥٥٥/١١٦٠)

٦ - أبو محمد الحسن ، المستضيء بأمر الله بن المستجد بويه (سنة ٥٦٦/١١٧٠)

(٣) لم أعثر على ترجمته في الكتب التي بين يدي .

(٤) الذيل على طبقات الخنابلة ١ : ٣٢٠

لأنه كان يؤدب أولاد الخليفة ، ويخرج من دار الخليفة وقت العصر ، فيقف على الخلق وعلى من يلبس الشطرنج ، فقيل للخليفة : ينبغي أن يسان عن مثل هذا ، فأرسل إليه ونهاه ، فقال : هذه الأماكن لا تخاو من فائدة ، ولا أنا ممن يدخل تحت حجر ، فإن رضيت ، وإلا فقد أقالكم الله ، أن ماخطبت منكم هذا ، أنتم خطبتموني ، فقال الخليفة : دعوه على حاله (١) .

وكان مرحاً ، ذا نواذر وملح ، سأله بعض أصحابه يوماً ، فقال : القفا يدُ أو يقصر ؟ فقال : يدُ ثم يقصر (٢) .

وكان إذا أراد وضع العمامة على رأسه تركها كيف اتفق ، فتجيء عذبتها تارة من تلقاء وجهه ، وتارة عن يمينه ، وتارة عن شماله ، فلا يغيرها ، فإذا قيل له في ذلك يقول : ما استوت العمامة على رأس عاقل قط (٣) .

ويتصف بالطف وعدم التكبر واطراح التكلف (٤) ، ويبدو أن هذه الصفات جعلته غير مكترث بأعراف المجتمع ، وما تواضعوا عليه من هية العالم ووقاره ، فلعب الشطرنج على قارعة الطريق مع أيّ لاعب ، ووقف على حلقات المشعبذين (٥) كما أنه كان غير مبالٍ بحياته الخاصة ، فقد كانت له دار عتيقة ولأخ له ومن شاركها في ورثة أبيه ، وله منها صفة (٦) كبيرة منفردة ، وبها بواري (٧) قصب ، مفروشة وفي صدرها ألواح من الخشب مرصوص عليها كتب له ، أقامت

(١) طبقات ابن قاضي شعبة ٢ : ١٩

(٢) معجم الأدباء ١٢ : ٤٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ - ٣١ .

(٣) الذيل على طبقات الخنابلة ١ : ٣٢٠ .

(٤) سترات الذهب ٤ : ٢٢١ .

(٥) معجم الأدباء ١٢ : ٥٠ ، إنباه الرواة ٢ : ٩٩ .

(٦) الصفة : بناء ذو ثلاثة حوايط .

(٧) البواري : ج باري : الحصير المنسوج ، فارسية معربه .

عدة سنين ، ما أزيل عنها الغبار ، وكانت تلك البواري قد استوت بما عليها من التراب ، يقعد في جانب منها ، والباقي على تلك الحالة ، وقيل : إن للطيور عشت فوق الكتب وفي أثنائها (١) .

وهو لم يتزوج ولم يتسر (٢) ، ولعل انصرافه للعالم قد أنساه نفسه وشغفه عن الحياة الدنيا .

وقد وصف - كما وصف أبو الفرج الأصبهاني (ت ٩٦٦/٣٥٦) من قبله - بأنه كان وسخ الثياب ، قفراً في ملبسه ومأكله ، يترك العمامة على رأسه أشهراً حتى تتسخ أطرافها من عرقه ، فتسود وتتقطع (٣) ، ولعلنا لانعدو الحقيقة إذا فسرنا ذلك بانشغاله عن نفسه وزهده في الحياة .

مصادر ثقافته وتكوينه الفكري

تنوعت ثقافة ابن الحشاش بتنوع ثقافة عصره ، إذ أنه استظهر كتاب الله عز وجل وقرأه بالقراءات الكثيرة (٤) ، وسمع الحديث من رواة الحديث في عصره ، وتفقّه فيه ، وشغف بروايته حتى قرأه على أقرانه (٥) ، وقد سلكه ابن نقطة (ت ١٢٣١/٦٢٩) في الحفاظ الذين يعتمد على ضبطهم (٦) ، وروى الحديث وسمعه منه تلامذته (٧) ، وكان ثقة فيه صدوقاً ، نيلاً حجة كما كان عالماً بالتفسير

(١) إنباه الرواة ٢ : ١٠٠ .

(٢) معجم الأدباء ١٢ : ٥١ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٠ .

(٣) » » » » » » » » .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .

(٥) » » » » » » » » .

(٦) » » » » » » » » .

(٧) » » » » » » » » ، بغية الوعاة ٢ : ٣١ .

تأهله معرفة جيدة في الفرائض (١) والحساب والهندسة والأنساب والمنطق والفلسفة .

أما في الأدب فقد تبحر فيه وتخرج عليه العماد الأصفهالي (١١٢٥/٥١٩ - ١٢٠١/٥٩٧) صاحب الخريدة ، وقد ترجم له العماد في خريدته فقال : « شيخنا في علم الأدب ، أعلم الناس بكلام العرب » (٢) ، وتخرج عليه صاحب « منتهى الطلب من أشعار العرب » محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون (ت . بعد ١١٩٣/٥٨٩) ، وكان يقرأ اختياراته التي بلغت ألف قصيدة من أشعار العرب الذين يستشهد بأشعارهم على شيخه ابن الحشاش (٣) .

وقد كان ابن الحشاش مباحياً بحفظه للشعر ، ولا أدل على ذلك من القصة التي رواها عبد العزيز بن محمود المعروف بابن الأخضر (ت ١٢١٤/٦١١) : « دخلت عليه يوماً وهو مريض ، وعلى صدره كتاب ينظر فيه ، قلت : ما هذا ؟ قال : ذكر ابن جني مسألة في النحو ، واجتهد أن يستشهد عليها بيت ، فلم يحضره ، وإني لأعرف على هذه المسألة سبعين بيتاً من الشعر ، كل بيت من قصيدة يصلح أن يستشهد به عليها » (٤) .

ويبدو لنا من مؤلفاته وبما قيل فيه أن تميزه كان بعلمي النحو واللغة ، حتى قيل فيه « إنه في درجة أبي علي الفارسي (٩٠٠/٢٨٨ - ٩٨٧/٣٧٧) في النحو » (٥) . وبعضهم يفضله على الفارسي (٦) ، وقد قيل : النحاة في بغداد أربعة : الجواليقي ،

-
- (١) إنباه الرواة ٢ : ١٠١ ، وعلم الفرائض هو علم تقسيم الميراث .
 - (٢) الخريدة ١/٨٢ ، والنص في إنباه الرواة ٢/١٠٢ .
 - (٣) مصورة مخطوطة منتهى الطلب من معهد المخطوطات رقم ٨٣ أدب .
 - (٤) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٨ .
 - (٥) معجم الأدباء ١٢ : ٤٧ .
 - (٦) طبقات ابن قاضي شهبة ١ : ٣٥٣ .

«وابن الشجري»، «وابن الخشاب»، «وابن الدهان» (١).

شيوخه في النحو واللغة والأدب :

١ - أحمد بن عبد السيد بن علي ، أبو الفضل النحوي المعروف بابن الأشقر
(ت ٦٧٤/٥٥) (٢) .

٢ - الحسن بن علي بن يوسف الحواري (؟) (٣) .

٣ - سلامة بن عياض بن أحمد أبو الخير الكفَرطاني (ت ١١٣٩/٥٣٤) (٤) .

٤ - علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن أبي زيد النحوي ، المعروف
بالفصيح (ت ١١٢٢/٥١٦) (٥) .

(١) طبقات ابن قاضي شهبة ١ : ٣٣٥ .

الجواليقي : موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن أبو منصور بن الجواليقي

(١٠٧٣/٤٦٦ - ١١٤٥/٥٤٠) عالم بالأدب واللغة ، مولده ووفاته ببغداد .

وفيات الأعيان ٢ : ١٤٢ ، إنباه الرواة ٣ : ٣٣٥ .

ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد الحسيني ، أبو السعادات (١٠٥٨/٤٥٠ -

١١٤٨/٥٤٣) من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب ، مولده ووفاته ببغداد .

نزهة الألبا : ٤٨٥ ، وفيات الأعيان ٢ : ١٨٣ .

ابن الدهان : سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري ، أبو محمد (١١٠٠/٤٩٤ - ١١٧٤/٥٦٩)

عالم باللغة والأدب ، مولده ومنشأه ببغداد .

وفيات الأعيان ١ : ٢٠٩ ، إنباه الرواة ٢ : ٤٧ .

(٢) ترجمته في معجم الأديباء ٣ : ٢١٩ ، إنباه الرواة ١ : ٨٧ .

(٣) » » إنباه الرواة ١ : ٣١٥ .

(٤) » » إنباه الرواة ٢ : ٦٧ ، بغية الوعاة ١ : ٩٣ .

(٥) » » إنباه الرواة ٢ : ٣٠٦ ، بغية الوعاة ٢ : ١٩٧ .

- ٥ - المبارك بن الفاخر بن محمد بن يعقوب أبو الكرم النحوي البغدادي المعروف بابن الدباس (١٠٣٩/٤٣١ - ١١١١/٥٠٥) (١) .
- ٦ - محمد بن أحمد بن جوامرد الشيرازي ، أبو بكر القطان النحوي (بعد - ٥١٠/١١١٦) (٢) .
- ٧ - موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الجواليقي (١٠٧٣/٤٦٦ - ٥٣٩/١١٤٤) (٣) .
- ٨ - هبة الله علي بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات المعروف بابن الشجري . (١٠٥٨/٤٥٠ - ١١٤٧/٥٤٢) (٤) .

شيوخه في الحديث :

- ١ - أحمد بن عبيد الله بن محمد السلمي العكبري ، أبو العرو بن كادش . (١١٣١/٥٢٦) (٥) .
- ٢ - أحمد بن علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء أبو غالب . (١٠٥٣/٤٤٥ - ١١٣٢/٥٢٧) (٦) .
- ٣ - إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث ، أبو القاسم السمرقندي . (١٠٦٢/٤٥٤ - ١١٤٢/٥٣٧) (٧) .

-
- (١) ترجمته في إنباه الرواة ٣ : ٢٥٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٧٢ .
- (٢) » » » » ٣ : ٥٢ ، » » ١ : ٢٢ .
- (٣) » » » » ٣ : ٣٣٥ ، » » ٢ : ٣٠٨ .
- (٤) » » » » ٣ : ٣٥٦ ، » » ٢ : ٣٢٤ .
- (٥) » » شذرات الذهب ٤ : ٧٨ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .
- (٦) » » » » ٤ : ٧٩ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .
- (٧) » » » » ٤ : ١١٢ ، » » » » .

- ٤ - الحسين بن محمد بن عبد الوهاب ، أبو عبد الله المعروف بابن الدباس
(١١٢٩/٥٢٤ - ١٠٤١/٤٣٣) (١) .
- ٥ - عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن بن مبارك ، أبو منصور
القرظي (ت ١١٤٠ / ٥٣٥) (٢) .
- ٦ - أبو القاسم ، علي بن الحسين الربيعي (؟) (٣) .
- ٧ - علي بن عبد الله بن نصر بن نصر بن عبيد الله بن سهل ، أبو الحسن
الزائغوني (١٠٦٣/٤٥٥ - ١١٣٢/٥٢٧) (٤) .
- ٨ - عمر بن أبي الحسين ، أبو شجاع البسطامي (ت ١١٤٧/٥٤٢) (٥) .
- ٩ - محمد بن أحمد أبو جعفر المعروف ببلكجي (؟) (٦) .
- ١٠ - محمد بن علي بن ميمون بن محمد ، أبو الغنائم النرسي (١٢٤ / ٤٢٤ -
١١١٦/٥١٠) (٧) .
- ١١ - محمد بن علي بن يحيى بن يونس بن هيرة (ت ١١١٦/٥١٠) (٨) .
- ١٢ - محمد بن محمد بن الحسين بن القراء (١٠٥٩/٤٥١ - ١١٣١/٥٢٦) (٩) .

-
- (١) ترجمته في سترات الذهب : ٤ : ٦٩ .
- (٢) » » » » ١٠٦ : ٤ .
- (٣) » » » » الذيل على طبقات الخبابة ١ : ٣١٦ .
- (٤) » » » » المنتظم ١٠ : ٣٢ ، سترات الذهب : ٤ : ٧٩ .
- (٥) » » » » المنتظم ١٠ : ١٢٨ ، سترات الذهب : ٤ : ٢٠٦ .
- (٦) » » » » طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ١٧ .
- (٧) » » » » المنتظم ٩ : ١٨٩ ، معجم الأدباء ١٢ : ٥٠ .
- (٨) ترجمته في طبقات المفسرين : ٣٨ .
- (٩) » » » » المنتظم ١٠ : ٢١٣ ، سترات الذهب : ٤ : ٨٢ .

١٣- هبة الله أحمد بن عمر الحريري ، أبو القاسم ، ويعرف بابن الطَّبْر
(١٠٤٣/٤٣٥ - ١١٣٦/٥٣١) (١) .

١٤- هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن العباس ، أبو القاسم بن
الحُصَيْن (١٠٤٠/٤٣٢ - ١١٣٠/٥٢٥) (٢) .

١٥- يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة
(١٠٤٢/٤٣٤ - ١١١٧/٥١١) (٣) .

أما في الحساب والهندسة فقد درس على الشيخ محمد بن عبد الباقي بن محمد
أبي بكر الأنصاري (١٠٥٠/٤٤٢ - ١١٤٠/٥٣٥) (٤) .

وفي الفرائض تلمذ لمحمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم بن عبد الله الشيباني
الحاجي المزرقعي (١٠٤٧/٤٣٩ - ١١٣٢/٥٢٧) (٥) .

تلاميذه في النحو واللغة والأدب

- ١ - إبراهيم بن مسعود بن حسان ، أبو إسحاق الضرير (ت ١١٩٦/٤٩٠) (٦)
- ٢ - أحمد بن علي بن مسعود بن عبد الله المعروف بابن السقاء
(١١٤٩/٥٤٤ - ١٢١٦/٦١٣) (٧) .

«١» ترجمته في المنتظم ١٠ : ٧١ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٦ .

«٢» » » ١٠ : ٢٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .

«٣» » » ٩ : ٢٠٤ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ١٢٧ .

«٤» » » معجم الأدباء ١٢ : ٤٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .

«٥» » » » » » »

«٦» ترجمته في طبقات ابن قاضي شعبة ١ : ١٨٠ .

«٧» ترجمته في بغية الوعاة ١ : ٣٤٧ .

- ٣ - أحمد بن منصور بن أحمد بن عبد الله الكازرؤني أبو العباس
(ت ٥٨٦/١١٩٠) (١) .
- ٤ - أحمد بن هبة الله بن العلاء بن منصور الخزومي المعروف بالصدر الزاهد
(ت ٦١١/١٢١٤) (٢) .
- ٥ - أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور المعروف بابن العبرتي
(ت ٥٨٩/١١٩٣) (٣) .
- ٦ - إسماعيل بن عني بن مواهب بن محمد أبو علي الحظييري أو الحضييري
(ت ٦٠٣/١٢٠٦) (٤) .
- ٧ - الحسن بن أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان ، أبو علي بن أبي العباس الحوثري
(ت ٥٧٣/١١٧٧) (٥) .
- ٨ - الحسن بن علي بن أبي سالم بن المعمر بن عبد الملك بن ناهوج الإسكافي
(ت ٥٩٦/١١٩٩) (٦) .
- ٩ - زيد بن الحسن بن زيد بن الحسين ، ابن ذي رعين الأصغر أبو اليمن الكندي
(ت ٦١٣/١٢١٦) (٧) .
- ١٠ - العباس بن رداد بن عمر البنديجي ، أبو الفضل (؟) (٨) .

- « ١ » ترجمته في طبقات ابن قاضي شبة ١ : ٢٥٠ .
- « ٢ » « إنباه الرواة ١ : ١٣٨ ، بغية الوعاة ١ : ٣٩٥ .
- « ٣ » « » « ٢٣٥ : ١ » « ١ : ٤٤١ .
- « ٤ » « » « ٢٠٣ : ١ » « ١ : ٤٥٢ .
- « ٥ » « » « ٢٧٥ : ١ » .
- « ٦ » « بغية الوعاة ١ : ٥١٤ .
- « ٧ » « إنباه الرواة ٢ : ١٠ ، بغية الوعاة ١ : ٥٧٠ .
- « ٨ » « » « ٣٧٤ : ٢ » .

- ١١ - عبد الصمد بن يوسف بن عيسى الضرير (ت ٥٧٦ / ١١٨٠) (١) .
- ١٢ - عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، أبو البقاء العكبري النحوي الضرير .
(ت ٦١٦ / ١٢١٩) (٢) .
- ١٣ - عبد الله بن محمد بن هبة الله بن علي بن أبي عيسى (ت ٥٣٤ / ١١٣٩ -
(٦٠٠ / ١٢٠٣) (٣) .
- ١٤ - علي بن أحمد بن علي أبو الحسن البغدادي (ت ٦١٠ / ١٢١٣) (٤) .
- ١٥ - علي بن الحسن بن عتق بن ثابت أبو الحسن الحلي المعروف بشميم .
(ت ٦٠١ / ١٢٠٤) (٥) .
- ١٦ - علي بن المبارك بن عبد الباقي بن بابويه ، أبو الحسن ، المعروف بابن
الزاهدة (ت ٥٩٤ / ١١٩٧) (٦) .
- ١٧ - علي بن محمد بن محمد بن علي بن السكون الحلي ، أبو الحسن .
(ت ٦٠٦ / ١٢٠٩) (٧) .
- ١٨ - ابن عيسى بن أبي الحسن ، أبو حفص البروري البغدادي .
(ت ٦١٨ / ١٢٢١) (٨) .

-
- ١١ > ترجمته في إنباه الرواة ٢ : ١٧٨ ، بغية الوعاة ٢ : ٩٧ .
- ١٢ > > > > ٢ : ١١٦ ، > > ٢ : ٣٨ .
- ١٣ > > > > ٢ : ١٣٧ ، > > ٢ : ٥٩ .
- ١٤ > > > > ٢ : ٣١٨ ، > > ٢ : ١٨٥ .
- ١٥ > > > > ٢ : ٣١٨ ، > > ٢ : ١٨٥ .
- ١٦ > > > > ٢ : ٣١٨ ، > > ٢ : ١٨٥ .
- ١٧ > > > > بغية الوعاة ٢ : ١٩٩ .
- ١٨ > > > > تاريخ الإسلام (وفيات ٦١٨ هـ) .

- ١٩ - القَيْلَوِيّ النَحْوِيّ (ت ١٢١٣/٦١٠) (١) .
- ٢٠ - المَبَارِك بن أبي مَسْكِين ، أبو القاسم النجمي البغدادي .
(ت ١٢١٠/٦٠٧) (٢) .
- ٢١ - المَبَارِك بن المَبَارِك بن سعيد ، أبو السعادات الوجيه ، أبو بكر بن الدهان .
الضريّر (ت ١٢١٥/٦١٢) (٣) .
- ٢٢ - محمد بن أحمد بن حمزة بن جيا ، أبو الفرج (ت ١١٨٣/٥٧٩) (٤) .
- ٢٣ - محمد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب الفيزراني الضريّر (١١٣٥/٥٣٠ -
١٢٠٦/٦٠٣) (٥) .
- ٢٤ - محمد بن الحضرمي بن محمد بن الحضرمي بن علي بن تيمية ، فخر الدين .
(١١٤٧/٥٤٢ - ١٢٢٥/٦٢٢) (٦) .
- ٢٥ - محمد بن صفى الدين عماد الدين المعروف بالعماد الأصفهاني .
(١١٢٥/٥١٩ - ١٢٠٠/٥٩٧) (٧) .
- ٢٦ - محمد بن سلطان بن أبي غالب (؟) (٨) .
- ٢٧ - محمد بن علي بن أحمد أبو عبد الله المعروف بابن حميدة (١٠٩٣/٤٨٦ -
١١٥٥/٥٥٠) (٩) .

-
- (١) ترجمته في إنباه الرواة ٣ : ٣٤ .
- (٢) د د الذيل على طبقات الحنابلة ٣ : ٥٩ .
- (٣) د د إنباه الرواة ٣ : ٢٥٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٧٣ .
- (٤) د د بغية الوعاة ١ : ٢٣ .
- (٥) د د إنباه الرواة ٣ : ٥٣ .
- (٦) د د الذيل على طبقات الحنابلة ٣ : ١٥١ .
- (٧) د د وفيات الأعيان ٤ : ٢٣٣ .
- (٨) د د بغية الوعاة ١ : ١١٥ .
- (٩) د د إنباه الرواة ٣ : ١٨٥ ، بغية الوعاة ١ : ٤٧٣ .

- ٢٨- محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون (كان حياً ٥٨٩/١١٩٣) (١) .
- ٢٩- محمد بن محمد بن الحسين أبو البركات بن أبي جعفر (ت ٦١٨/١٢٢١) (٢)
- ٣٠- مصدق بن شيب بن الحسين الصلحي ، أبو الخير (٥٣٥ / ١١٤٠ -
٦٥٥ / ١٢٠٨) (٣) .
- ٣١- معتوق بن منيع أبو المواهب الخطيب (ت ٦٠٦ / ١٢٠٩) (٤) .
- ٣٢- مكّي بن ريتان بن شبة الماكسيني أبو الحرم الضري (ت ٦٠٣ / ١٢٠٦) (٥) .
- ٣٣- نصر بن عبد الرحمن بن اسماعيل بن علي بن الحسين ، أبو الفتح الإسكندري
الغزاوي (كان حياً سنة ٥٦١ / ١١٦٥) (٦) .
- ٣٤- هبة الله بن حامد بن أحمد بن أيوب بن علي بن أيوب أبو منصور
(ت ٦١٠ / ١٢١٣) (٧) .
- ٣٥- هبة الله بن محمد بن موسى ، أبو الحسن بن الصقار (ت ٥٨٦ / ١١٩٠) (٧) .
- ٣٦- يحيى بن القاسم بن مفرج بن ذرع الحضرمي بن الحسن ، أبو زكريا التغلبي
التكريتي (٥٣١ / ١١٣٦ - ٦١٠ / ١٢١٣) (٩) .

(١) لم أعثر على ترجمته في المراجع التي رجعت إليها .

(٢) ترجمته في إنباه الرواة ٣ : ٢١٠ ، بغية الوعاة ١ : ٢٢٢ .

(٣) إنباه الرواة ٣ : ٢٧٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٨٧ .

(٤) طبقات ابن قاضي شبة ٢ : ٢٥٠ .

(٥) إنباه الرواة ٣ : ٣٢٠ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٩٩ .

(٦) » » » ٣ : ٣٤٥ ، » » ٢ : ٣١٤ .

(٧) » » » ٣ : ٣٥٧ ، » » ٢ : ٣٢٢ .

(٨) بغية الوعاة ٢ : ٣٢٥ .

(٩) بغية الوعاة ٢ : ٣٣٩ .

تلاميذه في الحديث :

- ١- عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجُنَابُذِي ، أبو محمد بن الأخضر . (١٢١٤ / ٦١١ - ١١٢٩ / ٥٢٤) (١) .
- ٢- عبد الكريم بن محمد أبوسعده السَّمْعَانِي (ت ١١٦٧ / ٥٦٣) (٢) .
- ٣- عبد الله بن أحمد بن قدامه المَقْدِسِي ، موفق الدين أبو محمد . (١٢٢٣ / ٦٢٠ - ١١٤٦ / ٥٤١) (٣) .
- ٤- عبد الوهاب بن علي بن علي بن عيد الله ، أبو أحمد بن سكينَة . (١٢١٠ / ٦٠٧ - ١١٢٣ / ٥١٧) (٤) .

مصنفاته :

- ١- المترجل ، وهو الذي عنينا بتحقيقه .
- ٢- شرح اللمع (٥) : واللمع لابن جني (٦) كتاب صغير في النحو ، جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي ، شرحه النحويون شروحاً متعددة ، وقد شرحه ابن الحُثَّاب في ثلاثة مجلدات ، إلا أنه لم يتمه ، ووصل فيه إلى باب النداء .

-
- (١) شذرات الذهب ٥ : ٤٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٣١ .
 - (٢) المنتظم ١٠ : ٢٢٤ ، بغية الوعاة ٢ : ٣١ .
 - (٣) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ : ١٣٣ .
 - (٤) معجم الأدباء ١٢ : ٥٠ .
 - (٥) إنباه الرواة ٢ : ١٠٠ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٢٠ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٠ .
 - (٦) عثمان بن جني الموصلِي ، أبو الفتح (ت ١٠٠٢ / ٣٩٢) ، إمام في الأدب والنحو ، وله شعر ، ولد بالموصل ، وتوفي ببغداد ، وكان أبوه مملوكاً رومياً .

٨- أغلاط الحريري في مقاماته أو الرد على مقامات الحريري (١) : وهو ما أخذه ابن الحشاب عليه من أخطاء أسلوية ولغوية ونحوية وبلاغية ومعنوية ، وقد انتصر ابن بري (١١٠٦/٤٩٩ - ١١٨٧/٥٨٢) الحريري فرد على رد ابن الحشاب (٢) .

٩- القصيدة البديعة الجامعة لأشئات الفضائل والرموز العلمية : كتب هذه للقصيدة إلى ابن الدهان معجزاً ومتمحناً (٣) .

وفي دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من هذه القصيدة تحت رقم (٣٩٠٨ أدب) .

١٠- جواب المسائل الاسكندرانية في الاشتقاق (٤) .

١١- اللع في الكلام على لفظة « أمين » المستعملة في الدعاء وحكمها : في مكتبة كوبريللي بتركيا نسخة من هذا الكتاب تحت رقم ١٣٩٣ ، وذكر بروكلمان أن مجلة Msoex كتبت عنه (٥) .

شعره :

روي لابن الحشاب شيء من الشعر يلتحق بشعر العلماء ، فمن هذا الشعر تلك

« ١ » معجم الأدباء ١٧ : ٥٠ ، إشارة التعيين ورقة ٣٥ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٣١٩ : ١ .

« ٢ » طبع رد ابن الحشاب وانتصار ابن بري وألحقا بكتاب مقامات الحريري ، ومزوج الكتابان على شكل مناظرة ، في المطبعة الحسينية المصرية (سنة ١٣٤٣ / ١٩٢٥) .

« ٣ » الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٩ ، بروكلمان ١ : ٤٩٣ .

« ٤ » « د د د د د د ولم يذكر غيره .

« ٥ » بروكلمان ١ : ٤٩٣ .

القصيدة التعليمية البديعة الجامعة لأشتات الفضائل والرموز العلمية ، ومن شعره :
في الشمعة :

كيفَ وكانت أمها الشافية
فاعجب لها كاسيةً عارية
إنباه الرواة ٢ : ١٠١

صفراءُ لا من سقمٍ مسها
عُرْيَانَةٌ باطنها مكتسٍ

وله ملغزاً في كتاب :

بِسيرٍ وذو الوجين للسيرٍ مظهرٌ
فتفهمها ما دمتَ بالعين تنظر
إنباه الرواة ٢ : ١٠١

وذي أوجهٍ لكنه غير بانح
تناجيك بالأسرارِ أسرارُ وجهه

وقال في المدح :

يومي حجاجٍ أو عجاجٍ أَلَهَبَا
ومُجَدَّلٌ يردي كميّاً مُحْرَبَا
الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٢

تلقاه إما عالماً أو معلماً
فجادلُ يهدي غويّاً مُشْغَبَا

وقال في الحكم :

وإن كنت ذا رأيٍ يشير على الصحب
وتدركُ ما قد حلَّ في موضع الشب
معجم الأدباء ١٢ : ٥٣

إذا عنَّ أمرٌ فاستشره فيه صاحباً
فاني رأيت العينَ تجهلُ نفسها

وربما أتيت له في بعض ما نقل من شعره شيء من طبع يرتفع به عن شعر
العلماء كما في قوله :

إذ صانني عن كلِّ مخلوقٍ
تمعني من بذل معشوقٍ
معجم الأدباء ١٢ : ٥٢

لذَّ خمولي وحلا مره
نفسى معشوقى ولي غيره

وكما في هذه الآيات :

واذكر إذا قمت يوم العرض منتفضاً
وجيء بالنار قد مُدَّ الصراط على
وتنشر الصحف فيها كلُّ مُحْتَقَبٍ
هناك إن كنت قد قدمت مُدْخِراً
عند الجزاءِ بعضُ الكفِّ من نَدَمٍ
لا تركنَّ إلى الدنيا ففي جدثٍ
واستنَّ بالسلف الماضي وكن رجلاً
ودعْ مذاهبَ قومٍ أحدثت إثمًا

من الترابِ بلا قُطْنٍ ولا كفنٍ
حافاتها تلتطّي فعل مُغْتَبِنٍ
من المخازي وما قدّمت من حَسَنٍ
تسقى من الحوضِ ماءً غيرَ ذي أُسْنٍ
على نخطيك في سيرٍ وفي عِلَنٍ
يكونُ دفنُك بين الطين واللبنِ
مبرأً من دواعي الغيِّ والفتنِ
فيها خلافٌ على الآثارِ والسُننِ

الذيل على طبقات الحنابلة ١: ٣٢٢

وفاته :

قال ابن الجوزي (١١١٤/٥٠٨ - ١٢٠١/٥٩٧) : مرض ابن الحثاب نحواً
من عشرين يوماً فدخلت عليه قبل موته بيومين ، وقد ينس من نفسه فقال لي :
عند الله أحسب نفسي (١) .

وقال ابن الأخرى (١١٣٠/٥٢٤ - ١٢١٥/٦١١) : عدناه في مرضه فوجدناه
بأسوأ حال ، فنقله القاضي أبو القاسم بن الفراء (؟) إلى داره وألبسه ثوباً نظيفاً
وأحضر الأشربة والماورد فأشهدنا بوقف كتبه ، ففرقت وباع أكثرها أولاد العطار .

وقد لبى نداء ربه عشية يوم الجمعة ثالث رمضان سنة ١١٧١/٥٦٧ بباب الأزج

(١) المنتظم ١٠: ٢٣٨

بِسَدَارِ أَبِي الْقَاسِمِ الْفَرَاءِ (؟) وَدَفِنَ بِمَقْبَرَةِ أَحْمَدِ بِيَابِ حَرْبٍ وَصَلِيَ عَلَيْهِ بِجَمَاعِ
السُّلْطَانِ يَوْمَ السَّبْتِ وَتَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَبُو النُّجْمِ بْنِ الْقَابِلَةِ (؟) (١) .

وَقَالَ الْعِمَادُ الْأَصْفَهَانِيُّ : لَمَّا كُنْتُ بِالشَّامِ رَأَيْتُهُ لَيْلَةً فِي الْمَنَامِ كَأَنِّي أَقُولُ لَهُ :
مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ ؟ فَقَالَ : خَيْرًا ، فَقُلْتُ : وَهَلْ يَرْحَمُ اللَّهُ الْأَدْبَاءَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،
فَقُلْتُ : وَإِنْ كَانُوا مُقْصِرِينَ ، قَالَ : يَجْرِي عِتَابٌ كَثِيرٌ ثُمَّ يَكُونُ النَّعِيمُ (٢) .

* * *

(١) سير أعلام النبلاء ١٢: ٢٧٠
(٢) إنباه الرواة ٢: ٩٩ ، وفيات الأعيان ١: ٢٦٧ .

منهج ابن الحنابل في شرحه

يبدو من كلام المؤلف أن المرتجل شرح مختصر لكتاب الجمل ، فقد جاء في المقدمة « هذا إملاء على مختصر أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني - رحمه الله - الذي وسمه بالجمل ، يجري مجرى الشرح له وإن كان غير مستقصى » (١) .

وقد درج في شرحه على تقسيم الجرجاني لكتابه الجمل ، وكان يذكر في أول الفصل جملة أو أكثر من كلام الجرجاني ثم يأتي بعدها بالشرح .
وقد ترك أبواباً من الكتاب لم يتكلم عليها وهي :

١ - حروف الجر (٢) .

٢ - باب التوابع (٣) .

٣ - باب التذكير والتأنيث (٤) .

وكان يعد بأنه سيتحدث عن أشياء في الأبواب الآتية (٥) ، ولكنه لم يفعل .
وأثر المنطق بادٍ في شرحه فقد كان يذكر كل وجوه المسألة فيدهضها واحداً إثر واحد مبقياً على الوجه الصواب في رأيه (٥) .

«١» المرتجل : ٤

«٢» المرتجل : ٢٢٣

«٣» المرتجل : ٣١١

«٤» المرتجل : ٢٥

«٥» المرتجل : ٢٦

وإذا كان للسألة وجهان فإنه يذكرهما (١) .

وهو يبدأ فصوله بالتعريفات والحدود ، وهو يستنبط تعريفه من المعنى اللغوي . كقوله : « الإعراب في أصل الوضع مصدر أعرب الرجل إذا أبان عما في نفسه ، ومنه الحديث « البكر تستأذن وأذنها صماتها ، والثيب يعرب عنها لسانها » (٢) . أما الحدود فقد كانت متأثرة بالمنطق ، كحده للفعل في قوله « وأما الفعل فحده أنه لفظة تدل على معنى في نفسها مقرون بزمان محصل ، بقولنا : تدل على معنى في نفسها احتراز من الحرف لأن الحرف يدل على معنى في غيره ... » (٣) .

أما مصطلحاته فهي مصطلحات النحويين السابقين له ، ويبدو أن المصطلحات في القرن السادس استقرت واتفق عليها ، وهي المصطلحات التي استمرت حتى العصر الحديث .

وقد استشهد بمئة وإحدى عشرة آية على أحكام النحو التي عرض لها أو على إجابات معنى بعض الكلمات كقوله (وما كانت من المعتل في آخره ألفٌ مسمي مقصوراً لقصر إعرابه فيه - أي حبه ، قال الله تعالى « حور مقصورات في الخيام » أي محبوسات) (٤) .

وقد استشهد بوجه آخر من القراءة لثاني آيات ، غير أن أياً من هذه القراءات لم تكن شاذة .

وأما شواهد الشعرية فقد بلغت مئة وأحد عشر بيتاً ، نسب منها اثني عشر فقط . وتتوزع هذه الشواهد بين الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، واستشهد ببيت لأبي نواس ليدل على خروجه على قواعد النحو .

« ١ » المرجل : ٥٦-٥٧

« ٢ » المرجل : ٣٤

« ٣ » المرجل : ١٤

« ٤ » المرجل : ٤٥

فهم إذن قد تقيد - من حيث استشهاده بالشعر - بما تعارف عليه جمهور النحاة -
واحتج أيضاً ببعض الأقوال المروية عن العرب وبعض الأمثال كما احتج
بالحديث الشريف مخالفاً ما تعارف عليه النحويون من عدم احتجاجهم بالحديث لعدم
وثوقهم أنه لفظ الرسول ﷺ .

فقد جاء بثلاثة أحاديث ، استشهد بواحد منها على معنى كلمة « الإعراب » (١)
والثاني حديث شريف ذهب مثلاً (٢) والثالث استشهد به على مجيء الحال من
الذكرة الموصوفة (٣) .

وأما عن التعليل فحدثت ولا حرج فقد كان ابن الحُثاب مولعاً بالعلة فلم يدع
حكماً من أحكام المرتجل بلا تعليل ، حتى إنه كاد يستوفي أنواع العلة .

وعلى بالمشابهة قائلاً « وخص هذا القلب (قلب ألفا كلا وكلتا) بالجـر والنصب
دون الرفع لأن على وإلى لاحظ لهما في الرفع فلم يكن لهما في الرفع حال تحمل
عليها حال كلا وكلتا ، فتغيّرا لذاك ، فبقيت ألفها على أصل ما ينبغي أن تكون
فلم تغيّر ، وليس هذا التغيير بإعراب ، بل هو طارئ على الكلمتين للشبه
الذي عرض لهما بالحرف في الحالتين المذكورتين (٤) .

وعلى بالفرق فقال : والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء
(الأسماء المقصورة) أن حرف إعرابه ألف ، والألف لا يصح تحريكها لأنها إن
حركت انقلبت همزة ، فزال عنها لفظها وخرجت عن كونها ألفاً فبطلت بذلك

(١) المرتجل : ٣٤

(٢) المرتجل : ٩١

(٣) المرتجل : ١٦٥

(٤) المرتجل : ٦٩

صيغة المعتل ... والفرق بينه وبين المبني أن المبني المانع له من ظهور الإعراب
محرر لا لفظ (١) .

وعلل بالثقل فقال : « وذلك أنهم لو أعربوا الاسم المضاف الى ياء المتكلم
بما يستحقه من رفع ونصب وجو لكانت تتقلب إذا انضم ما قبلها وهي ساكنة
واوياً ، فكانت الحال تفضي بهم الى أن يقولوا في الرفع : هذا غلامو ، وإن
لستملت متحركة وأثبتت على صورتها مع انضمام ما قبلها كان اللفظ بها مع الضمة
قبلها مستقلاً (٢) .

وعلل بالحمل على النقيض فقال « فكم في الاستفهام مبنية لتضمنها معنى حرفه
مع دلالتها على العدد ، وفي الخبر مبنية حملاً عند أكثرهم على نقيضها وهو رب
إذ كانت كم الخبرية للتكثير ورب للتقليل (٣) .

وعلل بالتخفيف فقال : « لك (في الاسم المؤنث الثلاثي للساكن الأوسط)
للحرف وتركه ، فالصرف لأنه يسكون أوسطه مع كونه على العدة التي تكون
عليها أكثر الأسماء المتمكنة - وهو الثلاثي - خفّ فقاومت خفته إحدى العلتين
الموجودتين فيه (٤) .

وعلل بالتغليب فقال : لما كان الدنو والتصوّب إنما يكون في الأغلب من
قاصد مُتميّز وقد أخبر به عن هذه النجوم عدل عن التأنيت الى للتذكير فقال :
«دَنُوا ، ولم يقل : دَنَّتْ» (٥) .

وعلل بالاختصار مع المبالغة فقال : « والعدل ، لأن موحدًا معدول عن

(١) المرجل : ٤٥

(٢) المرجل : ١٠٧

(٣) المرجل : ١٧٧

(٤) المرجل : ٧٦

(٥) المرجل : ٦٥

واحد واحد ، ومثنى عن اثنين اثنين .. وفائدة هذا العدل الاختصار مع
المبالغة (١) .

وعلل بالمشاكلة فقال : « ولا يجوز إظهار أن بعد الواو مراعاة للمشاكلة
في ظاهر اللفظ بين المعطوف والمعطوف عليه (٢) » .

وعلل بعلل تحليلية فقال : « وعللوا بناء هذا الضرب بما اختص بالنداء (صيغة
فَعَالٍ) بأن قالوا : النداء يقتضي البناء ، وهذه الأسماء مؤنثات معارف معدولات
مباديات ، وعلتان تمنعان من الصرف ، فغلبت هذه العلل على الاسم فبعده من
التمكن جداً ، فبني البتة (٣) » .

وعلل تعليلات لغوية فقال : « فأما الوصف في حبل وحمرأ فغير معتد به
عند المحققين بل التأثير في منع الصرف عندهم لزوم التأنيث وكونه كالتكرور ،
واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأنهم منعوا الصرف في قولهم : صحراء وخلقاء ،
وهما اسمان لا وصفان (٤) » .

وعلل بالأصل ، فقال : « واختصوا بهذا التوصل « أبا ، لأنها في الاصل
بعض من كل فهي اسم مبهم والغرض وصفها ، والمبهم يقتضي الوصف كلي
الاقتضاء (٥) » .

وعلل ب « أمن اللبس » ، فقال : « ضمير المتكلم يستوي فيه المذكور
والمؤنث لأن المتكلم لا يلبس في غالب أحواله ، فيحتاج الى فرقان بين مذكور
ومؤنث (٦) » .

« ١ » المرجل : ٨١-٨٢

« ٢ » : ٢٠٦

« ٣ » : ٩٧

« ٤ » : ٨٤

« ٥ » : ١٩٥

« ٦ » : ٢٨٢

وعلل بالأولى ، فقال : « فكل خبر مسندٌ وليس كلُّ مسندٍ خبراً ، فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار (١) » .
وعلل بالأولى ، فقال : « والألف دليلُ الرفع ، وإنما جعلت لرفع التثنية ، لأن التثنية أول الجمع ، فهي أسبق ، والرفع أزم أحوال الكلمة لها وأهمها (٢) » .

وعلل بطول الكلام ، فقال : « والكلامُ إذا طال لزم فيه من الحذف ما لا يلزم في غيره (٣) » .

وعلل بالمعنى فقال « واشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح لأن له تأثيراً في نفس السامع وفي سمعه أيضاً (٤) » .

وعلل بالضرورة ، فقال : « فإن جاء الفصل بين لم والفعل المضارع فإنما يجيء نزرأ في بعض المنظوم ضرورة لإصلاح الوزن (٥) » .

وعلل بالذوق والبلاغة فقال لو قلت : زيدٌ مرتُّ به لكان التكرار غير مستحسن عند من له ذوق في البلاغة (٦) » .

وعلل بالتعويض ، فقال : فأما النونان في التثنية والجمع فعوضٌ من الحركة والتونين اللذين يستحقها الاسم في الاصل ، ثم صارتا بعدد من خصائص التثنية والجمع (٧) » .

وهكذا فإن ابن الحشاب أورد أنواع العلل التي أتاح له بحه أن يوردها، ولكن الطابع التعليمي كان طاغياً على هذه العلل .

« ١ » المرئجل : ٢١

« ٢ » : ٦٢

« ٣ » : ٢٠٦

« ٤ » : ٢٨

« ٥ » : ٢١٢

« ٦ » : ٢٧٨

« ٧ » : ٦٥

ابن الحسّاب والقياس

عرف النحويون القياس بتعريفات كثيرة أهمها أنه حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعة جامعة .

وقد اهتم النحاة بالقياس حتى غدا النحو قياساً ، قال الكسائي (ت ١٨٩ / ٨٠٤) « إنما النحو قياس يتبع » (١) ولكن سرعان ما طغى المنطق والفلسفة والفقهاء على فكرة القياس في النحو حتى قسم إلى أقسام كثيرة كقياس الطرد وقياس الشبه وقياس العلة (٢) ، وقد قادت المبالغة في التزام القياس النحويين إلى تخطئة بعض الشعراء الجاهليين والإسلاميين كما خطأوا بعض قراءات القرآن الثابتة وفضلوا لغة على أخرى ، واخترعوا آياتاً يستشهدون بها على قواعدهم وقياسهم .

وقد جرّ ذلك بعضهم لإنكار القياس ، يقول ابن جني : « على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها » (٣) ، ويقول ابن الأنباري (١١١٩/٥١٣ - ١١٨١/٥٧٧) : « إن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك ما لا يجوز القياس عليه » (٤) .

١٥ ، إنباه الرواة ٢ : ٢٦٧ .

٢٤ ، لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٥ .

٣٥ ، الحصائص ١ : ١٢٥ .

٤٤ ، الإنصاف ٢ : ٥٦٥ .

أما ابن الحشاش فقد تأثر بأستاذه الجواليقي (١٦٦/١٠٧٣ - ٥٤٠/١١٤٥) الذي أيد الرواية ، يقول ابن الحشاش « كان شيخنا يعني - أبا منصور الجواليقي - قلما ينبل عنده بمارس للصناعة النحوية ولو طال فيها باعه ما لم يتمكن من علم الرواية وما تشتمل عليه من ضروبها ولا سببا رواية الأشعار العربية وما يتعلق بعرفتها من لغة وقصة ، ولهذا كان مقدماً للسيرافي (٢٨٤/٨٩٧ - ٣٦٨/٩٧٩) على الفارسي (٢٨٨/٨٤٣ - ٣٧٧/٩٨٧) ، وأبو علي أبو علي في نحوه ، (١) .
غير أن أنزى ابن الحشاش بين بعض الاحكام مستنداً إلى القياس نحو :

« ويقاس على ما مثلنا به من الضمائر بقية المجرورات والمنصوبات المتصلة » (٢) وهو يرى أن الحذف لا يقاس عليه في كل موضع « وقد كفوا بما في بعض الوجوه ، وذلك في قولهم : كن كالذي هو أنت ، فحذف العائد ، وهو المبتدأ ، للطول ، ولا يقاس على هذا الحذف » (٣) .

وهو لا يرى القياس على النادر ، يقول : « وما شذ من قولهم : فقدتني وعدمتي ، لأن هذا كلام نادر ولا يقاس عليه غيره » (٤) .

وهو يرجح عدم القياس على القياس في مكان آخر ، يقول : « والمشتق من أسماء الأفعال كترآك ونزال وحذار وبداد ، إذا أردت : أتراك وانزل واحذر وبدد ، وللناس خلاف في هذا التقسيم ، وهو المسمى معدولاً عن فعل الأمر ، وهو من لفظ الثلاثي ، فمنهم من يطرده في كل ثلاثي من الأفعال لكثرة ما وردت

١١» معجم الادباء ٧ : ٢٥٣ .

٢٢» المرجل : ٧٤

٢٣» : ٢٣٣

٢٤» : ٣١٦

منه فيمدده قياساً . . وهذا غير مسموع منهم ، ومنهم من يقف عند ما جاء عن العرب منه ، ولا يقبس عليه ، وهو القول عندي ، (١) .

وهو يرى أخيراً أن استحسان اللغة لحكم ما يغلب القياس ، يقول : « فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، لأن جعل شيئين شيئاً واحداً ضعيف في القياس ، لولا استحسان اللغة له فاتبعت فيه ولم يكن خلافها ، (٢) .

وهكذا يتضح لنا أنه أخذ عن أستاذه تفضيل الرواية على القياس لأنها أساس في علوم اللغة ولأن طرد القياس يبعد عن روح اللغة .



١١ المرئجل : ٢٥٢

٢٢ : ١٨٠

(١) ابن الحشّاب ونظرية العوامل

يذكر ابن الحشّاب بعض أصول نظرية العوامل ، ونظرات النحويين إلى هذه النظرية دالاً بذلك على معرفة عميقة لها .

فهو يرى أن الإعراب يحدث عن عامل ، يقول : « وحدّ الإعراب أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون ، لفظاً أو تقديراً ، بتغيير العوامل في أولها » (٢) كما يرى أن العامل يدل على إعراب المعمول ، يقول « ويدل على إعراب المقصور عامله أيضاً ، لأنك إذا أوليته عاملاً رافعاً علم أنه في موضع رفع به ، وكذا إن كان العامل ناصباً ، أو جارياً ، فالإعراب الذي يقتضيه العامل يحكم به للمعمول » (٣) ويرى أن الأفعال هي الأصول في العمل والأسماء والحروف قروع للأفعال في ذلك (٤) ويرى أن عوامل الاسم تختلف عن عوامل الفعل ، والعوامل في الاسم أقوى من العوامل في الفعل ، يقول : « لكن الجهات التي يرتفع منها الاسم وينتصب غير الجهات التي يرتفع منها الفعل وينتصب ، لأن عوامل غذا غير عوامل ذا » (٥) .

١٩ انظر ما كتبناه عن نظرية العوامل في مقدمة كتاب « الجمل » .

٢٠ المرتجل : ٣٤

٢٣ : ٤٦

٢٤ : ١٨

٢٥ : ٥٢

ويرى أن العامل له حكم التصدير على مفعوله ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها (١) .
ويرى أن العوامل تنقسم إلى قسمين : لفظي ومعنوي ، واللفظي هو الاصل
لأنه الاقوى ، إذ كان محسوماً (٢) .

ويرى أن العامل في الخبر والصفة مختلف حوله وأن العامل المعنوي يعمل في
المبتدأ والفعل المضارع باتفاق ، يقول : « وذلك أن المبتدأ وخبره مرفوعان ،
وليس معها عامل لفظي ظاهر ولا مقدر ، فالرافع لهما حينئذٍ معنى ، فالمبتدأ
مرفوع لتجروده من العوامل اللفظية نحو « إن » و « كان » و « ظننت » ،
وكونه معرضاً لها ، وأنه أول ثبأن ، ذلك الثاني خبر عنه ومسند اليه ، وبمجموع
هذه الصفات هو الابتداء ، وأما الخبر فمرفوع كالمبتدأ لأنه هو في المعنى
فلا شبهة أن الابتداء عامل معنوي » ثم يقول : « فعامل الصفة في قول أبي
الحسن الأخفش كونه وصفاً ، وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في
الموصوف » (٣) .

ويرى أن العوامل اللفظية تنقسم إلى عوامل من الاسماء وثانية من الافعال
وثالثة من الحروف (٤) .

وعن العوامل من الاسماء يذكر :

١ - أن الاصل في الاسماء أن تكون معربة معمولة ، والاسماء العاملة تنقسم
إلى قسمين : عامل عمل الفعل وعامل عمل الحرف ، والعامل منها عمل
الفعل أقوى في العمل من العامل عمل الحرف ، لأن الفعل أقوى في

(١) المرجل : ٢٢٧

(٢) » : ١١٤

(٣) » : ١١٤ - ١١٥

(٤) » : ١١٦

للعمل ، والعاملة عمل الفعل ، منها ما هو أصل في ذلك فيعمل عملاً صريحاً ومنها ما هو مشبه بهذه الأسماء فيعمل عملاً غير صريح^(١) .

٢- اسم الفاعل يعمل باتفاق إذا كان بمعنى الفعل المضارع^(٢) ، أما إذا كان بمعنى الماضي ، فيعمل عند الكوفيين مطلقاً ، ولا يعمل عند البصريين إلا في الظرف^(٣) ، وإذا كان معرفاً بالألف واللام عمل عند الجميع لأن الألف واللام بمعنى اسم الموصول^(٤) .

٣- اسم المفعول يعمل عمل فعله^(٥) ، والصفة المشبهة بأسماء الفاعلين تعمل عمل الفعل وهي أضعف في العمل من اسم الفاعل ، يقول : « وما يعمل عمل الفعل من الأسماء الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وإن لم تكن مثلها في القوة في شبه الأفعال ، بل منحطة عن رتبها ، فتعمل لذلك الرفع خاصة ، ولا تنصب مفعولاً ، فإن نصبت فعلى التشبيه بالمفعول الصريح . . . ولهذا لم يسغ تقديم منصوبها عليها^(٦) .

٤- أسماء العقود تعمل لشبهها اللفظي بأسماء الفاعلين^(٧) .

٥- المصدر يعمل عمل فعله إذا قدر بأن والفعل ، والمصدر المنكر أقوى في العمل ، ومعمول المصدر لا يتقدم على عامله لأن المصدر فرع في العمل^(٨) .

(١) المرجل : ٢٣٥

(٢) » : ٢٣٦

(٣) » : ٢٤٦

(٤) » : ٢٤٦

(٥) » : ٢٣٩

(٦) » : ٢٣٩

(٧) » : ٢٦٤

(٨) » : ٢٤٧

٦- اسم الفعل يعمل عمل فعله الذي بمعناه ، يقول : « وما أعمل عمل الأفعال ألقاظ
شبهت بها الأفعال أي قامت مقامها ودلت عليها بعملها عملها ، وذلك اختصار
منهم ، فسميت أسماء للفعل » (١) .

٧- معمولات أسماء الأفعال لا تتقدم عليها (٢) .

٨- الأسماء تعمل الجر عن طريق الإضافة ، وهي بذلك محمولة على الحرف ،
يقول : « فعمل الجر بالأسماء يكون بالإضافة ، وهي في الكلام على ضربين :
بمعنى اللام وبمعنى من » (٣) .

٩- بعض الأسماء تعمل عملين : عمل لفظي وآخر معنوي ، يقول : « والإضافة التي
ليست بحضة بخلاف ذلك ، فهي إنما يكون اللفظ فيها على الإضافة فقط، والمعنى
أن الأول عامل في الثاني نصباً أو رفعاً » (٤) .

أما عن العوامل من الأفعال فيرى أن

١- الأفعال كلها عاملة إلا ماخرج عن أصله لمعنى عرض له ، والأسماء أكثرها غير
عامل ، والحروف منها العامل ومنها غيره ، والأفعال تعمل عملين : « الرفع
والنصب ، والرفع تشترك به كل الأفعال » (٥) .

٢- بعض الأفعال العاملة في الأصل تعلق عن العمل في اللفظ ، فتعمل في المعنى ،
أو يلغى عملها (٦) .

(١) المرجل : ٢٤٨

(٢) » : ٢٥٥

(٣) » : ٢٦٠

(٤) » : ٣٢٢

(٥) » : ١٦٨

(٦) » : ١٥٣

٣ - الأفعال الجامدة تعمل بشروط ، يقول : « فأما حكم أفعال المدح والذم في العمل ، فإنها ترفع من الأسماء الظاهرة أسماء الأجناس المعروفة بالألف واللام خاصة ، أو ما أضيف إليها ، ومن المضمرة ضمائر هذه الأسماء خاصة ، ولا يرتفع بها ما عدا ذلك ، وتنتصب بها نكرات هذه الأسماء الظاهرة المرتفعة بها على التمييز ^(١) .

٤ - الأفعال اللازمة تعمل في الحال وتعمل معاني الأفعال في الظرف والحال ، فإذا عملت المعاني لم يجز تقديم معمولها عليها ، أما الأفعال المنصرفة فيجوز تقديم بعض معمولاتها عليها ^(٢) .

ويتحدث أخيراً عن العوامل من الحروف، فيرى أن :

١ - الحروف منها عامل ومنها مهمل ، والعامل هو المختص بالفعل أو الاسم ، والمهمل هو غير المختص بأحدهما ، يقول : والحروف تنقسم انقسامات، منها انقسامها من طريق العمل والإهمال ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وهو كل حرف اختص بأحد القيلين الاسم والفعل ^(٣) .

٢ - بعض الحروف قد تكون مختصة وهي غير عاملة ، يقول : قد ترد حروف مختصة بالاسم ، وحروف مختصة بالفعل ، وكلا القسمين غير عامل ، وعلّة ما جاء من هذا الضرب في امتناعه من العمل مع أنه مختص أن يتصل بما اختصّ به اتصالاً شديداً ، حتى ينزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه ^(٤) .

(١) المرئجل : ١٣٩

(٢) » : ١٦١

(٣) » : ١٦٨

(٤) » : ٢٢٧

٣ - « إن » وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي محمولة في ذلك على الأفعال المتعدية ، يقول : تدخل إن وأخواتها على المبتدأ والخبر ، فينصب المبتدأ بها ويسمى اسماً لها ويرتفع الخبر بها أيضاً ويسمى خبراً لها ، هذا القول المعمول عليه ، وليس قول من قال : إن الخبر معها باق على ما كان عليه من الرفع بعد دخولها ، بشيء ^(١) .
ويقول : « إذا كان الناصب الرفع أصل يحمل عليه وهو الفعل المتعدي فحمل عليه الحرف المشبه في هذا العمل » ^(٢) .

٤ - « ما » الكافئة تكف « إن » وأخواتها عن العمل وتزيل اختصاصها بالأسماء ^(٣) .

٥ - هناك بعض الحروف تعمل بشروط منها ما « النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز وهي مهملة في لغة تميم ^(٤) ، ولا النافية تعمل عمل إن تارة » ، وتعمل عمل « نيس » تارة أخرى ^(٥) و « إذن » تعمل عمل « أن » ، الناصبة ^(٦) .

٦ - « إن » تجزم فعائين : الأول بنفسها ، والثاني تقوي فعل الشرط ليحزم الجواب ، يقول : وذلك أنها تعمل في فعائين هما الشرط وجزاؤه في قول كثير من الناس ، وذلك إذا كانا مستقبلي اللفظ ، فإنه يظهر جزمها لهما ، فهي عاملة فيهما عند هؤلاء ، وعند الأكثرين أنها تجزم الأول بنفسها وترفعه أي تقويه - أعني فعل الشرط - فيجزم الثاني فمجموعها العامل في الثاني كما كان مجموع الابتداء والمبتدأ هو الرفع للخبر عندهم ^(٧) .

(١) المرتجل : ١٦٩

(٢) » : ١٨٢

(٣) » : ٢٣١

(٤) » : ٢٤

(٥) » : ٣٧

(٦) » : ٢٠٣

(٧) » : ٢١٥

٧ - باقي أدوات الشرط الجازمة تعمل عمل « إن » لتضمنها معنى حرف الشرط (٧) .
٨ - مايجزم أضعف العوامل (٨) .

٩ - العامل قد يضم كما في « أن » المضمر بعد « حتى » ، و « واو المعية »
و « أو » التي بمعنى « إلا » أو « إلى » و « فاء السببية » و « لام التعليل »
و « لام الجحود » (٩) .

١٠ - الحروف العاملة شديدة الاتصال بعمولها (١٠) .

١١ - أداة النداء نائبة عن العامل (١١) .

وهكذا يظهر لنا ابن الحشّاب متفقاً بنظرية العامل وبآراء النحاة في أصولها ،
ولكنه أهمل - كما أهمل الجرجاني من قبله - الحديث عن تعقيدات النظرية
ومسائلها العويصة كمسألتي الاستغفال والتنازع وما أثارته من جدل عنيف .
ولم يكن لابن الحشّاب آراء خاصة في العامل ، ولعل سبب ذلك تقيده بشرح
كتاب الجمل .

وقد أيد أن يكون هناك عوامل ضعيفة تعمل بتقوية مقوّ مثل :

١ - الابتداء يقوي المتبداً لرفع الخبر .

٢ - « إن » تقوي الشرط لجزم الجواب .

٣ - « إلا » تقوي الفعل لنصب مابعدھا على الاستثناء .

٤ - « واو المعية » تقوي الفعل لنصب مابعدھا على أنه مفعول لأجله .

(١) المرجل : ٢٦٩

(٢) » : ٢١١

(٣) » : ٢٠٨

(٤) » : ١٧٨

(٥) » : ١٩٢

مذهب ابن الحشّاب النحوي

وتأثره بمن قبله وأثره فيمن بعده

إذا استعرضنا الفرق بين نحاة البصرة والكوفة وجدنا أنهم لا يختلفون في أصول المنهج ، فكلامهم يرى أن النحو سماع فقياس ، وخلافهم ينحصر في التطبيق ، فقد تشدد نحاة البصرة في السماع والقياس ، أما نحاة الكوفة فقد اتسع أكثرهم فيها .

ومع كل ذلك لا نجد مسألة هامة من مسائل الخلاف اتفق على رأي فيها نحاة البصرة جميعاً أو نحاة الكوفة جميعاً ، بل قد يؤيد بعض البصريين بعض الكوفيين أو العكس في مسألة من المسائل .

وقد بدأت الخلافات في بغداد التي أمها العلماء البصريون والكوفيون، وقد تأثر نحاة بغداد بطريقة البصريين في تطبيق المنهج ، لأنها طريقة تعليمية ، ولذلك كانت علاقة ابن الحشّاب البغدادي بنحاة البصرة أقوى وأمتن .

فهو يورد أقوالاً وآراء للخليل (٧١٨/١٠٠ - ٧٨٦/١٧٠) ، تندرج تحت الأقسام الآتية :

١ - يدعم برأيه حكماً بقرره ، كقوله « إلا أن ياء معد يكرب ساكنة على كل حال ، ركبت أو أضيفت ، قال الخليل : أجروا هذه الياء مجرى ألف مثنى ، فكانت في الأحوال كلها على صورة واحدة »^(١) .

(١) المرجع : ٩٤

٢ - يقرون رأيه برأي سيويه (٧٦٥/١٤٨ - ٧٩٦/١٨٠) ، كقوله « فوزته
أشياء عند الخليل وسيويه « لفعاء » لأن لامها مقدمة ، وامتناعها من الصرف
للزوم التأنيث » (١) .

٣ - يضعف رأيه بترجيح الآراء التي تعارضه ، كقوله « وقال الخليل
(في لن) هي مركبة من « لا » و « أن » ، أما من « لا » فلأنه رأها نافية ،
وأما من « أن » فلأنها ناصبة للمستقبل كما تنصب « أن » وعورض بتقديم بعض
المعمولات عليها ، وليس ذلك في المصدر » (٢) .

٤ - يورد رأيه دون أن ينسب إليه ، كقوله : « ومها أصلها « ما »
الشرطية زيدت عليها « ما » لتأكيد الشرط ، كما تراد مع غيرها من أدواته
لتأكيد » (٣) .

أما سيويه فقد نقل عنه كثيراً من الأقوال والآراء دون أن يضعف له رأياً
أو يخالفه ، ويذود ما نقله عنه تحت قسم من هذه الأقسام :

١ - يشرح كلامه المنقول إن كان بحاجة إلى شرح ، كقوله : « الكلام إسم
للفيد من القول عند النحويين ، يدلك على ذلك من رأيهم قول سيويه « واعلم
أن « قلت » إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بعد القول ما كان كلاماً
لا قولاً نحو قلت : زيدٌ منطلق ، يريد بالكلام الجملة التامة التي قد عمل بعضها في
بعض تقع بعد قلت محكية اللفظ ، فيكون موضعها نصباً بقلت » (٤) .

٢ - يورد آراء منفردة عن غيرها من الآراء ، كقوله « فالألف في التثنية

(١) المرجل : ٩٩

(٢) » : ٢٠٢

(٣) » : ٢٧٦

(٤) » : ٢٨

علامة التثنية ودليل الرفع وحرف إعراب لا إعراب فيه ، بدليل أن الياء في
النصب والجر ساكنة مفتوح ما قبلها ، فلو كانت في نية حركة لانقلبت ألفاً ،
فكانت أحوال المثني في رفعه ونصبه وجره واحدة ، وليس الأمر على ذلك إلا
في لغة ليست بالفاسية ، ولا المختارة ، فإذا لم تكن في الياء حركة ولانية حركة
فالألف كذلك ، هذا مذهب سيويه ومن قال بقوله من النحويين « (١) » .

٣ - بين آراءه جامعاً اليها آراء النحاة وينقف بعد ذلك موقفين ، الأول موقف الحميد
والثاني موقف المؤيد لسيويه .

فن الأول قوله « وذهب سيويه وبقية النحويين (في تقدير ألف الاسم المقصور المنون
حين الوقف) إلى مذهب وسط بين هذين المذهبين ، وهو أن الاسم في حال الوقف في الرفع
والجر هي الأصلية ، وفي النصب هي المبدلة من التثنية » (٢) .

ومن الثاني قوله : « فأما « ما أفعله » فإن « ما » فيه اسم مبهم غير موصول ، ولا
موصوف بمعنى شيء في قول سيويه ، وهو مرفوع ... وذهب الأخفش (ت ٢١٥/٨٣٠)
إلى أنها موصولة وما بعدها صلتها ، والجر محذوف ، والتقدير عنده : الذي أحسن زيداً
شيء ، وبين هذا القول وقول سيويه بون يعرفه متأمله » (٣) .

٤ - يأتي بآراء سيويه دون أن يشير إلى ذلك ، يقول : « وأما إن الشرطية ، فإنها
وإن كانت حرفاً جازماً فإنها مخالفة في الحكم بقية الجوازم ... وعند الأكثرين أنها تجزم
الأول بنفسها وترفده أي تقويه ، أعني فعل الشرط فيجزم الثاني » (٤) .

ويتقل بعض آراء الأخفش ، وغالباً ما يقرون آراءه بآراء سيويه ، يقول « وأما العامل

(١) المرجع : ٦١ :

(٢) » : ٤٩ :

(٣) » : ١٤٦ :

(٤) » : ٢١٥ :

الاجزائي اختلف فيه فعامل الصفة في قول أبي الحسن الأخفش ، كقولك : مورت برجل
ضرب ، الجار لضارب كونه وصفاً لجزور ، وكذلك إن ارتقع أو انتصب ، وعند سيبويه
العامل في الموصوف هو العامل في صفة إذ كانا كالاسم الواحد ^(١) .

وقد ضعف له رأياً وخالفه فيه يقول : « وربما أجروا خلا وعدا مجرى حروف الجر ،
فجروا بها فقالوا : جاءني القوم خلازيدٍ وعمرو ، فإن أدخلت عليها « ما » تمحضتاً فعلاً
وكان النصب بها لا غير ، لأن « ما » مصدرية في هذا الوجه ، والمصدرية لاتوصل بحرف
الجر إنما توصل بالفعل المحض ، وأجاز أبو الحسن الأخفش الجر بها مع « ما » على أن تكون
« ما » زيادة ^(٢) .

وذكر رأياً واحداً لأبي عمرو بن العلاء (٧٠ / ٦٨٩ - ١٥٤ / ٧٧٠) في أن الألف
الموقوف عليها في الاسم المقصور المنون هي الأصلية ، ولم يعلق على هذا الرأي ^(٣) .
ورأياً ليونس بن حبيب (٩٠ / ٧٠٨ - ١٨٢ / ٧٩٨) في أن « أيهم » من الآية
الكرمية (« ثمّ لنزعينّ من كلّ شعبةٍ أيهم أشدّ على الرحمن عتياً ») معلقٌ عنها
بقوله : (لنزعينّ) ، وخالفه قائلًا : إن التعليق إنما يقع في أفعال الشك واليقين ،
لا في أفعال العلاج ^(٤) .

ورأياً للجرمي (ت ٢٢٥ / ٨٤٠) في أن تاء « كلتا » هي تاء التانيث ، وخالفه
قائلًا : إن ذلك يؤدي إلى إثبات مثالٍ خارجٍ عن أمثالهم ^(٥) .
أما المازني (ت ٢٤٩ / ٨٦٣) فقد ذكر له أربعة آراء خالفه في ثلاثة منها ^(٦) .
ولم يعلق على الرأي الرابع ^(٧) .

(١) المرجل : ١١٥

(٢) » : ١٨٩

(٣) » : ٤٧

(٤) » : ٣١٠

(٥) » : ٦٧

(٦) » : ١٥٩، ١٥٧، ١٤٨

(٧) » : ٢١٦

وعرض لهبرد (٨٢٥/٢١٠ - ٨٩٩/٢٨٦) رأيين أتد أحدهما^(١) وعارض
الأخر^(٢).

وأورد للزجاج (ت ٩٢٣/٣١١) ثلاثة آراء ، أخذها زواية أخرى ليست
استشهد به المازني على تقديم التمييز على عامله ، ورواية الزجاج تضعف رأي
المازني^(٣) ، والثاني أن الجار والمجرور من صيغة التعجب « أفعل به » في محل نصب
وقد خالفه في ذلك^(٤) ، كما خالفه في رأيه الثالث القائل : إن الجملة التي تأتي بعد
حتى الابتدائية في محل جر بحتى^(٥) .

ورأياً لابن درستويه (ت ٩٥٨/٣٤٧) في موافقته للزجاج في أن الجملة بعد
حتى الابتدائية في محل جر بحتى ، وخالفه في ذلك^(٦) .

ورأياً للرعي (٩٤٠/٣٢٨ - ١٠٢٩/٤٢٠) في أن حركات الحروف التي
تسبق حروف العلة في الأسماء الستة ليست بحركات إتباع ، وعلق على ذلك بأن
هذا الرأي يقارب الآراء الأخرى^(٧) .

وإذا استثنينا سيويه من شيوخ البصرة فإنه يناقشهم ويضعف آراءهم وقد ورد
ذكر البصريين في كتابه ست مرات رأى رأيهم واحتج بحججهم في ثلاث
منها وهي :

-
- (١) المرجل : ٤٢
 - (٢) » : ١٨٦
 - (٣) » : ١٥٩
 - (٤) » : ١٤٨
 - (٥) » : ٢٤٦
 - (٦) » : ٢٤٦
 - (٧) » : ٥٧

١ - أن الاسم مشتق من السمو^(١) .

٢ - أن « أفعل » من صيغة التعجب فعل^(٢) ، لا اسم^(٣) .

٣ - أن اسم الفعل لا يتقدم عليه معموله^(٣) .

وعرض لهم رأيين دونما احتجاج وهما :

١ - أن فعل الأمر مبني^(٤) .

٢ - أن اسم النون التي تسبق باء المتكلم « نون الوقاية »^(٥) .

وذكر رأي البصريين في لام الأمر ، وكونها مختصة بفعل الغائب ، وقرون هذا الرأي بقول الكوفيين الذين يرون أن دخول لام الأمر عام في الغائب والمخاطب والمتكلم ، وعلقت على ذلك بقوله « وكلا القولين قوي في القياس^(٦) » .

وثمة آراء نسبها للمحققين من النحاة ، أو وصفها بأنها محققة ، وإذا بحثنا عن قال بها وجدنا أنها للبصريين ، وقد قارن بعض هذه الأقوال بأقوال الكوفيين^(٧) .

أما علاقته بشيوخ الكوفة فقد ذكر اثنين منهم هما :

١ - الكسائي (ت ١٨٩ / ١٨٠٤) ، وقد أورد له رأياً في إجازته تحويل

حروف الجر كلها إلى أسماء أفعال ، وخالفه في ذلك^(٨) .

(١) المرجل : ٦

(٢) » : ١٤٧

(٣) » : ٢٥٨

(٤) » : ١٠٤

(٥) » : ٧٤

(٦) » : ٢١٥

(٧) » : ٢٤١

(٨) » : ٢٥٣

٢- الفراء (٧٦١/١٤٤ - ٨٢٢/٢٠٧) ، وأورد له رأين ، ولم يعلق على الأول الذي يبحث في ألف الاسم المقصور المنون حين الوقف ، وخالفه في الثاني القائل : إن اللغة الأخرى في الضمير « أنا » وهي « أن » إنما هي على القلب (١) . وقد ذكر الكوفيين بوجه عام عشر مرات ، بين في ثلاث منها مصطلحاتهم في بعض الأمور دون تعليق (٢) ، وخالفهم في حصة آراء هي :

- ١ - اشتقاق الاسم من الوم (٣) .
 - ٢ - كون السين من سوف بعد أن حُذِفَ منها الحرفان الأخيران (٤) .
 - ٣ - « أفعل » في صيغة التعجب اسم (٥) .
 - ٤ - اسم الفاعل يعمل إذا كان للماضي (٦) .
 - ٥ - « أيهم » من الآية الكريمة (ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتياً) معربة لا مبنية (٧) .
- وأورد لهم رأياً يتفقون فيه مع البصريين ، وهو إعراب الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر (٨) ، ورأياً آخر قرنه برأي البصريين ، وعلق على الرأيين بقوله : وكلاهما قوي في القياس (٩) .

(١) المرجل : ٤٩ - ٣٢٩

(٢) : ٢٨٣، ٢٥٣، ٢٠٧

(٣) : ٦

(٤) : ١٥

(٥) : ١٠٤ - ١٠٥

(٦) : ٢٤٦

(٧) : ٣٠٩

(٨) : ٢٢

(٩) : ٢١٥



وهكذا نرى أنه لم يكن على وفاق بالرأي مع الكوفيين ، ولكنه مع ذلك يقلب بعض آرائهم .

أما عن زعماء المدرسة الخدادية فقد تعرض لآراء ثلاثة منهم ، ذكر لأبي علي الفارسي (٢٨٨ / ٨٤٣ - ٣٧٧ / ٩٨٧) خمسة آراء :

١ - ذكر منهجه في أن ألف الاسم المقصور المنون حين الوقف مبدلة من التتوين ولم يعلق على ذلك ^(١) .

٢ - نقل عنه قوله : إن الأكثر الأعرف في فاعل أفعال المدح والذم المظهر أن يأتي جنساً أو مضافاً إلى جنس ، ومال إلى هذا الرأي ^(٢) .

٣ - استشهد بتمثيله في تقدير المفعول المطلق في « ضربته ضربه زيدٍ عمراً » ^(٣) .

٤ - نقل قوله من كلمة « زوبرا » من بيت الفوزدق :

إذا قال غاوٍ من تتوخَ قصيدةً
بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بزوبرا

إنها اسم علم علقه الشاعر على القصيدة ، وعلق على ذلك بقوله : إن تعليق الأعلام على المعاني ضعيف في قياس العربية ^(٤) .

٥ - ذكر أنه رد في كتابه الإغفال على رأي الزجاج في الجملة التي تأتي بعد « حتى » الابتدائية ^(٥) .

(١) المرجل : ٤٩

(٢) : ١٤١

(٣) : ١٦٠

(٤) : ٢٩٢

(٥) : ٢٤٥

ولم يذكر لابن جني (ت ٣٩٢/١٠٠١) سوى رأي واحد أيده فيه ، وهو أن اسم الفعل « فَعَالٍ » بُني لتضمنه معنى لام الأمر ^(١) .

وذكر لابن برهان (ت ٤٥٦/١٠٦٤) رأيين ، أحدهما منجبه في الاسم الاسم المقصور المنون حين الوقف ، ولم يعلق عليه ، أما الآخر فهو في التعليل لإعراب الأسماء الستة بالحروف ، وقد استشهد به لتدعيم رأيه ، فقال : (وقال ابن برهان حين ذكر هذا الفصل ، وأشار إلى الإتياع فيه ، وقد ظهر الإتياع في التابع والمتبوع في قولهم : هذا امرؤ ، ومثل كما مثلنا في الأحوال الثلاث) ^(٢) .

ولم يرد ذكر البغداديين غير مرة واحدة ، عرض فيها رأيهم في جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ، وضعفه بذكر حجج البصريين بعده ^(٣) .
وبعد كل هذا ، هل نستطيع تحديد مذهبه النحوي في ضوء ما ذكرناه ؟

لقد رأينا أنه ردّ بعض آراء البصريين كما ردّ بعض آراء الكوفيين ، ووجدنا لبعضها الآخر وجهاً في القياس ، وعرف بعض مصطلحاتهم ، وضعف رأياً للبغداديين كما ردّ على بعض آراء الفارسي ، زعيم المدرسة البغدادية .

والحقيقة أننا لانكاد نرى في القرن السادس وما تلاه نحويًا يلتزم بأراء مدرسة بعينها ، فقد كان أغلبهم يخصص الآراء ويقبل منها ما يعتقد أنه الصواب ، وقد غلب على هؤلاء آراء البصريين ، وليس هذا بمستغرب ، فالتصور السليم للنحو هو تصور أهل البصرة ، ليس غير .

(١) المرجل : ٩٨

(٢) » : ٤٧ - ٥٦

(٣) » : ٢٥٥

ثمة فيمن بعده

عاصر ابن الحشاش نحوي^١ استطار له ذكر وصيت لمؤلفه ، الذي تفرد في طريقته ،
أما النحوي فهو ابن الأنباري (١١١٩/٥١٣ - ١١٨١/٥٧٧) وأما الكتاب فهو
(الإنصاف في مسائل الخلاف) .

وإذا قارنا بين المرتجل والإنصاف وجدنا أن أكثر مسائل الخلاف التي جاءت
في المرتجل مختصرة طوّلت في الإنصاف وفصلت ، فالمرتجل بدأ بمسألة اشتقاق
الاسم ومسألة اشتقاق الاسم تلقائياً في أول الإنصاف كذلك^(١) .

وإذا استمررنا في المقارنة وجدنا مسألة السين وسوف^(٢) ، ثم بناء فعل الأمر
وإعرابه^(٣) ، ثم بناء اسم لا النافية للجنس وإعرابه^(٤) ، ثم العامل في الخبر^(٥)
ثم اسمية أو فعلية « أفعل » في صيغة التعجب^(٦) ، ثم امتناع التعجب من العيوب^(٧)
ثم تقديم التمييز على عامله ، إن كان متصرفاً^(٨) ، ثم المصدر والفعل أيهما أصل
للآخر^(٩) ، ثم عمل ما النافية^(١٠) ، ثم العامل في خبر « إن » وأخواتها^(١١) ، ثم

(١)	المرتجل :	٦	،	الإنصاف :	١
(٢)	»	١٥	،	»	٢ : ٦٤٦
(٣)	»	١٠٤	،	»	٢ : ٥٢٤
(٤)	»	١٧٨	،	»	١ : ٣٣٦
(٥)	»	١١٤	،	»	١ : ٤٤
(٦)	»	١٤٧	،	»	١ : ١٢٦
(٧)	»	١٤٩	،	»	١ : ١٤٨
(٨)	»	١٥٩	،	»	٢ : ٨٢٨
(٩)	»	٢٤٠	،	»	١ : ٢٣٥
(١٠)	»	٢٤	،	»	١ : ١٦٥
(١١)	»	١٦٩	،	»	١ : ١٧٦

العامل في المستثنى^(١) ، ثم شروط الترخيم^(٢) ثم العامل في جواب الشرط المجزوم^(٣) ، ثم إعراب الامم الذي يأتي بعد أداة الشرط^(٤) ، ثم تقديم معمولات أسماء الأفعال عليه^(٥) ، ثم أعرف المعارف^(٦) ، ثم إعراب ميتين « كم » الحبرية الذي فصل بينه وبينه بالظرف أو الجار والمجرور^(٧) ، ثم بناء « أي » التي حذف صدر صلتها أو إعرابها^(٨).

ولانستطيع أن نستنتج من هذا التامل أن ابن الأنباري تأثر بابن الحشاش في الإنصاف ، لأنها عاشا في عصر واحد وتلمذا لشيخ عصرهما .

أما كتب النصوص الأخرى فلم تذكر آراء كثيرة له ، فابن الحاجب (١١٧٤/٥٧٠ - ١٢٤٩/٦٤٦) في أماليه ذكر له رأياً ورد عليه^(٩) ، واستشهد جمال الدين بن إمام البغدادي (؟) برأيه مرة في كتاب القواعد النحوية^(١٠) ، وكذلك فعل ابن أم قاسم (ت ١٣٤٨/٧٤٩) في كتابه : الجنى الداني في حروف المعاني^(١١) .

(١) المرتجل : ١٨٦ ، الإنصاف ١ : ٢٦٠

(٢) » : ١٩٩ ، » ١ : ٣٥٦

(٣) » : ٢١٥ ، » ٢ : ٦٠٢

(٤) » : ٢٢١ ، » ٣ : ٦١٥

(٥) » : ٢٣٧ ، » ١ : ٢٢٨

(٦) » : ٣٠٤ ، » ٢ : ٧٠٧

(٧) » : ٣١٦ ، » ١ : ٣٠٣

(٨) » : ٣٠٨ ، » ١ : ٢٨٧

(٩) أمالي ابن الحاجب ١ : ٣٦٤ .

(١٠) القواعد النحوية : ورقة ٣٠ .

(١١) الجنى الداني : ٢٠٥ .

وذكر له ابن هشام (٧٠٨/١٣٠٩ - ٧٦١/١٣٦٠) في كتابه المغني رأيين
ضعف أحدهما (١) ، وذكر الأشموني (٨٣٨/١٤٣٥ - ٩٠٠/١٤٩٥) رأياً له (٢) ،
وأورد له السيوطي (٨٤٩/١٤٤٥ - ٩١١/١٥٠٥) في معجم المومع ثلاثة
آراء (٣) .

من ذلك كله نستطيع أن نقول : إن أثر ابن الحشاش فيمن بعده يكاد
يكون معدوماً ، وسبب ذلك أنه ليس صاحب نظرية أو رأي له خطرته ، وعمله
ينحصر في تمحيص آراء سابقه واختيار أقربها إلى الصحة ، وهذا ما يفسر كون كتبه
في النحو كتب شروح .

منزله بين النحاة :

إذا بحثنا عن منزلة ابن الحشاش في العربية بشكل عام وفي النحو بشكل خاص
وجدنا القدماء يقولون فيه :

قال العباد الأصفهاني (٥١٩/١١٢٥ - ٥٩٧/١٢٠١) : « شيخنا في علم
الأدب ، أعلم الناس بكلام العرب ، وأعرفهم بعلوم شتى من النحو واللغة والتفسير
والحديث والنسب ، كان كثير الإفادة ، غزير الإجابة ... » (٤) .

وقال الشيخ فخر الدين بن تيمية (٥٤٢/١١٤٨ - ٦٢٢/١٢٢٥) :
« كنت أكثر التردد إلى مجلس شيخنا العلامة ، حجة الإسلام أبي محمد بن الحشاش ،
لتحصيل فني النحو واللغة ، وما بلغ أحد من أبناء عصره فيها ما بلغه » (٥) .

(١) مغني اللبيب ١ : ١٧٢ ، ٢ : ٥١١ .

(٢) شرح الأشموني عن الألفية ٣ : ٥٥٣ .

(٣) معجم المومع ١ : ١٢ ، ١٣ ، ١٩ .

(٤) الحريدة ١ : ٨١ ، عن إنباه الرواة ٢ : ١٠٢ .

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

وقال ياقوت الحموي (٥٧٤ / ١١٧٨ - ٦٢٦ / ١٢٢٩) : « رأيت قوماً من نخاة بغداد يفضلونه على أبي علي الفارسي ، » (١) .

وقال ابن الجوزي (٥٠٨ / ١١١٤ - ٥٩٧ / ١٢٠١) : « انتهت إليه معرفة النحو واللغة ، » (٢) .

وقال ابن النجار (ت ٦٤٣ / ١٢٤٥) : « كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال : إنه في درجة أبي علي الفارسي ... ، وما من علم من العلوم إلا كانت له فيه يدٌ حسنة ، » (٣) .

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن القدماء كانت تعوزهم الدقة في إطلاق الأحكام ، فهم يكيلون عبارات الثناء جزافاً لكل من يتحدثون عنه ، ولذا نجد هذه العبارات تتكرر في حديثهم عن كل عالم « أعلم أهل زمانه ، فريد عصره ، وحيد دهره ، الخ ... » .

والحقيقة أن أثره لا يعدو العصر الذي عاش فيه ، فقد انصبت جهود العلماء في هذا القرن ، الذي عانت فيه العربية من طغيان العجمة وانتشار اللهجات العامية ، إلى تنقية الفصحى وتبسيطها فألف الجواليقي (٤٦٦ / ١٠٧٣ - ٥٤٠ / ١١٤٥) المعرب ، وألف الحريري (٤٤٦ / ١٠٥٤ - ٥١٦ / ١١٢٢) مقاماته ثم أردفها بدرة الغواص في أوهام الخواص ، وقرب ابن الأنباري (٥١٣ / ١١١٩ - ٥٧٧ / ١١٨١) للناس خلافاً للنحويين في الإنصاف ، وألف ابن الحشاب « المرتجل » بأسلوب سهل ميسور ، ابتعد فيه عن الأمور المشككة . فنزلة ابن الحشاب تتركز على الأسس التالية :

١١ « شذرات الذهب ٤ : ٢٢٢ .

١٢ « الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

١٣ « شذرات الذهب ٤ : ٢٢٢ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

أنه عالم بسط النحو وقربه إلى العامة في عصر طغت فيه العجمة .
وأنه كان شيخاً لعدد كبير من طلاب العلوم الذين يقصدونه من كل حدب
وصوب ، قال الشيخ موفق الدين المقدسي (؟) : « حضرت كثيراً من مجالسه
لقراءة عليه ، ولكن لم أتمكن من الإكثار عليه لكثرة الزحام .. » (١) .
وأنه ألمّ بعلوم عصره كلها ، آخذاً من كل منها بطرف .

★ ★ ★

١٥ ، الذيل على طبقات الحنابلة ١ : ٣١٧ .

وصف النسخ

اعتمدت في التحقيق أربع نسخ خطية هي :

- ١ - نسخة في المكتبة الظاهرية في دمشق ورقمها ٥٧٥٣ عام .
 - ٢ - نسخة في المكتبة العمومية في استانبول ورقمها ٨٢٦٨ ، وفي معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية صورة لهذه النسخة تحت رقم /١٤٧/ .
 - ٣ - نسخة أخرى في المكتبة الظاهرية في دمشق ورقمها ١٠٦ نحو .
 - ٤ - نسخة في مكتبة « غوته » بألمانيا الديمقراطية ورقمها ٣١١ .
- وقد كُتبت النسخ الأربعة بخط نسخ عادي واضح واتّبع في تقسيم الكتاب تقسيم الجرجاني للجمال .

١ - نسخة المكتبة الظاهرية ذات الرقم ٥٧٥٣ عام .

نسخة في مجلد في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٥٧٥٣ عام) يعود تاريخ نسخها إلى (سنة ١٢٦٥/٦٦٤) ، ونسخها هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي (؟) . كتب على وجه الورقة الأولى « هذا كتاب العوامل الجرجانية » ، للأستاذ الجرجاني نفعنا الله به والمسلمين أجمعين .

والحقيقة أن ما بعد العنوان هو كتاب « الجمل » للجرجاني ، وعدد أوراقه عشرون ورقة ، وكتب على وجه الورقة الإحدى والعشرين « المرئجل في شرح الجمل » ، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني قدس الله روحه ، بما أملاه الشيخ الإمام العالم الصدر ، أواخر الزمان ، فريد العصر ، أبو محمد أحمد بن أحمد بن الحشاش ، نور الله مضجعه .

و كتبت التمليكات التالية على وجه الصفحة الإحدى والعشرين .
١ - من كتب العبد الفقير إليه سبحانه وهو حسي حافظ مصطفى عتيق ،
كان الله له .

٢ - وجد في ملك السيد عبد الأحد بلال سنة ١٢٢٥ .
وعلى وجه الورقة الثانية ختم غير واضح .
و عدد أوراق هذه المخطوطة /١٧٧/ ورقة ، منها عشرون ورقة لكتاب الجمل ، وفي كل
صفحة سبعة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر تسع كلمات .
وأخره : الحمد لله حق حمده ، حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده ، وصلواته وسلامه على
سيدنا محمد خير خلقه ، وعلى آله وصحبه . وافق فراغ نسخه يوم الثلاثاء خامس صفر سنة أربع
وسبعين وسبعمائة .

و كتب في الحاشية : بلغ مقابلة بالأصل .
وقد عدت هذه النسخة أصلاً ورمزت لها بالحرف (آ) .

٢ - نسخة المكتبة العمومية

نسخة مصورة عن نسخة المكتبة العمومية في استانبول تحت رقم (٨٢٦٨) ورقمها في
معهد المخطوطات /١٤٧/ نسخت في حياة المؤلف سنة ٥٥٧ / ١١٦١ ، ونسخها هو سليمان
بن علي السيري (؟) .

تبلغ صفحاتها ثلاثمائة وست عشرة صفحة ، ومساحة الصفحة ١٣ × ٢٣ سم وتضمن
كل صفحة خمسة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ١٠ كلمات وقد ضبطت أغلب
الحروف بالشكل ضبطاً صحيحاً في مجمله .

ذكر على الصفحة الأولى اسم الكتاب ونسبته وعلى الصفحة الأخيرة « آخر الكتاب
والحمد لله رب العالمين ، وقع الفراغ من نسخه يوم الاثنين ثاني عشر من شعبان ٥٥٧ / ١١٦١

كتبه سليمان بن علي السعدي نفعه الله به ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلم
تسليماً كثيراً ، قوبلت بالأصل والسلام .

عارضت هذه النسخة بنسخة كتبها منها ، وبعضها مقروءة على شيخنا ، وعارضت هنا
بنسخة هي بخط صدر الدين بن الزاهد وعليها خط الشيخ بقراءته عليه ، وكتب
سليمان بن علي .

وقد همت باتخاذ هذه النسخة أصلاً لولا أن الصورة التي في معهد المخطوطات عنها سيئة
للغاية ، وفيها بياض يستغرق صفحات منها ، خطأ في التصوير ، فعدلت عنها إلى أقرب النسخ
إليها وهي نسخة الظاهرية التي تحدثنا عنها (أ) .

وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز (ب) .

٣ - « نسخة المكتبة الظاهرية الثانية ذات الرقم ١٠٦ نحو »

نسخة في مجلد في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٠٦ نحو ، تاريخ نسخها مجهول ،
وقد كتب على وجه ورقة الغلاف : كتاب فيه شرح الجرجانية ، عدد أوراقها ٢٠٢ ،
وفي الصفحة ١٥ سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر تسع كلمات .

كتب على الصفحة الأخيرة : طالع فيه الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن محمد بن أحمد يحيى
المتعلاوي (؟) ، غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين ، تاريخ تاسع من جمادى الأولى
(سنة ٧٩٤ / ١٣٩٣) ، أحسن الله خاتمته .

وعلى هذه الصفحة ختم كتب فيه « المكتبة العمومية في دمشق الشام » .

وقد حددت هذه النسخة تاريخ تأليف كتاب المرتجل قبل (سنة ٥٢٠ / ١١٢٦) ،
كما حددت السبب في تأليفه (١) .

(١) انظر الصفحة الأولى من الكتاب .

وتريد هذه النسخة على النسختين السابقتين زيادات كثيرة كما تختلف عنها اختلافاً كبيراً يدفعني إلى الاعتقاد بأنه الإملاء الأول الذي أملاه ابن الحشاب ، وأن النسختين الأخريين إملاء آخر أملاه فيما بعد .

قوبلت هذه النسخة بنسخة أخرى رمز لها بحرف (خ) أو كلمة نسخة ، وفي الخلية عبارة : بلغت مقابلة بالأصل .

حروف هذه النسخة معجمة وقد ضبطت بالشكل .

ومررت لها بالرمز (ج) .

٤ - نسخة مكتبة غوته ذات الرقم ٣١١

تقع هذه النسخة في ١٧٦ ورقة ، وفي كل ورقة سبعة عشر سطراً ومتوسط عدد كلمات كل سطر تسع كلمات ، ومساحة الصفحة ١٢×٣٣ .

نسخها وتاريخ نسخها مجهولان وتقدر أنها نسخت في القرن السابع أو الثامن ، وهي مخرومة الآخر ، سقطت منها الورقة الأخيرة ، وتنتهي بهذه الجملة « ورد عليه أبو علي الفارسي قوله هذا في كتاب سماه الإغفال » .

على الصفحة الأولى عنوان الكتاب وهو « الكتاب المرتجل في التعليق على مختصر عبد القادر الجوزاني رحمه الله المعروف بالجل ، أملاه عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الحشاب ، تقع الله به .. » .

وتكاد هذه النسخة تطبق انطباقاً كاملاً على النسخة (ج) ، وهي مضبوطة بالشكل .

وعلى الصفحة الأولى تليكات لم أستطع أن أميز منها إلا تليكاً واحداً هو :

دخل في ملك الفقير محمد بن محمد بن محمد بن محمد العلوي عفي عنهم به .

نومنا لهذه النسخة بالرمز (د) .

* * *

سبب اختيارنا لنسخة الأصل :

ذكرنا أن النسخة (ب) كانت جديرة بأن تكون أصلاً لكويتها قرئت في حياة المؤلف وعرضت بنسختين أخريين كما أنها الإملاء الأخير للكتاب الذي يختلف بعض الاختلاف عن الإملاء الأول (النسختين « ج ، د ») ولكن بعض الحروم التي فيها والتي كان بعضها سوء التصوير جعلتنا نعدل عنها إلى أقرب النسخ إليها وهي نسخة الظاهرية التي تظاهي في جودتها نسخة الأصل ، ورتبنا النسخ الأخرى بحسب قربها من نسخة الأصل .

* * *

منهج التحقيق

- ١ - أثبت نص نسخة الأصل ، إلا إذا وجدت سهواً واضحاً أثبتت صوابه النسخ الأخرى ، فعندئذ أثبت الصواب وأنه على ذلك في الحاشية .
- ٢ - نهت على نقص النسخ الأخرى وزياداتها .
- ٣ - كتبت النص بالقواعد الإملائية المعروفة الآن ولم أشر إلى الصورة التي كتبت فيها في المخطوط .
- ٤ - خرجت الآيات القرآنية والقراءات والأحاديث الشريفة .
- ٥ - خرجت الشواهد الشعرية ما أمكنني ذلك وشرحت مقدراتها معتمداً في ذلك « لسان العرب » لابن منظور .
- ٦ - خرجت الأمثال من كتب الأمثال وذكرت الخلافات في روايتها .
- ٧ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص .
- ٨ - ضبطت النص بالشكل مادعت الحاجة إلى ضبطه .
- ٩ - نهت على الأخطاء التي وقع فيها ابن الحشاش من ذلك أنه :
 - أ - استخدم كلمة « اعتبر » بمعنى « عدَّ » (٩) .
 - ب - كرر كلمة « بين » بين المتعاطفين الظاهرين (٩) .

(٩) المرجل : ٧٦

(٩) المرجل : ١٨١

- ح - وضع في خبر المبتدأ الفاء الرابطة للشرط (١) .
 ز - أكد بكلمة نفس قبل المؤكد (٢) .
 هـ - استعمل التركيب « لاغير » وصوابه « ليس غير » (٣) .
 و - أورد بيتاً قال إن صاحب الكتاب أنشده وهو :
 تراه وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغي الحد أصلم
 وقد أشرت إلى أنني لم أعر على هذا الشاهد بين شواهد الكتاب (٤) .
 ز - عرف « كل » بال التعريف (٥) .
 ١٠ - خرجت أقوال النحويين في كتب المتقدمين ما وجدت إلى ذلك سيلاً .
 ١١ - وضعت للكتاب الفهارس الفنية .

* * *

(١) المرجل : ٩٦

(٢) : ٢٤١

(٣) : ٩٦

(٤) : ٤٠

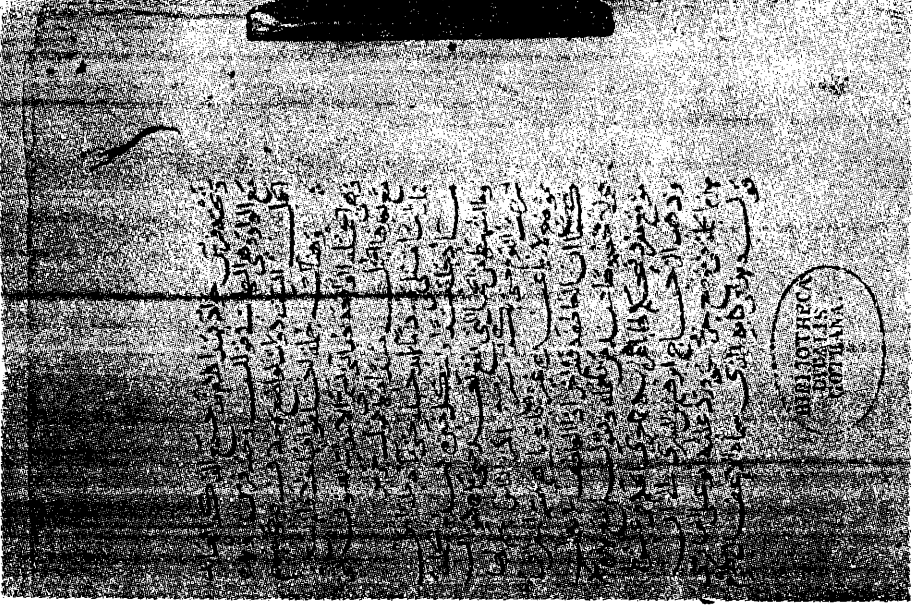
(٥) : ٦٠

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
 القلوب ويهدي السالكين إلى صراط
 مستقيم وهو سبحانه الذي جعل
 الكتاب هدى للناس وبينات
 لآياته ولذكريات لعلهم
 يتقون والحمد لله رب العالمين
 آمين

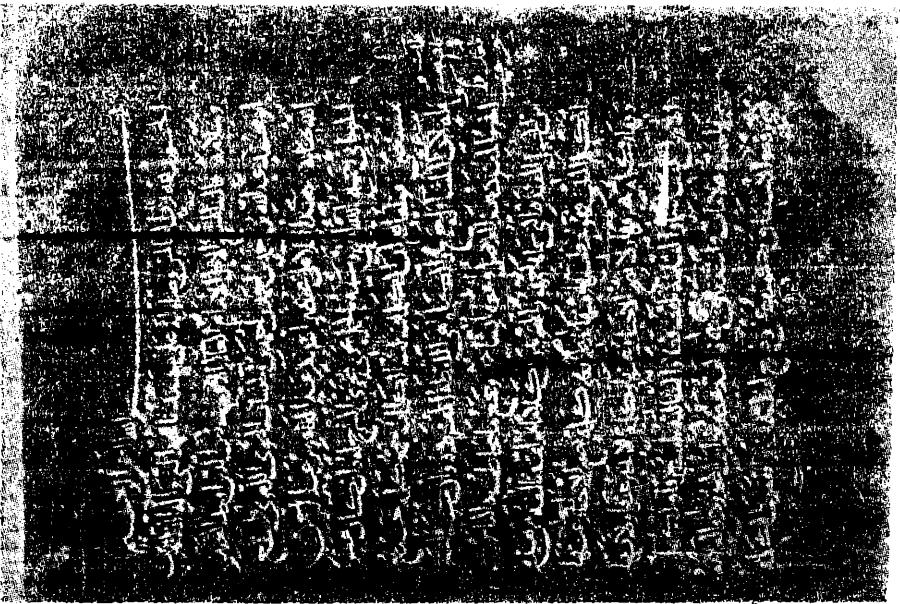
وجه الورقة الثانية من الاصل (آ) بداية الكتاب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
 القلوب ويهدي السالكين إلى صراط
 مستقيم وهو سبحانه الذي جعل
 الكتاب هدى للناس وبينات
 لآياته ولذكريات لعلهم
 يتقون والحمد لله رب العالمين
 آمين

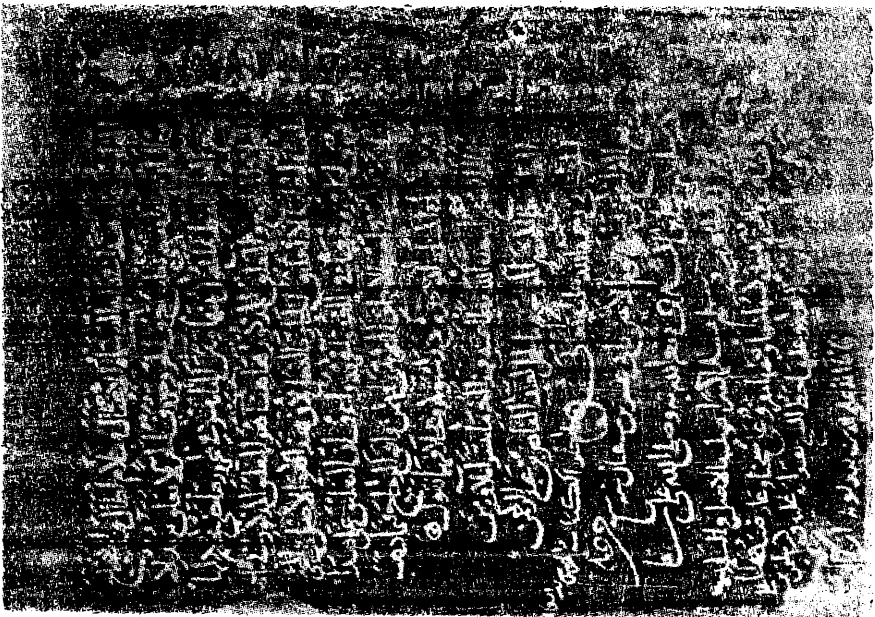
صفحة العنوان وهي وجه الورقة الاولى من الاصل (آ)



وجه الورقة الأخيرة من (د) نهاية الكتاب



وجه الورقة الثانية من (ب) بداية الكتاب



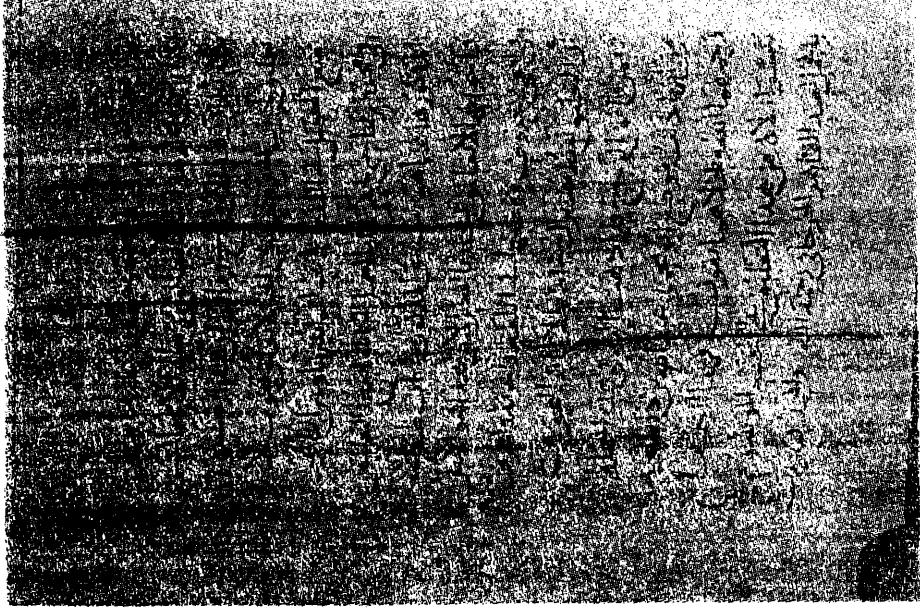
وجه الورقة الأخيرة من (ب) نهاية الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
وهذا الكتاب هو كتاب
الشيخ
الذي
في
الكتاب

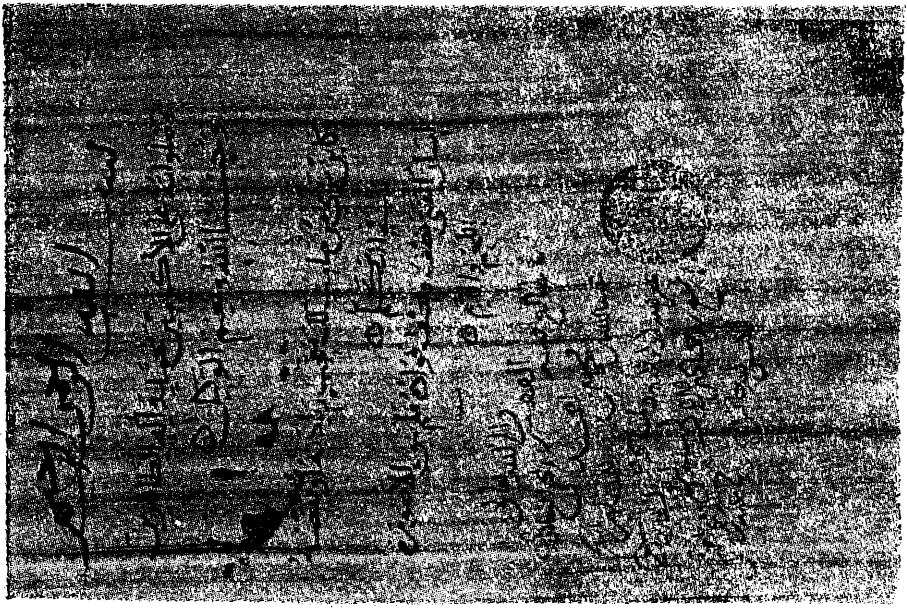
وجه الورقة الثانية من (ج) بداية الكتاب

كتاب
الشيخ
في
الكتاب
الذي
في
الكتاب

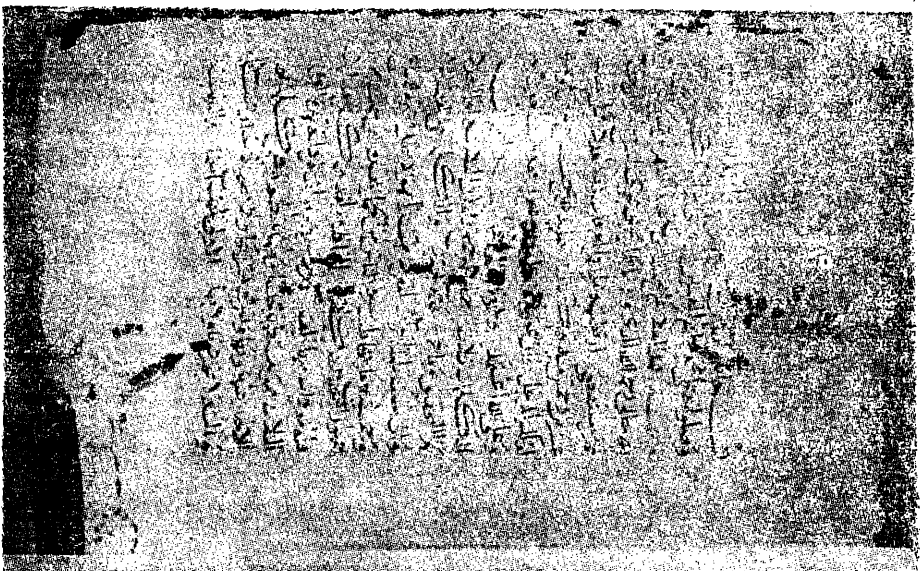
صفحة العنوان وجه الورقة الاولى من (ج)



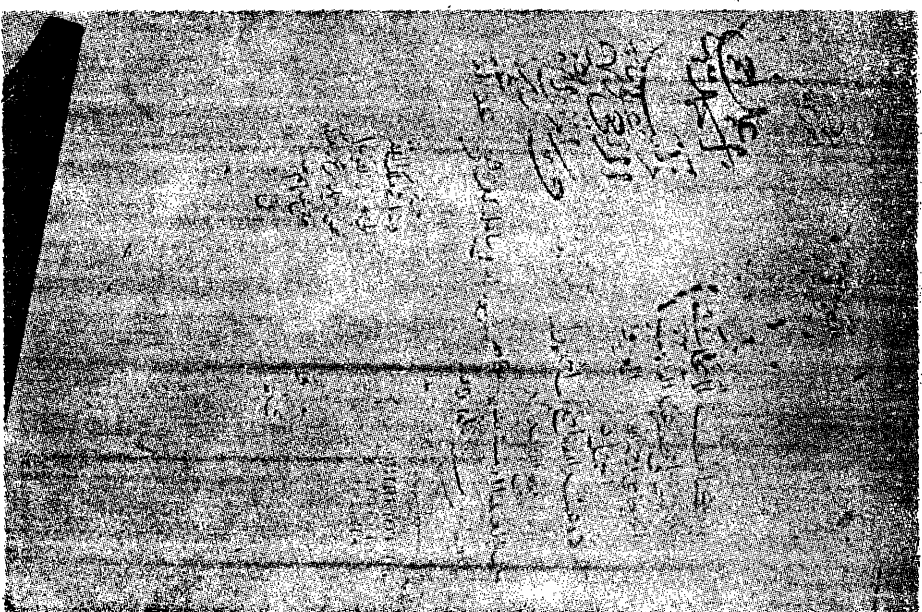
ظهر الورقة قبل الأخيرة من (ج) نهاية الكتاب



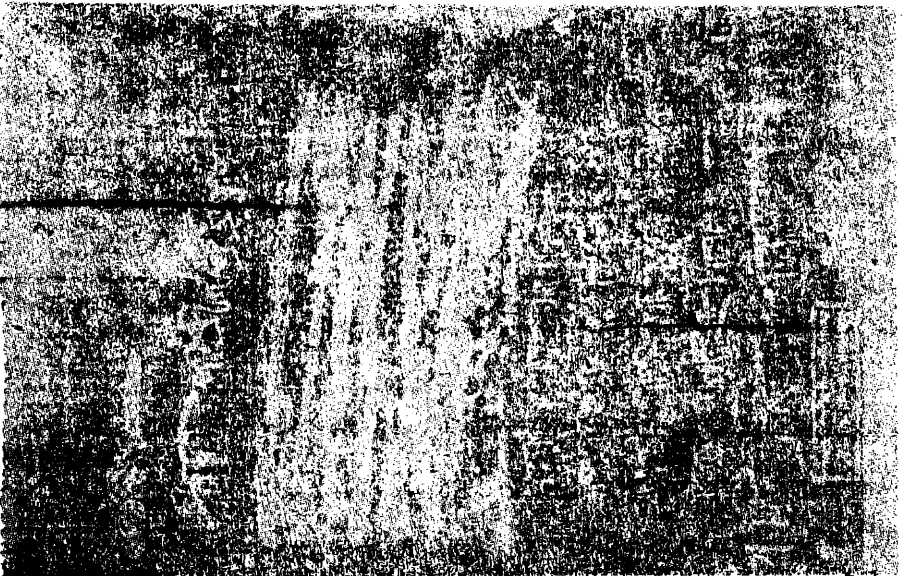
وجه الورقة الأخيرة من (ج)



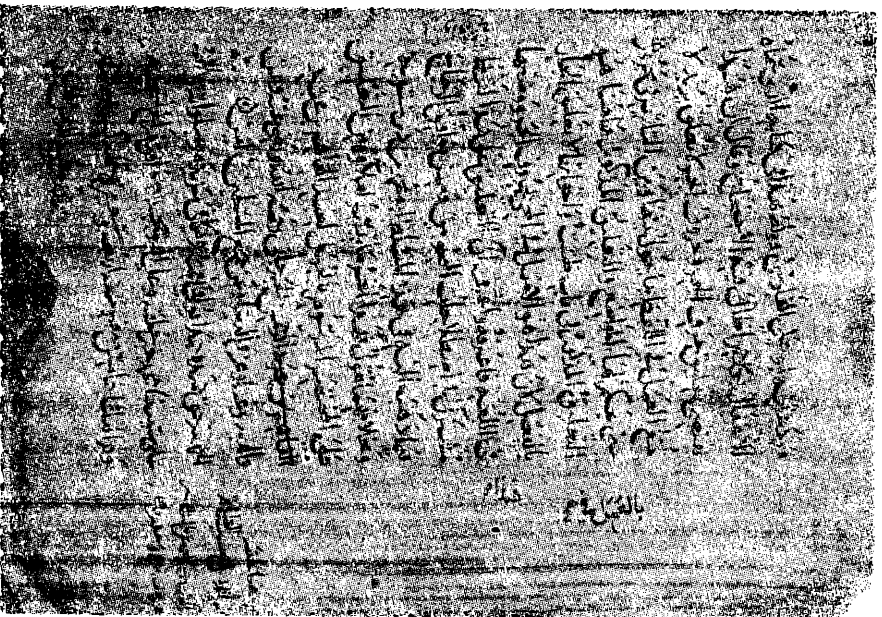
وجه الورقة الثانية من (د) بداية الكتاب



صفحة العنوان وهي وجه الورقة الاولى من (د)



صفحة العنزان وهي وجه الورقة الأولى من (ب)



وجه الورقة الأخيرة من الأصل (آ) نهاية الكتاب

المرتبجل في شرح الجمل

لابي محمد عبد الله بن احمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب

(٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)

المرتجل في شرح الجمل

لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني قدس الله روحه ،
مما أملاه الشيخ الإمام العالم الصدر أوحده الزمان ، فريده العصر ، زين الدين
أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب .
رحمة الله عليه . الحمد لله (١) .

في (ب) : المرتجل في شرح الجمل ، أملاء سيدنا الشيخ الأجل العالم
الأوحد ، زين الدين حجة الإسلام أوحده العصر أبي محمد عبد الله بن
أحمد بن أحمد بن الخشاب - أمتع الله بحياته - وارتجاله .

وفي (ج) كتاب فيه شرح الجرجانية لابن الخشاب .

وفي (د) : الكتاب المرتجل في التعليق على مختصر عبد القاهر الجرجاني
رحمه الله ، المعروف بالجمل . أملاه عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد
بن الخشاب نفع الله به .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربُّ يسر بفضلك (١) . الحمد لله رب العالمين ، وصلواته (٢) على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين .

(قال الشيخ الأجلُّ الإمامُ العالمُ الأوحدُ ، زينُ الدين ، أوحدُ العصرِ أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ الخشابِ النحويِّ اللقوي ، رحمةُ الله عليه) (٣) : هذا (٤) إملاء على مختصر أبي بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، رحمه الله ، الذي وسمه بالجمل ، يجري مجرى الشرح له ، وإن كان غير مستقصى . (ارتجلته مملياً في أيام قليلة العدد ، قبل سنة عشرين وخمسمائة ، وكان مستمليه على جناح سفر ، فوسمته لذلك بالمرتل ، فإن عثرت فيه على ما ليس بمحرر ، فقد بينت العذر فيه ، وعلى الله اعتماد وبه اعتضد) (٥) .

قوله : اعلم أن الكلمات ثلاث .

الكلمات جمع كلمة ، جمع قلة ، لأن الثلاث (٦) أقل جمع ، والكلمة هي

(١) رب يسر بفضلك : ساقطة من (ب) و (ج) .

(٢) في (ج) و (د) : وصلواته على محمد خاتم النبيين وعلى آله الأكرمين وفي (ب) : وصلواته وسلامه .

(٣) مابين قوسين ساقط من (ج) و (د) .

(٤) في (ج) : وبعد فهذا .

(٥) مابين قوسين ساقط من (أ) و (ب) .

(٦) في (ج) و (د) : لأن الثلاثة أقل العدد ، هذا التحقيق ، وماخرج عنه تجوز ، والكلمة هي -

اللفظة المفردة ، وإن شئت قلت : الجزء المفرد . هذا الأصل (١) ، وغير اتساع .
وجميع ما يتخاطب به الناس (٢) من الجمل المفيدة التي سماها جمهور النحويين
كلاماً (٣) ألقاظ مؤلفة ، وكل مؤلف له مفردات منها ألف ، فالكلام مؤلف ،
مفرداته هذه الكلم الثلاث (٤) ، فهو ينتظمها (٥) ، ومنها ينتظم .

وهي : كلمة يصح الإخبار عنها وبها ، وكلمة (٥) يُخْبِرُ بها ولا يصح
الإخبار عنها ، وكلمة (٦) لا يخبر بها ولا عنها (٧) . الأولى تلقب اسماً والثانية
تلقب (٨) فعلاً ، والثالثة تلتقب حرفاً .

ولكل منها حد (٩) وعلامات واشتقاق . فالحد (١٠) يحصر ذات المحدود
والعلامة (١١) تُعرِّفه ، والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه .

وانقسمت الكلم إلى ثلاثة أقسامٍ لاربعٍ لها ، قسمة (١٢) ضرورية
أو كالضرورية ، لأن العبارات دوالٌ على المعاني التي تحتها ، والمعاني منقسمة
إلى ثلاثة أقسامٍ (١٣) ، فوجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة لا أقل
ولا أكثر .

(١) في (ج) و (د) : هذا هو الأصل

(٢) في (أ) الناس به ، وفي (ب) و (ج) و (د) وحاشية (أ) في نسخة كما أثبتنا .

(٣) يلي كلمة « كلاماً » في (أ) و (ب) عوضاً عما بين القوسين : وتأليفه من هذه الكلم الثلاث .

(٤) في (ج) ينتظمها جنساً .

(٥) في (ج) و (د) : وأخرى .

(٦) في (ج) و (د) : وثالثة .

(٧) في (ب) و (ج) : عنها ولا بها .

(٨) في (د) خرم يبدأ ببذو الكلمة ، وسنشير إلى انتهائه .

(٩) في (أ) : علامات وحد

(١٠) في (ب) و (ج) : والحد

(١١) حاشية (أ) في نسخة : والعلامات .

(١٢) في (ج) : قسمة فيما يروونه

(١٣) في (ج) أقسام عندهم .

والمعاني ذات "يُخْبِرُ" عنها وهي الاسم ، وخبر عن تلك الذات (١) وهو الفعل ، وواسطة بينهما ، إما لإثبات الخبر للمُخْبِرِ عَنْهُ ، أو لنفيه عنه ، أو لغير ذلك من المعاني وذلك هو الحرف (٢) .

فأما الاسم (٣) ، فاشتقاقه عند البصريين من سما يسمو إذا علا ، كأن أصله سَمُوَ كَقِينُو ، أو سَمُوَ كَعَضُو ، بدلالة قولهم في جمعه : أسماء ، فهذا كَعِدِلٍ وَأَعْدَالٍ ، وَقِفْلٍ وَأَقْفَالٍ ، أو كَقِينُوٍ وَأَقْنَاءٍ ، وَعَضُوٍ وَأَعْضَاءٍ ، ثم حَذَفُوا لامه - وهي الواو - حذفاً ، وسكَنُوا أوله - وهو السين - ليعوضوه من الحذف الذي أجرؤه عليه اعتباراً ، فاجْتَلَبُوا له همزة الوصل ليقع الابتداء بها فصارت اللفظة اسماً كما ترى .

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السِّمَّةِ ، فأصله على هذا عندهم وَسَمٌ ، لأن السِّمَّةَ العلامة ، والاسمُ لدلالته على مسماه كالعلامة له . والذي ذهبوا إليه صحيح (٤) من طريق المعنى ، فاسد بمقاييس اللفظ ، لأنه لو كان من الوسم ، وهو أصل السِّمَّةِ لقليل في اشتقاق الفعل منه على فَعَلْتُمْ : وَسَمْتُمْ ولم يُقْتَلْ : سَمَّيْتُمْ ، ولقليل : أوسمتم ، إذا كان على أفعلتُمْ ، ولم يُقْتَلْ : أسميتُمْ ، إلا أن يدعوا فيه القلب . وليس القلب بقياس (٥) ، ولقليل في جمعه : أوسامٌ ، ولم يُقْتَلْ : أسماءٌ ، ولقليل (٦) في جمع الجمع : أو اسمٌ وأواسمٌ ولم يُقْتَلْ : أسامٌ ، ولقليل في تصغيره : وسيمٌ (٧) لاسمِيٌّ ، ولما جاء فيه في بعض لفاتِهِ سَمَى كهدى (٨) كما أنشدوا :

(١) يلي ذلك في (ج) : لا يصلح لغير الخبر .

(٢) في (أ) : الجملة وفي (ب) و (ج) : الحرف ، وهو الصواب .

(٣) راجع هذه المسألة في الإنصاف ١ : ٦ ، شرح المفصل ١ : ٢٢ .

(٤) في (ج) : صحيح من جهة المعنى فاسد من جهة اللفظ .

(٥) يلي ذلك في (ج) : إنما هو سموع لا يتعدى ماروي منه

(٦) في (ج) : ولقليل في جمع جمعه .

(٧) في (ج) : وسيم أواسيم ولم يقل سمي .

(٨) ما بين قوسين ساقط من (أ) و (ب)

والله أسماك سُمى مباركا(١)

وإن كان لاقاطعَ شاهد فيه .)

وكلُّ هذه التصارييفِ تَشْهَدُ بصحةِ قولِ البصريين . وأيضا
فالتعويض(٢) ينبغي أن يكون مخالفاً موضعهُ موضعِ المُعَوِّضِ منه(٣) فهم إذا
أوقعوا الحذفَ أولاً وأرادوا التعويضَ عوضوا آخراً ، وإذا(٤) حذفوا آخراً
وعوضوا عوضوا أولاً ، بدليل قولهم : عِدَّةٌ وَصِلَةٌ وبأيهما ، فانهم لما حذفوا فاءَ
الكلمة - وهي الواوُ من عِدَّةٍ إذ أصلها وَعِدَّةٌ - ألزموها تاءَ التانيثِ في آخرها
عَوِّضاً من حذفِ فائها ، فلو كان المحذوفُ من اسمِ فاءةٍ لِلتَّرِمِ التعويضُ
لامته ، وليسَ الأمرُ كذلك .

وأما حدُّهُ فقد أطل(٥) الناس فيه وأكثروا ، وأقرب ما حدَّوه به إلى
الصحةِ عند تحقيقِ النظرِ قولُ من قال : الاسمُ لفظٌ بدلٌ على معنى في
نفسه غيرِ مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّلٍ .

فقولُهُم (٦) : « لفظٌ » هو جنسٌ للاسم ، قريبٌ منه ، وهكذا يجبُ أن
يوضعَ في أولِ الحدِّ جنسُ المحدودِ الأقربِ ، ثم يوتى من بعده بالفصول التي
تميّزُ المحدودَ من الأنواعِ المشاركةِ له (٧) في جنسه .

وقولهم : (٨) « دالٌ على معنى في نفسه » فصلٌ يميّزُ الاسمَ من الحرفِ ،
لأن الحرفَ يدلُّ على معنى لكن في غيره .

(١) صلته بعده : آثرك الله به ايثاركا .

وهو معزولابن خالد القناني (. . - . .) أسماك : ألهم أهلك أن يسموك .

والشاهد في التنبیجات على أغاليط الرواة : ٣٤٠ ، الانصاف في مسائل الخلاف : ١٥ اسرار

العربية : ٩ ، أوضح المسالك ١ : ٢٥ ، لسان العرب (سمو) .

(٢) يلي ذلك في (ج) : على ما سبر من مقابيس كلام العرب ينبغي أن يخالف موضعه . . .

(٣) يلي ذلك في ج : ليعلم انه ليس بالاصل .

(٤) في (ج) : وإذا حذفوا آخراً أوقعوا العوض أولاً .

(٥) في (ب) : أطل الناس وأكثروا فيه .

(٦) في (ج) : فقوله .

(٧) في (ب) و (ج) : المشاركة .

(٨) : في (ج) : وقوله .

وقولهم (١) : « غيرِ مقترنِ بزمانٍ » فصلٌ يميّزُهُ من الفعلِ ، لأنَّ الفعلَ يدلُّ على معنى في نفسه ، ولكن (٢) مقترنٌ بزمانٍ ذلك المعنى .

وقولهم (١) : « محصَّلٌ » احتراز (٢) من المصدرِ واسمِ الفاعلِ وما جرى مجراهما من الأسماءِ الدالة على معنى مقترنٍ بزمانٍ ، أزمناً هذه مبهمَةٌ غيرُ معيَّنَةٌ ولا مُحصَّلةٌ .

وأما علاماته فتتقسم قسمين : لفظيةٌ ومعنويةٌ ، فاللفظيةٌ إما أن تلحقه من أولِهِ أو في حشوهِ أو في آخرِهِ .

فالتي تلحقُ من (٤) أولِهِ ، كالألفِ واللامِ اللَّتَيْنِ التعريفِ ، كقولِكَ : رجلٌ والرجلُ وغلَامٌ والغلَامُ ، وكحروفِ الجرِّ وهي نحوُ من وإلى وعنٍ وعلى ، تقول : من زيدٍ وإلى عمروٍ (٥) وعن زيدٍ وعلى زيدٍ .

وأما العلامةُ التي تلحقُهُ في حشوهِ فنحوُ ياءِ التثنيةِ كقولِكَ : رَجُلٌ ورَجِيْلٌ ودرَاهِمٌ ودَرَاهِمٌ .

والتصغيرُ خاصةٌ من خواصِ الاسمِ ، وربما دخل (٦) ضرباً من الفعلِ ، إلا أنه (٧) في الاسمِ يتناولُ لفظَهُ ، ولا يرادُ بتصغيرِهِ تصغيرُ شيءٍ غيرِهِ في معناه ، وإذا لحقتِ الفعلُ تناولتِ لفظَهُ ، وكان المرادُ بتصغيرِهِ تصغيرُ

(١) في (ج) : وقولسه .

(٢) في (أ) : لكن وفي (ب) : ولكن وفي (ج) : ولكن يدل مع المعنى على زمنه .

(٣) في (ب) و (ج) : احتراز للمصدر .

(٤) في (ج) : في

(٥) في (ج) : زيد .

(٦) في (ب) و (ج) وحاشية (أ) في نسخة : دخلت

(٧) في (ب) و (ج) : وحاشية (أ) في نسخة : أنها

مصدره (١) كقولك في التعجب: ما أَحْيَيْسِنَه وما أَمِيلِحَه. فالتصغير قد تناول لفظَ الفعلِ والمرادُ تصغيرُ المصدرِ ، وهو الحسنُ والملاحَةُ ، ونحوُ الفِ التفسيرِ في قولك : دراهمٌ ودنانيرٌ .

وأما ما يلحقه آخرًا فنحوُ التنوينِ في قولك : رجلٌ دفرسٌ . والتنوينُ : نونٌ ساكنةٌ تلحقُ آخرَ الاسمِ المتمكنِ علامةً لخفتهِ ، ويدخلُ الكلامُ على خمسةٍ أقسامٍ :

الأولُ : التنوينُ الدال على خفةِ الاسمِ وهو المذكورُ .

والثاني : تنوينٌ يلحقُ الاسمَ المبنيَّ فرقاً بين المعرفةِ والنكرةِ كقولك : صهٌ وصهٍ ، ومهٌ ومهٍ ، فهذا الاسمُ وما جرى مجراه ، إذا لم تنوِّنه كان معرفةً (٢) ، وإذا نوِّنه كان نكرةً ، فإذا قلتَ صهٌ ، كانَ كأنك قلتَ : أفعالٌ السكوتِ ، وإذا قلتَ صهٍ كانَ كأنك قلتَ أفعالٌ سكوتاً .

والثالثُ : تنوينٌ يدخلُ عِوَضاً من جملةٍ محذوفةٍ كان الأصلُ أن تذكرَ ، وذلك في نحوِ إذٍ ، إذا قلتَ حينئذٍ ويومئذٍ ، فإذا ظرفٌ زمانيٌّ مبنيٌّ على السكونِ والأصلُ أن تقولَ : كانَ كذا يومَ إذٍ كانَ كذا ، ثم تحذفُ الجملةَ المضافَ إليها « إذٍ » علماً بها واستفناءً بما تقدم عنها ، وتعوِّضُ « إذٍ » من الجملةِ المحذوفةِ التنوينَ فيلتقي التنوينُ وهو ساكنٌ بالذالِ وهي ساكنةٌ فتكسِرُ الذالَ لالتقاءِ الساكنينِ فيصيرُ اللفظُ على ما رأيتَ ، قال الله تعالى « يومئذٍ تُعْرَضُونَ » (٣) ، « فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنسنٌ ولا جانٌ » (٤) .

(١) يلي ذلك في (ج) : فيما يرون وذلك كقولك .

(٢) في ج : كان عندهم معرفة .

(٣) الحاقة : ١٨ « يومئذٍ تعرضون ، لا تخفى منكم خافية »

(٤) الرحمن : ٣٩

ومن ذلك قولُ الهذلي (١) :

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافيةٍ وأنت إذٍ صحيح (٢)
والأصلُ : وأنتَ - إذنهيتك - صحيحٌ ، ثم حذفت (٣) الجملةَ وعوضتُ
منها التنوين .

والرابع : تنوينٌ يلحقُ آخرَ الجموعِ المسوَّثةِ السالمةِ ، نظيراً
للنون في الجموعِ المذكورةِ السالمةِ ، وذلك في نحوِ مسلماتٍ وصالحاتٍ .
فالتنوين في هذا الجمعِ نظيرٌ للنون في مسلمينٍ ورسيلٍ لها ، وليس بتنوينِ
الصرفِ ، بدليلِ قوله عزَّ وجلَّ : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ (٤) ، فَتَوَّانَ
« عَرَفَاتٍ » ، وهي مؤنثٌ معرفةٌ ، وما كان فيه علتان من العلل التسع التي
تذكر - إن شاء الله - في بابِ مالا ينصرفُ فإنه يُمْنَعُ الصرف (٥) ، وقد
رأيتَ عَرَفَاتٍ كَيْفَ اسْتَعْمِلْتُمْ مَنْوَنَهُ ، فدل على أن تنوينها ليس بتنوينِ
الصرف .

ويدلُّك على أنها معرفةٌ قولهم : هذه عَرَفَاتٌ مباركاً فيها ، فمباركاً
حالٌ منها (٦) ، والحالُ أصلها أن تقعَ من المعرفةِ لامن النكرة .

(١) خويلد بن خالد بن محرز ، أبو ذؤيب (. . - نحو ٢٧ هـ الموافق . . - ٦٤٨ م) شاعر مخضرم
عاش إلى أيام عثمان (٤٧ ق هـ - ٣٥ هـ الموافق ٥٧٧ - ٦٥٦ م) . ومات بمصر . قال البغدادي : هو
أشعر هذيل من غير مدافعة . طبقات فحول الشعراء : ١٠٣ ، الشعر والشعراء ٢ : ٦٥٣ ،
خزانة البغدادي ١ : ٢٠٣ .

(٢) ديوان الهذليين ١ : ٦٨ ، شرح المفصل ٩ : ٣١ ، لسان العرب (أذذ ، شلل ، تفسير
اذ واذا وأذن) خزانة الادب ٣ : ١٤٧ ، ٥٧١ ، والرواية في بعض هذه المصادر بعاقبة .
(٣) في (ب) و (ج) : حذف .

(٤) البقرة : ٩٨ ، والآية بتمامها « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ، فإذا
أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم ، وإن كنتم من قبله لمن
الضالين . »

(٥) في (ج) : يمنع من الصرف .

(٦) فمباركا حال منها : ساقطة (ج) .

والخامس : تنوين يلحق أواخر الكلام التي تقع في قوافي
في الشعر (١) المطلق عوضاً عن مَنَات الترنم ، ومدات الترنم
الألف في مثل قوله :

أقلي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا(٢)

والواو في مثل قوله :

سقيت الفيثَ أيتها الخيامو(٣)

والياء في مثل قوله :

كانت مباركة من الأيامي(٤)

(١) في (ب) و (ج) وحاشية (أ) في نسخة : في قوافي الشعر .

(٢) البيت مطلع قصيدة لجرير (٢٨ - ١١٠هـ الموافق ٦٤٠ - ٧٢٨ م) بهجو فيها الراعي النميري

(٣٠٠ - ٩٠هـ الموافق ٧٠٩ م) ، وهو يدل على ان تنوين الترنم يلحق الفعل والمعرف باللام ،

وقد اجتمع في هذا البيت .

وهو في ديوان جرير : ٦٤ ، الكتاب ٢: ٢٩٨ ، نوادر الانصاري : ١٢٧ الكامل للمبرد : ٧٥٨

المنصف في شرح تصريف المازني ١: ٢٢٤ ، الخصائص ٢: ٩٦ العمدة لابن رشيق ٢: ٣١٢ . شرح

ابن عقيل ١: ١٨ ، لسان العرب (خنى ، روى) خزانة البغدادي ١: ٣٤

(٣) الشاهد مطلع قصيدة لجرير بهجو فيها الاخطل (١٩ - ٩٠هـ الموافق ٦٤٠ - ٧٠٨ م)

والبيت بتمامه :

متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الفيث أيتها الخيام

وهو في ديوان جرير : ٥١٢ ، مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٢: ٢٤٦ ، حماسة أبي تمام ٢: ١٧٤ ،

جمهرة ابن دريد ، ١٧١: ٢ ، المنصف ١: ٢٤٤ ، العمدة لابن رشيق ٢: ٤٦ ، شرح المفضل ٤: ١٥

شرح شواهد الشافية : ٢٨٨ لسان العرب : (روى ، قوى) ، الخزانة ٣: ٦٧٢

الطلوح : جمع طلحة ، وهي شجرة حجازية طويلة .

(٤) الشاهد من قصيدة لجرير ، وهو بتمامه :

أهبات منزلنا بنعف سويقة كانت مباركة من الأيام

وهو في الكتاب ١: ٢٩٩ ، شرح المفضل ٤: ٣٦ ، لسان العرب : (روى ، قوى) ولم أعر عليه

في ديوانه .

نعف : مكان مرتفع ، سويقة : تصغير ساق : مواضع كثيرة في بلاد العرب ، وهي

قاعدة مستطيلة تشبه ساق الانسان ، موضع قرب المدينة ، جبل بين ينبع والمدينة .

راجع معجم البلدان ٥: ١٨ .

فيقع هذا التنوين موقعَ هذه الحروفِ ، فيكونُ الإنشادُ :
أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابينَ وقولي إن أصبتُ لقد أصابنَ
وكذلك ينشدُ الذاهبُ هذا المذهبُ في الإنشادِ :
. سقيتِ العيثَ أيتها الخيامنُ
و كانت مباركةً من الأيامينُ
فهذه أقسامُ التنوينِ في قولِ الجمهورِ من النحاةِ .

والتنوين الذي يُعتبرُ (١) به الاسمُ فيكونُ علامةً له هو الأولُ وما يليه وهو غنةٌ تلحقُ آخرَ الاسمِ ، تثبتُ وصلاً في اللفظِ وتُحذفُ في الخطِّ لأن الخطَّ موضوعٌ على الوقفِ .

ومن خواصِّ الاسمِ اللفظيةِ اللاحقةِ آخره الفذ الثنيةِ وواوُ الجمعِ في مثل قولك : الزيدانُ والزيدونُ ، والياءُ الواقعةُ موقعهما في (٢) مثل الزيدَيْنِ والزِيدِينِ .

ومن خواصِهِ : الإضافةُ ، وهو أن يضافَ أويضافَ إليه كقولك : غلامُ زيدٍ ، فغلامٌ اسمٌ مضافٌ وزيدٌ اسمٌ مضافٌ إليه .

ومن خواصِهِ أن يوصفَ ، كقولك : الرجلُ الظريفُ ، أو (٣) يضمراً كقولك زيدٌ مررتُ به .

فهذه أغلبُ علاماته اللفظيةِ .

وأما علاماته المعنوية فتحو (٤) أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً كقولك :

-
- (١) في (أ) و (ب) يعمر . يعتبر من العبرة ، واستعمالها هنا خطأ شائع ، صوابه يعد .
(٢) في : ساقطة من (ب) و (ج) .
(٣) في (ب) و (ج) : وان .
(٤) في (ج) : فمثل .

ضربَ زيدٌ عمراً ، فزيدٌ فاعلٌ وعمرو مفعولٌ ، وإن يُخْبِرَ عنه تارةً ،
ويخبرَ به أخرى كقولك : الرجلُ قائمٌ ، فالرجلُ مُخْبِرٌ عنه (١) ،
والقائمُ الرجلُ ، فالرجلُ هاهنا خبرٌ ، وعلى هذا علاماتُه المعنويّة .

* * *

في ن في
الذي
تومن بهم
التي
الحال وينبت وهو
وهو الذي يقابل الماصح
ومن الجين ان الفعل
فانما منه ، ويأين خبر الحك
محصل ومعين باين حد الفعل

تتكلم فتكلم
هذا أعم
عملا وتغير
تأكيده ، أي الحال،

(١) يلي ذلك في (ج) : بقولك

هذه الصورة خبراً ، وكان في تلك .

فصل في حد الفعل

وأما الفعل ، فحدّه أنه لفظة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان محصل . فقولنا : « تدل على معنى في نفسها » احتراز من الحرف (١) ، لأن الحرف يدل على معنى في غيره .

وقولنا: (٢) « تدل على زمان » ، لأن الفعل وضح لي دل على الزمان ، ولهذا انقسمت معانيه في الدلالة على الزمان بانقسام الزمان ، فكان ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، كما أن الزمان منه ماضٍ وحاضرٌ ومستقبل .

والفرق بينه وبين الاسم أن الاسم لا يدل مع معناه على زمان ذلك المعنى ، إلا المصادر خاصة فإنها تدل على أزمنة مُبَهَمَةٌ ، فزادوا في حدّ الفعل لفظة « محصل » ليقع الفرق بين الأفعال ومصادرِها .

(١) يلي ذلك في (ج) : وفصل بينه وبينه كما قيل في الاسم . والدلالة على المعنى بالاطلاق تشترك فيها الكلم الثلاث ، وبالتخصيص المذكور تقع الميزة ، ويتقوم كل محدود بفصله .

(٢) في (ج) عوضاً عن هذه الجملة من (وتولنا) حتى (ومصادرُها) العبارة التالية : وقيل في حد الفعل : يدل على زمان ، لأنه اقتطع من اسم الحدث وهو المصدر لي دل على زمن المعنى الذي يحته مما وضع للدلالة عليه أولاً ، وهو المصدر يشتركان في ذلك لكن المصدر يدل على زمن مبهم والفعل يدل على الزمن المبين ، وهو الذي أشير إليه في حده بقولهم « محصل » ، ولهذا انقسمت صيغه بانقسام الزمان ، فكان منه الماضي وهو المنقضي ، والحال عند من يرى الحال ويثبت وهو الدائم الراهن يراد بذلك وجوده ، وأنه لم ينقطع ولم يتصرم ، والمستقبل وهو الذي يقابل الماضي ويشاركة في أن زمن الأخبار به غير زمن وجوده .

ومن البين أن الفعل قد باين مصدره بانقسامه انقسام الزمان في المضي والحضور والاستقبال فامتاز منه ، وباين غير المصادر من الأسماء بدلالته على زمن معناه وضماً لأعرضاً فافهم . ويلفظه محصل ومعين باين حد الفعل حد المصدر وغيره ما دل على زمن مبهم .

وسَمَوَةٌ فعلا ولم يسموه عَمَلًا ، لأن الفعلَ أعمُّ من العمل (١) ، ألا ترى أنك إذا أمرتَ مأمورًا بالبناء مثلا ، فقلت : ابنِ داراً فائتمر جاز أن يقول : قد عملت ماأردت ، وجاز أن يقول : قد فعلتُ ، ولو قلت : تكلمَ مثلا ، ففعل ، لم يقلْ إلا : قد فعلتُ ولم يَحْسُنْ أن يقول : قد عملتُ فالفعل على ماأريتكَ أعمُّ من العمل ، فلذلك لقبوا هذا القسمَ فعلا ولم يلقبوه عملا ، ولعلِّئهُ أُخرى حَسَّنَتْ فيه هذا اللقب دونَ غيرِهِ (٢) .

فأما علاماته فمنها أيضاً لفظيةٌ ، ومنها معنويةٌ ، فمن اللفظيةِ أن يَحْسُنْ دخولُ قد عليه كقولك : قد قامَ ، وقد قعدَ ، وقد يقومُ وقد يقعدُ .

وقد حرفٌ يقربُ (٣) الفعلَ الذي يدخلُ عليه من زمنِ الوجودِ أي الحال .

ومنها السينُ وسوفَ ، وهما حرفانِ إذا دخلا على الفعلِ المضارعِ (٤) أخلصاه للاستقبالِ وخلصاه من الشِّيَاعِ الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه ، وذلك أن لفظَ المضارعِ - مجرداً (٥) من قرينةٍ - يحتملُ الحالَ والاستقبالَ ، فهو صالحٌ لهما على سبيلِ

(١) في (ج) عوضاً عن هذه العبارة : قالوا : وسمي فعلا ، لأن المصدر الذي هو أصله فعل في المعنى ، وقالوا فعل ولم يقولوا عمل ، لأن لفظة فعل أعم من لفظة عمل .

(٢) في (ج) عوضاً عن هذه العبارة من ولو قلت .. حتى غيره : ولو قلت مثلا تكلم فتكلم لقال : قد فعلت ، ولم يسغ في عرف الاستعمال أن يقول : قد عملت . فالفعل على هذا أعم في الاستعمال من العمل ، فلهذا لقبوا هذا القسم من الكلم الثلاث فعلا ولم يلقبوه عملا ولغير ذلك مما حسن عندهم تلقيبه فعلا دون غيره .

(٣) في (ج) : يقرب الفعل الذي يدخل عليه من الماضي من زمن الوجود مع تأكيده ، أي الحال ، ويفيد في المستقبل تقييلاً ...

(٤) المضارع : ساقطة من (أ) و (ب) .

(٥) في (ج) : إذا تجرد .

البدل ، فإذا قلت (١) : زيدٌ يضربُ. احتمل « يضرب » أن يكون للحال ، وجاز أن يكون للاستقبال ، والحال أولى به لأنها الحاصلة الموجودة. فإذا (٢) أردت أن تخلصه للاستقبال وترفع عنه احتمالته للحال أدخلته السين أو سوف فقلت : سقيومٌ أو سوفدٌ يقوم ، نخلص للاستقبال ، ولم يحتمل مع دخولهما إياه معنى غيره .

وهما - وإن دلا على هذا المعنى واشتركا فيه - فبينهما فرق في الاستعمال ، وذلك (٣) أن سوف أشد تنفيساً وأوسع زماناً من الزمان الذي تدلُّ عليه السين . وكلٌّ مع ذاك للاستقبال .

فقولك على هذا : سوف أكرمك ، أشد تراخياً وبعداً في الزمن المستقبل من قولك : سأكرمك ، وسأكرمك أقرب إلى زمن وجودك من سوف أكرمك .

وتتصل السين بالفعل اتصالاً أشد من اتصال سوف به ، وذلك ظاهرٌ لأنها - أعني السين - على حرف واحد ، فهي أشبه بما عليه غالب الحروف في اللفظ ، وسوف على ثلاثة أحرف ، فهي (٤) قريبة الشبه من صيغ الأسماء (ومن خاصة الأسماء في الدلالة الاستقبال والاكتماء) (٥) ولذلك ساغ دخول اللام على سوف في مثل قوله عز وجل « وسوف يعطيك »

(١) في (ج) : فقولك : « زيد يضرب » يحتمل أن يكون في حال ضرب ، وإن يكون مستقبله أي سيكون منه ضرب ، والحال أولى بهذا الفعل من الاستقبال لأنها الحاصلة الموجودة مع احتمالته غيرها .

(٢) في (ج) : فان .

(٣) في (ج) : وذلك أن سوف فيما أصلوه بعد السبر أشد تنفيساً وأوسع زماناً من الزمان الذي محضته السين .

(٤) في (ج) : فهي أشبه بما عليه غالب صيغ الأسماء .

(٥) ما بين قوسين ساقط من (أ) و (ب) ومثبت في (ج) .

ربك فترضى» (١) ولم يَجْزُ دخولها في السين ، فلا تقول مثلاً :
ولسأكرمك (٢) .

وليست عند المحققين (٣) - أعني السين - محذوفة من سوف ، وإن أعطت
معناها وكانت كبعض لفظها ، بل كلُّ منهما حرف موضوع برأسه
وذهب الكوفيون لما رأوا السين تدلُّ من الإخلاص للاستقبال على ما
تدلُّ عليه سوف ، وأنها كبعض لفظها (٤) ، إلى أنها محذوفة منها ورووا :
سوفَ أفعَل ، وسَوَوْا فَعَلَ - بحذف الفاء - وسَأْفَعَلَ بِحذفِ الواوِ والفاءِ (٥) .
(وليس باب الحروف الحذف ولا التصرف .

ويدلُّ على الميزة بينهما أنك تفرِّقُ بينهما في التسمية بهما - لو سميت -
فتقول: إذا سميت بسوفٍ أو أجريتها اسماً بإخبارك عنها هذا سوفٌ وإن
سوفاً كما قال : إن ليتا (٦) ، ولو أردت هذا في السين لقلت فيه : ساءٌ ، بما
بينوه ، فاعلمه (٧) .

ومن علاماته اللفظية اتصالُ تاءِ الضميرِ وواوهِ وألفِهِ ونونِهِ بِهِ كقولك :
قمتُ وقاما وقاموا وقمنُ وأشباه ذلك من (٨) ضمائر الفاعلين .
وإنما كانت هذه خاصةً للفعل - أعني اتصال هذه الضمائر به -
لأنها (٩) فاعلة والفاعلُ يفتقرُ إليه الفعل ، والأسماءُ لا تفتقِرُ (إلى)

(١) الضحى ٩٣ : هـ

(٢) في (ج) : لسأكرمك .

(٣) انظر الانصف ٦٤٦/٢ ، شرح الفصل ٨ : ١٤٨ ، وهو يقصد بقوله

« المحققين » البصريين ، لأنه قارن بين قولهم وقول الكوفيين .

(٤) وأنها كبعض لفظها : ساقطة من (ب) و (ج)

(٥) انتهى الخرم في (د) .

(٦) يشير إلى قول أبي زيد الطائي (٤) :

ليت شعري وأين مني « ليت » ان « ليتا » وأن « لوا » عشاء

(٧) ما بين قوسين ساقط من (أ) و (ب) ومثبت في (ج) و (د) .

(٨) في (ج) و (د) : من الضمائر .

(٩) في (ج) و (د) : لأنها ضمائر الفاعلين والفعل مفتقر إلى الفاعل مظهراً كان أو مضمراً

والأسماء لا تفتقر إلى الفاعل بحق الأصل لا الظاهر منه ولا المضمّر ، فلم تتصل ..

الفاعل بحقّ الأصل ، فلم تتصل هذه الضمائر به .

فإن اتفقَ من الأسماء ما يفتتقِرُ إلى الفاعل (١) كالمصادرِ المَعْمَلَةِ عملُ الأفعالِ ، وأسماءِ الفاعلينِ الجاريةِ عليها ، والصفاتِ المشبهةِ بها ، وما جرى هذا المجرى (كانت في الاحتياج الى الفاعل محمولة على الفعل و) (٢) لم تتصل هذه الضمائر به (٣) كاتصالها بالفعل ، لأن الفعلَ له العملُ بحقّ الأصل ، وهذه الأسماء فروعٌ عليه (في العمل) (٤) ، ولهذا لا يُعتدُّ بالضمائر التي تتضمنها هذه الأسماء فتكون (٥) معها جملة مستفنية قائمة بنفسها ، والأفعالُ مُعتدَّةٌ بما تتضمَّنُهُ من الضمائر ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ يضربُ ، كان « يضربُ » جملة تامة (٥) من فعلٍ وفاعلٍ بالضميرِ الذي يتضمنه « يضربُ » ، إذ التقديرُ زيدٌ يضربُ هو ، ولو قلت : زيدٌ ضاربٌ لكان (٦) ضاربٌ متحملاً ضميراً يرجعُ إلى زيدٍ ، ويرتفعُ بضاربٍ رفعَ الفاعلِ بفعله ، ولكن لا يُعتدُّ به ، فيكونُ مع ضاربٍ جملةٌ كما كان جملةٌ مع الفعلِ بدليلِ أنه يجوزُ أن تقولَ : يعجبني الذي يضربُ ، ولا تقولَ : يعجبني الذي ضاربٌ إلا على تقديرٍ ضعيفٍ في القياس ، وهو أن يُقدَّرَ حذفُ « فيكونُ التقديرُ الذي هو ضاربٌ » .
ومن خواصِّه اتصالُ التاءِ الساكنةِ للتأنيثِ بآخره (٧) ، كقولك : قامتِ جُمْلٌ وقعدتِ هِنْدٌ ونعمتِ المرأةُ وبُستِ الجاريةُ ، كما قال الشاعر :

(١) في (ج) و (د) : فاعل .

(١) ما بين قوسين ساقط من (أ) و (ب) .

(٢) في (ج) و (د) : بها على حد اتصالها بالفعل .

(٣) في (ج) و (د) : فتكون بها جملاً مستقلة كما يكون ذلك في الأفعال .

(٤) يلي ذلك في (ج) و (د) : بالضمير الذي فيه ، والتقدير يضرب هو .

(٥) في (ج) و (د) : لتحمل ضارب ضميراً راجعاً الى زيد كما رجع اليه من يضرب ، ولم

يكن ضارب مع الضمير فيه جملة بدليل يعجبني الذي يضرب ، ولا يجوز الذي ضارب في مطرد

الاستعمال .

(٧) في (ج) و (د) : بآخر الماضي منه .

تاء التانيث تدخلُ الأسماء على حدِّه ، وتدخلُ الأفعال على غير ذلك الحد في المعنى ، فلذلك اختلف حكمهاها(٢) في اللفظ ، لأن التي تلحق الأسماء (تلحقها) (٢) (معنى) يصحُّ وجوده في الاسم حقيقةً ، وهو التانيثُ ، وتتناول لفظ الفعل معنى لا يصحُّ وجوده في الفعل حقيقةً ، إذ الأفعال لا يكون منها مذكَّرٌ ، ومنها مؤنَّثٌ على الحقيقة(٤) فدخلُ التاءِ (الساكنةِ) (٥) فيها إنما هو للدلالة على تانيث فاعلها .

فالتى(٦) تدخلُ الأسماءَ تتحرك وتكون حرفاً إعراب في الاسم ، ويختلف حكمها في الوصل والوقف في اللغة الجيدة ، فتكون تاءً في الوصل ، فإذا وقفتَ عليها قلبتها هاءً ، كقواك : قائمة ومسلمه (والخط على الوقف فلذلك كتبت في حالتها هاء .. وهي في الفعل كيف وقعت تاءً ممدودة) (٧) . ومن (٨) العرب من يقف على لفظها الذي لها في الوصل ، فتكون تاءً في

(١) الشاهد من قصيدة لدي الرمة (٦٩٦/٧٧ - ٧٣٥/١١٧) مدح بها بلال بن أبي بردة (٠٠ - ١٢٦ / ٧٤٤) ، والبيت بتمامه :

أوحرةً عيظلٌ نجباءٌ مجفرةٌ دعائمُ الزورِ نِعْمَتُ زورقِ البلد
أنت نعم ، مع أنه مسند الى مذكر وهو زورق البلد ، لأنه يريد الناقة فانت على المعنى .
الحرمة : الكريمة وأراد بها الناقة ، العيظل : الطويلة العنق . نجباء : الشيخ : الصدر قال ابن يعيش : نجباء : عظيمة السنام . الدعائم : القوائم ، الزور : أعلى الصدر . مجفرة : عظيمة الجرم . ونصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من باب الحسن الوجه . وهو في الديوان ٢٠٣ ، معاني القرآن ١ : ٢٦٨ ، اللسان (نعم) و (زرق) ، الخزانة ٤ : ١١٩ .

(٢) في (آ) و (د) : حكمهما

(٣) تلحقها : ساقطة من الاصل ومنبئة في (ب) و (ج) و (د) .

(٤) يلي ذلك في (ج) و (د) : فتحتاج الى علامة فارقة بين المعنيين .

(٥) الساكنة : ساقطة من (آ) ومثبة في (ب) و (ج) و (د) .

(٦) في (ج) و (د) : والتي تدخل الاسم تتحرك ، وتكون حرف اعراب فيه ، ويختلف حكم اللفظ بها في الوصل ..

(٧) ما بين توسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٨) في (ج) و (د) : ومن العرب من يقف عليها في الأسماء بالتاء كما يصلها أهل اللغة الكثرى

الحالين فيقول: هذه قائمتٌ ومسلمتٌ ، وعليه أنشدوا :

الله نجّاك بكفّي مسلمتٌ (١)

وروي في بعض كلامهم : يا أصحاب سورة البقرة: ، فأجاب المجيب :
والله ما معي منها آيتٌ ، يريد ذلك البقرة ، ويريد هذا آية .

والتاء الداخلة على الفعل تاء ساكنة في الوصل والوقف ، لا تتحرك إلا أن
يلقأها ساكن كقولك : قامت المرأة .

ومن خواصه دخول حرف الجزم عليه كقولك : لم يضرب ولم يقم ولم يرم .
وحروف الجزم في الأفعال نظيرتها (٢) حروف الجر في الأسماء ، لأن
معاني كل واحد من القسمين - أعني الجوارء والجوازم - إنما تصح فيما
اختصت به فالجوارء مختصة بالاسم ، لأن معانيها لا تصح إلا فيه ، والجوازم
مختصة بالأفعال لأن معانيها لا تصح إلا فيها ، والحرف إنما وضع (٣) بحيث
يصح معناه .

ومن خواصه اتصال النون الشديدة أو الخفيفة به للتأكيد كقولك : هل
تقومن يا يزيدٌ وهل تقومن يا عمرو ، فهاتان النونان تدخلان الفعل لتأكيديه ،
فهما من خواصه كما أن التنوين من خواص الأسماء .

فأما علامات الفعل المعنوية ، فمثل أن (٤) يكون أبداً مسنداً إلى غيره

(١) الشاهد من أربعة أبيات من الرجز المشطور لأبي النجم العجلي (. . . ١٣/٧٤٧) وهي:

الله نجّالك بكفّي مسلمتٌ من بعدمّا وبعدمّا وبعدمّت

صارت نفوس القوم عند الفلصمت وكادت الحيرة أن تدعى أمّت

والفلصمت : رأس الحلقوم . وهو في : أوضح المسالك ٣ : ٢٩١ ، قطر الندى : ٣٢٥ .

والرواية فيهما : والله أنجلك ، شرح المفصل ٥ : ٨٩ ، شرح شواهد الشافية : ٢١٨ اللسان

(ما - حرف الألف اللينة) .

(٢) في (أ) و (د) : نظيرها .

(٣) في (ج) و (د) : يوضح .

(٤) في (ب) و (د) : أنه .

ولا يُسند غيره إليه ، وربما جُعِلَ (١) هذا حَدّاً له وليس بحد بل رسم (٢) له والحدُّ التام له ما بدأنا به .

ولفظة الإسنادِ أعم من لفظة الإخبار ، لأن الإخبار ما احتمل الصدق والكذب فلم ينطلق إلا على ما احتملها ، والإسناد ينطلق على ما احتملها وهو الخبر وعلى ما لا يحتملها كالاستفهام والأمر والنهي وما أشبه ذلك مما ليس بخبر ، فكلُّ خبرٍ مسندٌ ، وليس كل مسندٍ خبراً ، فلهذا كان استعمال الإسناد في تعريف الفعل أَوْلَى من استعمال الإخبار .

فأما انقسامُ الفعل في الصيغِ إلى ثلاثة أقسام ، فأمرٌ يخصُّ لفظه ، وهو المعنى الذي يسمَّى التصرف .

فمنها أن يكون للماضي فيكون آخره مفتوحاً أبداً ما لم يتصل به ضمير الفاعل كقولك : قام زيدٌ وخرج عمرو أو زيدٌ وخرج ، فإذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره مع تاء المتكلم والمخاطب ، ذكراً كان أو أنثى ، ونون جماعة الإناث كقولك : ذهبتُ ، وذهبتِ ، وذهبتِ ، وذهبتِ ، وذهبتُما ، وذهبتُم ، وذهبتُنَّ ، وضمٌ مع اتصال الواو التي للغيبِ الفاعلين به ، فقلت : ذهبوا .

ومنها أن تدخله الزوائد الأربعُ في أوله كهزمة المتكلم في قولك : أقوم أنا وتاء المخاطبِ المذكَّرِ كقولك : تقوم أنت ، والمؤنثة الغائبة كقولك : تقوم هي ، ونون المتكلم ومن معه ، أو الواحد العظيم في نفسه حملاً على الجماعة نحو : تقوم نحنُ ، وياء المذكر الغائب نحو : يقوم هو .

فهذه الحروف الأربعة تسمى حروف المضارعة ، والفعل الذي دخلته يسمى مضارعاً ، وسمي مضارعاً لمشابهته الأسماء ، والمضارعة في اللغة المشابهة

(١) في (ج) و (د) : جملة بعضهم .

(٢) بل رسم : ساقطة من (د) .

وشبهه (١) بالاسم أنه يكون شائعاً بين الزمانين : الحال والاستقبال ، تقول : يقوم زيدٌ ويصلِّي عمرو فيصلح للحال ، أي هو في حال قيام وصلاة ، ويصلح للاستقبال أي يقوم غداً ، ويصلِّي غداً أو وقتاً ما (٢) آخر من أوقات الاستقبال فإذا دخلته السين أو سوف أخلصناه للاستقبال وقصرتاه بعد أن كان شائعاً على مخصوص ، فكان ذلك كالاسم المنكور ، يكون مشتركاً بين أشخاص النوع شائعاً فيها ، يصلح لكل واحد منها على جهة البدل ، فإذا أردت إخلاصه لأحدها واختصاصه به ألقته الألف واللام (كقولك : رجلٌ ، ثم تقول : الرجلٌ ، فيختصُّ بهما ، أعني الألف واللام) (٣) ، فقد شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهة ، ومن جهات آخر ، منها لحاق اللام له في قولك : إن زيداً ليقوم كما تلحق الاسم في مثل : إن زيداً لقائم ، ولا تدخل هذه اللام على (٤) الفعل الماضي إذا وقع خيراً ، لأنك لا تقول : إن زيداً لقيام على حد قولك ليقوم ، لأن الماضي لا نسبه بينه وبين الاسم في معنى كما بين المضارع وبين الاسم ، فللمضارعة بينهما جاز أن يدخله بعض ما يدخل الاسم .

ولا يزال هذا الفعل مرفوعاً ماعري من (٥) النواصب والجوازم ولم يعرض له ما يردّه مبنياً ، ورفعته بوقوعه موقع الاسم ، فالعامل فيه الرفع على هذا معنوي .

والثالث من أمثلة الفعل هو المثال الموقوف الآخر ، وذلك هو فعل الأمر للمواجه في قول البصريين ، وهو مبني عندهم لأنه باق على أصله ، لم يشبه الاسم فيستحق الإعراب ، كقولك : قم يا زيد ، وأكرم يا عمرو . فأما فعل الأمر للغائب فتلحقه اللام كقولك : ليقيم زيدٌ وليخرج عمرو ، وهو معرب مجزوم عند البصريين والكوفيين إجماعاً .

- (١) في (ج) و (د) : وشبه هذا الضرب من الأفعال بالاسم .
(٢) ما : ساقطة من الأصل ومثبتة في (ب) و (ج) و (د) .
(٣) ما بين قوسين ساقطة من (أ) و (ب) ومثبتة في (ج) و (د) .
(٤) على : ساقطة من (د) .
(٥) في (أ) عن ، وفي (ب) و (ج) و (د) : من .

فصل في تعريف الحرف

قوله : الحرف ما جاء لمعنى ، ليس فيه معنى اسم ولا فعل (١) . . .

الحرفُ هو القسم الثالث من الكلِمِ الثلاث ، وينحطُّ عن رتبة الفعل كما انحطَّ الفعلُ عن رتبة الاسم ، وذلك أن الاسم يُخْبِرُ عنه وبه كما عَلِمْتَ ، والفعلُ يخبر به ، ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا عنه .

وحدُّه أنه كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي ، أو غير ذلك من المعاني . وربما قالوا : الحرفُ ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل . وربما قيل أيضاً : الحرفُ ما لم يكن أحد جزئي الجملة وجزء الجملة ركنها ، وهما : الخبر والخبرُ عنه .

فأما الرسم الأول ، وهو كونه دالاً على معنى في غيره قَبِيْنٌ ، وذلك أنك (٢) إذا قلت : قام زيد كان هذا الكلام خبراً محضاً يحتمل الصدق والكذب ، فإذا الحقته هل فقلت : هل قام زيد ؟ صار (٣) الكلام استفهاماً لا يحتمل صدقاً ولا كذباً بعد أن كان خبراً يحتملها ، فقد دلت هل وهي الحرفُ على معنى - وهو الاستفهام - في غيرها وهو قيام زيد .

وأما كونه لفظاً دالة على معنى ، ليس باسم ولا فعل فلأن معنى الاستفهام في مثالنا الذي مَثَّلْنَا به ، ليس بالفعل الذي هو قام ، ولا الاسم الذي

(١) الجملة ١/٢ .

(٢) أنك : ساقطة من (ب) و (ج) .

(٣) في (ج) و (د) : صار هذا الكلام .

هو زيد .

وإن شئت فسرتَه بأن الاسم يدل على معنى في ذاته ، وكذلك الفعل ،
والحرف يدل على معنى في غيره ، فليس معناه حينئذٍ معنى اسم ولا فعل ،
إذ كان لا يدلُّ على معنى في ذاته .

وكونه ليس بأحد جزءي الجملة ظاهر* أيضاً في تمثيلنا ، لأن الحديث
هو قولك : قام وهو ركن* ، وإن شئت قلت : جزء (١) للجملة .

وزيد* المحدث عنه ، وهو جزء الجملة الآخر (٢) ، وهل الداخلة عليهما
للاستفهام (٣) ليست بواحدٍ منهما ، إذ لو كانت ركناً من أركان الجملة لم يكن
للجملة بدءٌ منها ، وفي استقلال الجملة بنفسها دونها دليلٌ على أنها تبيِّن*
وزيادة* لمعنى لا هو الخبر ولا المخبر عنه .

فأمّا اشتقاقه فمن حرفِ الشيء وهو طرفه ، وذلك أنه يكون تارة
وُصلةً للاسم وتارة وُصلةً للفعل ، فهو كالطرف لهما .

والحرف ينقسم انقسامات : منها انقسامه من طريق العمل والإهمال ،
وذلك أنه لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وهو كلُّ حرفٍ اختصَّ بأحد القبيلين :
الاسم أو الفعل ، فيعمل فيما اختصَّ به ، كحروف الجرِّ المختصة بالأسماء ،
و كحروف العزم المختصة بالأفعال ، أو يكون مهملاً فلا يعمل ، وذلك إذا كان
متردداً في الدخول على القبيلين : الاسم والفعل ، يدخل على هذا تارة وعلى
هذا أخرى ، كحروف الاستفهام وما أشبهها ، ألا ترى أنك تقول : هل قام
زيد* وهل زيد* قائم . أو يكون عاملاً عند قوم على صفة مخصوصة ومهملاً
عند غيرهم ، كما النافية عند أهل الحجاز ، فانها عاملة عندهم عمل ليس من
رفع الاسم ونصب الخبر ، بشرطٍ ألا ينتقض النفي الذي تدل عليه ، ولا
يتقدم خبرها على اسمها .

(١) في (ج) و (د) : جزء الجملة .

(٢) يلي ذلك في (ج) و (د) : وركنها أيضا .

(٣) في (ج) و (د) : معناها وهو الاستفهام .

وهي عند تميم وغيرهم من العرب ، خلا الحجازيين مهملة غير عاملة .
ومن انقساماته انقسامه (١) من طريق لفظه وصيغته ، وذلك أن منه ما هو على
حرف واحد كباء الجر وواو العطف ، ويسمى أحادياً ، ومنه ما هو على حرفين
كمن وهل وقد وبل ويسمى ثنائياً ، ومنه ما هو على ثلاثة أحرف كإن وثم
وسوف ويسمى ثلاثياً ، ومنه ما هو على أربعة أحرف نحو حتى وإلا وأما
ويسمى رباعياً ، ومنه ما هو على خمسة أحرف وهو لكن وذلك نزر فيه . ومنه
ما هو موقوف الآخر كمن وما ومنه ما هو محرك الآخر ، إمّا بالفتح كثم وليت
وإن أو بالضم وهو منذ (٢) في لفة من يجربها ، أو بالكسر نحو جئز في قول من
يرأها حرفاً ، إلى غير ذلك من خواصه .

وربما عرّف بعلامة سلبية فليل : الحرف مالم تحسن فيه علامات
الأسماء ولا علامات الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول : من قد ولا قد سوف .
فأمّا معاني الحروف التي وضعت لها لتدل عليها ، فتجيء في فرش
الأبواب ان شاء الله تعالى .

وإذ قد عرفت هذه الخواص ، لهذه الكلم الثلاث التي يمتاز بها بعضها
عن بعض ، فربما وردت عليك لفظة لا تكاد تقبل في الظاهر شيئاً منها ، فاذا
أردت سبرها - هل هي اسم أو فعل أو حرف - فعرضت (٣) عليها علامات
الأسماء فلم تقبلها وعلامات الأفعال فلم تصح فيها ثم لم ترها تدل على ما تدل
عليه الحروف من المعنى في غيرها عدلت إلى الحكم عليها بأنها اسم لأن الاسم هو
الأصل ، والمجهولات ترد إلى الأصول وتحمل عليها دون الفروع .

(١) في (ج) و (د) : انقسام .

(٢) في (د) كمنذ

(٣) في (ج) و (د) : عرضت عليها العلامات المذكورة أو غيرها مما يعرف الكلمة ما هي مما لم
نذكره ، وقد ذكر في غير هذا الاختصار فبنا عنه استعماله فيها ، فاعدل الى الحكم على الكلمة
بأنها اسم دون الفعل والحرف ، لان الاسم هو الاصل ...

فمن ذلك « كيف » (١) ، لا تحسن فيها علامات الأسماء في اللفظة الجيدة (٢) وإن كانوا قد حكوا في الشواذ : على كيف تبع الأحمريين ؟ وحكوا أيضاً : انظر إلى كيف يصنع ، فأدخلوا عليه حروف الجر كما ترى ، فليس ذلك بالشائع ولا القياس (٣) ، وإن كان فيه بعض التنبيه على أن العرب وضعت الكلمة اسماً .

وطريق النظر إن سبرت وقسمت أن تحللها ، فتقول : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً (وقد قدمنا أن الأسماء هي الأصول) (٤) ، فلا تكون فعلاً لأن الأفعال تليها إذا قلت : كيف تصنع ؟ وكيف تقول ؟ ، والفعل لا يلي الفعل إلا أن يكون بينهما (٥) حاجز مقدر ، وذلك في التحقيق لم يله وليس بين كيف وما وليها من الفعل حاجز مقدر - أعني ضميراً مستتراً - فبطل أن تكون فعلاً ، ولا تكون حرفاً لأن الحرف لا يستقل به مع الاسم ككلام تام إلا في النداء نحو قولك (٦) : يا زيد ، وليس قولك : كيف زيد بنداء ، وهو كلام تام فبطل أن تكون حرفاً ، فإذا لم تكن فعلاً ولا حرفاً بقي أن تكون اسماً . وعلى (٧) هذا فقس أمثاله .

(١) في (ج) و (د) : مثال ما ذكرناه كيف

(٢) في (ج) : الشائفة

(٣) في (ب) : القياس الفاشي

(٤) ما بين قوسين ساقط من (أ) و (ب) .

(٥) في (ج) و (د) : بين لفظيهما .

(٦) في (ب) : في قولك وفي (ج) و (د) : إذا قلت .

(٧) في (ج) و (د) : فعلى هذا فقس ، وبمثل هذا النظر فاسبر أمثاله مما يرد عليك منه .

فصل

اعلم أن الكلمة الثلاث ، إذا ألف بعضها مع بعض حصل (أ) من ذلك ستة تأليف ، اثنان منها مفيدان إفادة مطردة ، وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورة عليه ، وثلاثة مطرحة لأنها لا تفيد .

والقسمان الأولان : الاسم مع الاسم كقولك : زيد منطلق ، والله إلهنا والفعل مع الاسم كقولك : قام زيد ، وانطلق بشر ، والثالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم ، في النداء خاصة ، كقولك يا زيد ، والثلاثة المطرحة هي الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل ، والحرف مع الحرف .

فإذا وقعت الفائدة بالتأليف على ما ذكرنا ، سمي ذلك المؤلف كلاماً .
فالكلام اسم للمفيد من القول عند النحويين ، يدل على ذلك من رأيهم قول سيبويه (٢) : « وأعلم أن كلمة « قلت » ، إنما وقعت في كلام العرب

(١) : في (ج) و (د) : حصل من ذلك تسعة تأليف ، يسقط منها ثلاثة للتكرير فتبقى ستة . اثنان منها مفيدان إفادة مطردة وثالث مفيد إفادة مخصوصة ، وإلى أحد الاثنين يرجع كما سنبين في موضعه ، وثلاثة مطرحة لأنها لا تفيد . والقسمان الأولان المطردان في الإفادة ، الاسم مع الاسم كقولك زيد منطلق ، والله إلهنا ، والفعل مع الاسم كقولك قام زيد وينطلق بشر في المظهر من الأسماء وفي المضمرة منها فقولك في الأمر تم وفي النهي لاتتم . والثالث المخصوص في الإفادة هو الحرف مع الاسم في النداء خاصة كقولك : يا زيد ، والثلاثة المطرحة في التأليف هي الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل والحرف مع الحرف .

(١) : أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر (٧٦٥/١٤٨ - ٧٩٦/١٨٠) ، إمام النحاة وأول من بسط علم النحو وترك فيه (الكتاب) لزوم الخليل ففاقة ، مات بالأهواز وقيل بشيراز ، مراتب النحويين : ٥٠ ، نزهة الألبا : ٧١ ، وفيات الأعيان ٣٨٥ .

على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بها بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو : قلت :
زيد منطلق » (١) .

يريد بالكلام الجملة التامة التي قد عمل بعضها في بعض ، تقع بعد قلت
محكية للفظ ، فيكون موضعها نصباً بقلت كقولك : قلت : زيد قائمٌ وقلت :
انطلق زيدٌ ، وقلت : هل زيدٌ منطلق ، وقلت : قم يا زيدٌ : .
كل هذه جمل محكية بعد « قلت » مستقلة بأنفسها في الفائدة ، وهي التي
تسمى كلاماً .

واشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح ، لأن له تأثيراً في نفس السامع
وفي سماعه أيضاً ، ولهذا قال الشاعر :

وجرح اللسان كجرح اليد (٢)

وقال الآخر :

والقول ينفذ مالا تنفذ الإبر (٣)

وقال الآخر :

فإن القوافي يتلجن موالجاً
تضايق عنها أن تولجها الإبر (٤)

(١) الكتاب ١ : ٢

(٢) الشاهد عجز بيت لامرئ القيس (٤٩٧/١٢٠ - ٥٤٥/٨٠) وصلته :

وذلك من نبأ جاءني ونبئته عن أبي الأسود

ولو عن ثنا غيره جاءني وجرح اللسان كجرح اليد

وهو في الديوان : ١٨٥ ، الجميرة ٢ : ٥٥ ، العمدة : ١ : ٧٨ .

(٣) الشاهد للاختلاف التغلبي (٦٤٠/١٩ - ٧٨٠/٩٠) ، صدره :

حتى استكانوا وهم مني على مضض

وهو في الديوان : ١٠٥ ، البيان والتبيين ١ : ١٥٨ ، الخصائص ١ : ١٥ .

(٤) الشاهد لطرفة بن العبد البكري (٥٣٨/٨٦ - ٥٦٤/٦٠) . يتلجن : يدخلن ، من الولوج .

وهو في الديوان : ٤٧ مجاز القرآن ١ : ٢٥٤ ، ٢٨٤ ، العمدة : ٧٨٠ : ١ ، شرح المفصل : ٣٧٠ : ١٠ ،

أوضح المسالك ٢ : ٣٢٨ ، اللسان (ولج) ، المقاصد النحوية ٤ : ٥٨١ ، التاج (ولج) .

وفسر المفسرون قوله عز وجل « أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم » (١) من الكلام ومن الجراح ، وقرأ بعض القراء : تكلمهم ، بالتخفيف وفتح التاء . وحدث الكلام أنه جملة (٢) مؤلفة من الحروف المسموعة المتميزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، وهو في قول المحققين اسم موضوع موضع المصدر ، وليس بمصدر ، لأنه لا يخلو من أن يكون مصدراً لكلم أو تكلم ، ومصدر كلم التكلم ، قال الله عز وجل « وكلم الله موسى تكليماً » (٣) ، ومصدر تكلم التكلم بدليل قول القائل :

وتشتمم بالأفعال لا بالتكلم (٤)

وأنت تقول : كلمته كلاماً حسناً ، وتكلمت كلاماً جيداً ، وليس الكلام

(١) صلة الآية « وإذا وقع القول عليهم ، أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم ، إن الناس

كانوا بآياتنا لا يوقنون » . النمل ٢٧ : ٨٣ .

(٢) : في (ج) و (د) : وقد حدثوا الكلام بحد نحوي ، وذلك قول من قال إنه جملة مؤلفة . .

(٣) صلة الآية « ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك ، وكلم الله

موسى تكليماً » النساء ٤ : ١٦٣ .

(٤) قائله معبد بن علقمة المازني (. . - ٦٩٠/٧٠) وهو يشتمه :

وتجهل أدينا ويحلم رأينا ونشتم بالأفعال لا بالتكلم

حماسة أبي تمام ٢ : ١٨٣ ، التنبيه على أوهام القابي : ٤٥ .

بأحد المصدرين المتقدمين الجازيين على الفعلين (١) ، فهو لذلك واقع موقعهما ، وهو بمنزلة السلام من التسليم ، إذا قلت : سلمت سلاماً ، فسلامٌ اسمٌ واقع موقع التسليم ، والفرق بينه وبين الكلم أن الكلم جنس لكلمة يعمها (٢) ، فكلمة وكلمٌ كنيقة وتيقر ولينة ولين .

والكلم (٣) أقل ما يكون ثلاثة أجزاء ، ويكون مفيداً وغير مفيد والكلام لا يشترط فيه عدة الأجزاء ، ولكن تشترط فيه الإفادة فقط . والقول أعم منها ، فإذا قلت : زيدٌ منطلق ، سميت هذا اللفظ كلاماً لأنه مفيد وقولاً لأنه ينطلق (٤) على المفيد وغير المفيد ولم تسمه كلاماً ، لأن أقل ما ينطلق عليه الكلم كما قلنا ما كان ثلاثة أجزاء .

وقولك : زيدٌ منطلق جزءان ، إلا في قول من يطلق على الاثنين اسم الجمع ، وليس ذلك بالمأخوذ به في التحقيق (٥) .

(١) في (ج) و (د) : على الفعلين اللذين مثلنا بهما لكنه واقع موقعهما ، وهو فيما مثلوا بمنزلة

السلام من التسليم إذا قلت : سلمت سلاماً ، فسلامٌ واقع موقع التسليم .

(٢) في (ج) و (د) : يعم كل لفظة مفردة .

(٣) في (ج) و (د) : فأقل ما يكون الكلام ثلاثة أجزاء ويجوز أن يكون مفيداً أو غير مفيد . .

(٤) في (ج) و (د) : ينطلق في عرفهم على المفيد وغيره .

(٥) يلي ذلك في (ج) و (د) : لما قد بينوه من الفرق بين الاثنين والجمع .

وإذا قلت : إن زيدا منطلق ، سميته كلاماً لإفادته ، وكلماً لكونه جمعاً (١) ،
وقولاً لعمومه كل منطوق به .

وإذا قلت : من عن مثلاً ، لم تسمه كلاماً لأنه غير مفيد ، ولا كلماً لأنه (٢)
ليس بجمع ، بل قولاً على مقتضى الصناعة ، لعمومه المفيد وغير المفيد ، ولهذا
لو سمّوه كلاماً قيدوه بالصفة فقالوا : كلام غير مفيد ، وإن شأؤوا (٣) قالوا
فيه أيضاً : قول غير مفيد .

فأما الكلمة فمنطلقة في أصل الوضع على الجزء الواحد من الكلم الثلاث ،
وقد جاءت في استعمالهم منطلقة على الجمل الكثيرة المرتبط بعضها ببعض ،
فمن ذلك تسميتهم القصيدة بأسرها كلمة ، فيقولون : لفلان كلمة شاعرة
وكلمة مخزنية ، يريدون القصيدة . ورؤي أن حسان بن ثابت (٤) شاعر

(١) في (ج) : لكونه جمعاً لكلمة ، وقولاً لعموم القول كل منطوق به .

(٢) في (ج) و (د) : لأنه غير جمع ، بل جاز أن تسميه على مقتضى الصناعة قولاً لعمومه
المفيد وغيره .

(٣) في (ج) و (د) : وإن شأؤوا قالوا أيضاً : قول غير مفيد .

(٤) : أبو الوليد الأنصاري (. . . - ٦٧٤/٥٤) شاعر النبي (ص) ، عاش ستين سنة في
الجاهلية ومثلها في الإسلام .

طبقات فحول الشعراء : ٥٢ ، الشعر والشعراء : ١٠٤ ، الخزانة ١ : ١١١ .

النبي صلى الله عليه وسلم ، كان إذا قيل له أنشدنا ، قال : هل أنشدتم (١)
كلمة الحويدرة (٢) ، يريد قصيدته العينية التي أولها :

بكرت سميّة بكرة فتمتّع (٣)

وتسميتهم لها « كلمة » (٤) استعمالاً للمفرد (٥) استعمال الجنس في موضع الجمع ، لأن القصيدة تشتمل على كلمات كثيرة ، وإن شئت قلت : لأن القصيدة أو الخطبة أو المثل لما كانت الجملة من كل واحدٍ من هذه الأشياء مرتبطة بعضها ببعض ، أجري عليها حكم الجزء الواحد ، فاستعمل لها (٦) اسمه . ولهذا أيضاً سمّوا البيت كلّه قافيةً ، والقافية جزء منه معلوم ، وسمّوا القصيدة كلها قافيةً والبيت جزء منها ، فقالوا : فلان مئة قافية أي مئة قصيدة .

(١) في (ج) : أنشدكم .

(٢) : قطبة بن أوس بن محسن بن جرول المازني الفزاري العطفاني (؟) شاعر جاهلي .

يلقب بالحادرة (الضخم) أو الحويدرة .

طبقات فحول الشعراء : ١٤٣ ، الأغانى ٣ : ٨٢ .

(٣) عجزه : وغدوت غدو مفارق لم يربح

الديوان : ٣ ، المفضليات : ٣

أي أدركها فتمتّع منها بسلام أو حديث .

(٤) يلي ذلك في (ج) و (د) : أعني القصيدة .

(٥) في (د) : استعمال للمفرد استعمال الجنس ، ثم استعمال الجنس في موضع الجمع .

(٦) في (ج) و (د) : فيها .

وإن شئت قلت : إنهم يعبرون عن الكثير بلفظ القليل تركاً لاستعظامه وإظهاراً لاستقلاله ، كما أنهم قد يفخّمون القليلَ فيعبرونَ عنه بلفظ الكثير ، كل ذلك تصرف منهم في الاستعمال ، واتساع في العبارة . ومن المعنى الأول قولهم : اقطعوا إليه هذه النطفة ، يريدون (١) البحر ، والنطفة في الأصل القطرة .

وإن شئت قلت : سميت القصيدة 'كلمة' ، يراد أنها قطعة من اللفظ ، كما يقولون : كنا في لحمه ونبيدة طيبة ، يريدون قطعة من ذلك ، والله أعلم .



(١) في (ج) و (د) : يريدون خليجاً أو نهراً .

« فصل في الفرق بين الاعراب والبناء والمعرب والمبني »

الإعراب ، في أصل الوضع ، مصدرُ أعرَبَ الرجلُ إعراباً إذا أبان عما في نفسه ، ومنه الحديث البِكرُ تُستأذَنُ ، وأذنها صُمّاتها ، والثبُّ يُعْرَبُ عنها لسانها « (١) .

وحده أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركةٍ أو سكون ، لفظاً أو تقديراً ، بتغيير العوامل في أولها .

وفائدته أنه يفرّق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعرابُ الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبسّت . والمثال في ذلك المسألة المذكورة ، وهي قولهم : ما أحسن زيدا وما أحسن زيداً وما أحسن زيداً وما أحسن زيداً . صيغة الكلام واحدة ، ومعانيه مختلفة فإذا نصبت زيدا وفتحت النون من أحسن كان الكلام تعجباً ، وإذا رفعت زيدا مع فتح النون كان الكلام نفيّاً للإحسان عنه ، وإذا رفعت النون وجررت زيدا كان الكلام استفهاماً عن الشيء الذي هو أحسن ما في زيد ، كأنك سألت : أعيّن زيد أحسن ما فيه أم أنفه أم فمه ، إلى غير ذلك مما يصحّ الاستفهام عنه منه ، فلولا اختلاف الحركات التي هي الرفع والنصب والجر المتعاقبة على دال زيد ، التبسّت هذه المعاني ، فلم يكن بين بعضها وبعض فرق في اللفظ .

(١) صحيح البخاري ١٢ : ٣٠١ في باب الحيل والنكاح وفي صحيح مسلم ٤١٢١ : باب

استئذان الثبّ في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت وفي مسند ابن حنبل : ٤ : ١٩٢

وورد في هذه المسانيد بروايات مختلفة .

إلى غير ذلك من المسائل التي تتبيّن (١) فيها فائدة الإعراب .

وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذاك السكون والحركة لا يكونان (٢) عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل . وإذا قد عرفت الفصل بين الإعراب والبناء ، فيجب أن تعلم أن المعرب من الكلم الثلاث شيئان وهما : الاسم المتمكن ، وهو الذي لم يتضمن معنى حرف ولم يشبهه ولم يقع موقع مبني ، والفعل المضارع . فواحد من هذين معرب بحق الأصل ، وهو الاسم الذي وصفناه ، والآخر محمول عليه ، وهو الفعل المضارع ، وكان حقه أن يكون مبنياً لولا (٣) شبهه عرض له الحقه بحكم الاسم في الإعراب .

وبالجملة ، فالإعراب في الأسماء أصل ، لأنها معرفة للمعاني المختلفة التي تقتضي دلائل تفرّق بين بعضها وبعض ، والبناء فيها استحسان وفرع ، والبناء في الأفعال أصل والإعراب فيها استحسان وفرع .

والحروف كلها مبنية ، باقية على أصولها في الوضع ، تجذب إليها ما يشبهها من القسمين أعني الاسم والفعل ، ولا تنجذب إلى شيء منهما وهي باقية على نوعها كما بقي ذاك مع شبهها .

فالاسم المتمكن كقولك : رجل و فرس وزيد وعمرو ، وهذه الأسماء وما أشبهها متمكنات ، أي لازمة لا مكتتها التي هي لها في الأصل ، لم تتضمن معنى حرف ك « أين وكيف » المتضمنتين معنى همزة الاستفهام ، ولم تشبه الحرف كالذي وهو المشبهين للحرف في افتقارهما إلى شيء آخر يتمان به ويتبينان ، كافتقار الحرف إلى ما يتصل به . فالافتقار يجمعهما في شبهه وإن اختلف وجهاه فيهما .

(١) في (ج) و (د) : التي تتبين فائدة الإعراب فيها ، مما فائدته فوق ما ذكرنا وأعلى

(٢) في (ج) و (د) : لا يكون .

(٣) في (ج) و (د) : لولا شبهه بالاسم الذي عرض له فالحقه به في الإعراب .

فافتقار الموصول - وهو الذي - إلى صلة ، والمضمر - وهو قولك : هو - مفتقر إلى ظاهر يرجع إليه ، ولم تقع موقع مبني كترك ونزال الواقعتين موقع اترك وانزل .

فهو (١) أي الاسم الذي هذه صفته جارر بوجه الإعراب ، وهي الرفع كقولك : جاءني زيد ، والنصب كقولك : رأيت زيدا ، والجر كقولك : مررت بزيد .

والفعل المضارع وصفته ما كان في أوله إحدى زوائد أربع (هي همزة المتكلم نحو أذهب أنا ، ونون المتكلم ومن معه نحو نذهب نحن ، وهذه النون قد تكون للواحد بشرط أن يكون عظيماً في نفسه ، قال الله تعالى « نحن نقص عليك أحسن القصص » (٢) ، والتاء للمذكر الحاضر المخاطب كقولك : تقوم أنت ، وللمؤنثة الغائبة نحو تقوم هي ، والياء للمذكر الغائب نحو : يقوم هو .

فكل فعل كانت في أوله زائدة من هذه الزوائد ، لأحد هذه المعاني كان مضارعاً ، وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم ، يقال : تضارع الشيطان إذا تشابها ، واشتقاق ذلك من الضرع ، وقد سبق ذكر المضارعة من أين جاءت الفعل ، فلنذكر الآن العلة في زيادة هذه الحروف - أعني حروف المضارعة - دون غيرها من الحروف ، فنقول : إن المحققين قرروا أن أولي ما زيد حروف المدواللين ، وهي - كما تعلم - الألف والياء والواو ، وإنما كانت هذه الحروف أولي من غيرها بالزيادة لأن الكلم ، لا تكاد تخلو (٣) منها ، أو من أعضائها ، وأعضائها هي الفتحة والكسرة والضمة .

(١) في (ج) و (د) : فالاسم الذي هذه صفته ، البريء من هذه المشابهات التي

ذكرنا ، جارر ...

(٢) يوسف ١٢ : ٣ « نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا

القرآن ، وإن كنت من قبله لمن الغافلين » .

(٣) مابين قوسين ساقط من (ب) .

والمعاني التي يُحتاجُ لأجلها إلى زيادة هذه الحروف في الأفعال ، ليقسع بها الفرق بين بعضها وبعض أربعة كما قد علمت ، فاحتيجَ مع حروف اللين الثلاثة إلى حرف رابع يكملها ، فضموا إليها النون ، لأنها أشبه الحروف الصراح بالحروف المعتلة ، لزيادة الصوت فيها ، وهو (١) الفئنة - كزيادته في تلك ، وهو المدُّ - فيها ، أي في الحروف الثلاثة ، ولكونها ذات مخرجين ، من اللسان تارة ، وذلك إذا تحركت ، ومن الخياشيم أخرى ، وذلك إذا سكنت كتون « منْ » و « عنْ » .

ولهذا الشبّه بينها وبينهنَّ أبدلتْ مِنْهَنْنٌ في كثير من المواضع وأبدلن منها ، كإبدال الألف من التنوين في حال الوقف على المنصوب في جيد اللغة حين تقول : رأيتُ زيداً ، وكإبدال النون من الواو في قولك في النسب إلى صنعاء وبهراء (٢) : صنعاني وبهراني والأصل صنعائي وبهراوي ، إلى غير ذلك من وجوه شبه بينها وبينهنَّ يطول بذكرها الفصل .

فلما كملت الحروفُ أربعةً ، وهي « الواو » و « الألف » و « الياء » و « النون » ، أرادوا أن يزيدوا الواو ، فصدّهم مع إمكان ذلك أن من الأفعال ما فاؤه « واو » أن يزيدوا الواو ، فصدّهم مع إمكان ذلك أن من الأفعال ما فاؤه « واو » نحو وزن و وعد وورد ، فلو زادوا الواو للمضارعة لاجتمع في أول هذا الضرب من الأفعال - وهو المعتل الغاء بالواو - واوان : الأصلية ، وحرف المضارعة ، وربما عرّضت للدخول عليهما واو العطف كما تعرّض لغير ذلك ، إذ كان عطف الفعل على فعلٍ مثله شائعاً ، فكان ذلك يؤدي إلى اجتماع ثلاث واوات فيشبهه مع ثقله صوتاً مُنكرّاً ، فاطّرحوا زيادة الواو لذا ومثله ، فعدلوا عنها إلى التاء ، لأنها قد أبدلت منها كثيراً في مثل تجاهٍ وتراث وأصلهما وجاهٍ ووزائٍ كقولك : الوجهُ وواجهتُ ، وورثتُ ، فأقاموها مقام الواو ، واشترك في لفظها المذكر والحاضر ، لأنه مخاطبٌ ، وللمخاطب التاء ، والمؤنثة الغائبة ، والتاء من علامات التانيث أيضاً .

(١) في (ج) و (د) : وهو الفئنة ، كزيادة المدِّ في تلك أي الحروف الثلاثة .

(٢) بهراء : حيٌّ من اليمن ، بطنٌ من قضاة ، جاووا صعيد مصر . معجم قبائل

العرب ١/١١٠ ، اللسان (بهر) .

وأما الألف ، فانهم لما راموا زيادتها للمتكلم - لأنه أولٌ - لم يمكن ذلك لأنها ساكنة ، والساكن لا يمكن أن يكون أول كلمة ، إذ كان الابتداء بالساكن مستحيلاً إذا حقق ، فأبدلوا منها الهمزة ، لأنهما حرفان متقاربان في المخرج .

وأما الياء والنون فلم يمنع مانعٌ من زيادتهما ، فبقيتا على أصلهما في الزيادة ، فكانت النون للمتكلم ومن معه لأنهم جمع ، والنون أخصُّ بالجمع ، وبقيت الياء للمذكر الغائب حين تقول : يقوم هو .

ولا يزال هذا الفعل المضارع معرباً ما لم يتصل بآخره نونُ جماعة النساء في نحو : هنَّ يقمن وينطلقن ، بني هذا الفعل لاتصال هذه النون به حملاً على الماضي وهو ذهبنَ لأن آخر الماضي قد سَكَن لاتصال هذه النون به هرباً من توالي الحركات في كلمة واحدة ، إذ كانت النون ضمير فاعل ، وهو كالجُزء من الفعل ، فاشتدَّ اتصاله به ، فكان معها كالكلمة الواحدة ، وكلمة واحدة لا تتوالى فيها أربع حركات ، ولا بدَّ أن يتخللها ساكنٌ حاجز لفظاً أو تقديراً ، ثم حمل المضارع في الإسكان عليه إذ كانت الأفعال كالفعل الواحد تُعْمَلُ اعلالاً واحداً وتُصَحَّحُ تصحيحاً واحداً (١) .

وكذا عللَ (٢) سيبويه حين قال : « ليس حمل المضارع على الماضي في هذا بأبعدَ من حملة على الاسم ، يعني في الإعراب حين أعرب » (٣) وكذا إن اتصل به نونا التوليد الخفيفة أو الثقيلة كقولك : هلْ تَدْهَبْنَ ، وهل تقومَنْ وهل

(١) يلي ذلك في (ج) و (د) : والحرف المبني على الفتح في الماضي وهو اللام منه ، وهو الذي يدخله الإعراب في المضارع .

(٢) في (ج) و (د) : وكذا علل سيبويه وأشار إلى أن حمل المضارع على الماضي ليس بأبعد من ...

(٣) الكتاب ١ : ٥ - ٦ عبارة سيبويه « فأسْكِنَ هذا هنا كما أسْكِنَ فَعْمَلٌ لانه فعلٌ كما أنه فِعْلٌ ، وهو متحرك ، وليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وفعْمَلٌ شيئاً واحداً ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء »

تَذْهِبَنَّ ، وهل تقومنَّ ، تبني هذا الفعل لأن هذه النون إذا دخلتهُ أكدت له معنى الفعلية ، فبعده من شَبَهِ الاسمِ ، فعاد مبنياً على (أ) ما كان عليه أول مرة . ثم إذا كان معرباً لا يزال مرفوعاً ما لم يدخل عليه ناصبُ فعلٍ ولا جازمٌ ، ورفعه بوقوعه موقعَ الاسمِ ، فالعامل فيه على هذا معنى لا لفظٌ ، فهو مستحقٌ جملةً إعرابه بشبهه بالاسم ، ومستحقٌ للرفع خاصةً بوقوعه موقعه خاصةً .

(1) في (ب) : إلى .

فصل

واعلم أن الاسم العرب المفرد ينقسم إلى قسمين : صحيح* ومعتل ، فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولاياء قبلها كسرة ، والمعتل ما كان بهذه الصفة . فالصحيح نحو زيد وعمرو وضارب وقاتل ، يجري بوجه الإعراب الثلاثة ويدخله التنوين إن كان منصرفاً ، والمعتلُ يسمَّى ما كان منه في آخره ياءً قبلها كسرة* نحو القاضي والداعي والعَمِي والضَّني منقوصاً ، لأنه نقص في حالتي الرفع والجر* ، فلم يظهر فيه إعراب* ، كقولك : هذا قاضٍ ومررت بقاضي ، والأصلُ هذا قاضي* ومررتُ بقاضي ، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها ، فحذفتها ، فسكنت الياء ، ولحق الاسم التنوين لأنه منصرف ، والتنوين ساكن والياء ساكنة* ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، واجتزىء بالكسرة قبلها في الدلالة عليها ، وكان كوتها ساكنة* في الحالتين دليلاً على الإعرابين .

ويدلك على أن الأصل في ياء قاضٍ وما أشبهه من الأسماء المنقوصة أن تتحرك في الرفع والجر بحركتي الإعراب تحريكُ الشاعر إياها وردّها إلى الأصل الذي كان لها وذلك إذا اضطرَّ ، كقوله في الرفع .

تراه وقد فات الرماة كأنه أمام الكلابِ مصفي الخلدِ أصلم (١)

هكذا أنشده صاحب الكتاب (٢) بالرفع ، ففيه شاهد على هذا ، ومن

(١) الشاهد لأبي خراش الهدلي ، خويلد بن مرة (ت ١٥/٦٣٦) . مصغ : وصف من أصفى ، إذا أمال رأسه كأنه يستمع ، والأصلم : المتأصل الأذنين ، ويقال للنعام مسلم ، لأنها لاأذان لها ظاهرة . كأنه يصف ظليما قد فات لسرعة عدوه الرماة ، وأخذ في عدود يميل برأسه يستمع للكلاب ، وكأنه بلا أذان .

وهو في ديوان الهدليين بنصب « مصفي » ٢ : ١٤٦ ، الخصائص ١ : ٢٥٨ ، النصف ٢ : ٨١ .

(٢) لم أجد هذا الشاهد بين شواهد الكتاب .

أنشده بالنصب وعليه المعنى ، فلا شاهد حينئذٍ فيه . وأنشدوا في الجرّ :

لا باركَ اللهُ في الغوانيِ هل: يُصنِّحْنَ إلا لهنَّ مُطلَبٌ^(١)

والشاعر إذا اضطرَّ راجع الأصول المرفوضة لإقامة وزنه وقافيته .
فاذا نصبتَ المنقوصَ لحقَّ بالصحيح فتحرّكت يאוّه بالفتحة لخفتها ، فقلت :
رأيتُ قاضيًا كما تقول : رأيتُ رجلاً .

وهذا الاسم المنقوص يستعمل على ثلاثة أضرب ، إما منكورا وإما معرفًا
بالألف واللام ، وإما مضافًا ، وحكمه في المواضع الثلاثة حكمٌ واحد في إسقاط
حركتي الجرّ والرفع من يائه ، استثقالًا لهما عليها ، إلا أنه إذا كان منكورا ،
ولحقه التنوين حذف يאוّه كما قدمنا لالتقاء الساكنين ، فإذا استعمل
بالألف واللام ثبتت يאוّه ساكنة ، لأنه لم يلقها ما تحذف من أجله ، إذ كانت الألف
واللام لاتجامع التنوين ، فتقول : هذا القاضي ومررت بالقاضي ، وفي النصب:
رأيتُ القاضيَ يا هذا ، وتقول في الإضافة : هذا قاضيك ومررت بقاضيك^٢
ورأيت قاضيك ، والأصل هذا قاضيك^٣ ومررت بقاضيك^٤ ، وفعلٌ بالاسم
ما ذكرناه .

فإن وقفت على المنقوص منكرًا كان لك في الوقف عليه في حالتي الرفع
والجر مذهبان ، أوجهما حذف التنوين وإسكان الحرف الذي بقي بعد
الحذف اللاحق للياء مكسورًا ، فإذا حذفته كسرتَه للوقف سكن فقلتُ في
الوقف : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، والياء كما ترى محذوفة في الوقف
كما حذف في الوصل .

(٢) الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات (. . - ٧٠٤/٨٥) ، أحد بني عامر بن لؤي وهو

في الديوان : ٣ ، الكتاب ٢ : ٥٩ ، الكامل : ١٢١١ ، النصف ٢ : ٦٧ ، شرح الفصل ، ١ : ١٠١ ،

مغني اللبيب ١ : ٢٦٨ اللسان (غنى) .

والمذهب الآخر أن تُردّ الياء ، لزوال ما حذفت لأجله وهو التنوين ، فتقفَ عليها في الرفع والجرّ ساكنةً ، فتقول : هذا قاضي ، ومررتُ بقاضي ، فإذا وقفت على المنصوب المنون أبدلتَ من التنوين ألفاً ووقفتَ عليه وقوفك على الصحيح المنصوب المنون ، فقلت : رأيتُ . قاضياً كما تقول : رأيتُ زيدا ، فإن وقفتَ عليه وفيه الألف واللام كان لك أيضاً فيه مذهبان ، أجودهما إثبات الياء ، بعكس حكمه إذا وقفتَ عليه منكوراً ، فتقول : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي ، ويجوز أن تقف بلا ياء وهو المذهب الآخر فيه ، فتقول : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي ، فإن وقفتَ عليه منصوباً أثبتتَ الياء لاغير ، فقلت : رأيتُ القاضي ، كما تقول : رأيتُ الرجل .

واختلفوا في المنقوص ، إذا وقفتَ عليه منادى ، كقولك : يا قاضي . ويارامي ، فاختر بعضهم إثبات الياء وقال : هذا موضع لا يلحق فيه التنوين ، فحكمه حكم ما فيه الألف واللام ، هذا إذا كان المنادى معروفاً واختار آخرون حذف الياء ، وقالوا : النداء باب تغيير وحذف وتخفيف ولهذا دخله الترخيم فقالوا في الوقف عليه : يا قاضٍ ويارام . فأما ياء مري — وهو اسم الفاعل من أريت — فمثبتة في النداء إذا وقفتَ عليها عند الجميع لأجل الحذف الذي لزم الاسم ، إذ كان الأصل مَرِيّاً ، ثم ألزم تخفيفَ الهمزة ، وهي عينه ، فلو حذفتُ ياءه — وهي لام الاسم — لبقى الاسم على حرفين ، أحدهما مزيد وهو الميم — والآخر أصلي — وهو الراء — ، وذلك إجحاف بالكلمة .

ولك في الضرورة إسكان ياء المنقوص في النصب ، فيجري في أحواله الثلاث على حالة واحدة (١) ، قال أبو العباس (٢) : وهي من أحسن الضرورات ، وصدق . وأنشدوا شاهداً على ذلك أبياتاً كثيرة منها قوله :

(١) في (ج) و (د) : فيجري حينئذ على سنن واحد في أحواله الثلاث .

(٢) محمد بن يزيد المبرد (٨٢٦/٢١٠ — ٨٩٩/٢٨٦) ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد . طبقات النحويين ١٠٨ — ١٢٠ ، إنباه الرواة ٣ : ٢٤١ ، بغية الوعاة ١ أ ٢٦٩ . يقول المبرد في المقنضب ٤ : ٢١ « ويضطر الشاعر الى اسكانها أي « الياء » فيكون ذلك جائزاً له » .

كانَ أيدِينَهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقِ (٣)

والأصلُ أيدِيَهُنَّ .

وقال الآخر :

سوَّى مساحِيهنَّ تَقْطِيطَ الحَقِّقِ (٤)

أي مساحِيَهُنَّ .

(٣) الشامد لرؤية بن العجاج (. . - ٧٦٢/١٤٥) وصلته : أيدي عذارى يتعاطين الورق .
وصف ، أبلا ، واليها يعود الضمير ، بالسرعة ، القاع القرق : المكان المستوي لا حجارة
فيه ، وقيل الخشن . الورق : الدراهم .

الديوان : ١٧٩ ، حماسة أبي تمام ١ : ٢٨٤ ، الكامل : ٧٢٨ ، شرح الأبيات المشككة
الإعراب : ٢٧٢ ، العمدة ٢ : ٢٤٩ ، شرح الشافية ، ٣ : ١٨٤ ، اللسان (ثمن ، قرق)
الخزانة ٣ : ٥٢٩ ، سمط اللالي : ١٠٦ .

(٤) : صلته : تقليل ما قارعت من سم الطرق .

وهو لرؤية بن العجاج من كلمة له يصف فيها أتنا وحملرا ، وأراد بالمساحي حوافرهن ،
ونصب تقطيط الحق فيها على المصدر المشبه به ، لأن معنى سوى وقطط واحد . وتقليل فاعل
سوى ، أي سوى مساحيهن تكسير ما قارعت من سم الطرق ، والطرق : ج طرقة وهي حجارة
بعضها فوق بعض ، والحقق جمع حقة وهي المنحطة من خشب أو عاج أو نحوهما ، يوضع
فيها الطيب وغيره . يقول : إن حوافر الأتن والحمر ، تلك الحوافر الصلبة كالجارف قد
سويت كما سويت حلق الخشب التي فصلت ونمت لحفظ الطيب ونحوه . وتسوية تلك الحوافر
كان بتكسر ما قارعت في عدوها من الحجارة المتراكبة السمرء .

الديوان : ١٠٦ ، الكتاب ٢ : ٥٥ الكامل : ٧٢٨ ، المنصف ٢ : ١١٤ ، العمدة ١ : ٣١٦ ،
شرح المفصل ١٠ : ١٠٣ اللسان (قطط ، حقق ، سحا) .

وقال الآخر :

فكسوتُ عارٍ جنبه فتركته جدلانَ جادَ قميصه ورداؤه (١)

والأصل عارياً .

وروي مثل ذلك في بعض القراءات ، فكأنه على هذا لغةً ، وإن كان الأصل

ماقدمناه .

(١) الشاهد في تهذيب اصلاح النطق : ١٣٣ وروايته فيه : فكسوه عار وفي سمط الالي

١٠٦ ، وروايته فيه : وكسوت عار لحمه فتركته

ولم ينسب لقائل .

فصل

وما كان من المعتل في آخره ألف ، سُمِّي مقصوراً ، لِقَصْرِ إعرابه فيه أي حَبْسِهِ ، قال الله تعالى « حورٌ مقصوراتٌ في الخيام » (١) أي محبوسات مصونات . وينقسم هذا الضرب إلى قسمين : منون وغير منون ، فالمنون نحو عصاً ورحى ، يدخله التنوين علامة لصفه وهو ساكن ، فتُحذفُ ألفه - وهي لامه - للقاءها الساكن بعدها - وهو التنوين - ، وتبقى الفتحة قبلها تدل عليها ، وذلك في الدرَج ، في الأحوال الثلاث : الرفع والنصب والجر ، تقول : هذه عصاً يافتى ، ورأيت عصاً يافتى ، ومررت بعصاً يافتى . والمانع (٢) من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء أعني المقصور أن حرف إعرابه الألف ، والألف لا يصح تحريكها لأنها إن حركت انقلبت همزة ، فزال عنها لفظها وخرجت عن كونها ألفاً ، فبطلت بذلك صيغة المعتل ، واختل الوضع واختلطت المهموزات بالمعتلات (٣) ، فأعرابه حينئذٍ مقدر منوي (٤) . والفرق بينه وبين المنوي وإن

(١) سورة الرحمن ٥٥ : ٧٢ .

(٢) في (ج) فالمانع من ظهور الإعراب في هذه الأسماء مع الحكم عليها أنها ليست من البنيات أن حرف إعرابها الألف .

(٣) يلي ذلك في (ج) : فصار المعتل بذلك صحيحاً ، إذ الهمزة حرف صحيح كما العين كذلك ، وأعرابه على هذا مقدر .

(٤) في (د) : معنوي .

اتفقا في أن الإعراب غير ظاهر فيهما أن المبنيّ ، المانع له من ظهور الإعراب فيه معنى لا لفظاً ، وهو تضمنه معنى ما لا حظاً له في الإعراب بته ، فجرى في البناء مجراه ، وهذا (١) القسم ليس بمشابه للحرف ولا متضمن لمعناه ، فالمانع له من ظهور الإعراب فيه ما ذكرناه من كون الألف حرف إعراب له ، وذلك أمر لفظي ، وإذا لم يظهر فيه الإعراب والاعراب يحتاج إليه للبيان عن معنى الاسم ، فهو يظهر في تابعه ، فكأنه ظاهر فيه نفسه ، وهذا إذا كان التابع معرباً صحيحاً كقولك : هذه عصا معوجة ، ورأيت عصاً معوجة ، ومررت بعصاً معوجة .

ويدل على إعرابه أيضاً عامله ، لأنك إذا أوليته عاملاً رافعاً علم أنه في موضع رفع به ، وكذا إن كان العامل ناصباً أو جاراً .

فالاعراب الذي يقتضيه العامل يحكم به للمعمول ، وكذا إعراب التابع الذي ظهر فيه يشهد بأنه أولاً للمتبوع ، ثم هوله من بعده ثانياً ، لأن إعراب الصفة على ما مثلنا هو إعراب الموصوف ، وكذا بقية التوابع . فان وقفت على المقصور المنون وقفت في الأحوال الثلاث على الألف فقلت : هذه عصا ، ورأيت عصا ومررت بعصا ، لا اختلاف بينهم في هذا اللفظ ، وإنما اختلفوا فيها أعني

(١) في (ج) و (د) : وهذا الضرب من الاسماء المتلة المسمى مقصورا ، ليس بمشابه للحرف ، ولا هو متضمن لمعنى الحرف ، ولا فيه ما يقتضي بناءه ، فهو معرب ، باق على الأصل في الأسماء وهو الإعراب . وإنما منعه من ظهور الإعراب فيه أمر لفظي لا معنوي ، وهو ما ذكرناه من كون الألف حرف إعراب له ، وهي ساكنة أبداً ، وأختاها الواو والياء متى اقتضى القياس قلب احدهما اليها استجالت ألفا ، فلزمها السكون بعد أن كان يصح تحريكها . فاذا لم يظهر الإعراب في المقصور لما بينا ، والاعراب محتاج إليه للبيان عن معنى الاسم كما أسلفنا كان مقدراً فيه ، وظهر في تابعه ، فكان كظهوره فيه نفسه أعني في المقصور ، هذا إن كان التابع معرباً صحيحاً كقولك : هذه عصا معوجة واخذت عصا معوجة ومررت بعصا معوجة .

الألف في التقدير ، فرووا أن أبا عمرو بن العلاء (١) وأبا الحسن الكسائي (٢) وأبا الحسن بن كيسان (٣) وأبا سعيد السيرافي (٤) كانوا يذهبون إلى أن الألف الموقوف عليها هي الألف الأصلية التي هي لام الكلمة المنقلبة مثلاً عن الواو في عصور والياء في فتي (٥) .

قال ابن برهان (٦) : وبهذا أقول .

واحتجوا لصحة هذا المذهب بأن هذه الألف قد وقعت رويّاً في قول الشاعر وهو الشمّاخ (٧) :

(١) زبان بن عمار التميمي (٧٠/٦٩٠-١٥٤/٧٧١) ، امام البصريين في القراءات ، ولد بالبصرة وتوفي بالكوفة . طبقات النحويين واللغويين : ٢٨ نزهة الالباء : ٣١ ، وفيات الاعيان ١ : ٢٨٦ ، فوات الوفيات ١ : ١٦٤ .

(٢) علي بن حمزة الاسدي بالولاء ، الكوفي (. . - ١٨٩/٨٠٥) ، امام أهل الكوفة في النحو واللغة والقراءة ، ولد بالكوفة وعاش في بغداد وتوفي بالري . نزهة الالباء : ٨١ - ٩٤ ، وفيات الاعيان ١ : ٣٣٠ .

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم (. . - ٢٩٩/٩١٢) عالم نحوي أدب ، كان يحفظ المذهبيين البصري والكوفي ، من أهل بغداد .

طبقات النحويين واللغويين : ١٧٠ ، نزهة الالباء : ٣٠١ ، شذرات الذهب ٢ : ٢٣٢ .

(٤) الحسن بن عبد الله المرزباني (٢٨٤/٨٩٧-٢٦٨/٩٧٩) أصله من (سيراف) من بلاد فارس له مصنفات عدة ، أهمها شرحه لكتاب سيبويه .

الفهرست : ٩٣ ، نزهة الالباء : ٣٧٩ ، وفيات الاعيان ١ : ١٣٠ ، انباء الرواة ١ : ٣١٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢ : ٥٧ .

(٦) ابن برهان العكبري (. . - ٤٥٦/١٠٦٤) عبد الواحد بن علي ، عالم بالادب والنسب ، من أهل بغداد ، كان أول أمره منجماً ، ثم صار نحويًا .

نزهة الالباء : ٤٢٨ ، شذرات الذهب ٣ : ٢٩٧ .

(٧) الشمّاخ بن ضرار المازني الديباني الطفطاني (. . - ٢٢/٦٤٣) شاعر مخضرم ، شهد القادسية وتوفي في غزوة « موقان » طبقات فحول الشعراء : ٣٤ و ١٠٣ و ١١٠ ، الاغانسي ٨ : ١٠١ ، الخزانة ١ : ٥٢٦ .

وربّ ضيفِ طرقَ الحيِّ سرى صادفةً زُاداً وحديثاً ما انتهى (١)
فألف سرى هي الروي ، والألفُ المبدلة من التنوين في النصب إذا وقفت
عليها لا تكون رويًا ، فلا يقع في القوافي مثلُ : نظرت زيدا مثلاً في آخر بيت ،
ويقع (٢) في آخر آخرٍ وشكرت عمراً وهما في قصيدة واحدة .
وأيضاً فان بعض القراء قرأ « قالوا سمعنا فسي يذكرهم » (٣) بالإمالةِ
وإنما تمالء الألف الأصلية لا المبدلة من التنوين في اللغة الفاشية .
وأيضاً فإنها كتبت في المصحف ياء في مثل قوله عزّ وجل « أو أجِدَ على
النار هدي » (٤) بالياء .

-
- (١) الطرق : الاتيان ليلا - سرى : ليلا : ما : مصدرية ظرفية . الديوان ٤٦٤ ، مجمع
الامثال ٢ : ٣٢ شرح المفصل ٧٦:٩ ، الخزائن ٢ : ١٨٠ .
(٢) في (ب) و (ج) وفي آخر بيت يقع في آخر . وفي (د) يقع في آخر آخر .
(٣) الانبياء ٢١:٦٠ « قالوا سمعنا فسي يذكرهم يقال له ابراهيم » . تقريب النشر : ٥٥ -
والامالة أن ينحى بالفتحة قبلها الكسرة ، وأصحاب الامالة تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد .
(٤) سورة طه ٢٠ : ١٠ « اذا رأى نارا فقال لاهله امكثوا ، اني آنستُ نارا ، لعلني آتيتكم منها
بقيس أو أجِد على النار هدى » .

وذهب الفراء(١) وأبو عثمان المازني(٢) وأبو علي الفارسي(٣) أخيراً إلى أن الوقف في الأحوال الثلاث على الألف المبدلة من التنوين ، والأصلية محذوفة للقائها المبدلة من التنوين .

فوزن عصاً على قول هؤلاءِ « فعا » ، وعلى قول الأولين « فَعَلَّ » ، واحتجَّ هؤلاءِ بأن صورة التنوين في الأحوال الثلاث واحدة ، وذلك أنه تنوين قبله فتحة فابدل منه الألف كما أبدل في قولهم : رأيت زيدا ، وفي مثل لنسفعا وليكونا ، والأصل لنسفن: وليكوتن .

وذهب سيبويه وبقية الثنوين إلى مذهب وسط بين هذين المذهبين ، وهو أن الألف في هذا الاسم في حال الوقف في الرفع والجر هي الأصلية ، وفي النصب هي المبدلة من التنوين ، والأصلية محذوفة للقائه هذه المبدلة من التنوين .

(١) يحيى بن زياد الديلمي (١٤٤/٧٦١-٢٠٧/٨٢٢) ، أمام الكونيين في النحو واللغة والادب ، ولد بالكوفة وانتقل الى بغداد وتوفي في طريق مكة . طبقات الثنوين : ١٤٣ ، نزهة الألبا : ١٢٦ ، وفيات الاعيان ٢: ٢٢٨ .

(٢) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، من مازن شيبان ، أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة . ووفاته فيها (٠٠ - ٨٦٣/٢٤٩) .
الفهرست : ٨٤ ، معجم الأدباء ٧: ١٠٧ ، وفيات الاعيان ١: ٩٢ .

(٣) الحسن بن أحمد الفسوي (٨٤٣/٢٨٨ - ٩٨٧/٣٧٧ رأس القياسيين في المائة الرابعة وأستاذ ابن جنس) .

الفهرست : ٩٥ ، نزهة الألبا : ٣٨٧ ، انباه الرواة ١: ٢٧٣ ، وفيات الاعيان ١: ١٣١ .

والذي دعاهم إلى القول بهذا أنهم قاسنوا المعتل هنا على الصحيح ، فأجروه
مُجراه ، فكانت الألف عندهم في الرفع والجر إذا وقفَ على هذا الاسم بمنزلة
الدال من زيدٍ حينَ تقفَ عليها في حالتي الرفع والجر ، وكانت عندهم في حال
النصب إذا وقِفَ عليها بمنزلة الألف المبدلة من التنوين إذا قلت : رأيت زيدا ،
والتي بمنزلة الدال مجدوفة للقاء هذه . فان لم يكن المقصور منونًا نحو حبلَى
وبشرى ، وسكرى ، والعصا ، والرجى كانت الفه التي من نفس الكلمة ثابتة
وصلاً ووقفاً بلا خلاف بين القوم لأن حكيمها عندهم لم يختلف ، فتقول :
هذه حبلَى يا هذا ، وتقفُ ، كذلك فتقولُ : هذه حبلَى ، وكذا كسرت العصا
يا هذا ، وكسرت العصا في الوقف .

فان لقيها ساكن غير التنوين حذفها للقاءه فقلت : هذه حبلَى القوم ،
ورأيت الفتى الظريف .



فصل

واعلم ان الياء والواو ، إذا كانتا حرفي إعراب ، وسكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح في تحمل الحركات ، لأنهما إنما يعتلان إذا تحرك ما قبلهما ، فسكون ما قبلهما يلحقهما بحكم الصحيح لزوال ما كان مستثقلاً من التحريك . ووجود الخفة بالسكون ، فتقول : هذا ظبيّ وعدو ، ورأيت ظبياً وعدواً ، وعجبت من ظبي وعدو ، والمشدتان حكمهما هذا الحكم نحو صبيّ وعدو ، لأنهما - إذا تأملت - قد سكن ما قبلهما أيضاً ، وذلك أن المشدد حرفان ، الأول ساكن ، والثاني متحرك ، فالياء الأخيرة في صبيّ قد سكن ما قبلها ، وهي الياء الأولى المدغمة ، فتحملت الثانية الحركة ، ولولا تحركها لم يصح الإدغام فيها .

وكذلك الواو الأولى في عدو ساكنة والأخيرة متحركة ، فتبزلت الواو الأولى في عدو منزلة الدال في عدو ، والياء الأولى في صبيّ منزلة الباء في ظبي فافهم ذلك .

فصل

واعلم أن الاسم والفعل يشتركان في إعرابهما بالرفع وال نصب ، فالاسم يرتفع وينصب والفعل كذلك ، لكنّ الجهات التي يرتفع منها الاسم وينصب غير الجهات التي يرتفع منها الفعل وينصب ، لأن عوامل ذا غير: عوامل ذا ، وستبين: إن شاء الله . ثم يختصّ الاسم بالجرّ والفعل بالجزم ، فلا ينجر فعل ولا ينجزم اسم ، وعلّة ذلك أنّ الجر يدخل الأسماء من طريقتين : حروف الجرّ والأضافة ، وكلاهما يمتنع منه الفعل . أمّا حروف الجرّ ، فإنها تدخل في الأصل معدية للفعل الذي يقتصر عن التعدي بنفسه إلى المفعول ، والأفعال لا تكون مفعولة ، فبطل دخول حرف الجرّ عليها ، ولا يضاف إليها لأنّ المضاف إليه إمّا أن يعرف تعريفاً محضاً ، وأما أن يخصّص فيقرّب من المعرفة ، والأفعال لا تعرف ولا تخصّص ، إذ كانت على ما أصلت النحاة نكراتٍ لا تتعرف أبداً ما دامت أفعالاً .

وأما امتناع الأسماء من أن تنجزم ، فلأنّ الجزم يكون بحروف موضوعة لمعانٍ تصحّ في الأفعال ولا تصحّ في الأسماء كالشرط والأمر والنهي ، فلمّا امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء إذ كانت لا تصحّ معانيها فيها امتنع انجزامها ، لأنّ الجزم تأثير ، ولا يكون تأثير من غير مؤثر .

قالوا : ولأن الاسم لو انجزم انحذف بجزمه شيئان هما الحركة والتنوين
معاً ، والفعل إذا انجزم انحذفت منه الحركة فقط وهو - على ما تقرّر - أثقل
من الاسم ، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد ومن الأخف شيئان ؟ هذا ما
لا تقتضيه الحكمة .

* * *

فصل

قوله (١) : اعلم أن الحروف تنوب عن الحركات .

إنما جعلت الحروف نائبة عن الحركات في الإعراب ، لأن الحركات هي الأصل فيه ، والحروف قائمة مقامها فيه ، وإنما كان كذلك لأن الإعراب طارئ على الكلمة وزائد عليها للمعنى المراد به . والحروف التي أعرب بها إما أصول في الكلمة وإما متنزلة منزلة الأصول لكونها دالة على معانٍ أُخَرَ غير المعاني التي يدل عليها الإعراب . والحركات زوائد على الكلم ، وطوارئ عليها ، فشرط الإعراب موجود فيها ، فهي إذا الأصول فيه ، ولأنها أيضاً مجردة له مع زيادتها .

والحروف ليست كذلك فمن الحروف المعرب بها ما تستوفى فيه ضروب الإعراب فيقوم كل حرف مقام حركة ، ويدل على ما تدل عليه من نصب أو جر أو رفع ومنها ما ينقص عن ذلك .

فمثال الأول الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي : أبوك ، وأخوك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال وحموها .

سُميت هذه الاسماء معتلة لكون لاماتها حروف اعتلال ، ومضافة لأنها تعتل بما دامت مضافة ، فاذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصحيح في الإعراب ، للحذف الذي يلحقها في الأفراد ، وهي (٢) في النصب بالألف وفي الرفع

(١) انظر جمل الجرجاني ورقة ٢:٢ .

(٢) يرى الكوفيون أنها معربة من مكانين ، والرأي الذي ذكره هو رأي البصريين .

انظر الانصاف ١ : ١٧ .

بالواو وفي الجرّ بالياء ، فالألف لام الكلمة وعلامة النصب ، والواو لام الكلمة وعلامة الرفع ، والياء لام الكلمة وعلامة الجر .

وكان الأصل في هذه الكلم أن تستعمل مقصورة ، لكنهم غيروها هذا التغيير في اللغة الجيدة والاستعمال الكثير توطئه للتثنية والجمع فيما يراه جمهور المعلقين (١) من أهل الصناعة ، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع الذي على حدها بالحروف ، - لما اعتزموه - توهّموا نفور الطبع من ذلك ، إذ كان المألوف في الإعراب أن يكون بحركة لا بحرف ، فغيروا جزءاً من الأسماء المفردة المعتلة هذا التغيير - وهي هذه - ، وجعلوا إعرابها بالحروف لتقع الاتساع بها ، فتأني التثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقرت مثلها في جزء من المفردات . فأما صفة التغيير الذي لحق هذه الكلم ، فإنك إذا قلت في الرفع : جاءني أبوك وأخوك ، فالأصل جاءني أبوك وأخوك ، كما تقول في الصحيح : أعجبنى جملك وعملك ، ثم إنهم سلبوا الحرف الذي قبل الواو التي هي حرف الإعراب - وهو الباء والخاء - حركته ، فسكن ، وضموه إتباعاً لحركة الواو كما قالوا : هذا امرؤ ، فأتبعوا الراء حركة الهمزة - وهي حرف الإعراب كالواو - فضموا الراء لضم الهمزة في الرفع ، وكسروها لكسرها في الجر وفتحوها لفتحها في النصب ، فقالوا : رأيتُ امرأً ومررت بامرئ ، ثم حذفوا حركة الإعراب استثقلاً لها على الواو لتؤول الحال بهم الى الصورة التي أرادوها من التوطئة للتثنية والجمع ، فصارت الكلمة الى ما رأيت في (٢) الرفع .

(١) انظر شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(٢) في الأصل و (ب) : من .

والأصل في الجر إذا قلت : مررت بأبيك وأخيك : مررت بأبوك وأخوك ، على ما اتصلنا ، ثم اسكنتَ ما قبل الواو لتحركه بحركة الإتياع وهي الكسرة فكسرتَه ، ثم حذفْتَ حركة الأعرابِ ، استثقلاً لها على الواو مع الإتياع قبلها كما استثقلتُ الضمةَ عليها في حال الرفع فحذفتها كما حذفتها فصار معك واو ساكنةٌ قبلها كسرة ، إذ اللفظ قد آل بالتغيير المذكور الى صورة هي مررت بأبوكُ ، فانقلبت الواو ياء كما انقلبت في ميعاد وميقات ، وذلك لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولتصيرِ حالها إلى ما يطلبونه من التوطئة (فآل اللفظ الى : مررتُ بأبيك وأخيك .

وإذا نصبت فقلتَ : رأيتُ أباك ، فالأصل أبوك ، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والقياسُ أن تكون الفتحة في الباء فتحة إتياع لحركة الواو ، لا الفتحة التي هي أصل في الكلمة وإن كان اللفظ واحداً ، وليستمر البابُ في الإتياع استمراره في امرئ في الأحوال الثلاث، فقد تراعي اللغة مثل هذا كثيراً ومقاييسها تنطق به . وأعلم أن ما ذكرناه من هذا التغيير والإتياع هو مذهبُ صاحب الكتاب على ما يفهم (١) من كتابه (٢) .

وقال ابن برهان حين ذكر هذا الفصل ، وأشار إلى الإتياع فيه : « وقد ظهر التابع والمتبوع في قولهم : هذا امرؤ » (٢) ، ومثّل كما مثلنا في الأحوال الثلاث .

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٥٨ .

(٣) لم أعر على قول ابن برهان هذا في الكتب التي رجعت اليها .

وذهب بعض المتأخرين في هذه الأسماء إلى تغيير غير هذا ، وإن قاربه ، فجعل الحركات التي قبل هذه الحروف ، أعني الألف والواو والياء ، ليست بحركات إبتاع فقال : الأصل في قولك : رأيت أباك رأيت أبوك ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ففي الاسم في حال النصب قلب فقط .

والأصل في الجر مررت بأبوك ، ثم أسكنت الباء وتقلبت إليها حركة الواو ، وهي حركة الإعراب ، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فانقلبت ياء ، ففي الاسم في حال الجر نقل* وقلب .

والأصل في الرفع أبوك ، ثم أسكنت الباء وتقلبت إليها ضمة الواو ، فسكنت الواو وانضم ما قبلها ، ففي الاسم في حال الرفع نقل فقط . وهذا القول لعلي بن عيسى الربعي (١) .

وهناك أقوال أخر غير هذين القولين في صفة إعراب هذه الأسماء يرغب عن ذكرها لنزولها وضعفها .

وتنقسم هذه الأسماء في الاستعمال إلى ثلاثة أقسام ، منها ما يستعمل مضافاً ومفرداً ، فيتمم في حال الإضافة ، ويحذف منه في حال الأفراد ، ومنها ما يستعمل مضافاً فقط مع إلزامه الحذف ، ومنها ما يستعمل مضافاً محذوفاً ويفرد في تغيير في الأفراد ببدل من حرف .

(١) أبو الحسن الربعي (٢٢٨/٦٤٠-٤٢٠/١٠٢٩) ، عالم بالعربية ، أصله من شيراز ، اشتهر وتوفي ببغداد ، له تصانيف في النحو منها كتاب « البديع » و « شرح الإيضاح » لأبي علي الفارسي . نزهة الألبا : ٤١٤ ، إنباه الرواة ٢ : ٢٩٧ ، وفيات الأعيان ١ : ٢٤٢ .

فالأول أربعة أسماء وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوك، إذا أضفتها أعزبتها بالحروف كما سبق ، وإذا أفردتها حذفت لاماتها وأعزبتها بالحركات اعراب الصحاح ، لأنها بال حذف صحيحة ، فقلت في الرفع : هذا أب وأخ وحم وهن ، وفي النصب : رأيت أباً وأخاً وحمًا وهنًا ، وفي الجر : مررت بأب وأخ وحم وهن ، فتجري في حال الافراد على هذا مجرى يدٍ ودمٍ .

الثاني : ما تلزمه الاضافة ، مع حذف لزم لفظه ، ولا يفرد البتة وهو « ذو » والتي بمعنى صاحب في قولك : جاءني رجل ذو مال ، ورأيت رجلاً ذا مال ، ومررت برجل ذي مال ، لا ذو التي بمعنى الذي في لفة طيء كقول شاعرهم :

فان الماء ، ماء أبي وجلتي وبشري ذو حفرت وذو طويت: (١)

أراد التي حفرت ، لأن الأولى معربة وهذه مبنية .

وإنما لزمت هذه الكلمة الإضافية إذا كانت بمعنى صاحب ، لأنها

(١) : البيت من أبيات خمسة ، أوردها أبو تمام (٨٠٤/١٨٨-٨٤٦/٢٣١) في الحماسة لستان بن الفحل الطائي (؟) وهو أخو بني أم الكهف من جرم طيء، وبنو هرم بن العشاء من قزارة في ماء وهم مختلطون متجاوزون ففي ذلك قال ستان أبياته. ويستدل بالبيت على ثلاثة أشياء : الاول أن ذو تأتي اسماً موصولا ، والثاني أنها تكون بلفظ الواحد للمؤنث والمذكر ، لأن البئر مؤنثة وإلثالث أنها تستعمل في غير العاقل كما تستعمل للعاقل .

حماسة أبي تمام ٢ : ٥٩١ ، الأزهية في علم الحروف : ٣٠٥ ، مجمع الامثال ١ : ٦٨ .

أمالي الشجري ٢ : ٣٠٦ ، الأنصاف ١ : ٣٨٤ ، شرح المفصل ٨ : ٤٥ ، شرح قطر الندى : ١٠٢ ، أوضح المسالك ١ : ١١٠ ، اللسان (حرف الالف اللينة ، باب ذو وذوي مضافين الى الافعال) الخزائن ٢ : ٥١١ .

وضعت وصلة الى الوصف بأسماء الإجناس ، ولولا هي لم يصح الوصف بها ،
الا ترى انك تقول : مررت برجل ذي إيل وخيل وثياب فيصح ، ولو قلت : مررت
برجل إيل أو خيل أو ثياب لم يصح ، فلما كانت ذو وصلة وذريعة إلى شيء
آخر لم تقم بنفسها في الوصف ، فتنفرد عما هي وصلة إليه .

وأصلها «ذوي» فلام الكلمة على هذا محذوفة ، وإنما قضي بأنها قد حذف
منها لأنها اسم ظاهر على حرفين ، وأقل ما يكون عليه الاسم الظاهر ثلاثة أحرف ،
وقضي بكون المحذوف حرف علة لأن الحذف بابه أن يكون في المعتلات اللامات
التي سبرت بالتصريف . فعلم أن محذوفها معتل ، وحكم بأن المحذوف الياء
دون الواو حملا على الأكثر ، لأن باب « طويت ولويت ونويت » أكثر من باب
« قوة وجوة » .

والغاء في « ذو » و « ذا » و « ذي » ، وهي الذال تابعة للعين في الحركة
أو منقولة إليها حركة العين على قول من يرى ذلك ، كما أن العين تابعة لحركة
اللام أو منقولة إليها حركتها في الأسماء الأربعة المتقدمة .

والقسم الثالث : هو الذي يستعمل مضافاً ، فيجري بالاعراب بالحروف
مجري الأسماء المتقدمة ، فاذا أفرده غير مع الحذف اللاحقة حرف إعرابه
بالقلب ، وذلك قولك فم إذا استعملته مضافاً أجرته مجرى ذو فقلت :
شحافاه ، وشحافوه ، وملء فيه ، قال الله تعالى « ليلبغ فاه » (١) فلامه

(١) الرعد ١٣ : ١٥ « له دعوة الحق » ، والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء ،

الا كباطل فيه ليلبغ فاه ، وما هو ببالغه ، وما دعاء الكافرين الا في ضلال .

محذوفة كما لام ذي محذوفة ، إلا أنها هاء ، بدليل قولهم : فَوَيْةٌ ، وأفواه وتفوهت .

فاذا استعملته مفرداً أبدلت عينه - وهي الواو - ميماً ، لان الميم أجلد من الواو وأصبر على تحمل الحركات منها . وتلك ، أعني الواو ، لو حُرِّكت كما حُرِّكت باء أب في الأفراد لثقل ذلك ، ولو سكنت لحذفت للقاء التنوين إذ كان الاسم مصروفاً ، ولو حذفت لبقى اسم ظاهر متمكن على حرف واحد ، وذلك إجحاف شديد بالاسم ونهك له ، فلذلك عدلوا في الأفراد عن الواو إلى الميم لكونها من حروف الشفة ، كما أن الواو كذلك .

قالوا : وإنما تُمِّمَت هذه الاسماء في الاضافة ، وحذفت في الأفراد ، لأن معانيها إنما تكمل في الاضافة ، فجعلوا كمال لفظها مع كمال معناها ، وفي الأفراد تنقص معانيها ولا تتم ، فجعلوا نقصان لفظها مع نقصان معناها (١) .

(١) يلي ذلك في (ج) و (د) : وهذا التعليل منهم ينبغي أن يكون لما وجد فيه الحذف والامتناع منها .

فصل

ومما أعرب بالحروف ، التثنية ، وائجمع الذي على حدها ، وهو جمع
الصحة لا التكسير .

فالتثنية في الرفع بالألف والنون المكسورة ، وفي الجر والنصب بياء مفتوح
ما قبلها ، وبعدها النون كقولك الزيدان والزيدين ، والجمع الذي على حد
التثنية في الرفع بالواو ونون مفتوحة بعدها ، وفي الجر والنصب بالياء المكسور
ما قبلها ، وبعدها النون ، كقولك : الزيدون والزيدين .

فالألف في التثنية علامة التثنية ودليل الرفع ، وحرف إعراب لا إعراب فيه
ولا نية إعراب ، بدليل ان الياء في الجر والنصب ساكنة مفتوحة ما قبلها ، فلو
كانت في نية حركة لانقلبت ألفاً ، فكانت أحوال المثني في رفعه ونصبه وجره واحدة ،
وليس الأمر على ذلك إلا في لغة ليست بالفاشية ولا المختارة .

فاذا لم تكن في الياء حركة ولا نية حركة ، فالألف كذلك ، هذا مذهب
سيبويه ومن قال بقوله من النحويين ، ولهذا عوّضت التثنية والجمع الذي
على حفتها من الحركة والتنوين النون ، لأن ألف التثنية وياءها ، وواو الجمع
وياءه ، مجراها واحد في كونها حروف إعراب لا حركة فيها ظاهرة ، ولا مقدرة .
وهي ، أعني ألف التثنية ، علامة لها ، كما كانت التاء في قائمة ، والياء في عمري

علامتي التانيث والنسب ، وهي دليل الرفع ، وإنما جعلت لرفع التثنية لأن التثنية أول الجمع ، فهي أسبق ، والرفع الزم أحوال الكلمة لها وأهمها ، فأعطيت التثنية في الرفع الألف لكونها أخف ، إذ كانت التثنية أكثر استعمالاً من الجمع الصحيح ، بدليل أن كل اسم جاز جمعه مصححاً جازت تثنيته ، وليس كل اسم مثني يجمع الجمع الصحيح .

فلما كانت التثنية أكثر خصوصاً بالألف في الرفع ، وهي الحرف الأخف ، ليكثر في كلامهم ما يستخفون ، ثم جعلوا الواو في الجمع علامة لرفعه لأن الضمة من الواو ، فبقي جزء التثنية ونصبها وجرُّ الجمع ونصبه فاشترك الكل في الياء ، إذ لم يبق من حروف الفلة سواها ، إلا أنها للجر يبحق الأصل فيهما والنصب محمول على الجر فيهما للمناسبة بينهما ، وذلك أن الكسرة إلى الفتحة أقرب من الضمة إليها والمنصوب أشبه بالجرور منه بالرفوع لاشتراكهما - أعني الجرور والمنصوب - في كونهما فضلتين غير لازمتين للجمل ، بخلاف الرفوع فإنه لا تستغني الجمل عنه ولا تستعمل دونه ، ولهذا اتفق ضميرهما في مثل قولك : مررت بك وجزرتك ، إلا أن الياء في التثنية على صورة غير صورتها في الجمع (١) وذلك أنها مفتوح ما قبلها حملاً على الف التثنية المؤاخيتها ، إذ كانت الألف لا تكون إلا بعد فتحة ، وفي الجمع مكسور ما قبلها حملاً على الواو المؤاخيتها في الجمع ، إذ كانت الواو بعد ضمة ، فحركة ما قبلها من جنسها كقولك الزيدون ، فجعلوا الياء في الجمع بعد كسرة لتكون حركة ما قبلها من

(١) يلي ذلك في (ج) و(د) : وذلك للفرق ، وللحمل على الحرف الصاحبا في الاعراب في كل

منها أعني التثنية والجمع ، فهي في التثنية مفتوح ...

جنسها كقولك : بالزيدَين لتجري علامتا الجمع على سنن واحد في الحكم كما جرت علامتا التثنية على ذلك .

وتشتمل الواو في الجمع على معان ، منها أنها علامة الجمع ، وحرف الإعراب ، ودليل الرفع ، وعلامة التذكير والمقل ، إذ كان هذا الجمع في الأغلب انما يكون للمذكرين العاقلين ، تمييزاً لهم وتفضيلاً ، لئلا تبذل أسماءهم وتنتهك بالتكسير ، وان كسرت في بعض الاستعمال فلأنها أسماء كفيها مما كسر .

واعلم أن قولهم : ان الواو علامة التذكير تجوز ، لأن التذكير لا يحتاج الى علامة ، إذ كان هو الاصل ، والأصول مستفتية بالأوضاع الاول عن العلامات الطارئة للفرق ، وإنما ذلك أمر باب الفروع . ولكن لما كانت الواو مختصة بهذا الجمع دون غيره ، وكان باب هذا الجمع أن يكون للمذكرين العاقلين في الاصل صارت لاختصاصها به كالعلامة الدالة على التذكير .

وغير هذه الأسماء في هذا الجمع محمول عليها ، وعلى صفاتها ، كأسماء العقود من العشرين الى التسعين إذا قلت : عشرون في الرفع وعشرين في الجر والنصب ، وكذلك ثلاثون وثلاثين والبواقي .

وكذا الأسماء المؤنثات المحذوفات اللامات كبرة وثنة وقلّة وسنة (١) ، إذا قلت : برّون وبرين وثبّون وثبين وقتلون ، وسنّون وسنين ، جبروا هذه الأسماء لما لزمها الحذف بأن جمعوها جمع أشرف الأسماء فصحوها .

(١) يلي ذلك في (ج) : وعيزة ، مما عوض من حذف لامة إن جمع هذا الجمع كقولك برون . البيرة : الحلقة تكون من سوار أو قرط ، أو خلخال أو ما أشبهها ، ثبة : العصبة من الفرسان خلة : خشبة يلعب بها الصبية .

فان كسر منها شيء ، مع ذلك ، اعني التصحيح ، كالبُرى في جمع البرة ، فلان التفسير بابها ، ولأن ما حملت عليه قد جاء في جمعه الامران: الصحة والتكسير، فلا يستنكرن ذلك فيها ، وربما جاء ذلك فيما لم تحذف لامه ، مما لانطيل بذكره وتعليقه هذا المختصر . وكذا حملوا على صفاتهم ، اعني العاقلين المذكورين إذا قلت : المسلمون والمسلمين والضاربون والضاربين حين تقول بالقوم الضاربين ، صفات لأسماء ليست عندهم لما يعقل ، أجريت مجرى العاقلين في إسناد الأفعال التي لاتقع إلا من مميّز اليهم وذلك كاسناد السجود الى النجوم في قوله عز وجل « والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين » (١) فقال ساجدين ، ولم يقل ساجدات كما قال رأيتهم ولم يقل رأيتها ولا رأيتهن .

فهذا الجمع نظير إسناد الفعل إليها في الآية الأخرى ، وهي قوله عز وجل « كل في فلك يسبحون » (٢) ، ولم يقل يسبحن ، وعلى هذا الاستعمال قال الشاعر :

إذا ما بنو نَعشٍ دَنُوا فتصوّبوا(٣)

(١) يوسف ١٢ : ٤ « إذ قال يوسف لأبيه ياأبتِ إنني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسُ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين . »

(٢) الأنبياء ٢١ : ٣٣ « وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر ، كل في فلك يسبحون »

(٣) قائله النابغة الجعدي « قيس بن عبدالله » (. . - نحو ٦٧٠/٥٠) . تصوبوا :

انحدروا ، تمزّزتها : شربتها قليلاً قليلاً .

الديوان : ١٠ ، الكتاب ١/٢٤٠ مجاز القرآن ٢ : ٨٣ و ٩٣ و صدره فيه :

شربت إذا ما الديق يدعوا صباحه .

العمدة ٢ : ٢٨٢ ، والصحاح واللسان والتاج (نعش) و صدره فيها :

تمزّزتها والديق يدعوا صباحه .

شرح المفصل ١ : ٧٠٠ ، مغني اللبيب ١ : ٤٠٤ و صدره فيه : شربت بها والديق يدعوا صباحه .

الشاهد فيه تذكيره الفعل المسند إلى بنات نعش لاخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن

الادميين . وصف النابغة خمراً باكرها بالشرب عند صباح الديق ودنو بنات نعش للفروب .

لما كان الدنوؤ والتصوؤب إنما يكون في الأغلب من قاصد، والقصد إنما يكون من مميز ، وقد اخبر به عن هذه النجوم ، إلى ما انضم الى ذلك من لزومها ، - فيما يشاهدونه - لدوائر أبدية الظهور، عدل عن التانيث الى التذكير، فقال دنوا ولم يقل : دنت ، وتصوبوا ولم يقل : تصوؤبت ، كما قال : بنو ولم يقل : بنات، وكذا لم يقل : دنون فتصوؤبنَ .

وحكم الياء في الجمع حكم الواو في اشتمالها على هذه المعاني ، إلا أنها للجر والنصب ، والواو للرفع .

فأما النونان في التثنية والجمع فعوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الأصل ، ثم صارتا بعدد من خصائص التثنية (١) ، ولهذا لحقت المثنى من (٢) المبني وليس في واحده حركة ولا تنوين كقولك : هذان وهذين واللذان واللذين ، ولحقت مثنى المقصور في قولك : عصوان وعصوين ، ولا حركة في واحده ومالا ينصرف في قولك : أحمدان ، ولا تنوين في واحده، حتى حمل ذلك طائفة من النحويين على أن جعلوا النون أحكاماً مختلفة، فقالوا : هي في موضع عوض من الحركة والتنوين ، وذلك قولك : رجلان ، وفي موضع عوض من الحركة وحدها ، وذلك في قولك : الرجلان ، وفي موضع عوض من التنوين وحده ، وهو قولك فتَيان .

وفساد هذا التفصيل والتمثيل ظاهر لمن أنس بمقاييس العربية ، والقول هو الأول ، لأنه لاحاجة داعية الى القول بهذا من اختلاف حكم الحرف. والذي

(١) بلي ذلك في (ج) و (د) : والجمع في القول المعمول عليه .

(٢) في (ج) : في المبني .

يدل على كونها عوضاً من الحركة ثبوتهما حيث تثبتت الحركة ، وذلك في قولك:
الرجلان والقائمون ، وعلى كونها عوضاً من التنوين حذفها حيث تحذف، كقولك:
صاحباً أخيك ومسلمو زيد .

وعلة اختلاف حركتيهما - أعني نون التثنية - حيث كسرت، ونون الجمع
حيث فتحت - أن التثنية أسبق، وحرف التثنية ساكن ونونها ساكنة في الاصل،
فكسروها على ما يجري عليه الحكم في الأكثر إذا التقى ساكنان ، وهو الكسرة ،
ثم راموا المخالفة بين نون الجمع وبينها والفرق ففتحوا نون الجمع لما حركوها،
مع ما انضم الى الفرق بيتهما من التعديل ، وذلك أن الألف في التثنية حرف خفيف
والكسرة ثقيلة والواو في الجمع حرف ثقيل والفتحة خفيفة ، فقرنوا بسين
ثقيل وخفيف في ذا وفي ذا لتقع المعادلة .

فصل

أعلم أن كلا وكلتا : اسمان مفردا اللفظ ومعناهما التثنية ، كما أن «كلا» ، مفردة اللفظ مجموعة المعنى ، فـ « كلا » كـ «معى» في أنه أسم مقصور مفرد ، وألفه منقلبة ، إما عن واو - وهو الأقيس - ، وإما عن ياء لجواز امالتها ، وكلتا للمؤنث ، تأوها منقلبة في القول الصحيح عن الواو أو عن الياء اللتين أجزنا انقلاب ألف كلا عن كل واحدة منهما .

فان كانت منقلبة عن واو ، فان الاصل «كلوا» ، فقلبت الواو تاء كما قلبت في تراث والأصل وراث وتجاه والأصل وجاه .

وإن كانت منقلبة عن ياء فالأصل «كلينا» ، فقلبت الياء تاء كما قبلت في ثنتين ، لأن أصل « ثنتين » ثنيان ، إذ كانت من ثنيت .

وليس قول من ذهب الى ان التاء للتأنيث كتاء قائمة وقاعدة بشيء ، لأنه يؤدي الى وقوع تاء التأنيث حشواً ، وذلك ممتنع . نعم ويؤدي أيضاً الى إثبات مثال خارج عن أمثلتهم ، إذ كان ليس فيها فَعْتِل .

والذاهب الى هذا القول هو أبو عمرو الجَرَمي (١) فاذا (٢) قد ثبت أنهما ،

(١) صالح بن إسحاق الجَرَمي بالولاء (٠٠ - ٨٤٠/٢٢٥) بصرى سكن بغداد، كان عالماً باللغة والنحو فقيهاً ، له تأليف منها كتاب (الابنية) و (غريب سيبويه) .

أخبار النحويين البصريين : ٧٢ ، نزهة الألبا : ٢٠٦ ، وفيات الأعيان ١ : ٢٢٨ ، بغية الوعاة : ٢ : ٩ .

(٢) في (ج) و (د) : فإذا قد ثبت أن كلا وكلتا اسمان مفردا اللفظ .

أعني كلا وكلتا ، اسمان مفردان مقصوران ، فالأصل أن تكون ألفاهما مع إضافتهما ثابتة غير متغيرة ، الى ظاهر أضيفتا أو الى مضمرة ، كما أن الفرحى وحبلى كذلك ، إذا قلت : رحى زيد ورحاه وبرحاه ، ورأيت رحاه ، وحبلى عمرو ، وهذه حبلاه ورأيت حبلاه ومررت بحبلاه، الا أنهم لما لزمت هاتين الكلمتين الاضافة أجروا الفيهما مجرى الفات الحروف وفرقوا بذلك بينهما وبين الأسماء المتكئة من المقصور ، فأثبتوا الفيهما في الاضافة الى الظاهر ولم يغيروهما ، فقالوا : جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ، وجاءني كلتا أختيك ورأيت كلتا أختيك ومررت بكلتا أختيك كما تقول : على زيد والى عمرو ، فتقير ألف على والى على لفظهما مع الظاهر .

فان أضفت كلا وكلتا الى مضمرة أقررت الفيهما في الرفع على لفظيهما وقلبتهما في الجر والنصب ياء فقلت : جاءني أخواك كلاهما ورأيت أخويك كليهما ، ومررت بأخويك كليهما ، وكذلك التمثيل في المؤنث ، وهذا كما تقول عليهما واليهما ولديهما .

وإنما شبهت كلا وكلتا بعلى والى ، فجرى عليهما حكمهما ، لأن الاضافة تلزم هاتين أعني كلا وكلتا ، كما أن « على » و « إلى » تلزمان اسماً تدخلان عليه ولا تنفردان بأنفسهما ، فقلبت ألفاهما مع الضمير كما قلبت ألفا الحرفين - أعني على وإلى - .

وخص هذا القلب بالجر والنصب (١) دون الرفع لأن على والى لا حظ لهما في الرفع ، فلم يكن لهما في الرفع حال فتحمل عليهما حال كلا وكلتا في الرفع ، فتغيرا لذلك ، فبقيت ألفاهما (٢) على أصل ما ينبغي أن تكون عليه ، فلم تغير .

(١) في (ج) و (د) : بالجر والنصب في كلا وكلتا ، إذا أضيفتا الى الضمير ، لان المشبه به وهو الحرف لا حظ له في الرفع .

(٢) يلي ذلك في (ج) : في الرفع .

وليس هذا التغيير باعراب ، بل هو تغيير طارئ على الكلمتين للشبه السني
عرض لهما بالحرف في الحالتين المذكورتين ، وهو شبه لا يقتضي اجراءه مجرى
الحرف في البناء .

وأما إعراب « مسلمان ومسلمتان » فأعراب صحيح يحدث عن عامل ،
وليس كلا وكلتا كذلك .

فصل

ويدل على أن « كلا وكلتا » اسمان مفردان - وإن أفادا معنى التثنية - عود الضمير إلى كل واحد منهما مفردا ، كقوله عز وجل «كلتا الجنتين آتت أكلها» (١) ولم يقل آتتا أكلها .

وقد جاء في الشعر عود الضمير إلى كلا مثنى على المعنى ، وهو قوله :

كلاهما حينَ جدَّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي (٢)

وهذا الشاعر قد استعمل اللغتين ، أعني الحمل على اللفظ - وهو الأقيس - في قوله رابي ، ولم يقل رابيان ، والحمل على المعنى في قوله : قد أقلعا ، ولم يقل قد أقلع .

كما جاز في كل رد ضميرها على المعنى في قوله عز وجل « وكل آتوه داخرين » (٣) والرد على اللفظ في قوله سبحانه « وكلهم آتية يوم القيامة فردا » (٤) .

(١) الكهف ١٨ : ٣٣ « كلتا الجنتين آتت أكلها ، ولم تظلم منه شيئا » .

(٢) الشعر للفرزدق (٠٠ - ٧٢٨/١١٠) ، يعير به جريرا ، لتزويجه ابنته عضية للأبلىق . والضمير في « كلاهما » يعود لام غيلان ، عضية ، وزوجها الأبلىق . كلا أنفيهما رابي : يريد أخدهما الربو من المماحكة والممارسة . الديوان : ٣٤ ، النوادر : ١٦٢ ، الخصائص ٢ : ٢٤١ ، ٣ : ٣١٤ الانصاف ٢ : ٤٤٧ أسرار العربية : ٢٨٧ ، شرح المفصل ١ : ٥٤ ، اللسان (سكف) الخزائن ١ : ٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢ : ٢٠٠ .

(٣) النمل ٢٧ : ٨٧ « ويومَ يثفخُ في الصور ، ففرع من في السموات ومن في الأرض ، إلا من شاء الله ، وكل آتوه داخرين » .

(٤) مريم ١٩ : ٩٦ .

فصل

إذا جمعتَ الاسمَ المؤنثَ الجمعَ الصحيحَ زدتَ عليه ألفاً وتاءً ، ويكونان بمجموعهما علامة الجمع والتأنيث معاً كقولك : مسلمةٌ ومسلماتٌ ، وقائمةٌ وقائِماتٌ . والتاء حرف الإعراب ، فإذا رفعتَ هذا الجمعَ ، ضممتها ، والحقتها تنويناً يكون بإزاء النون في مسلمين ، لا أنه علامة للصرف في قول الجمهور ، وإن جررته كسرت التاء ، وإن نصبته كسرتها أيضاً ، فقلت : مررت بمسلماتٍ ورأيت مسلماتٍ ، فحملت النصب على الجر ، وإن كان فتح التاء ممكناً ، لكن عدلوا عن فتحها مع إمكانه حملاً للفرع على الأصل فيما لزم الأصل من الحكم ، وذلك أن المؤنث فرع على المذكر ، فجمعه فرع على جمعه ، والجمع الصحيح المذكر قد استقر أن نصبه محمول على جره ، فهما مشتركان في الياء ، فشكلوا بين نصب الجمع المؤنث الصحيح وجره في الكسرة ليجري الفرع على حكم الأصل ، فتكون عدة أحواله كعدة أحواله ، ولئلا يكون الفرع أوسع تصرفاً من أصله .

فأما ما لا ينصرف ، فحكمه في حمل الجر على النصب عكس حكم التثنية والجمع ، وذلك أن الاسم الذي لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أو من وجه قوي لازم قائم مقام وجهين جذبه الفعل إلى حيزه فثقل تشبهه بالفعل ، فمُنِع العلامة الدالة على الخفة والتمكن - وهي التنوين - فحذف ، ثم تبعته حركة الجر في الحذف لأنهما خاصتان للاسم وبه ، فتبعتهما إحداهما الأخرى في الحذف كما صحبتها في الاختصاص .

ولما حذفت حركة الجر فيه - أعني ما لا ينصرف من الأسماء - عاقبتها حركة النصب فدلَّت على ما كانت تدل عليه ، إذ لا بد لعامل الجر من تأثير يؤثِّره وهو الإعراب ، إذ الاسم - وهو معمول الجار - معرب .

فإن أُدخِل التنوين عليه ولحقه الاسم عاد الجر وجرى عامله على أصله في تأثيره الخاص به ، لأن الجر انحذف تبعاً للتنوين ، ولا تنوين مع الألف

واللام والاضافة ، فثبت الجر فيهما(١) ، ولم يحذف ، تقول مع الألف واللام :
مررت بالفرس الأشقر ، ونظرت إلى الرجل الأسمر ، ومع الاضافة : عجبت
من حمرائكم وأحمركم وشقرائكم وأشقركم ، وكنتَ قائلاً قبل لحاق الألف
واللام والاضافة : عجبت من فرس أشقرَ ونظرتُ إلى حمراءَ وأحمرَ .

والشبه الذي بين ما لا ينصرف من الأسماء وبين الفعل هو أن يكون الاسم
ثانياً لاسم كما أن الفعل ثانٍ للاسم وفرع عليه .

فمن ذلك الوصف ، لأن الصفة ثانية للموصوف ، والتعريف ، لأن المعرفة
ثانية للنكرة ، إذ النكرة هي الأولى ، والتأنيث لأن المؤنث ثانٍ للمذكر ، وكذلك
التركيب ، فالركب فرع على غير المركب ، والجمع فرع على الواحد وثانٍ له ، إذ من
الاحاد يستقل واليه ينحل ، والمعدول ثانٍ للمعدول عنه وفرع ، ووزن الفعل فرع
على وزن الاسم ، إذ الموزون من ذا فرع على الموزون من ذا ، والعجمة في اللفظ
فرع على العربية لاقحام بما استعمل منها فيها ، وطروء ألفاظها على ألفاظها ،
فالاسم الأعجمي ثانٍ للعربي وفرع عليه .

وما في آخره الألف والنون الزائدتان من الصفات ، « كفعلان » الذي مؤنثه
فعلى نحو عطشان وعطشى ، أو الأعلام كعثمان وعِمْران ، فمشبه بما في آخره
ألفا التأنيث .

فمتى اجتمع في اسم علتان من العلل التسع التي تجعله ثانياً من جهتين أو

(١) في (ج) و (د) : معها .

وجدت فيه علة قائمة مقام علتين على ما بيّنَ مُنْعَ الصرف ، وهو لحاق الجر والتنوين به ، كأحمد فيه وزن الفعل والتعريف ، وأحمر فيه وزن الفعل والوصف .

والعلة القائمة مقام علتين ، للزومها وبناء الكلمة عليها ، كألف جلى وألفي حمراء ، والجمع الخارج عن مثال الأحاد كمساجد ومنابر ودنانير .

فصل

وسما استوى فيه الدلالة على المجرور والمنصوب ضمير المجرور والمنصوب المتصل كقولك : بَصُرْتُ بك وأبصرتك ، ومررت ببي وأكرمتني ، وأنه وله ، تستوي هذه الضمائر في اللفظ وإن اختلفت مواضعها في الأعراب ، لقرب ما بين المجرور والمنصوب من الشبه .

والياء في ضربني وأكرمني هي الاسم (١) ، والنون قبلها حرف جيء به لِيَسْتَلِمَ آخر الفعل فلا ينكسر ، إذ كان حكم ياء المتكلم أن ينكسر لها ما قبلها فجيء بالنون وقاية لآخر الفعل ، لتقع الكسرة عليها .

فمنهم من يسميها نون الوقاية ومنهم من يسميها نون العماد ، وكلاهما لقب صحيح ، لأنها وقت آخر الفعل ، فسكّمت له حركته ، واعتمد لفظ الضمير في الكسرة عليها .

ويقاس على ما مثلنا به من الضمائر بقية المجرورات والمنصوبات المتصلة .

(١) في (ج) و (د) : الاسم المضر .

فصل

قوله (١) : ومما قام فيه الحرف مقام الحركة ، النونُ التي بعد ألف ضمير الاثنين . الفصل .

النون في هذه الأمثلة الخمسة أعرابٌ ثبوتها علامة الرفع ، وحذفها علامة الجزم ، والنصب محمول عليه في الحذف .

وهذه الأمثلة الخمسة ، خاصة ، معربات لاحرفٍ إعراب لها ، وذلك أنه لا يخلو قولك : يقومان مثلاً من أن يكون حرف اعرابه الميمَ أو الألف أو النون، فلا يكون الميم ، لأنها لو كانت حرف اعراب لتحملت حركات الأعراب (٢) ، وكونها مفتوحة في الأحوال الثلاث (٣) دليل على بطلان ذلك . ولا يكون الألف لأنها فاعل الفعل ، فهي اسم ، وحرف الأعراب لا يكون اسماً ، إنما يكون حرفاً من أصل الكلمة المعربة أو مزيداً عليها متنزلاً تلك المنزلة كناء التأنيث ، وباء النسب وما جرى مجراهما .

ولا يكون النون لأنها هي الأعراب ، إذ كان ثبوتها علامة الرفع وحذفها علامة

(١) : أنظر الجمل ١/٣ ، وعبارته : ومن قيام الحرف .

(٢) يلي ذلك في (ج) : وسكوته ، إذ هي حرف صحيح محاذ في الوزن للام الفعل .

(٣) : يلي ذلك في (ج) : من رفع الفعل ونصبه وجرمه دليل على أنها ليست في هذا المثال

بحرف اعراب .

الجزم والنصب ، فثبت (١) أن « يفعلان » وأخواته معربات لأحرف أعراب لها .
وإنما كانت هذه الأمثلة بهذه الصفة لأن حرف الأعراب إنما يُفتقر إليه إذا كان
الأعراب حركة أو سكوناً .

فأما إذا كان الأعراب حرفاً ، فلا حاجة إليه ، أي إلى حرف الأعراب ،
لأن الحركة لا بد لها من حرف تقوم به ، إذا كانت لا تقوم بنفسها ، والحرف
لقيامه بنفسه مستغن عن ذلك .

وتنزل الحرف في هذه الأمثلة الخمسة وغيرها مما سنذكره منزلة الحركة
وكان إعراباً كما تكون الحركة إعراباً ، لأن الحركة قد تنزلت في كثير من كلامهم
منزلة الحرف ، واعتد بها كما يعتد به ، فأجري كل واحد منهما مجرى صاحبه .
فمما تنزلت فيه الحركة منزلة الحرف المؤنث المعرفة ، إذا كان على ثلاثة أحرف
وتحرك أوسطه لم يكن فيه الإصنعُ الصرف ، بخلافه إذا سكن أوسطه لأنه يسكون
أوسطه يخفُّ فتقاوم خفته أحد سببيه ، فيكون لك فيه الصرف وتركه في قول
الجمهور منهم ، فمن منع الصرف اعتبر وجود السببين ، ومن صرف فلما
ذكرنا من مقاومة الخفة أحد السببين ، وذلك نحو دعد وهتد . وتتحرك أوسطه
أشبه ما كان من المؤنث على أربعة أحرف كزینب وسعاد ، فلزم فيه تركُ
الصرف كما لزم في زینب وسعاد وبطل التخيير لوجود ما هو بمنزلة حرف
رابع ، وذلك هو الحركة .

(١) في (ج) و (د) : فثبت أن يفعلان معربٌ لا حرف أعراب له ، وأخواته من الأمثلة حكيمها

حكيمه ، لأن الدليل فيه هو الدليل فيها ، وإنما كانت ..

ومثال ذلك امرأة سميتها بقَدَمٍ وفَخِدٍ ، تمنعها الصرف البتة .
ومن ذلك أنك اذا نسبت الى اسم على أربعة أحرف ، مما في آخره ألف
التأنيث ، وكان الحرف الثاني منه ساكناً ، فان لك فيه حذف ألف التأنيث ،
ولك قلبها واوا ، تقول في حبلِي إذا نسبت اليها : حَبْلِيّ وَأَنْ شِئْتَ حَبْلَوِيّ
وفي سكرِي سَكْرِيّ وان شِئْتَ قلت : سَكْرَوِيّ .

فان وقعت ألف التأنيث خامسة حذفت البتة لطول الاسم (١) ، تقول في
حباري وجمادي اذا نسبت اليهما حَبَارِيّ (٢) وجمادِيّ البتة ولا تقول :
حَبَارَوِيّ ولا جَمَادَوِيّ ، فان تحرك الحرف الثاني مما هو على أربعة أحرف
من القسم الاول لم يكن فيه إلا الحذف نحو بَشَكِيّ وجمَزِيّ ، تقول في هذا
الضرب، إذا نسبت اليه جمَزِيّ وبَشَكِيّ ولا تقول جمَزَوِيّ ولا بَشَكَوِيّ ،
كما لم تقل في الخماسي حَبَارَوِيّ ، لأن حركة الميم في جمَزِيّ تنزلت منزلة
الحرف الزائد في عدة حَبَارِيّ ، وهو الذي فضّل حبلِيّ في كميتها ، فأجري
الاسمان في الحذف مجرى واحدا . ولما ذكرناه نظائر كثيرة في كلامهم .

(١) : يلي ذلك في (ج) : ولم يجز الاثبات بالقلب .

(٢) : في (ج) و (د) : حباريّ وجمادي لا غير ، ولم تقل حباروي ولا جمادوي .

والحذف في الأمثلة الخمسة أصل في الجزم ، والنصب محمول في الحذف عليه ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الاسماء . فكما أن النصب محمول على الجر في التثنية والجمع ، كذلك هو محمول في هذه الأمثلة على الجزم الذي هو نظير الجر .

ومن ذلك الفعل المعتل ، الآخر كقولك : يفزرو ويرمي ويخشى ، تقوم حروف اللين فيه - وهي أصول - مقام الحركة الزائدة ، فتحذف كما تحذف لأنها ضعفت بسكونها ، فلحقت في الحذف في الجزم ، بحكم أبعاضها وهي الحركات كما تعلم ، تقول : لم يفز ولم يرم ولم يخش .

فان رفعت ثبتت هذه الأحرف كلها ساكنة ، وكانت حركة الاعراب مقدرة فيها (١) تقول : هو يفزرو ويرمي ويخشى ، فان نصبت تحركت الواو والياء بالفتحة ، وصحتا ، وبقيت الالف ساكنة ، اذ لا سبيل الى حركتها مع بقائها على أصلها ، فاستوى لفظا الرفع والنصب فيما في آخره الف تقول : لن يرمي ولن يفز ولن يخشى .

(١) : يلي ذلك في (ج) : تقديرها في باء قاض إذا رفعت أو جرته ، تقول . .

فصل

قوله (١) اعلم أن الاسماء على ضربين : معرب ومبني ، ثم المعرب على ضربين : منصرف وغير منصرف . الفصل .

الامر على ما ذكر في انقسام الأسماء الى معرب ومبني ، وانقسام الاسم المعرب الى منصرف وغير منصرف . وقد عرفنا هذه الأقسام فيما سبق (٧) بما يعني عن الاعادة هاهنا ، وبيننا حكم امتناع التنوين مما لا ينصرف ، وأن الجر تابع للتنوين .

فأما انقسام غير المنصرف إلى أحد عشر قسماً فصحيح كما ذكر ، فمنها خمسة لا تنصرف أبداً وهي : أفعال صفة نحو أحمر وأصفر وإنما قلنا « صفة » لأن أفعال ينقسم قسمين اسماً ووصفاً ، فالاسم نحو أفكلك وهي الرعدة ، وأندع ، وهو دم الأخوين ، والصفة نحو أبيض وأسود وأخلق وأبلى (٢) . فالقسم الأول منصرف البتة ، لأنه ليس فيه من العلل التي تمنع الصرف سوى وزن الفعل ، ووزن الفعل وحده لا يمنع الصرف .

فان علقنا هذا الاسم علماً على شخص بعينه منعه الصرف ، لما فيه من وزن الفعل ، مع ما انضم اليه من تعريف العلمية .

وأما الصفة فلا تنصرف أبداً ، لأنها مادامت صفة ففيها علتان : وزن الفعل

(١) انظر الجمل ورقة ٣ : ٢ .

(٢) انظر ص ٣٤ .

(٣) الأخلق : الأملس ، الأبلق : ما في لونه سوادٌ وبياض .

والصفة ، فهما ما نعتها من الصرف . فان نقلتها من الوصف الى الاسم بأن
تعلقها علما عاقب التعريف الصفة ، فصار في الاسم أيضاً علتان : وزن الفعل
والتعريف ، فامتنع أيضاً من الصرف بعد النقل كما امتنع منه قبل النقل .

فان نكرت هذا الاسم الذي كان وصفاً ثم علقته علماً منعه(١) سيبويه
الصرف بعد تنكيره لأنه يُراعى فيه الوصف الذي كان له في الأصل ، لأن التنكير
أزال التعريف الذي طرأ على الوصف ، فعاد الاسم الى ما كان عليه أو إلى شبيهه
بما كان عليه .

وصرفه أبو الحسن الأخفش(٧) لأنه بعد التنكير ، ليس فيه عنده سوى
وزن الفعل فقط . وقوله هذا قياس لولا مراعاة سيبويه استعمال العرب ، وهي
مسألة خلاف بين الرجلين ، وفيها حجاج ربما طال .

وقلان الذي له فعلى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبي ، هذه
الصفة وبابها يمتنع من الصرف معرفة ونكرة ، فامتناعها من الصرف في التنكير
لأنهم أجروا الألف والنون مجرى الألفين في حمراء وصفراء ، وذلك لأنهما زائدتان
زيدتا معاً كما أن تينك أعني الألفين زائدتان زيدتا معاً ، وأن النون تشبه حروف
اللين ، والهمزة تعتل وتقلب الى حروف اللين ، فالنون على هذا مضارعة لهمزة
حمراء مع أن أصل الهمزة فيها ألف التأنيث ، وقبل النون في سكران ألف كما
قبل الهمزة .

(١) أنظر الكتاب ٢ : ٢ ، وهو يعلل المنع بكون الصفات أقرب الى الافعال .

(٢) سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط (٠٠ - ٨٢٠/٢١٥) ، تلميذ سيبويه وأحد علماء
البصريين في النحو واللفظ والادب .

أخبار النحويين البصريين : ٥٠ نزهة الالبا : ١٨٤ ، وفيات الاعيان ١ : ٢٠٨ ، بغية
الوعاة ١ : ٥٩ .

ولؤث سكران صيغة تخصه كما أن مذكر حمراء له صيغة تخصه . وتمتنع النون في سكران وبابه من لحاق تاء التانيث به في اللغة الفاشية كما تمتنع همزة حمراء من لحاق تاء التانيث بها ، فلما ضارعت هذه الصفة حمراء وبأبها من هذه الوجوه أجريت مجراها فمُنِعَت الصرف نكرة .

فإن استعملتها معرفة بأن تعلقها علماً على شخص منعتها الصرف أيضاً لأن التعريف أيضاً ينمها من لحاق تاء التانيث بها ، فشبه حمراء قائمٌ بعدُ فيها إذا صارت معرفة .

وهذا الحكم هو الذي منع عثمانَ وعمرانَ وما أشبهها من الأعلام مما في آخره ألف ونون زائدتان من الصرف .

والصفة المعدولة كـثلاثَ ورُبَاعَ ، تمتنع من الصرف نكرة ، لاجتماع علتين من العلل التسع فيها وهي الوصف ، بدليل قوله عز وجل « أولي أجنحة مثنى وثلاثَ ورُبَاعَ »^(١) ، فأجنحةٌ نكرةٌ ومثنى وثلاث ورُبَاعٌ وصف لها .

وقول الشاعر :

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذنابٌ تبغى الناسَ مثنى وموحدٌ^(٢)
فمثنى وموحدٌ صفتان للذناب ، والعدل لأن موحدٌ معدول عن واحدٍ واحدٍ

(١) فاطر ٣٥ : ١ « الحمد لله فاطر السموات والأرض ، جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ، يزيد في الخلق ما يشاء ، إن الله على كل شيء قدير » .

(٢) قائله ساعدة بن جوية الهذلي (٢) يصف فيه بعده عن أهله وشوقه إليهم وحنينه نحوهم ، ومعنى تبغى الناس : تطلبهم .

ديوان الهذليين ١ : ٢٧٧ ، الكتاب ٢ : ١٥ ، مجاز القرآن ١ : ١١٤ ، الاقتضاب : ٤٦٧ شرح الفصل ١ : ٦٢ ، ٨٠ ، ٥٧ ، اللسان (بغى) والرواية فيه :

سباع تبغى الناس مثنى وموحد .

ومثنى عن اثنين اثنين ، وثلاث عن ثلاثة ثلاثة ، ورباع عن أربعة أربعة ، وكذلك بقية الأعداد إلى العشرة ، المسموع منها والمقيس .

وفائدة هذا العدل الاختصار مع المبالغة ، فإن سميت بشيء من هذه الأوصاف المعدولة عاقب التعريف الوصف ، فامتنع الاسم في التعريف من الصرف لاجتماع التعريف والعدل فيه .

ومن ذلك آخر في قولك : مررت بنسوة أٌخْرَ ، فأخْرُ جمع لأخرى كالكَبِيرِ في جمع الكبرى والصُغْرَى في جمع الصُغْرَى ، وفُعْلَى التي مذكرها أفعال ، إذا لم تُصَف لم تستعمل إلا بالألف واللام كقولك : صفراهن وكبراهن ، والصغرى والكبرى ، وفي الأمثال « صفراها مُرَّاهَا » (١) .

وجمع فُعْلَى هذه جار مجراها في أنه لا يستعمل معرفي من الإضافة ، والألف واللام ، كقولك : صفراها وكبراهها ، والصُغْرَى والكَبِيرُ ، وفي التنزيل « إنها لإحدى الكَبِيرِ » (٢) ، ولهذا عاب الناس على أبي نُواس قوله : (٣) :

كَانَ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دَرَّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (٤)

(١) جمع الأمثال ١ : ٣٩٨ . فرائد اللآل ١ : ٣٣٦ « صفراهن شراهن » ويروي « صفراها شراها » ويروي « مراها » يضرب لأصحاب الشرة .

(٢) الدرر ٧٤ .

(٣) الحسن بن هانئ (٧٦٣/١٤٦ - ٨١٤/١٩١١) ، الحكمي بالولاء ، وقد نظم في جميع أنواع الشعر ، وأجود شعره خرياته ،

الشعر والشعراء ٢ : ٢٩٦ ، وفيات الاعيان ١ : ١٣٥ ، الخزانة ١ : ١٦٨ .

(٤) يصف خمرأ وما عليها من الحب . شبه الحب باللؤلؤ والحجر تحته بأرض من ذهب . الفواقع : ج فاقمة ويراد بها نفاخة الماء . وقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة ، وهذا الضرب لا =

وتأولوا له مع ذلك ما لا نطيل بذكره مع ضعفه ، فكان الوجه في «أخر» لما أصلناه مما اقتصناه أن تستعمل بالألف واللام كنظائره ، وكما قال :

. وصلّى على جاراتها الآخر^(١)

وكان الوجه في «أخر» ، الاستعمال بالألف واللام ؛ لكنهم^(٢) عدلوا عن الألف واللام ، فاجتمع فيها علتان : الوصف والعدل ، فامتنعت من الصرف . فإن أسميت بها شخصاً عاقب أيضاً التعريف الوصف ، فامتنعت من الصرف أيضاً للتعريف والعدل . وفي اعتدادهم بالعدل عن الألف واللام في «أخر» ما يُنبهك على أن حرف التعريف قد نزل عندهم منزلة جزء من الكلمة فجرى «أخر» من الآخر في العدل مجرى عمر من عامر ، فتنبه له ولنظائره ،

وما فيه ألف التأنيت مقصورة ، نحو بشرى ، أو ممدودة ، نحو صحراء ، فحكاه في منع الصرف نكرة حكم ما تقدمه ، لأن علامة التأنيت فيه لازمة وهي الألف ، فكان التأنيت متكرر فيه ، بخلاف قائمة وطلحة وشجرة وشبهها بما

= يستعمل إلا معرفاً ، والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الاسماء لكثرة ما يجيء فيه بغير تقدم موصوف ، نحو صغيرة وكبيرة .

الديوان : ٧٢ ، مجمع الأمثال ١ : ٧٩ ، الحاسة الشجرية : ٨٦ ، شرح الفصل ٦ : ١٠٣ ، مغني اللبيب ٢ : ٢٥ ، قطر الندى : ٣١٦ ، أوضح المسالك ٢ : ٢٩٥ ، الخزانة ٣ : ٥٠٠ . والرواية في بعضها : من فقاقتها .

(١) البيت بتمامه :

صلى على عزة ، الرحمن وابنتها ليلى وصلّى على جاراتها الآخر
ويروى لشاعرين متعاصرين ،

أحدهما الراعي النميري (٧٠٩/٩٠٠ - ٠٠) والآخر القتال الكلابي (؟) .

وهو في المقتضب ٣ : ٢٤٤ ، الخزانة ٣ : ٦٦٧ .

(٢) في (ج) و (د) : لكنهم عدلوا عن الوجه الذي كان حدما وهو الاستعمال بالألف واللام .

أنت بالتاء ، لأن تاء التانيث منفصلة من الاسم فهي كاسم مضموم إلى اسم يدلل
أنها لا يكسّر ما هي فيه عليها ، وألف التانيث يُكسّر الاسم عليها ، فجرت
بجري الأصلي للزومه .

ألا ترى أنك تقول في حبلى حبالى ، فتثبت الألف ، وإن كانت غيرها في
التقدير في حكم التصريف لكنها ألف تانيث ، وتقول في محلّة محالّ فتحذف التاء
في التفسير على كل حال . وللإزم من القوة والتأثير ما ليس للمنفصل ، وهذا
ظاهر .

فأما الوصف الذي في حبلى وحمراء وما جرى مجراها فغير^(١) معتد به في
منع الصرف عند التحقيق ، وكان قياسه على مذكرة يقتضي الاعتداد به ، لكن
أغنى عندهم عن الاعتداد به وكفاهم منه التانيث ولزومه ، فكان التأثير له دونه .

واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأنهم منعوا الصرف صحراء وخلفاء ، وهما
اسمان ، فدلهم ذلك على أن الوصف في مثل هذه الصفات غير معتد به علة^٢ ،
وأن المعتد به في منعها الصرف غيرُه في حمراء وبابه ، وهو ما ذكرنا من التانيث
ولزومه .

وقول النحويين في مثل حمراء وصحراء أن فيها ألفي التانيث تجوز ، والتحقيق
أن الألف الأولى ألف مد ، والتي انقلبت الهمزة عنها ألف تانيث ، فالألف
التي بعد الراء في حمراء كالألف التي في حمار وكتاب مجرد المد فقط والتي انقلبت
الهمزة عنها كألف سكرى وغضبي ، ولكن لما اصطحبتا وبنيت الكلمة^(٢)
عليها غلبوا على ألف المد لقب ألف التانيث ، فقالوا : ألفا التانيث .

(١) في (أ) و (ب) : فغير معتد به عند المحققين ، بل التأثير في منع الصرف عندهم لزوم
التانيث وكونه كالمتكرر .

(٢) : في (أ) و (د) : وثبتت الألف .

وإنما قضينا بأن الأخيرة علامة التأنيث لأنها لو جعلناها الأولى لأوقعنا علامة التأنيث حشواً ، ولم تقع حشواً قط ، وكان ذلك نقضاً للأصول ، ولأن المد إنما يحصل بلفظ الألف لا الهزمة .

والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن كساجد ومصايح ومفاتيح ، هذا الجمع يمتنع من الصرف معرفةً ونكرةً ، لأنه في التنكير جمع خارج عن مثال الآحاد ، يمتنع من التكسير ، ففارق الجموع المشابهة للآحاد التي يصحُّ جمعها مرة أخرى ، فكأن الجمعية متكررة فيه ، وبخروجها عن أمثلة الآحاد أشبه الأسماء الأعجمية الفروع فامتنع من الصرف .

وفي الجموع جموع خارجة عن أمثلة الآحاد وهي مصروفة كأصحابٍ وأكلبٍ وإنما صرفت هذه لأنها قد أُجرى عليها أحكام^(١) من أحكام المفردات .

فمنها أنها تجمع ، كما أن المفردات تجمع فنقول في أكلبٍ أكالبٍ وفي أصحابٍ أصحيبٍ ، ومنها أنها تصغر على ألفاظها فتقول: أكيلبٍ وأصحابٍ ، ومع ذلك فهي قريبة في الصيغة من صيغ المفردات ، فأصحابٍ قريب من أصحابٍ بكسر الهزمة وهو مفرد ، وأكلبٍ وبابهٍ قريب من أفعل نحو أفككلٍ وبابهٍ ، فصرفت لأن الصرف الأصل .

فإن سميت بساجدٍ ومنابرٍ شيئاً امتنع أيضاً من الصرف ، لأن التعريف طرأ عليه وصيغته التي هي علته المانعة من الصرف موجودة فيه بحالها ، فإن لم يزدْه التعريف ثقلاً فليس يكسبه خفة ، فإن كان معنى الجمعية قد زال ، فاللفظ كما علمت باق .

وبالجملة ، فكل اسم مما لا ينصرف لم تكن إحدى علبه المانعة من الصرف التعريف لم ينصرف معرفةً ولا نكرةً .

(١) : في (آ) و (ب) : خواص من خواص المفردات .

فصل

وأقسام الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ستة، وهي :
الاسم الأعجمي المستعمل علماً، كإبراهيم وإسحاق ويعقوب ، فهذه الأسماء وما
جرى مجراها من الأعلام الأعجمية ، لا تنصرف ، للتعريف والعجمة .

فإذا نكرت كقولك : مررت بإبراهيم وإبراهيم آخر ، صرقت لزوال إحدى
العتين ، وبقاء علة واحدة لا يمنع مثلها الصرف .

فأما أسماء الأجناس المنقولة من الأعجمية إلى العربية كالإبريسم^(١) والفرنند^(٢)
واللجام^(٣) فمصرف ، لا يمنع كونها في الأصل أعجمية من الصرف ، لأنها
لحقت بحكم الأسماء الأوّل من الأجناس العربية المحضة كالرجل والفرس ، لأنك

(١) معرب من برمو : الصدر ، وسام الحوت . أي علة الصدر ، وفي شفاء الغليل ٣٥ :
يفتح همزة والراء ، وقيل بكسر همزة وفتح الراء ، وترجمته الذهاب صمداً ، وقال ابن
الأعرابي (١٥٠/٦٦٧-٢٣١/٨٤٥) بكسر همزة والراء وفتح السين . وقال : ليس في
الكلام إفمليل بالكسر واكن أفمليل بالفتح مثل أهليلج .

(٢) فرنند ، السيف : جوهره ، ويقال : برند دخيل . شفاء الغليل : ١٩٩ .

(٣) لجام : معرب لكام أو لغام ، وقيل : هو عربي ، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من
الدخيل : ٢٣٢ .

تقول : لجام واللجام ، وفرند والفرند ، وإبريسم والإبريسم ، فتعرفها بعد الشياخ
باللام تعريفك العربية المحضة إذا قلت : الفرس والأسد ، فلا اعتداد حينئذ
بالمجمة علة مانعة من الصرف إلا مع تعريف العلمية .

وفعلان لا فعلى له ، كعمران وقحطان وعدنان وعثمان ومروان وسلمان ،
تمتنع هذه الأسماء من الصرف معارف ، لأنها بالتعريف مع الألف والنون أشبهت
فعلان الذي له فعلى في الحكم ، لامتناع ما كان منها قبل العملية صالحاً لدخول ،
تاء التانيث عليه من لحاقها إياه علماً ، ألا ترى أن «سعداناً» جنس سعدانة وجمعها
وهو ضَرْبٌ من النبات مُلَبَّنٌ تغزر عليه الراعية ، وبه جرى المثل في قولهم «مرعى
ولا كالسعدان» (١) ، لك فيه إذا أردت الجنس أن تقول : سعدان ، فإن أردت
الواحدة النابتة منه ألحقته الهاء فقلت : هذه سعدانة . فإن علقته علماً امتنع
بعلمته من لحاق التاء به ، فلم تقل في سعدان اسم رجل سعدانة (٢) كما كنت تقول
فيه وهو نكرة ، لأن التعريف العلمي يحظر ذلك ، ويمنع الاسم المعلق علماً من
أكثر خواصه التي كانت له قبل تعليقه علماً .

فأما قولهم «سلمان» في اسم الرجل وفي اسم المرأة «سلمى» فليس بمؤنث سلمان
على حد سكران وسكرى ؛ بل هو تلاق في اللغة ، واتساق في أصل الوضع ،
وكذا كل ما كان من الأعلام في آخره ألف ونون زائدتان .

فإن رأيت اسماً علماً في آخره هاتان الزائدتان ، أعني الألف والنون ، وتجاذبه
أصلان ، يحتمل أن يكون مشتقاً من كل واحد منها ، كقولك حسّان ؛ يحتمل
أن يكون مشتقاً من الحسن ، فتكون نونه أصلية ، ووزنه فعّال ، ويحتمل أن

(١) مجمع الأمثال ٢ : ٧٥ ، فرائد الآل ٢ : ٢٣٩ . يضرب مثلاً للشيء يفضل على أقرانه
وأشكاله .

(٢) يلي ذلك في (ج) و (د) : لو أردت ذلك .

يكون من الحسن ، وهو القتل ، أو غيره مما لا نون فيه ، فتكون نونه زائدة ؛ ووزنه فعلان (١) ، فإنك على هذا ، إن اعتقدت أنه مأخوذ من أصل النون فيه أصلية ، صرفته ، وتمنع الصرف إن اعتقدت أنه مأخوذ من أصل لا نون فيه ، وكذا سمان علماً ، إن أخذته من السهم منعت الصرف ، وإن أخذته من السمن صرفته ؛ وكذا تبتان ، إذا سميت به صرفته ، إن اعتقدت أنه فعّال من التبن وتمنع الصرف إن أخذته من كتبت يذو أي خسرت .

و كذا لومي رجل بعجان ، حكمه هذا الحكم في أخذه من العجن أو العج ، وعلى هذا لو سميت رجلاً برمان على خلاف بين الرجلين في اشتقاقه ووزنه ، فعلى قول سيبويه تمنعه الصرف لغلبة زيادة الألف والنون في هذا الضرب من الأسماء ، وتصرفه في قول الأخفش سعيد لأن رماناً عنده فعال ، وحجته تردد هذا الوزن في أسماء ضروب من النبات كالحماض والكُراث والقلّام والعُلام والزُبَاد والسُمّاق والمُلاح والتفاح .

ويجيء هذا الوزن في النبات بالزيادة أيضاً ، كقولهم : الخبازي والشقاري (٢) فهذه النظائر وأشباهها في أسماء النبات تؤنس بقوله .

ويشهد لسبويه عليه استعمال الأصل الذي حمل عليه في اللغة ، إذ الرم (٣) معروف في كلامهم ، والرمّين لا يكاد يعرف .

(١) : نته حاشية في (أ) وفي (ب) حول كلمة حسان وهي : إن اعتقدت في حسانت أن نونه زائدة قلت في تصغيره حسيان كما تقول في عثمان عثمان ، وإن اعتقدت النون أصلية كان فعلاً فصرفته على فعيمل فقلت فيه حسيين وكذلك الأمثلة البراقبي ، والله أعلم .

(٢) : الخبازي : بقلة معروفة من فصيلة الخبازيات . الشقاري : جنس زهر من فصيلة الشفويات .

(٣) : رمه : أصلحه بعد فساده . من نحو جبل يبلى فترمه أو دار ترم شأنها ، ورم الأمر إصلاحه بعد انتشاره ، ومصدره رماً ومرمة .

وبعد ، فانظر ، فإن كان هذا الضرب من الأسماء غير مسموع فيه الصرفِ أو منعه من العرب ، فاحمله على أحسن ما يقتضيه القياس من ذلك ، باعتبار الاشتقاق من الأصليين المذكورين على ما سبق ، وإن كان عن العرب فيه نص يثبت مثله من صرف أو ترك صرف فاقصر عليه واكتف به ، إذ قد كفت العرب النظر ومؤنته .

والاسم الذي يكون على وزن الفعل ، وهو علم ، تمنعه الصرف لوزن الفعل والتعريف ، ووزن الفعل لا يخلو من أن يكون مختصاً بالفعل أو غالباً عليه ، كثيراً فيه .

فالمختص كضرب ، إذا سميت به في قول سيبويه (١) ، وكذا كل ما كان على فعل كدُخِلَ وخُرِجَ وأُكِلَ وكنحو ضُورب وتضُرَّبَ وانقُطِعَ ، وما أشبه ذلك من الأوزان المختصة بالأفعال .

والغالب على الفعل ، وإن كان مستعملاً في الأسماء . فنحو أحمر وأصفر ، تمنعه الصرف علماً أو صفة ، (وإن كان في الأسماء) (٢) مثل 'وأفكَلِ وأزْمَلِ' (٣) وأيدع وما كان على هذا الوزن ، لأنه وزن يغلب على الفعل ، إذ كانت همزته في الفعل لمعنى لا يكون في الاسم ، وهو أنها تدل في قولك : أركب وأذهب على أنها في الفعل للمتكلم وحده ، وليست في أخضر وأفكل بدالة على معنى ، فكان الفعل أحق بهذا الوزن من الاسم لهذا المعنى ، وإن كان كثيراً في الأسماء ، ولأن كل فعل - في الاغلب - لا يمتنع أن يكون لماضيه مضارع فتدخله هذه

(١) الكتاب ص ٣ وما بعدها .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (ج) و (د) .

(٣) أزمل : صوت .

الهمزة ، ولا يلزم في كل صفة ولا اسم علمٍ أو غير علم أن يُستعمل على زينةِ
أحمدَ ، وأفكَلِ ، وأبيضَ .

فإن كان وزناً يكثر في الأسماء كما يكثر في الأفعال لم يمتنع من الصرف في
قول الجمهور كفَعَلَ ، لأن تطللاً وجمالاً وحملًا وما جرى هذا المجرى كثيرٌ في
الأسماء كما يكثر في الأفعال دخل وخرج وأكل وما كان على هذا الوزن .

والمعدول من الأسماء ، يمتنع من الصرف إذا كان معرفة كعُمَرَ وزُقَرَ ، لأن
عُمَرَ معدول عن عامر وزُقَرَ معدول عن زافر ، ففيها علتان : التعريف والعدل .
وزن « فَعَلَ » ينقسم في الكلام أربعة أقسام : أحدها أن يكون علماً كعُمَرَ
وزُقَرَ وقُتِمَ ، فيمتنع من الصرف لما ذكرنا .

والآخر أن يكون وصفاً ، كحُطِمَ من قوله :

قد لفها الليلُ بسَواقِ حُطِمِ (١)

فهو مصروف ، لأنه لبس بمعدول ، لأنك تلحقه الألف واللام ، فتقول :

(١) سواق حطم : شديد السوق لابله . فكانها يحطمها لشدة سوقه . لفها بسواق :
ضمها إليه . والبيت من أرجوزة لرشيد بن رميض العنزي ، وكان شريح القيسي غزا اليمن في جموع من
ربيعة ، ففتم وسبا بعد حرب كانت بينه وبين كندة ، أسرقها فرعان عم الأشعث بن قيس ،
وأخذ على طريق مفازة ، فضل بهم دليلهم ، ثم هرب وقد جهدوا من العطش فمات فرعان ،
وجعل شريح يسوق بأصحابه سوقاً عنيفاً حتى نجوا وورد الماء ، فلذلك يقول :

هذا أو ان الشد فاشتدي زيم

قد لفها الليل بسواق حطم

يعني بزيم فرساً أو فاقة . الكتاب ٢ : ١٤ ، حاشية أبي تمام ١ : ٣٣٣ الكامل :
١٠٤٩ ، الجهرة ٣ : ٢١ . النصف ١ : ٢٠ ، شرح المفصل ٦ : ١١٣ ، اللسان (حطم
خفق ، سوق) .

الْحُطْمَ وَتَدَخَلَهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ « شَرُّ الرِّعَاءِ الْحُطْمَةَ » (١) .
والثالث أن يكون اسماً موضوعاً غير معدول كصردٍ وجرذٍ ونغرٍ (٢) فهذا
مصروف .

وَيُفْرَقُ بَيْنَ الْمَعْدُولِ وَغَيْرِ الْمَعْدُولِ فِي هَذَا الْوِزْنِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَإِنْ
حَسُنَ دَخُولُهُمَا الْكَلِمَةَ كَانَتْ أَصْلًا مَوْضُوعًا عَلَى فِعْلٍ غَيْرِ مَعْدُولٍ عَنْ شَيْءٍ ،
كَقَوْلِكَ فِي جِرْدِ الْجِرْدِ وَفِي صَرْدِ الصَّرْدِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ كَانَ مَعْدُولًا ، لِأَنَّكَ
لَوَقَلْتَ فِي عُمرٍ وَزُفْرٍ وَزُحَلِّ الْعَمْرِ وَالزُّفْرَ وَالزُّحَلَ لَمْ يَجْزِ .

والقسم الرابع أن يكون جمعاً، وهو على ضربين؛ إما جنسٌ كَرُطْبَةٍ وَرُطْبٍ
وَحَمَمَةٍ وَحَمَمٍ (٣) وإما جمعٌ كَثُقْبَةٍ وَثُقْبٍ (٤) وَنُطْفَةٍ وَنُطْفٍ، وهذا القبيلُ
وأيضاً غيرُ ممتنع من الصرف، إذ كان غيرَ معدولٍ ولا معرفةٍ ، ولو عُرفَ أيضاً
وُعُلِّقَ علماً لكان منصرفاً أيضاً، لأنَّ التعريفَ وحده لا يمنع الصرف، إذ كان هذا
القسم أيضاً أصلاً موضوعاً لا معدولاً .

وما كان من الأسماء مؤنثاً بتاء التأنيث أو الوضع لم ينصرف معرفةً للتأنيث
والتعريف، كقولك: هذا طلحةٌ، ورأيت طلحةً، ومررت بطلحةً؛ وكذا حمزة
وعُمرةٌ وأشباهُهما من الأسماء المؤنثة بالتاء .

وما كان تأنيثه بغير علامة، وهو المؤنث وضعاً: كسعادٍ وزينبَ وَجَيْشَلٍ

(١) مجمع الأمثال ١ : ٣٦٣ ، شرح الشافية ٢ : ١٢٢ . الحطم: وهو الذي يحطم الراعيه
بمنفه ، يضرب لمن يلي شيئاً ثم لا يحسن ولايته . وهذا المثل في الأصل حديث شريف . انظر
مسند ابن حنبل ٥ : ٦٤ .

(٢) النغر : البليل . الصرد : طائر ضخم الرأس ، يصطاد صفار الطير .

(٣) الرطبة : واحدة الرطب ، وهو التمر قبل نضجه ، والحمة واحدة الحم ، وهو
الفحم البارد .

(٤) يلي ذلك في (ج) و (د) : وثقبة وثقب .

في اسم الضبع ، فإنه لا يُصْرَفُ أيضاً إذا كان معرفة ، للتأنيث والتعريف .
 ولا يخلو المؤنث بالوضع العاري من العلامة من أن يكون على ثلاثة أحرف أو
 أكثر من ذلك ، فإن كان ثلاثياً لم يخل من أن يكون ساكن الأوسط أو متحركه .
 فالساكن الأوسط كهَيْند ودَعْدٍ وُجْمَلٍ ، لك فيه الصرف وتركه ؛ فالصرف ،
 لأنه يسكون أوسطه مع كونه على العدة التي تكون عليها أكثر الاسماء المتمكنة
 وهو الثلاثي ، خفٌ ، فقاومت خفته إحدى العلتين الموجودتين فيه من العلل
 المانعة من الصرف وهما التعريف والتأنيث ، فصُرِفَ .

وتركُ الصرف للاعتداد بالسبيين ، وأنك لم تُبَالِ بخفته ، يسكون أوسطه ،
 وعلى الوجهين أنشدوا :

لم تلتفَعْ بفضْلِ مئزَرَها دَعْدٌ ولم تُتَفَذَّ دَعْدُ في العَلْبِ (١) .

فإن كان هذا الضرب من المؤنث متحرك الأوسط منعه الصرف ، كسَقَرٍ
 وامرأة سميتها بقدم ، للعتين المذكورتين فيه .

وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف فحكمه في منع الصرف البتة حكمُ
 متحرك الأوسط الذي مثلنا به لاجتماع العلتين فيه ، وهما التعريف والتأنيث ،
 ولأن الحرف الزائد على الثلاثة أو ما فوقها قام مقام تاء التأنيث ؛ فдалُ سعادَ
 وباءُ زينبَ كناء التأنيث في حمزة وطلحة ، بدليل أنها تغني عنها في التصغير ،
 فلا تظهر حين تقول في تصغير سعاد : سعيّد وفي تصغير زينب زينب ؛ ومن

(١) التلغع : الاشتغال بالتوب كلبسة نساء الاعراب . العلب : أقذاح من جلود . الواحدة
 علبة يجلب فيها اللبن ويشرب ، أي ليست دعد هذه ممن تشتمل بشربها وتشرب اللبن بالعبسة
 كساء الأعراب الشقيات . ولكنها ممن نشأ في قعدة ، وكسي أحسن كسوة .

والشامد مجزير بن عطية وهو في الديوان : ٨٢ ، الكتاب ٢ : ٢٢ حماسة أبي تام ١ :
 ٤٤ ، الكامل ٢٧٠ : النصف ٢ : ٧٧ مجمع الأمثال ١ : ٣٦١ ، شرح المفصل ١ : ٧٠ ،
 اللسان (لفع ، دعد) ،

شأن التصغير رد المحذوفات ، إذا لم يخرج بها عن أمثلته ، فلو صغرت عيناً قلت : 'عَيْنَةٌ' ، وكذا 'أذُن' ، تقول في تصغيرها أذينة ، وكذا يد تقول : 'بَدِيَّةٌ' إن صغرتها .

ومن ذلك الاسمان يعلان اسماً واحداً ، وهي المركبات من الأسماء ، كحَضْرَمَوْتِ^(١) وَمَعْدِيكَرِبِ^(٢) وَرَامَ هُرْمُزِ^(٣) وَهَرَايَجِرْهَ^(٤) ، لك في هذه الأسماء المركبة البناء للتركيب كخمسة عشر ، فيكون آخر الاسمين مفتوحين على كل حال ، ولك بناء الأول على الفتح ، وإجراء الثاني مجرى تاء التانيث ، لانفتاح آخر الأول كإنتحاح ما قبل تاء التانيث وذلك كحَضْرَمَوْتِ وبابه تقول : هذه حَضْرَمَوْتٌ ورأيت حَضْرَمَوْتاً ومررت بحَضْرَمَوْتِ^(٥) . وهذا الاسم في الأصل اسم رجل سُمِّيَتْ به البلدة .

ولك أن تضيف الأول إلى الثاني ، فإن شئت فتحت آخر الثاني على كل حال ، فأجربته مجرى ما لا ينصرف ، وإن شئت صرفته .

(١) ناحية واسعة شرق عدن قرب البحر . انظر معجم البلدان ٣ : ٢٩٢ .

(٢) معد يكرب اسم لرجال أويمة كانوا في الجاهلية ، أحدم معد يكرب بن حجر آكل المرار (.. - ٥٦٥/٦٠) انظر التاج ٦ : ٢١٤ .

(٣) مدينة مشهورة بنواحي خوزستان ، ومعناها مقصود هرمز . معجم البلدان ٤ : ٢١١ .

(٤) كورة بفارس . انظر معجم ما استمعج ٢ : ٥٤٨ ، معجم البلدان ٤ : ٤٦٠ .

(٥) يلي ذلك في (ج) و (د) بدلاً من المقطع الذي يبدأ ب : وهذا الاسم وينتهي ب واحدة المقطع التالي :

تتمعه للصرف في المعرفة للتعريف والتركيب ، وإن شئت أضفت هذا الضرب . فأما معد يكرب ، فمنهم من يصرف كرباً تارة ولا يصرفه أخرى ، وكأنه إذا لم يصرفه مؤنث عنده ، ويأوه مسكنة على كل حال ، وكبت أو أضفت ، أجريت مجرى ألف مثني ، وهو قول الخليل . ومعنى قولهم معد يكرب ، فيما فسروا . عدالك الكرب ، وحَضْرَمَوْتِ في الأصل اسم رجل عندهم سميت البلدة به .

وكان^(١) منهم من يجعل كَرْبَ فِي معدي كرب كأنه اسم مؤنث ، فعلى هذا يمنعهُ الصرفَ فِي المعرفة ، ويصرفه إِذَا نَكَّرَهُ ، إِلا أَن ياء معدي كرب ساكنة على كل حال ، رُكِّبَتْ أَوْ أُضِيفَتْ ، قال الخليل^(٢) : أَجْرُوا هَذِهِ الْيَاءَ مَجْرَى أَلْفِ مِثْنَى ، فَكَانَتْ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا عَلَى صُورَةِ وَاحِدَةٍ .
فجميع هذه الأقسام الستة ، إِذَا نَكَّرْتَ صُرَفَتْ .

ونوح ولوط وما جرى مجراهما من الأسماء الاعلام الاعجمية الثلاثية الساكنة الأوسط ، لك^(٣) صرفها وإن كان فيها علتان ، لأنها بسكون الاوسط ألحقت لخفتها بحكم الأسماء الأوكِلِ ، وهي المنصرفة .

فإن كان الاسم الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط مؤنثاً معرفة ، منعته الصرف البتة ، لان خفته إن اعتُبرتْ ، إنما تقاوم علة واحدة ، فتبقى فيه من بعدُ علتان ، فتمنعانه الصرف ، وذلك نحو ماه^(٤) وجور في اسمي بلدين .

فإن نكرتها صرفتها البتة ، وإن بقي فيها بعد التنكير سببان ، لان العجمة وهذا الضرب من التأنيث لا اعتدادبها إلا مع التعريف .

واعلم أن ما كان من المؤنث على وزن فَعَالٍ كخَدَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ ، يستعمل

(١) انظر المقتضب ٢١/٤ .

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (٧١٣/١٠٠ - ٧٨٦/١٧٠) ، واضع علم العروض وأول معجم في العربية (كتاب العين) أخبار النحويين البصريين : ٣٨ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ : ٣٤١ ، وفيات الأعيان ١ : ١٧٢ .

(٣) في (ج) و (د) : تصرفها لمقاومة الخفة أحد السببين ، ولخفة التذكير ألحقت لخفتها بحكم الأسماء الأول ، وتلك منصرفة فصرفت هذه .

(٤) ماه وجور اسما بلدين بفارس . معجم البلدان ٣ : ١٦٤ ، ٧ : ٣٧٤ .

تارة استعمال الأسماء غير المنصرفة ، لكونه مؤنثاً علماً معدولاً عن فاعله نحو
حاذمة وقاطمة وراقشة ، كما أن عمر معدول في المذكر عن عامر ، وعلى
ذلك أنشدوا .

ومر دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرةٌ وبارٌ^(١)

وبارٌ بلدة زعموا أن الجن غلبت عليها .

ويستعمل تارة مبنياً على كل حال ، لتضمنه معنى الحرف ، وهو تاء التانيث
عند بعض المتأخرين من محققيهم ، وعند غيره من تقدم ، بني لأنه بعلتين إحداهما
التعريف ، يُمنعُ من الصرف ، وتزيده الثالثة ثقلاً ، وليس^(٢) بعد منع الصرف رتبة
من رتب الخروج عن الأصل غير البناء .

ويلزم آخره في هذا الاستعمال الكسر فتقول : هذه حذامٍ ورأيت حذامٍ ،
ومررت بحذام .

(١) وبار : اسم أمة قديمة من العرب البائدة . وكانت تسكن أرضاً بين اليمن ورمال يبرين
وسميت هذه الأرض (وبار) ، ثم هلكت هذه الأمة أضحت أرضاً خراباً حتى اعتقد الناس
أن الجن تسكنها . معجم البلدان ٨ : ٣٩٢ .

لم يجالفة التوفيق في الشاهد و « بار » مصروفة إذ أن فعال إذا كان آخره راه بني على
الكسرة ، ويجوز الرفع والنصب لضرورة الشعر . أمالي ابن الشجري ٢ : ١١٥ الديوان : ٢٨١
الكتاب ٢ : ٤١ . شرح الأبيات المشككة الاعراب : ١٧٨ . مجمع الامثال ١ : ١٥٦ شرح
المفصل : ٦٤ : ١ ، أوضح المسالك ٣ : ١٥٢ ، شذور الذهب : ٩٧ . لسان العرب (وبار) ،
الخرافة ١ : ٣٨ .

(٢) في (ج) : وليس بعد منع الصرف خروج عن الأصل ، بالتباعد عن التمكن ومفارقة
الانصراف وتزكّه موبقة من مراتب الخروج عن الأصول إلا البناء .

وعليه أنشدوا :

إذا قالت حذامٍ فصَدَّ قوماً فإنَّ القولَ ما قالَت حذامٍ (١)

وقال الآخر :

أثاركَ تدلُّهَا قَطَامٍ وَضَنَّا بالتحيةِ والسلامِ (٢)

وما عدا هذا القسم مما كان على فعال على اختلاف ضروبه فمبني على الكسر (٣) لا غير ، ولا يكون فيه إعراب بته إلا أن يُنقل أي يسمى به ، فيخرجَ عن موضوعه ويخالف به أصل وضعه . فمن الأقسام المقصورة منه على البناء خاصة ما استعمل منه في النداء في صفة المؤنث ، كقولك فيه : يا خبث ، يا عذارٍ يا فجارٍ ، يا لكعاع ، يا فساق ، تريد بكل هذا يا فاعلة ، أي يا غادرة ، يا فاجرة يا فاسقة ، يا لأكمة ، يا خبيثة .

(١) : الشاهد للجم بن صعب (٠٠-٠٠) ، وقيل بل ديسم بن طارق ، أحد شعراء الجاهلية ، وحذام اسم امرأة زعم أنها الزباء (٢٨٥/٣ ٥٨-٠٠) ، والذي عليه الادباء أنها زرقاء اليمامة وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة واليهامة اسمها فسميت البلدة باسمها . وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام . حذام : مبنية لمضارعها ما كان أمراً على فعال نحو حذار ونزال من حيث كانت مثلها مؤنثة . معاني القرآن ١ : ٢٠١٥ و ٢ : ٩٤ الكامل : ٣١٤ ، شرح أبيات مشكلة الاعراب : ١٥٣ ، مجمع الأمثال ١ : ٢٠١٨١ ، ١٥٦ : ٢٠١٨١ ، ١٥٦ : ١٧٥٠ ، أوضح المسالك ٣ : ١٥٣ ، قطر الندى : ١٤ ، مغني اللبيب ١ : ٢٤٣ ، شذور الذهب : ٩٥ ، شرح ابن عقيل ١ : ٥١ ، اللسان (رقتش ، حذم ، نصت) وروايته في بعض هذه المصادر إذا قالت حذام فأنصتوها .

(٢) هذا الشاهد مطلع كلمة للناطقة الذبياني ، ومدح بها عمرو بن هند (٥٧٨ / ٤٥ - ٠٠) الدوران : ١٥٨ ، والرواية فيه : بالتحية والكلام ، شرح المفصل ٤ : ٦٤ شرح قطر الندى : ٣١٤ . اللسان (رقتش) :

(٣) يخالف سيبويه ابن الخشاب في ذلك فهو لا يوافق في أن هذه الصيغة مبنية دائماً للكتاب ١ : ٣٨ .

وعلّوا بناء هذا الضرب وهو المختص بالنداء ، الذي لا يستعمل في غيره بأن قالوا : النداء يقتضي البناء ، وهذه الأسماء مؤنثات ، معارف ، معدولات ، مناديات ، وعلتان تمنعان الصرف ، فغلبت هذه العلة على الاسم ، فبعده من التمكن جداً فبني البتة ، فإن استعمل منها شيء في غير النداء ففي ضرورة الشعر لا في الاتساع والنثر كما قال :

أطوفُ ما أطوفُ ثم آوي إلى بيتٍ قعيدتهُ لكاع^(١)

ومن ذلك فعالٍ إذا أردتَ بها المصدر ، أي المرة منه ، كما قال :

إنّا احتَمَلْنَا خَطَطَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً واحتملتَ فَجَارٍ^(١)
أراد بفجارٍ فجرةً علماً معرفةً ، وإن كان مصدراً يراد به المرة من الفجور لأنه بإزاء قوله « برة » ، فكأنه قال : فحملتُ « برةً » واحتملتُ « فجرةً »

(١) أطوف : أكثر الدوران . قعيدة البيت هي المرأة لأنها تطيل القعود فيه . لكاع : متاهية في الحُبث . والأصل في هذه الزنة إذا كانت بهذا المعنى أن تكون مناداة ، وهي مختصة بالنداء لا تتجاوزهُ ، وقوم من النحاة يوجهون البيت على الأصل فيزعمون أن خبر المبتدأ هو قول محذوف ، ولكاع منادى محذوف : مقول له بالكاع ، وعلى هذا فلا ضرورة فيه .

والشاهد للحضيّة ، جرول بن مالك العبيسي (٠٠ - ٤٥ / ٦٦٥) .

الديوان : ٢٨٠ ، الجمهرة ٢ : ٢٧٩ ، الكامل : ٢٢٣ ، شرح المفصل ٤ : ٥٧ ، شرح ابن عقيل ١ : ٧٠ ، اللسان (لكرم) ، الخزانة ١ : ٤٠٨ .

البيت من قصيدة للناطقة الذيباني يهدد بها زرعة بن عمرو الكلابي .

(٢) حملت برة : بررت ، احتملت فجار : فجرت . وهو في الديوان : ٩٨ ، الكتاب ٢ : ٣٨ ، الجمهرة ٢ : ٨٢ ، الكامل : ٤١٤ ، مجالس ثعلب ٢ : ٣٩٦ ، شرح المفصل ١ : ٣٨ ، اللسان (برر ، فجر ، أنف) الخزانة ٣ : ٦٥ ، والرواية في معظمها :

إنّا اقتسَمْنَا خَطَطَيْنَا بَيْنَنَا .

لكنَّ فجرةً معرب غير منصرف ، والمعدول عنه وهو فجارٍ مبني كما ترى على الكسر .

ومن ذلك « فَعَالٍ » المستعملةُ في الأمر عدلاً عن فعله للمبالغة ، كقولك : نزالٍ وأنت تريدُ انزلْ وتراكُ وأنت تريدُ اتركْ - ومناعٍ - وأنت تريدُ امنعْ - ، كل هذا الضرب مبني لوقوعه موقع المبني ، وهو فعل الأمر ، وعدله عنه .

وقال أبو الفتح بن جني (١) : بُنيت هذه الأسماء لتضمنها معنى لام الامر ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني . (٢) .

(١) عثمان بن جني الموصلي (١٠٠٢/٣٩٢-٠٠٠) من أئمة الأدب والنحو ، وله شعر ، ولد بالموصل و توفي ببغداد عن نحو «٦٥» عاماً ، يتيمة الدهر ١ : ٧٧ ، تزهة الألباء : ٢٢٨ ، وفيات الأعيان ١ : ٣١٣ ، بغية الوعاة ٢/١٣٢ .

(٢) في الخصائص ٢/٣٠٠ شرح لهذا القول .

فصل

كل اسم في آخره همزة التأنيث ، فإنه ممتنع من الصرف البتة ، صفة^١ كان أو اسماً ، مفرداً كان أو جمعاً .

فالاسم كصحراء وبرقاء وجزعاء وجمعاء^(١) ، والصفة كصفراء وحمراء والجمع كأنباء وأصفياء وشعراء وخطباء .

فأما « أشياء » فإنها ، وإن دلت على الجمع ، فهي اسم مفرد اللفظ دال على معنى الجمع كطرفاء^(٢) في جمع طرفة ، وقصباء في جمع قصبة ، والأصل فيها عند الخليل شيئاء كشيعاء ، على أن تكون فعلاء من لفظ شيء ، ثم قدموا الهمزة التي قبل الألف وهي لام الكلمة على الشين وهي فاء الكلمة فصار اللفظ كما ترى « أشياء » . فوزنها على قول الخليل وسيبويه لفعاء لأن لامها مقدمة وامتناعها من الصرف للزوم التأنيث ، وللناس فيها خلاف ، وهي مسألة طويلة^(٣) .

(١) جمعاء : ساقطة من (ج) .

(٢) طرفة : شجرة ، وبها سمي الشاعر المشهور طرفة بن العبد (٥٣٨/٨٦ - ٥٦٤/٦٠) .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٣٧٩ ، الانصاف ٢ : ٨١٢ ، اللسان : (ش ي أ) .

فصل

قولة (١) : والمبني من الأسماء نحو 'مَنْ' وكيفَ وما أشبهها . الفصل :

البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة لا يكونان عن عامل ، وهو في الأفعال أصل وفي الأسماء فرع ، كما أن الإعراب في الأسماء أصل ، وفي الأفعال فرع ، والحروف كلها مبنية ، والمبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم .

فيمَا تضمن من الأسماء معنى حرف فبنيَ « مَنْ » ، وهي في الكلام على أربعة أضرب :

استفهام ، كقولك : من زيد ؟ بنيت في هذا القسم لتضمنها معنى همزة الاستفهام .

وشرط ، كقولك : من يقيم أقمُ معه ، وهي في هذا القسم مبنية أيضاً ، لتضمنها معنى حرف الشرط وهو « إن » .

(١) انظر الجمل ورقة ١/٥ .

وموصولة^{١١} ، كالذي والتي ، كقولك : مررت بمن في الدار ، تريد بالذي في الدار ، وهي في هذا القسم مبنية للمعنى الذي بني له « الذي » وأخواته من الكلم الموصولة ، وذلك المعنى هو مشابهته الحرف في افتقاره إلى ما يتصل به ، وكونه لا يتم اسماً إلا بما بعده ، فجري مجرى بعض الاسم الذي لا بد له من تمام .

ونكرة موصوفة ، كقولك : مررت بمن قائم^{١٢} ، تريد برجل قائم^{١٣} ، وعليه أنشدوا :

يارُبِّ من يُبغِضُ أذوادَنَا رُحْنَ على بغضائه واغْتدِينُ^(١٤)
يدلك على أنها في هذا القسم نكرة موصوفة لا معرفة موصولة ، دخول ربَّ عليها ، وهي إنما تدخل على التكرات لا المعارف ، فبنيت في هذا القسم لأنها بلزوم الصفة إياها جرت مجرى الموصولة ، وفي كل أقسامها هي مبنية على السكون ، والسكون هو الأصل في المبنيات كما أن الحركة هي الأصل في الإعراب .

وإنما يُبنى على الحركة ما يبني منها لعله تخرجه عن أن يسكن آخره ككَيْفَ وأَيْنَ ، بُنيتا لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وحرك آخرهما لسكون الياء قبلها ؛ فلو سكنت آخرهما اجتمع ساكنان ، ولا سبيل إلى

(١١) الأذواد : جمع ذود ، وهو القطيع من الأبل . بين الثلاث والثلاثين .

وهو عمرو بن قيسة الشكري (١٨٠/٤٨٨-٥٤٠/٨٥) . ويلقب بالضائع لموته في غربة وفي غير إرب ولا مطلب ، من أقدم شعراء بكر في الجاهلية ،

معنى البيت : نحن محزونون لشرفنا . وعزتنا وكثرة مالنا . والحاسد لا ينال منا غير البغضاء ، ونحن لا نبالي به ، بل نروح ونفقد وفؤاده منطو على البغضاء .

الدويان : ١٩٦ ، الكتاب : ٢٧٠ ، الأهمية : ١٠٢ ، أمالي الشجري : ٢ : ٣١١ . شرح الفصل : ٤ : ١١ . وروايته في الكتاب : رحنا على بغضائه .

ذلك إلا على صفة مخصوصة ، وفي مواضع مخصوصة ، وخصّصنا بالفتح لأنه أخف الحركات .

وقد بنيت الأسماء على ضروب البناء من الضم والفتح ، والكسر والسكون . فالسكون والفتح ما مثلنا به من « مَنْ و كيف » ، وأما الضم فنحو ' قبل ' وبعده ، والأسماء المعارف المناداة كقولك : يا زيدُ ويا عمرو ويا حَكَمُ .

فأما قبلُ وبعدهُ فظرفان مقطوعان عن الإضافة ، وكان الأصل أن يضافا إلى اسم يبينها ^(١) كقولك : قبل زيدٍ ، وبعده عمرو ، ولكنها قطعا عن الإضافة ، وضمّنا معنى ما قطعا عنه ، فأشبهها بذلك الأسماء الموصولة التي لا تتم إلا بصلاتها ، فبنينا ، ولم يسكن آخرهما لسكون الحرف الذي قبله ولقوتها وتمكنهما في الأصل ، إذ كان هذا البناء عارضا فيهما ، وذلك في حال قطعها عن الإضافة . فإذا أضيفا عادة إلى ما كان لهما من الإعراب ؛ فلم يجريا لذلك مجرى غيرهما من المبنيات ، التي يلزمها البناء في كل الأحوال ، وخصّصنا بالضم لأن الضم أقوى الحركات ، ولقوته خصوصا به من المعربات والمبنيات أقواها .

وتسمّى قبلُ وبعدهُ وما أشبههما من الظروف المبنية على الضمّ ، لقطعها عن الإضافة ، غاياتٍ ، ومعنى هذه التسمية أن هذه الظروف إذا أضيفت كان غايتها آخر المضاف إليه ، فإذا قطعت عن الإضافة صارت أواخرها غاياتها ، فسميت لذلك غاية .

وأما إذا استعملت مفردة نكرة ، غير متضمنة معنى ما أضيفت في الأصل إليه ثم قطعت عنه ، فإنها باقية على أصلها من الإعراب ، كقراءة من قرأ « الله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ » ^(٢) .

(١) في (أ) و (ب) : اسم بعدهما .

(٢) الروم ٣٠ : ٤ « في بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد . ريوئذ يفرح المؤمنون » وقد وردت هذه القراءة في العكبري ٢ : ٩٦ ولم تنسب .

وأما الاسم المنادى المعرفة فبني لوقوعه موقعَ أسماء الخطاب ، وتضمنه معنى علامة الخطاب كالكتاب في أدعوك ، والتاء في أنت ، قالوا : والأصل في يا زيد : يا أنت ، ويا إياك ، واستدلوا على ذلك بأنه قد ظهر في بعض الضرورات ، والضرورات كثيراً ما يراجع فيها الشعراء الأصول المرفوضة ، وذلك في قوله :

يا أبحرُ بن أبحرٍ يا أنثنا^(١)

فلما وقع المنادى المعرفة موقعَ الحرف ، أو ما يغلبُ عليه شبهُ الحرف بني ، وخصَّ بالبناء على الحركة لأن له أصلاً في التمكن ، بدليل أنه إذا لم يستعمل منادى رجع إلى أصله من الإعراب ، إن كان مما يُعْرَبُ ، وجعلت الحركة الضمة لأنها أقوى الحركات .

وأما البناء على الكسر فنحو أمس وهؤلاء ، إذا أردت بأمس اليوم الذي يلي يومك بنيته لتضمنه معنى الألف واللام ، إذ كان الأصل في قولك : فعلتُ كذا أمس فعلتهُ أمس (ثم حذفت من لفظه لام التعريف وضمته إياها لأنك استعملته مجرداً منها استعماله وهي داخلة عليه فيما أردته به من المعنى ، فبنيته لذاك وحركته بالكسر ، لأنك لو أسكنت سينه جمعت بين ساكنين : هي والميم ، والكسر هو الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين ، فإذا ألحقت هذا

(١) البيت من أرجوزة لسام بن دارة الغطفاني (٦٥٠/٣٠٠٠٠) . وقد حرف البيت على رجوه . وصوابه :

يا مر يا ابن واقع يا أنثنا أنت الذي طلقت عام جمعا

الأبحر : الذي خرجت سرتة . والعظيم البطين الأكلول . يا أنثنا : أوقع يا على المنادى المحذوف . كأنه قال يا مرة أنت . وقد ادعى قوم أن أنت يجوز نداؤها ولا وينبغي أن تبدل على الوجه الأول . ابن : نعمت لأبحر تابع له بالنظر لعله . النوادر : ١٦٣ . حاسة أبي تمام ١ : ٣٦٧ . الانصاف ١ : ٣٢٥ . أوضح المسالك ٣ : ٧٢ . الحزافة ١ : ٢٨٩ .

الاسم لام التعريف أو نكرته أو صغرتة أو جمعته أو أضفته أعربته .

وأما هؤلاء فبني الاسم منه وهو أولاء لتضمنه معنى الإشارة ، وحرك آخره بالكسر للمعنى الذي كُسرت له سينُ أمسٍ ، ولولا ذلك لكان ساكناً ، بدليل أنك إذا قصرته ، فقلت هؤلاء أسكنته ، والألف لا تكون إلا ساكنة .

والمبني من الأفعال ، أمثلة الماضي كلها ، كقولك : قسام ، وذهب ، وانطلق ، واستخرج . والأصل في جميع الأفعال - على ما اتقرر - البناء ، فهذه الأفعال ، أعني الماضية ، على أصل ما تستحقه ، وهو البناء ، وبنيت على حركة لأنها ضارعت المضارع أي شابهت مشابهة الأسماء من الأفعال ، فقويت وميزت بالبناء على الحركة دون السكون ، وخصت بالفتح لخصته ولكثرتها ، والشيء إذا كثر في كلامهم خصوه بما يخيف عليهم استعماله لا ما يشغل . (١)

ومضارعة الماضي للمضارع أنه خبر كما أنه خبر ، ويوصف به كما يوصف به ، تقول : مررتُ برجلٍ ضربَ كما تقولُ : مررتُ برجلٍ يضربُ ، ويقع موقعه في الشرط والجزاء ، تقول : إن قمتَ قمتُ ، كما تقول : إن تقمَ أقم ، وتدخُلُ عليهما قد ، تقول : قد قام كما تقول : قد يقوم ، فلما ضارعت المضارع كما ترى ميّزَ بمآلم يضارعه - هو فعل الأمر - بأن بني على حركة .

والأمرُ بغير اللام كقولك قُم وانطلق مبني على الأصل - وهو السكون - عند البصريين .

ويسمّى البناء على السكون وقفاً والإعراب بالسكون جزماً ، وصورة الأمر بغير اللام صورةُ المجزوم ، ألا ترى أن سكون الباء في قولك اضربُ ، - وهو مبني على السكون ، عند من يرى بناءه - كسكون الباء في قولك لم

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

يضربُ ، وهو مجزوم بلا خلاف . وكذلك حذفُ آخر الفعل المعتل في قولك :
ارمِ واغزُ واخشَ للبناء كحذفه للجزم في قولك : ليرمِ ، لينزُ ، ليخشَ .

ويسمى الرفع في البناء ضمناً والنصبُ فتحاً والجر كسراً . لما أشبهَ
حركاتُ الإعراب وسكوته حركاتِ البناء وسكوته في اللفظ وافترقا في
الحكم فرقوا بينهما في الألقاب ، وربما تجاوزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في
لآخر ، والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه ليقع الفرق ويُؤمن اللبس .

فصل

قوله (١) : والبناء في الأسماء يكون لازماً نحو مَنْ وكيفَ وعارضاً وذلك في خمسة أشياء قد عددها .

اللازمُ من البناء ما استعمل مبنياً في كل متصرفاته وأحواله المختلفة على صفة واحدة ولم يستعمل معرباً بتهٍ ، والعارض ما استعمل مبنياً في حالٍ معنى أوجب له البناء ، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي من الإعراب .

واللازم والعارض إنما باهما الأسماء دون الأفعال ، لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربةً ، فإذا عرضَ لقسمٍ منها ما يخرجها عن أصله فيبنى ، ثم زال عنه ذلك المعنى رُدَّ إلى الأصل فعاد معرباً .

وأما الأفعال فبناؤها أصل لا عارض ، فيزولُ عنها المعنى الذي أوجبَ لها البناء فتزدُ معربةً . هذا لا يكون فيها بل تكون لها هذه الصفة في الإعراب كما كانت هذه الصفة للأسماء في البناء ، وذلك أن الفعل إذا أعرب فإعرابه فرع

(١) انظر الجمل ١/٥ .

فإذا عرض له ما يمنع الإعراب عاد مبنياً ، كما أن الاسم إذا عرض له البناء ثم زال عنه الحكم الموجب لبنائه عاد معرباً .

فاللازم من الأسماء البناء نحو قولك : من وكيف وإذا وحيث وما جرى هذا المجرى مما لم يتمكن قطه ، ولم يستعمل معرباً ، بل وضع في الأصل وضع الحروف التي لم تكن قطه إلا مبنية .

والعارض بناؤه نحو المضاف إلى ياء المتكلم في قولك : غلامي وداري ، وصاحبي ، فغلام ودار ، وصاحب ، أسماء متمكنة معربة بأتم الإعراب ، لم تشبه فعلاً ولا حرفاً ولا جرت مجراها ولا تضمنت معنيها ، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم ؛ وياه المتكلم اسم مضمّر مجرور ، والمجرور من الضائر يكون متصلاً أبداً لا منفصلاً ، وهي اسم على حرف واحد ، تستعمل ساكنة ومتحركة ، كسروا لها آخر الاسم المضاف إليها ، لتتمكن وتثبت على صورتها ولا تتغير ؛ وذلك أنهم لو أعربوا الاسم المضاف إليها بما يستحقه من رفع ونصب وجر وكانت تنقلب إذا انضم ما قبلها ، وهي ساكنة ، واوآ ، فكانت الحال تفضي بهم إلى أن يقولوا في الرفع : هذا غلامو ، وإن استعملت متحركة وأثبتت على صورتها مع انضمام ما قبلها كان اللفظ بها مع الضمة قبلها مستقلاً مع خروجه إلى ما ليس له نظير في كلامهم .

وإن استعملت متحركة وانفتح ما قبلها في النصب وجب أن تنقلب ، بموجب التصريف ، ألفاً لأنها ياء متحركة منفتح ما قبلها ؛ وقد تنزلت باتصالها بما أضيف إليها منزلة الجزء منه .

والواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين ، إلا أن يشد شيء أو يخاف لبس أو يكون التصحيح أمانةً للتصحيح في مثال آخر ، أو غير ذلك من الموانع للقلب ؛ وكل ذلك منتف عن الاسم المضاف إلى (١) الياء التي للمتكلم .

(١) في (٢) و (ب) : المضاف إلى غير الياء .

وإن استعملت ساكنة وانفتح ما قبلها وجب أيضاً قلبها ألفاً لأنها متطرفة ،
ومتزلة منزلة لام الكلمة ، فهي لاتصالها في موضع حرف تجب له الحركة ، فكانت
تقلب لانفتاح ما قبلها وكونها في حكم المتحرك ألفاً ، وكانت لما ذكرنا تختلف
أحوالها وتتغير من صورة إلى صورة ، فيكون ذلك إخلالاً .

ولا يقدح فيما عللنا به قلبهم إياها في النداء ألفاً ، إذا قلت يا غلاماً ، لأن
النداء له حكم في التغيير ليس لغيره ، فعدلوا لما ذكرناه إلى أن كسروا لها آخر
المضاف إليها في كل الأحوال ، لتثبت ولا تتغير ، فكان الكسر في آخر الاسم
المضاف إلى ياء المتكلم حكماً من أحكام البناء عارضاً فيه ^(١) ، بدليل أنه إذا لم
يُضَف هذا الاسم إلى هذه الياء عاد إلى ما يستحقه من الإعراب والتمكن .

وقد كسروا هذه الياء ما أصله في قياس استعمالهم أن يكون مفتوحاً معها ،
وهو اللام في قولك لي ، وهذه اللام أصلها الفتح ؛ وإنما كُسرت مع المظهرات
فرقاً بينها وبين لام التوكيد ، وهي باقية مع المضمرات على أصلها ، إذ كانت
المضمرات بابها الرد إلى الأصول ، ما خلا هذه الياء التي للمتكلم ، فإنها مكسورة
معها في قولك لي ، للزوم هذا الحكم - أعني كسر ما قبلها - سائر ما اتصل بها ،
ولأنهم إذا كانوا قد غيروا لها آخر الاسم فالزوم طريقتهم واحدة وعدلوا به عما
يقتضيه القياس من إعرابه مع كون ذلك داعياً إلى اختلاله ، لعدم الفارق بين
معانيه المتعاقبة عليه التي لأجلها تُكثِّف له إعرابه ، فلأن يُغيروا لها الحرف
الذي لا يختل بتغييره معها أولى .

والكسرة في قولك لي غيرها في قولك لزيد على ما يوجب التدقيق ، وإن
كان اللفظ واحداً ، لأن تلك مجتلبّة للفرق ، وهذه مجتلبّة لأجل الياء لتسلم ، لا
لمنى آخر .

(١) في (ب) : مث .

فصل

والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض ، وذلك أن المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض ؛ هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون ومستقلاً بنفسه ، فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ولا ينفرد اشتد اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقةً لامتزاجهما ، فيغلب على الأولى حكم الثانية وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم .

ولهذا المعنى من اتصال المضاف بالمضاف إليه حتى سرى إلى الأول حكم الثاني بنيت «غير» في مثل قول الشاعر :

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالٍ^(١)

وبنيت «مثل» في نحو قوله تعالى «إنه لحقٌ مثل ما أنكم تنطقون»^(٢) في أحد القولين ، وهو قول من لم يجعله حالاً .

(١) لأرقال : الأعلى

قائله أبو قيس الأسدي عامر بن جشم (؟) جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم ، وقد نسبته الزمخشري في الأحاجي للشهاخ وليس في ديوانه ، الشاهد فيه (غير) فإن الرواية فيه بفتحها مع أنها فاعل لـ «يمنع» فدل ذلك على أنه بناها على الفتح . يريد أن الناقة كانت تشرب ، فلما سمعت صوت حمامة نفرت وكفت عن الشرب يريد أنها يخامرها قزع من حدة نفسها وذلك محمود فيها . الكتاب ١ : ٣٦٩ الجمهرة ٣ : ٤٩٣ ، الانصاف ٢٨٧ ، الاحاجي النهوية ٦٦ ، شرح الفصل ٣ : ٨٠ ، ٨٠ : ١٣٥ ، مغني النيب ١ : ١٧١ ، اللسان (نطق ، وقل) ، الخزانة ٢ : ٤٦ .

(٢) الذاريات ٥١ : ٢٣ «فورب السماء ، إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون» .

فصل

وأما المنادى المفرد المعرفة كقولك : يا زيدُ ويا رجلُ ، إذا أقبلت على شخصٍ فناديتَه ، فتَعَرَّفَ بإقبالك عليه وتخصَّص بالنداء، فبني على الضم بناء قولك : يا زيدُ .

فالبناء أيضاً عارض فيه لأنه إذا انفصل عن النداء عاد معرباً كقولك : جاءني زيد ورجل ورأيت زيدا ورجلا .

وكذلك النكرة المفتوحة مع « لا » ، المرادُ بنفيها نفيُ الجنس كقولك : لا رجلَ في الدار ، « لا » عاملةٌ في رجلٍ النصبَ في الأصل . كما تعمل « إن » ، وهي مركبة من بعدُ معه ومجمولة هي وهو كالاسم الواحد في قول سيبويه (١) ، ولذلك شبه قولك لا رجلَ بخمسةَ عشرَ ، لأن الأصلَ خمسةٌ وعشرةٌ ، فركبَ العددين وهما اسمان مفردان وجعلا كلمة واحدة .

وكذلك كان الأصلُ لا رجلاً بالتنوين ، إلا أنهم أجروا العامل وهو « لا » مع المعمول - وهو الاسم النكرة المنصوب بها - مجرى الجزء الواحد ، فركبوها معه والتركيب يقتضي البناء وحذف التنوين من كل واحد من المركبين لأنه به - أي بالحذف - يجري الأول من الثاني مجرى بعض حروف الكلمة من بعض ،

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٤٥ . الانصاف ١ : ٣٦٦ .

وكذلك الثاني من الأول ، وبعض الكلفة لا يستحق الإعراب ، إنما تستحقه الكلمة بأكملها .

وفائدة ذلك الدلالة على أن المنفي يراد بنفيه نفي الجنس ، فنفيه مستوعب للقليل والكثير . ألا ترى أنك إذا قلت : لا رجل في الدار لم يحز أن يكون فيها رجل ولا اثنان ولا ما فوقها ، بل النفي مستوعب للواحد من هذا الجنس وما فوقه ، بالغاً ما بلغ ؛ فإذا فككت هذا الاسم من لا واستعملته غير منفي بها أو منفيًا وحكه غير الحكم الذي بيناه من إخلاص نفي الجنس عاد معرباً ، فبناؤه مع « لا » عارض له أيضاً .

وأما قبل وبعد وما أشبهها من الظروف المبنية في حال قطعها عن الإضافة ، فبناؤها عارض أيضاً لأنها إذا أضيفت فارقتها البناء ، وعادت معربة ، وقد بينا حكمها أيضاً فيما سبق .

والاسم المركب مع غيره كخمسة عشر وستة عشر وما أشبهها ، هذه الأسماء ، إذا أفردت ، معربة ، كقولك : خمسة وستة وعشرة ، فإذا ركبت بنيت لأنها ضمنت معنى حرف العطف إذ كان الأصل في خمسة عشر خمسة وعشرة ، ولكنهم حذفوا حرف العطف وركبوا أحد الاسمين مع الآخر وجعلوها كالاسم الواحد ليجرى مجرى أسماء الأعداد المفردة غير المركبة كسبعة ، وثمانية وعشرة ، لحاجتهم إلى ذلك في بعض الاستعمال .

وفائدة التركيب أنك إذا قلت : أعطيت بهذا الثوب خمسة وعشرة جاز أن يتوهم السامع أنهما صفتان ، وأنك أعطيت به تارة خمسة وتارة عشرة ، فإذا ركبت زال هذا الاحتمال وعلم المخاطب قطعاً أنك أعطيت به هذا المقدار من العددين المضموم أحدهما إلى الآخر في صفقة واحدة .

ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين كقولك : أحد وعشرون واثنان وعشرون ، لعلتين : إحداهما من طريق اللفظ ، والأخرى من طريق المعنى .

أما اللفظيةُ فلأن عشرين وأخواتها من العقود كثلثين وأربعين إلى التسعين؛
ألفاظها ألفاظُ جموع التصحيح ، وإعرابها إعرابها .

والتركيب لا يتطرق مع المبنيات والمجموعات مع غيرها ؛ إنما بابه المفردات ،
فلم تُركب هذه العقود مع النيف عليها كما رُكبت العشرة مع ما انضم إليها مما
دونها من الأعداد .

وأما العلة المعنوية فلأنه قلتما يتباين حكم مُشَمَّنٍ في التقويم ، حتى يعطى به
ثارةٌ درهماً وثارة عشرين .

وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثين والأربعين وما بعدها ، فالحكم فيه
أفحش ؛ وإن وقع مثل ذلك فقليل ؛ والعمل على الأكثر ، وما قلَّ فمُطْرَحُ
الحكم .

فالبناء في الأسمين المركبين في العدد وغيره أيضاً عارض لانهما إذا فُكَّتا
عادا معربين .

فضل

إنما بنيت الاسماء المركبة لان الاول يتنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة من بعض ، وكذلك الثاني من الاول ؛ وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب ، إنما تستحقه الكلمة بأسرها إن كانت بما يعرب .

فإن قيل : الاسمان المركبان يجريان ، كما قرر ، مجرى الكلمة الواحدة ، فهلا أعرب مجموعهما ، فالجواب أن من المركبات ما يعرب مع التركيب ، ويجري مجرى الاسم الواحد وإن وهنته التركيب ، وذلك في الاسماء الموضوعة لغير العدد ، كقولك : حضر موت وبعليك ورامهرمز ، وقد بين حكم هذا القسم .

ومنها (١) ما يبني فيه الاسمان معاً المركبُ أحدهما مع الآخر ، وذلك مركبات العدد كخمسَ عشرَ وستَ عشرَ وبأبها .

والفرق بين هذه والقسم الأول أن امتزاج تلك أشد ، إذا كان أحد الاسمين منها لم يكدر يستعمل على انفراده في ثاني الاستعمال ، بل حضر موت مثلاً في استعمالها علماً لهذه البلدة كدمشق مثلاً وبغداد ، فكما أن تينَ معرستان ، كذلك تلك في بعض استعمالها .

وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها يستعمل لمعناه كخمسَ إذا أردت بها هذا القدر من العدد وعشرة مفردة .

فالمعطف المتضمن (٢) في التركيب معتبر ، وإذا اعتبر فقد تضمنت معناه وما تضمن معنى حرف فلا وجه لإعرابه ، ولأن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميات فقط .

(١) في (ب) : ومنه .

(٢) في (ج) و (د) : المتضمنته .

فصل

المعربات معمولات ، والمعمولات تقتضي العوامل ، والعوامل على ضربين : لفظيٌّ ومعنويٌّ ، واللفظي هو الأصل لأنه الأقوى ، إذ كان محسوساً لأنه يُدرك بالسمع ، والمعنوي دونه لأنه معقول مستنبط لا محسوس ، ولهذا قلَّ وجوده فهو إنما يكون في ثلاثة مواضع : اثنان منهما مُتَّفَق عليهما ، وهما عامل (المتبدأ ، ورافع الفعل المضارع وذاك أن المتبدأ وخبره مرفوعان ، وليس معها عامل لفظي ظاهر ، ولا مقدر ، فالرافع لها حينئذ معنى ، فالمتبدأ مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، والعوامل اللفظية نحو إنَّ ، وكان ، وظننت ، وكونه معرفاً لها ، وأنه أول لثان ، ذلك الثاني خبر عنه ومسند إليه .

ومجموع هذه الصفات هو الابتداء ، ولهذا قالوا : الابتداء وصف في الاسم المتبدأ يرتفع به ، وأما الخبر فمرفوع كالمبتدأ لأنه هو في المعنى ، فقال بعضهم : عمِلَ فيه الابتداء كما عمل في المبتدأ ، وقاسه قائل هذا القول على غيره من عوامل المبتدأ اللفظية ككان ، وإن وظننت ، قال (١) : وليس شيء من هذه العوامل يعمل في المبتدأ إلا ويعمل في خبره على اختلافها في العمل فيهما .

(١) المبتدأ عامل في الخبر عند سيبويه. أما المبرد فعنده أن الخبر رفع بالمبتدأ أو الابتداء. ويرى الكوفيون أنها يترافعان . انظر الكتاب ١ : ٢٧٨ . المقضب ٢ : ٤٩ . الانصاف ١ : ٤٤ .

ولم يَفْرُقْ هذا بين العامل اللفظي والعامل المعنوي في القوة والضعف ، بل سوى بينهما لاشتراكهما (١) في جنسية العمل .

وقال غير هذا من المحققين : العامل في الخبر عامل مركب من مجموع الابتداء والمبتدأ .

والقائل بهذا القول اعتبر ضعف العامل المعنوي وانحطاطه عن رتبة العامل اللفظي فلم يقوَ عنده على العمل في الاسمين جميعاً ، إذا كان معنوياً ، فرفسه بالمبتدأ ، إذا لم يجد مع الابتداء غيره ، وكان وصفاً فيه قائماً به .

وهذان القولان في عامل المبتدأ وخبره أسدُّ الأقوال التي قيلت فيه ، وعلى ذاك فلا شبهه في أن الابتداء عامل معنوي .

والثاني من العاملين المعنويين المتفق عليهما . عاملُ الرفع في الفعل المضارع ، وذلك أن الرفع له عندهم وقوعه بنفسه موقع الاسم ، كقولك : مررت برجلٍ يكتب ، ارتفعَ يكتب لوقوعه موقع كاتب ، ثم استمر هذا حتى رُفِعَ الفعل بهذا المعنى في كل المواضع التي يَعْرِى فيها من ناصب وجازم ، وإن لم يُقَدَّر تقدير الاسم .

وأما العامل المعنوي المختلف فيه فعاملُ الصفة في قول أبي الحسن الأخفش (٢) كقولك : مررت برجلٍ ضاربٍ ، الجارُّ لضاربٍ عند أبي الحسن كونه وصفاً مجرورٍ وكذلك إن ارتفع أو انتصب ، وعند سيبويه : العاملُ في الموصوف هو العاملُ في صفته ، إذ كانا كالاسم الواحد .

(١) في (ج) : في اشتراكها .

(٢) اتفق سيبويه والمبرد على أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف انظر الكتاب :

٢٢٨/١ المقتضب ٣١٥/٢ .

فصل

والعوامل اللفظية تنقسم إلى ثلاثة أقسام : أفعالٌ وحروفٌ وأسماءٌ .
فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لها ،
ومحمولان عليها ، ومشبهان بها ، يدل ذلك على أنها أصل في العمل أنك لا تجد فعلاً
غيرَ عاملٍ إلا الأقلّ التزر ، لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له كما بينوه .
والأسماء أكثرها غير عامل وهو الأصل ، ومنها عاملٌ لشبهه بالفعل وأخذِه
من لفظه أو نيابته عنه أو غير ذلك مما إذا حقق أصله عاد إليه ، وذلك كالاسم
العامل عمل الحرف ، النائب عن الفعل اختصاراً .
والحروف منها العامل ومنها غيره ، وللأفعال عملان : مقدم وهو الرفعُ
ومؤخر وهو النصبُ ، فالرفع تشترك كلها فيه ، إذ لا بدّ للفعل من فاعل ، فلا
يجوز أن يخلو فعلٌ من مرفوع ، والنصب لما كان للمفعول وما شُبه به ، وليس
يلزم ذكر هذا القسم كما يلزم ذكر الفاعل .
فالأفعال ^(١) منها اللازم ، فهو لا مفعول له ، ومنها المتعدي وذكر مفعوله مع
فاعله جائز لا لازم ، ولا واجب ، فتقول على هذا : الرفع في الأفعال عام والنصب
فيها خاص .

(١) في (ب) : والأفعال .

وهو ، أعني النصب ، إما أن يكون لمفعول محضٍ - على ما ذكرنا - وإما أن يكون لمشبّه به . فنصبُ المفعول المحض يختص به بعض الأفعال دون بعض والنصب الثاني تشترك فيه الأفعال كما اشتركت في عملها الرفع .

فكل فعل ، لا^(١) بدّ له من اسمٍ يرفعه بأنه فاعله ، وصفته أن يكون مسندا إليه ذلك الفعل مقدماً عليه ، كقولك : ضرب زيد وقام عمرو ، فقام وضرب رافعان للاسمين اللذين بعدهما بأنهما فاعلاهما .

وسواء كان الفعل ماضياً أو غير ماضٍ ، موجباً أو غير موجب فإنه يرفع الاسم متى أسند إليه مقدماً عليه . ومتى تقدم الاسم على الفعل بطل في حكم العربية أن يكون فاعلاً ورجع إلى حكم المبتدأ ، ويصير الفعل بعده رافعاً لضميره ، وهو ومرفوعه في موضع خبر الاسم ، كقولك : زيدٌ خرج ، تقديره خرج هو .

وبذلك على أن تمّ ضميراً مرفوعاً مستتراً - هو الفاعل - ظهوره مع المثنى والمجموع كقولك : الزيدان خرجا ، والزيدون خرجوا .

ألا ترى أنك لو رفعت قولك : الزيدان بأنه فاعل ، وقد ارتفع الضمير الراجع إليهما بأنه فاعل أيضاً كنت قد جعلت للفعل فاعلين مرفوعين به ، والفعل لا يرتفع به اسمان فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف ، كقولك : قام زيدٌ وعمرو وقام الزيدان والعمران وقام الزيدون والعمرون ، وكذلك حكم قولك : الزيدون قاموا .

ولا يخلو الفعل من أن يكون لازماً أو متعدياً ، فاللازم ما لزم فاعله ولم ينفذ إلى مفعول كقولك : قام زيد وانطلق بكرٌ وطاب الخبزُ .

(١) في (أ) و (ب) : فلا .

والمتعدي ما تجاوز فاعله فنفذَ إلى مفعول فنصبه ، كقولك : ضربَ : زيدٌ
 عمراً وكسأ زيد بكراً جبة وعلم زيد عمراً عاقلاً وأعلم الله زيداً عمراً فاضلاً .
 وإنما رُفعَ الفاعل ونُصبَ المفعول للفرق بينهما ، وخصُصَ الفاعل بالرفع
 والمفعول بالنصب لأن الفاعل أقوى والمفعول أضعف ، والضم أقوى من الفتح ،
 فجعلَ الأَوقى للأَوقى والأَضعفُ للأَضعفُ تنبيهاً ومناسبةً بين المَـدلولات
 وأدلتها ، ولأن الفاعل أَقل في الكلام ، والمفعول أَكثرُ ، لأن الفعل إنما يكون
 له فاعل واحد يرتفع به وقد يكون له مفعولان وثلاثة ^(١) وأكثر من ذلك على
 اختلاف أنواع المفعولات ، والضم أَثقل من الفتح ، فجعل الضم الذي هو أَثقل
 للفاعل وهو الأَقل ، والفتح - وهو الأَخف - للمفعول - وهو الأَكثر - ليكثر في
 كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون ، ولأن الضم أول الحركات والفاعل هو
 الأول ، فجعل الأول للأول للمشاكلة ، والفتح من الألف ، والألف من آخر
 الخارج فهي الطرف الآخر ، فكانت أحقّ بان تكون خاصة بالمفعول من غيرها ،
 أعني الفتحَة .

ويجوز أن يقال : إن مجموع هذه العللِ علة لرفع الفاعل ، ونصب المفعول ،
 فتكون علة ذات أوصاف فتقول : رفعَ الفاعل لقوته وقلته وأوليته ، ونُصبَ
 المفعول لكثرتِه وضعفه وتأخره .

والناصب للمفعول هو الرفع للفاعل وهو الفعل ، هذا القول المعمول عليه
 وما سواه فمدخول .

وحكم الفعل مع المفعول الذي لم يسم فاعله حكمه مع الفاعل ، يُسند إليه كما
 يسند إليه ، ويرفعه كما يرفعه وينصب ما كان معه من مفعول كما ينصب ذلك مع
 الفاعل ؛ تقول : ضربَ زيد وأعطى عمرو درهماً ، وأعلم زيداً عمراً عاقلاً .

وإنما رُفعَ المفعول الذي لم يسم فاعله وكان حقه النصب في الأصل ، لأن

(١) في (ب) : وثلاثة وأربعة .

الفعل لا بدّ له من اسمٍ يُسند إليه ويكون حديثاً عنه ؛ وذلك الاسم من شرطه أن يكون مرتفعاً بالفعل .

والفاعل في باب ما لم يسم فاعله قد طوي ذكره ، فلا يكون مذكوراً في اللفظ ولا مقدراً في الفعل وذلك إمّا لإعظامه أو لاحتقاره أو للجهل به أو غير ذلك مما يقتضي حذفه من الأغراض ، فيبقى الفعل بعد حذف فاعله مفتقراً إليه أو إلى ما يقوم مقامه في إسناده إليه ، لأن الحديث لا يكون من غير حدث عنه ، ولما كان للمفعول من ^(١) الفعل حصةٌ وسهمٌ كما للفاعل ، بدليل أنه كما لا يصحّ تحدّده إلا من فاعل كذلك لا يصحّ حفظه إلا بمفعول ؛ ألا ترى أن من المحال أن يوجد ضربٌ وضاربٌ ولا مضروبٌ .

ولهذه العلة وضعت أفعال كثيرة مسندة إلى المفعول ، ولا فاعلَ حقيقياً لها ، كقولك : 'عنيتُ بحاجتك وبأبيه ، كما وضعت الأفعال اللوازم للفاعلين ولا مفعولَ لها ^(٢) ، فكان ذلك اقتصاصاً للمفعول من الفاعل ، ومراعاة له ، وجبراً .

فلما أرادوا مع حذف الفاعل إسنادَ الفعل إلى ما يقوم مقامه كان المفعول الصريح أولى بذلك ، فأناؤه مُنابه ورفعه بالفعل كما كانوا يرفعون الفاعل به ، إلا أنهم غيروه مع صيغة الفعل ، تنبيهاً على أن هذا المرتفع بالفعل ليس بفاعل حقيقي بل قائمٌ مقامه .

والتغيير إما أن يتناول فعلاً ماضياً صحيحاً أو مضارعاً ، فالماضي يُضم أوله ، ويكسر ثانيه على أي صيغة كان ، بشرط أن يكون ثلاثياً كقولك : 'ضرب زيد وحذِر عمرو ، والمضارع يُضم أوله ويُفتح ثالثه ، كقولك يُضرب

(١) : في (د) : في .

(٢) : في (ج) و (د) : ممها .

خالدًا وَيُسْمَعُ الْكَلَامَ ، أو فعلاً معتلاً ، والمعتلُّ إما أن يكون معتل العين أو معتل اللام ، فالمعتل اللام يجري مجرى الصحيح في تغييره كقولك : قضي الأمر ويُغزى الكفار ، ويُقضى الأمر ، ويُغزى الكفار .

والمعتل العين تنقل كسرة ثانية إلى أوله بعد تقدير إسكانه ، فيكسرُ أوله وَيَسْكُنُ ثانية ، فإن كان ياء ثبتت وتمكنت ، وإن كان واواً انقلبت ياء كقولك : سِيرَ بزيدٍ ، والأصلُ سِيرَ وقيل الكلام والأصلُ قولٌ ، هذه هي اللغة الكُشْرَى الفصحى .

وهناك لغتان أخريان ، ليستا في الجودة كهذه ، إحداهما أن تشير إلى ضم أول الفعل مع كسره فتنشأ حركة بين الضمة والكسرة ، تُعلم بالمشافهة ، وهي الإشمام^(١) ، وقد قرئ بها كقوله عزَّ وجلَّ « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلعي ماءك ويا سماءِ أَقْلعي ، وغيضَ الماءِ »^(٢) والأخرى أن تسلب الثانية حركته ، وتُقرِّر الأول على ضمته ، فإن كان الثاني واواً ثبَّتت ، وإن كان ياء انقلبت واواً كقولك في الواو : قولَ الكلام ، وأنشدوا على هذه اللغة :

وقولَ لا أهلٌ له ولا مالٌ^(٣)

وفي الياء سور بزيدٍ أي سِيرَ به .

(١) وهو أن تشم الحرف الضمة أو الكسرة ، وهو لا يسمع ، وإنما يتبين بحركة الشفة .
(٢) هود ١١ : ٤ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلعي ماءك ويا سماءِ أَقْلعي ، وغيضَ الماءِ ، وقضي الأمر واستوت على الجودي ، وقيل بعداً للقوم الظالمين » .

(٣) صلة هذا الشاهد قبله : وابتذلت غضبي وأم الرجال

ابتذلت : امتهنت . الرجال : الطنائس الحيرية ، ولعله يريد أن مائة من الأبل بما عليها من الطنائس الحيرية احتقرت ، وقيل له ولا مال .

وهو في النصف ١ : ٢٥٠ ، المحتسب : ٤١٦ ، اللسان ، رواج المروس (قول) . مسح اختلاف كبير في الرواية ، ومن الخلاف ضم أم وأهل وقتحتها .

فصل

وإن كان رباعياً ضممت أوله وأسكنت ثانيه وكسرت ثالثه في الماضي ،
وإن كان مضارعاً ضممت أوله وفتحت ثانيه كقولك : دُحرجَ يُدحرج وقلقل
يقلقل ، وقولهم : أخرج يُخرج ، وأكرم يُكرم جارٍ في الأصل على هذا الحكم ،
إذ كان الأصل في يُخرج يُؤخرَج ، وفي يُكرم يُؤكرم ، وقد أخرج الشاعر
على أصله حين اضطر ، فقال :

فإنه أهلٌ لأن يؤكرما (٢)

وتقول في مثل انقطع واقتطع واستقطع انقطع به يُنقطع ، واقتطع
يقتطع واستقطع يستقطع ، فقس على هذا .

(٢) ينسب لأبي حيان الفقمسي، (؟) يحذفون الهمزة من مضارع أفعال كأكرم لانهم استقلوا
وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة .

وهو في النصف ١ : ٣٧ و ١٩٢ ، ٢ : ١٨٤ ، الانصاف ١ : ١١ أوضح المسالك ٣ :
٣٤٦ ، اللسان (كرم ، ضمز ، ضرغم) ، المقاصد النحوية ٤ : ٥٧٨ ، ٨٠ .

فصل

وحال الفعل ، إذا بنيَ لما لم يُسمَّ فاعله ، عكسُ حاله إذا نقلَ بالهمزة ، وذلك أن الهمزة تنقله من اللزوم إلى التعدي إن كان لازماً ، وإن كان متعدياً إلى مفعول جعلته متعدياً إلى اثنين وإن كان متعدياً إلى اثنين جعلته متعدياً إلى ثلاثة ، والمثال في ذلك ظاهر .

وبالجملة ؛ فإن أداة التعدي تزيد الفعل ، إذا لحقته ، مفعولاً .

وَفِعْلٌ ما لم يُسمَّ فاعله إذا بني للمفعول عاد لازماً إن كان متعدياً إلى مفعول ؛ ومتعدياً إلى واحد إن كان في الأصل متعدياً إلى اثنين ، وإلى اثنين إن كان متعدياً إلى ثلاثة ، والمثال في ذلك أيضاً ظاهر .

ولا يُبنى الفعل اللازم لما لم يُسمَّ فاعله إلا أن يتصل به جارٍ ومجرور ، أو ظرف ، أو مصدر ، فإن تجرد من هذه الأشياء ورفع الفاعل فقط لم يجز بناؤه لما لم يُسمَّ فاعله في القول (١) الجيد ، لأن الفعل في ذلك يبقى حديثاً عن غسير

(١) في (ج) و (د) : في القول المعمول عليه .

يحيى الزجاجي (٠٠٠-٣٣٧/٩٤٩) ، وابن السيد (٤٤١/٥٢١-١٠٥٢/١١٢٧) وأبو حيان (٠٠٠-٤٠٠/١٠١٠) بناء الفعل للمجهول إن كان لازماً على أن يكون نائب الفاعل ضمير المصدر كجلس الجلوس ويحيى الكسائي على أن يكون نائب الفاعل ضمير المجهول ويحيى الفراء على أنه فارغ لا ضمير له .

انظر جمع الهوامع ١ : ١٦٤ .

حدث عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، وضحك عمرو لو غيرت هذين الفعلين فقلت : قِيمَ ، وُضِحِكَ لبقياً حديثاً عن غير حدث عنه ، لأنك حذفْتَ الفاعل ، ولم تجدْ شيئاً تقيمه مقامه .

فإن قلتَ : قام زيد يوم الجمعة وضحك عمرو في الدار جاز أن تبنيها لما لم يُسمَّ ، فاعله فتُقيمَ كل واحد من الطرفين مقام الفاعل ، كقولك : قِيمَ يوم الجمعة ، وُضِحِكَ في الدار ، ومن كلامهم المأثور عنهم : وُلِدَ له ستون عاماً^(١) ، قام الستون مقام الفاعل ، ولا يقوم الظرف من الزمان والمكان والمصدر مقام الفاعل حتى يُجعلن مفعولاتٍ على السعة ؛ ومعنى ذلك أن تُنزِلَ منزلة المفعول به ، فيكونَ الظرف إذا جعل مفعولاً على السعة ، كأن الفعل وقع به نفسه لا فيه ، وكذلك المصدر .

(١) الكتاب ١ : ١٨٩ ، باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والابحاز والاختصار . « ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاماً ، فالمعنى ولد له الأولاد وولد له الولد ستين عاماً ، ولكنه اتسع وأوجز .

فصل

من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات ؛ والأدوات هي الحروف ،
وتختصُّ بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال ، فلا بدَّ من تبيينها ، فمن ذلك
« كان » وأخواتها .

الفصل : هذه الأفعال تشترك في العمل ؛ وهو رفع الاسم ونصب الخبر ،
وأسمائها مشبهة بالفاعلين ، وأخبارها مشبهة بالمفعولين تشبيهاً لفظياً ؛ والفرق
بينها وبين بقية الأفعال أن هذه تدلُّ على أزمنة مجردة من الأحداث ، والأفعال
موضوعة للدلالة على الأحداث وعلى أزمنتها المعينة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت :
ضرب زيد عمراً - دلَّ لفظ ضربَ على الحركة المسماة ضربياً ، وهي الحدث ، وعلى
زمانها ؛ وهو الماضي ، وإذا قلت : كان زيد قائماً دلت كان على أن قيام زيد
وقع في زمن ماضٍ ، ولهذا لزم كان وأخواتها من الأفعال النواقص منصوبها ولم
يلزم « ضرب » وأشباهه منصوبه ، لأن منصوبَ كان متنزلاً منزلة الحدث
وقائمٌ مقامه .

ومن الفرق بين كان وبقية الأفعال أن منصوبات الأفعال غير مرفوعاتها في
المعنى ، ومنصوباتُ « كان » وأخواتها هي مرفوعاتها في المعنى ، لأن معموليها

- وهما اسمها المرفوع وخبرها المنصوب - هما مبتدأ وخبر في الأصل ، والمبتدأ إذا كان خبره مفرد أفوه هو في المعنى أو متنزل منزله^(١) ، ولافتقار هذه الأفعال - أعني كان وأخواتها - إلى الأخبار سميت ناقصة .

ومنها ما يلزمه النقص حتى لا يستعمل تاماً بته ، وذلك ما زال وما فقه وليس ، وظل .

ومنها ما يستعمل تارةً تاماً كسائر الأفعال ، وتارةً ناقصاً ، وذلك ما عدا الأفعال المعدودة المقصورة على استعمال النقص . ألا ترى أنك تقول : كان زيد قائماً ، فتجدتها مفتقرة إلى الخبر ، فهذه ناقصة ، وتقول : كان الأمر - أي وقع - فتجدتها تامة مستغنية عن منصوب كاستغناء وقع عنه ، وهذه التامة تؤكد بالمصدر إن شئت فتقول : كان الأمر كوناً ، كما تقول : وقع وقوعاً ولا تقول في الأولى : كان زيد قائماً كوناً ، لأن تلك ، أعني الناقصة ، خلعت منها الدلالة على الحدث ، وقام منصوبها مقامه ، فلم يجز تأكيد هابه ، والثانية دالته عليه ومتضمنته تضمن غيرها من توام الأفعال ، فأكدت به تأكيد غيرها مما يصح تأكيد المصدر ، ولو رمت مثل هذا في « ليس » لم يجز ، لو قلت ليس زيدٌ وسكت على المرفوع دون المنصوب لم يكن كلاماً في شيء من الاستعمال حتى تتبع مرفوعها بمنصوب ، فتقول ذاهباً أو خارجاً أو ما جرى هذا المجرى .

وكذلك ما زال ، لا تقول ما زال زيد ، وتقتصر حتى تتبعه الخبر .

فأما قولهم : ما زال ، وهم يريدون ما انتقل ، فليست المستعملة في باب « كان » ، بل هي لفظة أخرى موافقة لها في ظاهر الصورة ، مخالفة لها في الأصل ، لأن تلك إذا أسندتها إلى نفسك قلت فيها : ما زلتُ أفعل كذا ، فكسرت

(١) في (ب) : تنزله .

الزاي ، وهذه إذا أسندتها إلى ضميرك قلت : ما زُلت من مكاني أي ما انتقلت ،
فضممت الزاي ، وتقول في مضارع تلك : أزال ، وفي مضارع هذه « أزل » ،
قال الله تعالى « ولا تزال تطلع على خائنة منهم »^(١) وقال في الأخرى « وإن
كان مكرهم لتزول منه الجبال »^(٢) فهما لهذا أصلان مختلفان .

واعلم أن « ليس » فعل جامد غير متصرف ، ولجودها^(٣) ذهب قوم إلى
أنها حرف ، وإنما جمدت لأن لفظها لفظ المضي ، ومعناها نفي الحال ، فلم
يتكلف لها بناء آخر ، إذ لا فائدة في ذلك ، فاستعملت على لفظ واحد ،
ولأنها خالفت بقية الأفعال في أنها وضعت سالبة للمعنى ، والأفعال ليس من
أصلها أن توضع لسلب المعنى ، إنما توضع لإيجابه ، فتزلت في هذا الحكم منزلة
الحرف فجمدت ولم تتصرف .

والدليل على أنها فعل اتصال الضمائر المرفوعات بها كاتصالها ببقية الأفعال ،
وذلك قولك لست لست و لست لست و لست لست و لست لست و لست لست و لست لست
وليسوا و لست لست فكذا كما تقول : قمت وقمت وقمت وقمت وقمت وقمت وقمت
وقاما وقاموا وقمن وقمن وقمن وقمن وقمن وقمن وقمن وقمن وقمن وقمن ،
وبقية التصاريف على هذا .

(١) المائدة ٥ : ١٤ « فبما نقضهم ميثاقهم لعنهم ... ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا
قليلا ... » .

(٢) إبراهيم ١٤ : ٦ « وقد مكروا مكروهم ، وعند الله مكروهم ، وإن كان مكروهم
لتزول منه الجبال » .

(٣) في اللسان (ليس) قال ابن سيده : ليس من حروف الاستثناء ، وقال الخليل : أصله
لا أيس ، وقال ابن كيسان : ليس ، من حروف الجحد ، وقال ابن سيده : كلمة نفي وهي فعل
ماض .

وفي مغني اللبيب ١ : ٢٩٣ ، زعم ابن السراج أن ليس حرف بمعنى « ما » ونابغه الفارسي
في الحلييات .

وأصلها في الوزن لَيْسَ عَلَى فَعِلٍ كَصَيْدِ الْبَعِيرِ من الصاد ، وهو داء يأخذه في عنقه تميل منه ، ويسمى الصَّيْدُ أيضاً ، ويقال منه : صَيْدَ الْبَعِيرِ أيضاً مسكناً تخفيفاً ، لكنه لا يلزمه السكون كما لزم « ليس » لتصرفه وجودها وكلاهما أسكن إسكان اللام في « عَلِمَ » إذا قلتَ قَدْ عَلِمَ ، ولولا إلزام ياء « ليس » السكون حتى صارت في حكم ياء « ليت » لوجب في حكم التصريف قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكان اللفظ بها يصير « لاس » كما تقول : هابَ في الماضي من لفظ (١) الهيبة .

وإنما حكم عليها بهذا الوزن دون غيره ، لأنه لم يخلُ أن تحمل عليه أو على « فَعَلَ » أو على « فَعُلَ » ، وهذه هي صيغ الماضي من الثلاثي ، التي لا يبنى ماضٍ من الأفعال إلا عليها ، فلا يجوز أن تكون على « فَعَلَ » ، لأن المفتوح لا يخفف فيسكن ، وإنما يُسَكَّنُ المثالان الآخران تخفيفاً ، فهم يقولون في كَتَبَ كَتَفَ وفي رَجُلٍ رَجُلَ ، ولا يقولون في جَمَلٍ جَمَلُ ، وإن جاء تخفيفُ المفتوح فقليلٌ ، في الشعر (٢) .

ولا يكون أصلها « فَعُلَ » لأن عينها ياء « وليس فيما عينه من الأفعال ياء ما بني على « فَعُلَ » بضم العين ، وإذا بطل أن تكون « فَعَلَ » أو « فَعُلَ » بقي أن تكون فَعِلَ بكسر العين .

(١) في (ب) : من فعل .

(٢) في الشعر : ساقطة من (ب) .

فصل

قوله ^(١١) والثاني أفعال المقاربة مثل عسى وكاد ..

الفصل : سميت هذه الأفعالُ أفعالَ مقاربةٍ لأنها لمقاربة الفعل والأخذه فيه ،
كقولك : كاد يفعلُ ، وَكَرَبَ يفعلُ ، وأنشأ يقول وجعل يقول .
فأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق ، كما أن معنى لعل ذلك .

والدليل على أنها فعل اتصال الضمير بها على حد اتصاله بالفعل الذي لا شك
فيه ، تقول : عَسَيْتُ أن أقوم كما تقول : رميت ، وفيها لفظة أخرى :
عَسَيْتُ بكسر السين وهي دون هذه ، وقد قرئ بها قوله تعالى « فهل
عَسَيْتُمْ إن توليْتُمْ » ^(١٢) فأما علة جمودها وامتناعها من التصرف ، فذهب

(١) انظر الجمل ورقة ٢/٦ .

(٢) محمد ٤٧ : ٢٢ « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض ، وتقطعوا أرحامكم »
والقراءة المشار إليها هي قراءة نافع المدني ، وجمهور القراء بفتح السين . انظر زاد السير ١/
٢٩٢ .

بعضهم^(١) في ذلك إلى أنها محمولة فيه على « لعل » ، و« لعل » حرفٌ معني والحروف لا تتصرف ، فأجريت عسىُ مجراها .

وأجود من ذلك أن يقال إنها جمدت لأنها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي ، فاتقني عن أن يتكلف لها بناءُ المضارع منها ، ولهذا العلة لزم خبرها « أن » فلم يجز تعرية منها في الاختبار وحال السعة .

ولها في الاستعمال وجهان ، أحدهما أن يرتفع بها الاسم ، ومعناها معنى قارب فتفتقر إلى خبرٍ منصوب ، كقولك عسى زيد أن يقوم ، ولا يكون خبرها إلا مصدراً مقدراً غيرٍ مصرحٍ بلفظه ، وذلك المصدر هو « أن » والفعل .

وعلة ذلك أنهم حققوا خبرها الاستقبال « بأن » لأنها لا تقتضي غير ذلك إذا وقع بعدها المضارع ، فلو جاؤوا مكانها بالمصدر الصريح الذي هي في معناه لم يتحقق فيه معنى الاستقبال ، لأن زمن المصدر مبهمٌ غيرٌ معين ، وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبيه على الأصل خبرها مصدراً مصرحاً به ، وذلك في قولهم في المثل « عسى الغويرة أبو ساء^(٢) وأبوس جمع بأس كراس وأرؤس ،

(١) انظر معني اللبيب ١ : ١٥١ .

(٢) الغويرة تصغير غار ، وهو مكان على الفرات .

أصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباه حين قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات الغويرة على طريقه ، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار . يضرب للرجل يخبر بالشيء فيتهم به . ونصب أبو ساء على معنى عسى الغير يصير أبو ساء .

مجالس ثعلب ٢ : ٣٧٢ الايضاح المعصدي ١ : ٧٦ جمع الأمثال ٢ : ١٧ ، شرح الفصل ٣ : ١٢٢ ، اللسان (غور) .

هكذا جاء هذا المثل ، وقدروه بأن تبؤس ، والوجه عسى الغوير أن يبئس أي يأتي بالبأس ، أي عسى أن يكون البأس من قبله ، وجاء في المنظوم : عسى بإبأس^(١) ، وفي المثل كلام غير هذا .

والوجه الثاني من استعمال عسى أن يكون مرفوعها أن والفعل ، فيتحكم على موضعها^(٢) بالرفع ، ويستغنى في هذا الوجه ، بذكر ما تضمنه اسمها من الحدث عن الخبر الذي لا يكون إلا حدثاً كقولك عسى أن يقوم زيد وعسى أن يخرج عمرو .

وتشبه في الوجه الأول بكان الناقصة لافتقارها إلى الخبر ، وفي هذا الوجه بكان التامة لاستقلالها بمرفوعها ، وتفسر في الوجه الأول بقارب ، وفي الوجه الثاني بقرب ، وقد يجذف من خبرها « أن » في الضرورة ، تشبيهاً لها بكاد وحلاً لها عليها لاشتراكها في المقاربه ، وإن اختلفا في صفته نحو قول الشاعر :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب^(٣)

(١) « عسى بإبأس » جاءت في قول الكميّ الأسدي ٦٠-١٢٦ هـ ٦٨٠-٤٤٤ م :

قالوا أساء بنو بكر فقلت لهم عسى الغوير بإبأس وإغوار

انظر الديوان : ١٨٦ ، اللسان (غور ، بأس) . الخزانة ٤ : ٧٩٠ .

اللسان (غور ، بأس) ، الخزانة ٤ : ٧٩٠ .

(٢) في (٥) : موضعها .

(٣) الشاهد لهذبة بن خشرم (. . . نحو ٥٠ هـ . . . نحو ٦٧٠ م) ، وهو في الكتاب ١ : ٧٨ : الكامل :

١٦٨ ، أسرار العربية : ١٢٨ ، والرواية فيه : عسى المم .

شرح المفصل ٧ : ١١٧ ، مغني اللبيب ١ : ١٦٤ ، أروض المسالك ٦ : ٢٢ : الخزانة

(٤) : ٨١ .

والشاهد فيه حذف أن من خبر « عسى » .

واعلم أنك إذا قلت : عسى زيدٌ أن يقوم كان في « يقوم » ضميرٌ يرجع إلى زيدٍ ، هو فاعل يقوم ؛ وذلك الضميرُ يُثنى بحسبِ تثنية الاسم الذي يرجع إليه ، ويجمع إن كان مجموعاً ، ويؤنث إن كان مؤنثاً والمثال في كل ذلك ظاهرٌ .

فإن قلت : عسى أن يقوم زيدٌ كان لك في هذه المسألة وجهان : أحدهما أن تكون كالأولى ، فيكون « زيدٌ » مؤخرأً ، والنيةُ به التقديم ، وهو مرفوع بعسى ، و« أن يقوم » في موضع نصبٍ ، فتجري هذه المسألة في هذا الوجه في الأفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع على الأصل ، والمثال فيه ظاهرٌ ، وهي في هذا مقدرَةٌ تقديرَ « كان » الناقصة .

وإن شئت قدرتها ، أعني عسى ، تقدير كان التامة ، فترفعُ بها « أن والفعل » ويكونُ زيدٌ مرفوعاً بالفعل الذي في صلة « أن » لا بعسى ، فيكون الفعل في هذا الوجه موحدأً على كل حال لأنه لا ضمير فيه كقولك : عسى أن يقوم زيدٌ عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم هندٌ ، وعسى أن تقوم الهندان ، وعسى أن تقوم الهندات .

ويتفرّع على ذلك من المسائل أن تجعل عسى وما عملت فيه خبراً الاسم متقدماً ، كقولك : زيدٌ عسى أن يقوم ، إن جعلت في « عسى » ضميراً راجعاً إلى زيدٍ كانت ناقصة ، وكانت « أن والفعل » في موضع نصبٍ خبراً لعسى ، والضمير اسم « عسى » لارتفاعه بها .

فعلیٰ هذا تثنى الضمير في « عسى » إن كان الاسم المتقدم المحبرُ عنه مثنىً ، وتجمعه إن كان مجموعاً ، وتؤنثه إن كان مؤنثاً ، الزيدان عسياً أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، وهندٌ عست أن تقوم ، والهندان عستا أن تقوموا والهندات عسین أن يقمن .

وإن شئت جعلت « عسى » فارغة من الضمير ، ورفعت بها « أن والفعل »
وكانت تامة ، فعلى هذا تكون على صورة واحدة - مفرداً كان المبتدأ ، أو
مثنى ، أو مجموعاً ، لأن العائد حينئذٍ إلى المبتدأ هو ما تضمنه الفعل الذي في
الصلة من الضمير ، و« عسى » فارغة لارتفاع أن والفعل بها ، وذلك قولك
زيدٌ عسى أن يقوم ، والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا ،
وعلى هذا بقية المثال ، وكأنك قلت في الأول : زيدٌ قارب القيام . والزيدان
قاربا القيام والزيدون قاربوا القيام ، وفي الثانية زيدٌ قَرَبَ قيامه ، والزيدان
قرب قيامها ، والزيدون قرب قيامهم ، وعلى هذا بقية المثال .

فصل

وأما « كادَ » ففعلٌ متصرفٌ ، يستعمل منه الماضي والمضارع ، كقولك :
كاد زيد يقوم ، ويكاد يقوم ، قال الله سبحانه « يكادُ البرقُ يخطفُ أبصارهم »^(١)
وقال تعالى « إذا أخرجَ يدهُ لم يكدهُ يراها »^(٢) وقال تعالى « من بعدِ ما
كادَ يزِينُ قلوبُ فريقٍ منهم »^(٣) .

إلا أنها وإن شاركت « عسى » في معنى المقاربة ، فهي أشد مطالبة للفعل
من « عسى » وأقربُ إلى الحال منها ، وتلك أبعدُ منه . فلهذا استغنت « كاد »
عن دخول « أن » في خبرها ، وكان الاستعمالُ الأكثرُ الأشيعُ « كاد زيدُ »

(١) البقرة ١ : ٢٠ « يكاد البرق يخطف أبصارهم ، كلما أضاء لهم مشرا فيه ... » .
(٢) التور ٢٤ : ٤٠ « أو كظلمات في بحر لجي ... ، ظلمات بعضها فوق بعض ، إذا
أخرج يده لم يكده يراها ... » .
(٣) التوبة ٩ : ١١٨ « لقد قاب الله على النبي والمهاجرين والأَنْصَارِ ، الذين اتبعوه في ساعة
العسرة ، من بعد ما كاد يزِين قلوب فريق منهم ... » .

يفعل « ، وقد جيء في الشعر في خبرها بأن ، وذلك حمل لها على « عسى » كما
حملت « عسى ، عليها في حذف « أن » من خبرها ، قال الشاعر :

قد كادَ من طولِ البلى أن يَمْضِحَا^(١)

ولكاد استعمال آخر ، تكون فيه بمعنى « أراد » . وعلى ذلك أنشد أبو
الحسن^(٢) وغيره :

كادتُ وكِدْتُ وتلك خيرُ إرادِهِ لو عاد من عصر الشيبَةِ ما مضى^(٣)
وحلوا عليه قوله عليه سبحانه « كذلك كدنا ليوسف »^(٤) أي أردنا ،
وتكون كادَ « فَعَلَّ » من الكَيْد من قوله الله سبحانه « فكَيْدُونِي جميعاً ثم
لا تُنظِرُون »^(٥) .

(١) الشاهد لرؤبه بن العجاز (٧٦٢/١٤٥٠٠) وصلته قبله .

ربح عناه الدهر طوراً قاعى

الربيع : المنزل ، عناه : درسه . البلى : الدرس ، أمصح : أخلق وذهب وانقطع .

وهو في الايوان ١٧٢ ، الكتاب ١ : ٤٧٨ ، الكامل : ١٦٧ الانصاف : ٥٦٦ ، أسرار
العربية : ١٢٩ ، شرح المفصل ، ٧ : ١٢١ ، شرح ابن ، عقيل ١ : ١٧١ ، اللسان (مصحح ،
كود) الحزافة ٤ : ٩٠ .

(٢) أبو الحسن الأخفش ، تقدمت ترجمته .

(٣) والشاهد فيه يجيء خبره فعلاً مضارعاً مسبقاً بأن المحتسب ٢ : ٣١ ، الصحاح
(كود) ، أمالي المرتضى ١ : ٣٣١ ، لسان العرب (كيد) ولم أجد من ينسبه .

(٤) يوسف ١٢ : ٧٦ « فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ، ثم استخرجها من وعاء أخيه ،
كذلك كدنا ليوسف ... » .

(٥) هود ١١ : ٥٥ « من دونه ، فكيدوني جميعاً ثم لا - تنظرون » . كيدوني : احتالوا
في ملاكي ، تنظرون : تهلون (لسان العرب) .

وقد رووا في مصدر التي بمعنى المقاربة « لا أفعل ذلك ولا كؤدّ أو
لاهما »^(١) فأما « كرب وأوشك » فيستعملان تارة استعمال « كاد » ، وتارة
استعمال « عسى » ، كقولهم : « كَرَبْتُ تَغيب » يعنون الشمس ، فهذا بغير
« أن » كما تقول : كادت تغيب « وإن افترقا في المعنى ، وتقول : يوشك أن
يكون كذا أي يُسرِع ، ويبعدُ في الاستعمال ، يوشك يكون كذا ، وأوشك
زيدُ أن يخرج ، وأوشك يخرج . إلا أن حملتها على عسى في الاستعمال أكثر .

فأما « أخذَ وجعلَ » فمستعملان استعمال « كاد » ، وخاصةً إذا كانا
فِعْلِيَّ مِقَابَرَةٍ ، وذلك بغير « أن » ، كقولك : أخذ يقول ، وجعل يقول ،
ومثلهما : أنشأ يفعل .

فصل

نعم وبس ما جرى مجراهما من الأفعال مما يقتضي مدحاً أو ذمّاً ، أو تعظيماً مع مبالغة فيها ^(١) . أعلم أن « نعم » و « بس » فعلان جامدان غير متصرفين ، أحدهما وهو « نعم » غاية في المدح ، والآخر وهو « بس » غاية في الذم .

يدلك على أنهما فعلان رفعهما الأسماء الظاهرة ، على حدّ رفع الأفعال إياها ، إذا قلت : نعم الرجلُ وبسَ الغلام ، وتضمنتهما الضمائر ، واتصالها بهما إذا قلت : نعمَ رجلاً زيدٌ ، أي نَعَمَ هو ، وهو ضمير جنس المقصود بالمدح أو الذم وما مثّلوا به في قولهم : قومك نعموا رجالاً ، وأخواك نعماً رجلين فيمن

(١) لسان العرب (كود) . والرواية فيه « لا كوداً ولا ماً »

(٢) في (ب) فيها .

أجازته ، وذلك على حد قولك : الرجلان قاما والرجال قاموا ، واتصالُ قام
التأنيث اللاحقة بأفعال المؤنث بهما كقولك : نعمت المرأة هندٌ وبئست الجاريةُ
'جملٌ' ، وعليه قول الشاعر يصف ناقة :
نعمتُ زورقُ البلدِ (١)

فأما جمودها ، فلما تضمنتاه من الزيادة على معنى الخبر ، وذلك هو المبالغة
في المدح أو الذم ، والمبالغة (٢) زيادة على الأصل ، وهذه المبالغة تضمنتاهما
وصيغتهما صيغة بواقي الأفعال التي لم توضع للمبالغة ، فبذلك خرجتا عن منساج
جمهور الأفعال ، فأشبهتا الحروف الموضوععة للمعاني ، فألزمنا طريقة واحدة ،
وذلك هو الجمودُ وعدم التصرف .

وأصلُ لفظيهما « نَعِمَ » و« بئسَ » و كما تقول : عَلِمَ وَحَدِرَ ، إلا
أنهما لازمان ، وقد نطقوا بهذا الأصل . وقال طرفة (٣) :

(١) تقدم الحديث عن هذا الشاهد .

(٢) في (ج) و (د) : وذلك هو المبالغة .

(٣) طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي ، (٥٣٨/٨٦ - ٥٦٤/٦٠) .

طبقات فحول الشعراء : ١١٥-١١٦ ، الشعر والشعراء : ١ : ١٨٥ ، الخزانة : ١ : ٤١٤ .
وروايه الشاهد في الديوان ص ٥٨ :

خالتي والتففس قدماً إنهم نعم الساعون في القوم الشطر

ما أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِنَّهُمْ نَعِيمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ (١)

وفيها وفي الأخرى أربع لغات: نَعِيمَ وهي الأصل ، وَنَعِيمَ وهي مسكنة من الأصل كما تقول في عِلِمٍ وَشَهْدَ عِلْمٍ وَشَهْدَ ، وَنَعِيمَ بكسر النون إتباعاً لكسرة العين، وَنَعِيمَ بكسر النون وإسكان العين وهي الكثيرة المستعملة، وهي مسكنة من التي دخلها الإتياع كما قالوا في شَهْدَ شَهْدَ بكسر الشين :

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رَبِيعُنَا وَإِنْ شَهْدَ أَغْنَى فِضْلُهُ وَنَوَافِلُهُ (٢)

وهذه اللغات الأربع مستمرة في كل اسم ، أو فعل وزنه على « فَعِيل » بكسر العين ، وعينه أحد الحروف الحلقية الستة (٣) .

(١) أقل : حمل .

وهو في الكتاب ٢ : ٤٠٨ ، المقتضب ٢ : ١٤٠ ، الخصائص ٢ : ٢٢٨ ، أمالي ابن الشجري ٢ : ٥٥ ، اللسان (نعم) ، الخزائن ٤ : ١٠١ .

(٢) الشاهد للاختلاف (١٩ / ٦٤٠ - ٦٤٠ / ٧٠٨) ، يمدح بشر بن مروان (٧٥٠ - ٧٩٤) .
الديوان : ٦٤

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فِرَاتُنَا وَإِنْ شَهْدَ أَجْدَى قَبِيضِهِ وَجِدَادُ لَهُ
ولا شامد فيه في هذه الرواية .

وهو في الكتاب ٢ : ٢٥٩ ، تحصيل عين الذهب ٢ : ٢٥٩ .
(٣) الهمزة ، والهاء ، والعين ، والغين ، والحاء والخاء .

فالاسم نحو فَخِذِ ، تقول فيه : فَخِذْهُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَفَخِذْهُ وَفَخِذْهُ
وَفَخِذْهُ .

والفعل كقولك : شَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ .

فأما حكم أفعال المدح والذم في العمل ، فإنها ترفع من الأسماء الظاهرة أسماء
الأجناس المعرفة بالألف واللام خاصة ، أو ما أُضِيفَ إليها ، ومن المضمرات
ضمائرها هذه الأسماء خاصة ، ولا يرتفع بها ما عدا ذلك [إلا ما اعتداده به]^(١)
وتنتصبُ بها نكرات هذه الأسماء الظاهرة المرتفعة بها على التمييز ، وتكون تارة
لازماً في الذكر ؛ وذلك إذا رفعت الضمائر لأنها تكون مفسرةً للمضمرات ؛
والمضمراتُ فيها خارجة عن قياس بابها لأنها غير راجعة إلى مذكورٍ في اللفظ ؛
فلهذا لزم التفسير وبالاسم النكرة المنصوب على التمييز في هذا الوجه ، وتارة
يكون المتكلم في ذكر المنصوب مخيراً ، إن لم يذكره فلاستغناء عنه ، وإن
ذكره فتأكيده ، وذلك إذا ارتفع بها الاسم الظاهر ؛ والمثال على هذا ، أعني^(٢)
رفعها الاسم الظاهر ، قولك : نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَبِئْسَ الْغُلَامُ عَمْرُو ، وكذا
المضاف إلى الجنس قلت : نِعِمَّ غُلَامٌ الْقَوْمِ بِشْرٌ ، وبِئْسَ صَاحِبُ الْقَوْمِ
بِكْرٌ .

فهذه الأسماء المرتفعة بنِعْمَ وبِئْسَ أسماءُ أجناسٍ لا تخصُّ شخصاً دون شخص
، وتعريفها تعريف الاستفراق ، أعني استفراق الجنس ، لاتعريف العهد الذي يكون

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

(٢) في (ب) : أعني رفعها الظاهر .

للشخص المعين المهود ، لأن موضوعها في هذا الباب يقتضي ذلك دون غيره ، وذلك أنك لما قصدت مدح زيدٍ في قولك : نعم الرجل زيدٌ وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كله ، وأبهمت ذكره وطويته فيه ، ثم اختصاصته من بعد ذلك بالذكر وعينته ، فكان ذلك أبلغ في مدحه من ساقته المدح إليه في أول وهلة على المؤلف في باب الأخبار وهذا مذهب متسع في كلامهم واستعمالهم ، إذا أرادوا اختصاص ممدوح أو مذموم بمدح أو ذم ذكروا جنسه ، ثم اختصوه بالذكر بعده ، ليكون له - بالاختصاص بالذكر وإفراده به - ميزة عليه وتفضيل . قال الله سبحانه « من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريلَ وميكَالَ »^(١) فخصَّ جبريلَ وميكَالَ بالذكر تفضيلاً لهما ، وإن كان قوله : « وملائكته » قد شملها ، ودخلاه فيه ، وكذلك قوله سبحانه في الأخرى « فيها فاكهةٌ ونخلٌ ورُمَّانٌ »^(٢) في قول من جعلها من هذا الباب ، أعني النخل والرمان ، بعد قوله « فيها فاكهة » .

وأما مذهبهم في الإبهام ، إذا أرادوا تفخيم الشيء واختصاصه بعد الإبهام بالذكر فمعلومٌ أيضاً ، من ذلك قوله تعالى « إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ »^(٣) ، ولم يقل إنني أنا الله ، ولو قاله لكان المعنى في التفخيم ، على صحته ، دون المعنى في قوله « إنه

(١) البقرة ١ : ٩٨ « من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريلَ وميكَالَ فإن الله عدو للكافرين » .

(٢) الرحمن ٥٥ : ٦٨

(٣) النمل ٢٧ : ٩ « يا موسى . إنه أنا الله العزيز الحكيم » .

أنا الله» وذلك أن هذه الهاء ضمير الأمر والشأن ؛ وضميرُ الأمر والشأن غير راجع إلى مذكور في اللفظ؛ فهو ضمير مبهم، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالحلمة بعده ، وهي قوله سبحانه « أنا الله » من التفخيم ما لا يكون مع غيره ، وإن دل الكلامان على معنى واحد ؛ ولذلك حكمُ « بئسَ » وما جرى مجراها « نِعْمَ » في الاستعمال .

وزعموا أن فاعل هذه الأفعال قد جاء مظهراً على غير الوجهين المذكورين ، أعني بهما الجنسَ أو المضافَ إلى الجنس ، وذلك ما أنشدوه من قول الشاعر :

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفاناً^(١)

قال أبو علي^(٢) : والأكثرُ الأعراف غير ذلك .

فأمّا ارتفاع الضمير بها فقولك : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ؛ والأصلُ نعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ ؛ ثمَّ ضُمَّتْ « نِعْمَ » ضميرَ الرجل قبلَ الذكر ، وألزمتَ الكلامَ ذكرَ المنصوب معها ، مفسراً لهذا الضمير ليكون لزومه^(٣) إياه وتفسيرُهُ له بنزلة

(١) أنشد هذا البيت لحساب بن ثابت (٥٤-١٠٠ هـ ٦٧٤) ، ونسب إلى أوس بن مغراء ٥٥٠-٦٧٥/هـ وقيل هو الكثير النهشلي ٧٠٠-٦٩٠/هـ ، ويستشهد به على أنه قد جاء قليلاً فاعر نعم فكرة مضافة إلى مثلها وهو رأي للاخفش ، ولا يرى سيبويه ولا البرد هذا الرأي . راجع سيبويه ١ : ٣٠١ ، المقتضب ٢ : ١٤١ .

(٢) المقصود أبو علي الفارسي ، وعبارته في شرح الفصل ٧ : ١٣٢ : « وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه » .

(٣) في (ب) : لزومه للمضمون .

مذكورٍ في اللفظ ، يرجع الضمير إليه ، إذ كان المفسّر من جنس المفسّر .

فإن رفعت بها الظاهر كنت خيراً في ذكر هذا المنصوب وترك ذكره ،
كقولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ونعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ ، فذكره للتأكيد ،
وحذفه للاستغناء عنه ، والشاهد على جواز ذكره قولُ الشاعر :

تزوّد مثلَ زادٍ أبيضَ فينا فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيضِ زادٍ (١)

فأمّا ارتفاع الأسماء المذكورة بعد فاعل هذه الأفعال ، وهي المخصوصة
بالمدح أو الذم ، كزيدٍ في قولك نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، فقد وُجّهت على وجهين :

أحدهما أن يكون الاسم مبتدأ ، وتكون الجملة من « نِعْمَ » وفاعلها خبراً
له متقدماً عليه ، ولا يحتاج إلى عائدٍ من الجملة ، لأن فاعل « نِعْمَ وبئس »
يشملّه ، إذا كان جنساً له ، فهو داخِلٌ تحته ، فاستغنى بشموله إياه عن ذكره
تربطُ الجملةُ به .

(١) البيت من قصيدة لجري ، يمدح بها عمرو بن عبد العزيز ٦١/٦٨١-٧٢٠/١٠٠ ، والشاهد
فيه اجتماع التمييز والمميز على جهة التأكيد ، وأجاز ذلك أبو العباس المبرد والفارسي وجماعة من
النحويين . يقصد بقوله أبيضُ أبيضُ عمر بن الخطاب (٥٨٤-٦٤٤/٢٣) رضي الله عنه ، إذ
المعروف أن ابن عبد العزيز من نسله . الديوان : ١٣٥ ، الايضاح العضدي ١ : ٨٨ شرح
المفصل ٧ : ١٣٣ ، اللسان (زود) مغني اللبيب ٢ : ٥١٦ ، شرح ابن عقيل ٢ : ١١٦ ،
الخزانة ٤ : ١٠٨ .

ويدل على قوة هذا القول - أعني كونه مبتدأ - جوازُ حذفه إذا دل الكلام عليه ، كما يجوز حذف المبتدأ لذلك ^(١) ، فمن ذلك قوله تعالى في قصة أيوبَ « نِعِمَّ العبدُ إنه أوَّابٌ » ^(٢) ، ولم يذكره بعد « نِعِمَّ » ومرفوعها - وهو المخصوص بالثناء - ، لدلالة الكلام عليه ، إذ كانت القصة مقصورة على ذكره .

والوجه الآخر أن يكون الاسم المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف ؛ وذلك المبتدأ لا يظهر ، وتقديره هو ، كأنك لما قلت : نِعِمَّ الرجلُ ، قال لك قائل : من هذا المقصود بالمدح ، أو الذم ، إن كان ذمًا ، فقلت : زيدٌ من هذا المقصود بالمدح ، أو الذم ، إن كان ذمًا ، فقلت : زيدٌ [أي هو زيدٌ ، ويقوي ^(٣) هذا القول أنه باب مدح ومبالغة فيه ، وكذا الذم فيه ، وهما خليقان بتكثير الجمل فيها ، وهذا الوجه ، الكلام فيه كما - رأيت - جملتان ، والأول جملة واحدة .

فلو حمل هذا الكلام على الوجه الأول كانت « أن » مبتدأ ، وليس من الأصول الابتداء بها ، من أنها قد وقعت بعد لولا مبتدأ ؛ ولكن لتلك حكم يخصها .

(١) في (٢) : كذلك .

(٢) سورة (ص) ٣٨ : ٤٤ « وخذ بيدك ضغثًا ... ، نعم العبد إنه أواب » .

(٣) في (٢) و (ب) : ويقوي هذا القول قولهم شد ما أنك ذاهب ، وشد من هذا الباب ، فلو .

ولا يكون المقصود بالمدح أو الذم إلا من جنس المرتفع بنعم وبئس ، فإن وجد كلامٌ ظاهره مخالفٌ لهذا الحكم ، فليُعلم أن هناك محذوفاً ، بذكره يرجع الكلام إلى هذا الأصل المقرّر ، فمن ذلك قوله سبحانه « ساء مثلاً القومُ الذين كذبوا بآياتنا » (١) ، فالتقدير ساء مثلاً القومُ ؛ والقومُ ليس من جنس المثل ، فالتقدير ساء مثلاً مثل القومُ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وعلى هذا فقس .

(١) الأعراف ٧ : ١٧٦ « ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون » .

فصل

التعجب معنى من المعاني التي تعرّض في النفوس ، ويكون مما خفي سببه ، وخرج عن نظرائه ، وربما عبّروا عن هذا المعنى بعبارة أخرى ، فقالوا^(١) : التعجب يكون مما ندر من الأحكام ، ولم تُعرف علته ، فإن أخلّ هذا المعنى بأحد الشرطين بطل التعجب ، ولهذا قال القائل - وهو قول مستفيض في الناس « إذا عرف السبب بطل العجب »^(٢) .

والمثال في ذلك قولُ الله سبحانه : « فبشّرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » ، قالت : يا ويلتي ، أألدُّ وأنا عجوزٌ ، وهذا بعلي شيخاً ؛ إن هذا لشيء عجيب »^(٣) .

لما اجتمع الشرطان للمرأة تعجبت ، وهو وجود الولد على الكبر الذي يقع اليأس من الولد في مثله ، وهو كبرها وكبر بعليها ، وذلك حكم نادر ، وجهلُ السبب وهو قدرة الله وخرق العادات للأنبياء ، إذ كان زمنها زمن نبوة تُخرق في مثله العادات ، فأبطل الله عزَّ وجلَّ عجبها بأن أعلمها السبب في الآية الأخرى ، وهو قوله : « قالوا : أتعجبين من أمر الله ؟ رحمةُ الله وبركاته عليكم أهل البيت »^(٤) .

(١) انظر شرح الفصل ١٤٢/٧ .

(٢) لم أجده فيما بين يدي من كتب الأمثال .

(٣) هود ١١ : ٧١ ، ٧٢ « وامرأته قائمة فضحكت فبشّرناها... إن هذا لشيء عجيب »

(٤) هود ١١ : ٧٣ « قالوا أتعجبين من أمر الله ، رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه

حميد مجيد » .

ولمّا كان التعجب معنى من المعاني اقتضى القياس أن يوضع له حرف يدل عليه كحرفي الاستفهام والنفي الدالين عليها ؛ إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس إلى غيره من الوضع مما اقتضته حكمة اللغة أيضاً بأن جعلوا^(١) للتعجب صيغتين خصوصيتي اللفظ ، تدلان عليه من غير احتياج إلى حرف معنى ، وتأنك الصيغتان ما أفعلهُ وأفعلُ به ، كقولك : ما أحسنه وأحسنُ به .

فأمّا ما أفعله ، فإنَّ « ما » فيه اسم مبهم غيرُ موصول ولا موصوفٍ ، بمعنى شيء في قول سيبويه^(٢) ، وهي مرفوعة بالابتداء ، و« أحسن » في قولك ما أحسنه فعلٌ ماضٍ ، صيغته صيغة الماضي ، وهو دال على معنى موجود مستقر في الحال ، ولهذا المعنى جُدد ولم يتصرف ، وعُدَّ في جملة الأفعال الجوامد .

وقيل : بل لدلالته على المعنى الذي كان القياس أن يوضع له حرفٌ يدل عليه ، وفي الفعل ضمير يرجع إلى « ما » وهو فاعله ، والمتعجب منه منصوب على أنه مفعول به ، والجملةُ من الفعل والضمير الذي فيه والمفعول - وهو المتعجب منه - في موضع رفعٍ لكوته خبراً للمبتدأ^(٣) ، وهو ما . وتمثيل اللفظ شيء أحسن هو زيداً . هذا مذهب صاحب الكتاب في هذا اللفظ ، وإنما حملها - أعني « ما » - على أنها غير موصولة ولا موصوفة لأن الصلة والصفة توضحان الاسم الذي تحيئان صلةً له أو صفةً ، وتبينانه بياناً أيّ بيان ، والتعجب باب إبهامٍ وخفاءٍ ، ولهذا عدلوا فيه^(٤) عن لفظة « شيء » إلى لفظة

(١) في (ج) : وذلك بأن جعلوا الدلالة على معنى التعجب مأخوذة من نفس صيغة الجملة المعبر بها عنه ، وذلك أيضاً غاية في البيان عنه ، فكان له عندهم صيغتان مخصوصتا اللفظ ..

(٢) انظر الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ .

(٣) في (ب) لمبتدأ .

(٤) في (ب) به .

« ما » ، وهي بمعناها في أنها اسنان مبهاان منكوران ، لأن شيئاً تصح تثنيته وجمعه وتصغيره وتعريفه وغير ذلك من خواص الأسماء ، و« ما » لا يصح ذلك فيها .

وذهب الأخفش سعيد إلى أنها موصولة وما بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير عنده : الذي أحسنَ زيداً شيئاً ، وبين هذا القول وقول سيبويه بون يعرفه متأمله النحوي ، وإن كان أبو الحسن مع إجازته هذا القول لا يمنع قول سيبويه بل يجيزه ، فيوافقه وينفرد عنه بإجازة الثاني ، وقد قدمنا علة فرار سيبويه من جعل « ما » في التعجب موصولة أو موصوفة .

والذي ^(١) يدل على أن « أفعال » في التعجب فعل لا اسم وإن كان رأياً للكوفيين ، بأدلة استدلوا بها على صحة مذهبهم ، كالصحة في مثل ما أقوله ، وما أسيرَه ، وهذا التصحيح بابه الأسماء لا الأفعال ، إلى غير ذلك مما أجاب عنه علماء البصريين أن الضمير المتصل به إذا كان للمتكلم تتقدمه نون الوقاية التي لا تلحق إلا في الأفعال ، وذلك إذا قلت : ما أحسنني وما أكرمني .

ولو كان اسماً كان مضافاً إلى الياء ، ياء المتكلم ، وهي إذا أضيف إليها اسم لم تحتج إلى نون ، فلو أضفتَ أحمرَ وأحسنَ إليكَ لقلتَ أحمرِي وأحسنِي ، فقولك في التعجب : ما أحسنني وأكرمني هو كقولك في غير التعجب : أعجبني وأكرمني ، ولأن آخره مبني على الفتح على مناجاة الأفعال الماضية ، إلى غير ذلك من الأدلة على فعليته .

والصيغة الثانية من صيغتي التعجب ، وهي أفعالُ به ، لفظها لفظ الأمر ، ومعناها الخبر ، وذلك في نحو قولك أكرمُ بزيدٍ وأحسنُ بعمرٍ .

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٧ ، الانصاف ١ : ١٢٦ ، شرح المفصل ٧ : ١٤٧ .

وبذلك على أنه ليس بحقيقة أمرٍ احتمالُ الكلامِ التصديقَ والتكذيبَ كما يحتمله الإخبارُ ، وتعرّي الفعل من ضميرٍ يحتمله احتمالُه ضمائرَ المأمورين ، ولهذا خاطبتَ الاثنينَ والاثنينَ والجماعةَ من الضربين بما تخاطبُ به الواحدَ المذكورَ ، فقلت : يا زيدُ أحسنُ بعمروٍ ، ويا زيدانُ أحسنُ بعمروٍ ويا زيدونُ أحسنُ بعمروٍ ، ويا هندُ أحسنُ بعمروٍ ، ويا هندانُ أحسنُ بعمروٍ ويا هنداتُ أحسنُ بعمروٍ ، ولم تقل : أحسني ولا أحسنا ولا أحسنوا ولا أحسنٌ ، كما تقول ذلك في الأمر على الحقيقة ، لأن هذا ليس بأمرٍ في المعنى ، وإن كان بلفظ الأمر .

فأنت في قولك : أحسنُ بعمروٍ مخبرٌ لا أمرٌ ، كما أنك في قولك : ما أحسنه كذلك ؛ والجارُ والمجرورُ ، وهما قولك : بزيدٍ ، في موضع رفع بهذا الفعل ، على أنها فاعلٌ ، إذ كان الفعل لا بدَّ له من لفظ فاعلٍ يسندُ إليه كما أن الجارَ والمجرورَ في قوله تعالى « وكفى بالله حسيباً^(١) » وقولك : ما جاءني من أحدٍ ، هو الفاعلُ ، هذا هو القول المحقق عند الأكثرين .

وذهب الزجاج^(٢) إلى أن الجارَ والمجرورَ في موضع نصب ، كزيدٍ في قولك : ما أحسنُ زيداً ، لأنه المتعجب منه ها هنا ، كما أنه المتعجب منه ثمة ، وكما جاء الأمر ها هنا في ظاهر اللفظ والمراد بالكلام الخبر-جاءت صيغة الخبرُ ،

(١) الأحزاب ٣٣ : ٣٩ « الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله . وكفى بالله حسيباً » .

(٢) أبو إسحاق ، إبراهيم بن السري (٢٤١/٨٥٥ - ٣١١/٩٢٣) ، نديم المكنفي الخليفة العباسي (٢٦٣/٨٧٦ - ٢٩٥/٩٠٨) أحد علماء بغداد ونحاتها . إنباه الرواة ١ : ١٥٩ ، معجم الأدباء ١ : ٤٧ .

وقيات الأعيان ١ : ١١ .

والمراد بها الأمر، كقوله تعالى «والمطلقَاتُ يُتَرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^(١)، فهذا خبرٌ معناه الأمر، أي لِيَتَرَبَّبْنَ المطلقات بأنفسهنَّ ثلاثة قُرُوءٍ .

ولا يبنى فعل التعجب إلا من الثلاثي من الأفعال، بعد أن يقدرَ أنه قد رُدَّ إلى «فَعَلَّ» على أي مثال كان، لأنَّ «فَعَلَّ» فعلٌ غريزةٌ ككْرُمٍ وظَرْفٍ، ثم تلحقه همزة النقل، فيصير متعدياً إلى المفعول به، وهو المتعجب منه، بعد أن كان لازماً .

فإن كان التعجب من لونٍ أو عيبٍ محسوس لم يُصنع منه فعلٌ التعجب، بل يُؤتى بمصدر ذلك الفعل بعدَ ذكر فعلٍ مصوغٍ للتعجب، يدلُّ على عِظَمٍ أو صِغَرٍ، أو قِلَّةٍ أو كثرةٍ أو شدةٍ أو ضعفٍ، أو غير ذلك، إن كان، بعدَ أن يكون فعلُهُ ثلاثياً، كقولك: ما أشدَّ حمْرَتَه وما أقبِحَ حَوَالَهُ .

فأمَّا الألوان، فلأنَّ أفعالها في الأصل زائدة على ثلاثة أحرف، فجزت مجرى الرباعي كدَحْرَجَ وَسَرَهَفَ^(٢)؛ فكما تقول: ما أشدَّ دحرجتَه، وما أحسنَ سرهفته كذلك تقول ما أشدَّ حمْرَتَه وصُفْرَتَه، ولا تقول: ما أحمرَه ولا ما أصفرَه .

وأما العيوبُ الظاهرة، فاعتلوا فيها بعلتين: إحداهما^(٣) علةٌ للخليل وهي أنها جرت مجرى الخلق، فكما لا تقول إذا تعجبت من اليد: ما أيدها ومن الرجل: ما أرجله، كذلك لا تقول من العمى ما أعماه ولا من الصمم ما أصمَّه؛

(١) يتربصن: ينتظرن. قُرُوء:ج قرء وهو الحيض.

البقرة ١: ٢٢٨ «والمطلقَاتُ يتربصن بأنفسهنَّ ثلاثة قُرُوءٍ»، ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق...» .

(٢) سرهف غذاه: أحسن غذاه .

(٣) في (آ): منها، وما أثبتناه في بقية النسخ .

ولكن تقول : ما أقبح عماه وما أشد صممه (١) .

والعلة الأخرى أن منها ما أصلُ فعله أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف؛ وإن كان قد استعمل له صيغةٌ أخرى ثلاثيةٌ، كقولك : حَوِلَ وَعَوِرَ ؛ والأصلُ في هذا اعورٌ واحولٌ ، بدليل تصحيح الواو فيها ؛ وقد تحركت وانفتح ما قبلها ، وذلك يوجب قلبها ألفاً ، كقولك : خاف والأصل خَوِفَ ، لكنهم عدلوا عماً يوجبهُ حكمُ التصريف لفظاً، وضححو الحرف فدل (٢) التصحيح على أن هذه الصيغة في معنى صيغة تصح الواو فيها ، وذلك احول واعور .

ثم حملوا بقية العيوب (٣) على هذا كعَمِيَّ وَعَشِيَّ ، مما لم يستعمل منه فعلٌ زائد على الثلاثة كما كان اعور ، فقالوا : ما أشدَّ عماه ، وما أقبحَ عشاءه ، ولم يقولوا : ما أعماه ، ولا ما أعشاه ، كما لم يقولوا : ما أعورَه ، ولا ما أحوله ، ليكون الباب واحداً .

فأما قولهم : ما أشدَّ ، وإن كان المستعمل من فعله اشتدَّ ، وهو أكثرُ من ثلاثة أحرف ، فإن « اشتدَّ » منقولٌ من فعل ثلاثي مقدر ، وإن كانوا لا يكادون ينطقون به ، فهو كالمنطوق به ، يدل عليه قولهم في الصفة : شديد ، وفعيلٌ لا يبنى في مطرَدِ الباب إلا من ثلاثي ؛ كظريف وفعله ظرفٌ وشريف وفعله شرفٌ ، ومثله قولهم : فقيرٌ ، والفعل المستعمل منه افتقرٌ ، وقياسه : فقيرٌ فهو فقيرٌ ، وإن كان لم يُنطق به في فاشي اللغة ، فقيرٌ يشهد به ويدل على أنه كالمنطوق به ، هكذا علموا ، أو قريباً من هذا التعليل . على أنهم قد حكوا في الجيد من الاستعمال : شدَّ ما أنك ذاهب ، وشدَّ فعل ثلاثي .

(١) انظر الانصاف ١ : ١٤٨ وانظر قول الخليل في الكتاب ٢ : ٢٥٠ .

(٢) في (٢) و(ب) : ليدل .

(٣) في (ج) و(د) : بقية الباب .

واعلم أن الأمثلة المشتركة في باب التعجب أربعة ، أفعالٌ ثلاثة ، واسمٌ .
 فالأفعال ما أفعلته ، وأفعل به ، ولفعل ، كقولك ما أحسنه وأحسن به
 ولحسن وجهه ، والاسم قولك : هو أحسنُ القوم ؛ فكل ما جاز في قولك :
 ما أفعلته من البناء جاز في الأمثلة الباقية ، وكل ما امتنع فيه امتنع فيها .

فصل

قوله (١) : وأما النصب فعلى ضربين ، ضرب عام لجمعها وضرب خاص .
 الفصل :

الأمر كما ذكر في انقسام نصب الأفعال إلى خاص وعام ؛ فالخاص ما انفرد
 به بعضُ الأفعال دون بعض ، والعام ما استوت فيه بأسرها .

والخاص في ثلاثة : المفعول به ، والخبر والتمييز ؛ ألا ترى أنه لا يكون
 مفعولٌ به إلا لما كان متمدياً من الأفعال ؛ واللزم لا يكون له مفعولٌ به ،
 فهو حينئذٍ خاص ببعض الأفعال دون بعض ؛ وكذلك الخبر المنصوب ، لا
 يلزم في كل فعل أن يكون له خبر ، والتمييز كذلك ، وسنبيّن ذلك (٢) .

فأما حالُ الأفعال في التمدي إلى المفعول به ، فإن الفعل ، بالجملة ، ينقسم
 قسمين : متعدٍ بنفسه ولزم ، والمتعدي ما تجاوز الفاعل إلى مفعول به ،
 واللزم ما لزم الفاعل ولم يتجاوزهُ إلى مفعولٍ به .

والتعدي بنفسه ينقسم ثلاثة أقسام : متعدٍ إلى مفعول واحد ، وهو على
 ضربين : علاجٍ وغير علاج ، فالعلاجُ كقولك : ضربت زيدا ، وأكلت خبزاً ،

(١) الجمل ورقة ٢/٧ .

(٢) في (ب) : وسنبيها .

وبنيت داراً ، وغيرُ العلاج كقولك : ذكرت عمراً ، وشتمت^(١) زيداً وأكرمت محمداً .

ومتعدّ إلى مفعولين ، وهو على ضربين أيضاً : أحدهما يتعدى إلى مفعولين يلزم فيها ذكرُ الثاني إذا ذكرُ الأول ، لكونه إياه في المعنى ، وافتقارُ الأول إلى الثاني افتقارُ المبتدأ إلى خبره ، إذ كانا في الأصل مبتدأ وخبراً ، وتلك الأفعال سبعة وهي :

أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعالَ القلوب ، وهي : علمتُ ورأيتُ ووجدتُ وهذه الثلاثة لليقين ، وظننتُ وحسبتُ وخلصتُ ، وهذه الثلاثة للشك وزعمتُ ، وهو متوسط بين الستة ، فيما يرون ، وربما قيل : إنه قولٌ يشوبه شك^(٢) .

وربما انفرد فاعله ، وربما ذكروا في هذه الأفعال «أرى» بضم الهمزة ، على أنه فعل لم يُسمِّ فاعله ، وإذا حقق هذا فإنه مغتبرٌ من القسم الثالث من المتعدي وهو المتعدي إلى ثلاثة .

فهذه السبعة ، كل منها يتعدى إلى مفعولين ، الثاني منها عبارة عن الأول ، أو كلامٌ فيه ضميرُ الأول على حد خبر المبتدأ ، ولا تخلو أن تتصدّر على مفعولها ، فيلزم إعمالها فيها ، كقولك : علمتُ زيداً قائماً وظننتُ بكراً شاخصاً ، اللهم إلا أن يعترض بينها وبين مفعولها حرفٌ له صدر الكلام ، كلام الابتداء ، وهمزة الاستفهام .

فإن الحرف حينئذٍ يعلّقها ، وتعليقها أن يكفّها عن العمل في اللفظ ، فتعمل في موضع الجملة ، كقولك : علمتُ زيداً منطلق ، وعلمتُ أزيداً في

(١) في (ب) و (ج) : وشتمت .

(٢) في (أ) و (ب) : إنه شك يشوبه قول .

الدار أم عمرو؟ وعلةُ ذلك - أعني التعليقَ - أن اللام والهمزة لهما مصدر الكلام ، وعلتُ عاملٌ والعاملُ له حكم التصدر على معموله ، فتدافعا ، فأبطل عمل الفعل في اللفظ فعملَ في الموضع .

(ومع ذلك فلم يخرج الفعل في وقوعه في أقوى أماكنه ، وهو تصدُّره على مفعوليه ، عن أن يكون عاملاً ، لأن عمله في الموضع دون اللفظ لم يخرج به عن أن يكون عاملاً ، ولهذا إذا تسلط الفعل ، بل العامل على الإطلاق على مبني لا يظهر العمل في لفظه ، حكم بالعمل على موضعه) (١) .

فإن دخل الجزء الثاني معنى الاستفهام كنت نجيحاً بين الإعمال والتعليق والإعمالُ أجود ، وأريدُ بالإعمال ظهوره في المفعول الأول وبالتعليق كفه عنه ، كقولك : قد علمت زيداً أبو من هو ، وإن عقلت قلت : قد علمتُ زيداً أبو من هو .

فالإعمال لأن الفعل لم يحلُ بينه وبين مفعوله الأول حائل فيعلِّقَه عن العمل في لفظه ، والتعليق لأنك عممت بالاستفهام الموجود لفظه في الجزء الثاني ، وهو في الأصل خبر المبتدأ ، الجملةُ بأسرها ، فكأنه داخل على المفعول الأول ، فعلمتَ الفعل لذلك ، وجعلت المفعولين ابتداءً وخبراً .

والفرق بين المسألتين ، أعني التعليق والإعمال ، أن الجزء الثاني ، وهو قولك أبو من هو ، وإن كان مرفوعاً فيها ، إذا علقْت ، كان مرفوع الموضع بكونه خبراً للمبتدأ ، فإذا أعملت كان منصوب الموضع لكونه مفعولاً ثانياً .

وربما أوهم رفع الأول في هذا الكلام الإلغاء لا التعليق ، وهو تعليق لا إلغاء ، لأن الفعل متصدر ، لم يتوسط ولم يتأخر ، فكيف يلغى متقدماً ، أو أن يتوسط بين المفعولين ، فتكون نجيحاً بين إعمال الفعل فيها كقولك : زيداً ظننتُ قائماً ،

(١) ما بين قوسين ساقط من (أ) و (ب) .

لأن هذه الأفعال أفعال متصرفة ، والفعل المتصرف يعمل في معموله ^(١) متقدماً عليه ومتأخراً عنه .

ومفعولاً هذه الأفعال كالمفعول الواحد ، وتأخر المفعول الثاني عنها كتأخر المفعولين ، وهي عاملة فيها إذا تأخرا ، كما بينا .

وبين أن تبني الكلام على الابتداء والخبر ، فتتقلب حكم الابتداء على الفعل فتلغيه فيرتفعان جميعاً ، ويكون الفعل على هذا غير عامل في اللفظ ، ولا في الموضوع ، وإنما يكون داخلاً لمعناه - فقط - من يقين أو شك كقولك : زيداً ظننت قائماً ، أو أن يتأخر عنها ، فتكون أيضاً مخيراً بين الإلغاء والإعمال ، والإلغاء أجود ، لتراخي الفعل عن أقوى أمانه ، وهو الصدر ، وضعفه لوقوعه آخرًا كالزيادة والنتيجه ، واقتضاء الأول من المفعولين الثاني اقتضاء المبتدأ خبره ، فضعف معنى الفعلية في الجملة وقوي معنى الابتداء ، فكان ^(١) الإلغاء أقوى .

وإن شئت عملت الفعل مع تأخره عنها كما تعمل غيره من الأفعال المتصرفة في معموله وإن كان الفعل متأخراً عنه ، فقلت : زيداً قائماً ظننت كما تقول بكرراً أكرمت وعمراً ضربت .

فهذا حكم هذه الأفعال في إعمالها وتعليقها وإلغائها في وجهها من توسط وتأخر .

والقسم الثاني من المتعدي إلى مفعولين ، هو كل فعل يتعدى إلى اثنين ، الثاني منها غير الأول ، كقولك : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت عمراً ثوباً ، أنت في هذا الفعل بالخيار ، إن شئت ذكرت معه مفعولاً واحداً ولم تذكر الآخر ، أيها ذكرت دون الآخر كان لك ذلك ، كقولك : أعطيت زيداً ولا تذكر ما

(١) في (آ) و (ب) : وكان .

أعطيته، وأعطيت درهماً ولا تذكر من أعطيت .
وإن شئت ذكرت المفعولين مع الفعل ، فيكون أتمّ للفائدة ، كقولك :
أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوتُ بشرّاً ثوباً .
ولك عكس هذا الوجه وهو أن تذكر الفعل وحده دونها ، فتقول :
أعطيتُ ، كل هذه الوجوه جائزة ، والفائدة مع ذلك بحسب المذكور في استيفاء
الفائدة ، وترك الاستيفاء مع أغراضٍ تعرض للمتكلم إذا أخبر .
وعلى ذلك فالكلام تام إذا قلت : أعطيت واقتصر على الفعل وفاعله ، لأن
الكلام قد تم باستيفاء الفعل فاعله ، وقد أخبرت بأنك قد كان منك إعطاء .
وغير خاف أن في ذا أيضاً مع تمامه فائدة ، وذكر واحدٍ من المفعولين أكثر
فائدة من طبي ذكره ، وذكرها معاً أتم .
ولك في هذا الفعل تقديم أحد المفعولين على الآخر ، إلا أن يقع لبسٌ ،
فيلزم الكلامُ الترتيبَ الذي يؤمن معه اللبسُ ، تقول : كسوتُ عمراً جبةً ،
وإن شئت : كسوت جبةً عمراً ، لأن المعنى مفهوم مع التقديم والتأخير .
فإن كان كل واحدٍ من المفعولين يصلح أن يكون آخداً ، وأن يكون
مأخوذاً ألزمت الآخذَ التقديمَ لئلا يلتبس بالمأخوذ ، كقولك : أعطيتُ عمراً
زيداً ، ولا يكون في هذه المسألة الآخذُ إلا عمراً ، فإن كان زيدٌ الآخذَ لم تجزِ
المسألةُ إلا بتقدمه خشيةً اللبس ، وجرى الأول من الثاني في هذا مجرى الفاعل
من المفعول في المعنى .
والفاعل يلزم تقديمه على المفعول متى دخل الكلام بالتقديم والتأخير لبسٌ ،
كقولك : ضربت الحبلى السكرى ، فإن ارتفع اللبسُ في مثل هذا جاز التقديم
والتأخير ، كقولك : أكلت الحبلى الحلوى وأسرت النجوى ليلي .
وهذا القسم أعني المتعدي إلى مفعولين ، ولك الاقتصار على أحدهما ، لا
يدخله الإلغاء ولا التعليق كما دخل القسم الأول .
أو أن يكون (١) متعدياً إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك غاية ما تتعدى إليه
(١) في (ج) و (د) : القسم الثالث من المتعدي بنفسه ، وهو المتعدي الى ثلاثة .

الأفعال المتعدية .

والمسموع من هذا الضرب أربعة 'أفعال' . اثنان منقولان من القسم الأول المتعدي إلى مفعولين ، وهما أعلمتُ وأريتُ ، فأعلمت منقول بالهمزة من علمتُ ، وأريتُ منقول من رأيتُ التي بمعنى علمت ، زاد فيها النقل بالهمزة مفعولاً ثالثاً ، وذلك المفعول الزائد هو الفاعل في المتعدي إلى مفعولين ، والمثال قولك : أعلم الله زيداً عمراً عاقلاً ، وأرى الله أباك أخاك ذا مال .

واثنان موضوعان ، وهما أنبأتُ ونَبأتُ ، والأصل في هذين الفعلين أن يتعديا إلى مفعولين ، الثاني منها بحرف الجر ، كقولك : أنبأت زيداً عن عمرو وإنبأت بكراً ، قال الله تعالى « يا آدم! أنبئهم بأسمائهم » (١) وقال « أنا أنبئكم بتأويله » (٢) ، ثم يُتَّسع بحذف الحرف الثاني ، فيقال : أنبأتك كذا ، قال الله تعالى « قالت من أنبأك هذا » (٣) ، وأول الآية على الأصل ، وهو قوله تعالى « فلما نَبأتُ به » (٤) .

وهذا الاستعمال في هذين الفعلين (٥) استعمالُ أخبرتُ ، وخبرتُ ، ولكنها تُتوسَّعَ فيها في تعدِّيها (٦) إلى مفاعيل ثلاثة ، بأن أجرياً مجرى أعلمتُ ، لأنها إنباء ، والإنباء إخبار ، والإخبار إعلام ، فعُدِّيا إلى ثلاثة تعدية أعلمتُ ، فقلت : أنبأ الله بشراً بكراً كريماً ، ونَبأ أبوك أخاك عمراً ذا مالٍ ، والمعنى : أنبأ الله بشراً أن بكراً كريماً .

وحكمُ المفعول الثالث في هذا الباب حكم المفعول الثاني في الأفعال التي نُقلتْ هذه منها وشبهت بها ، فحملت عليها ، كلُّ ما جاز في ذلك جاز في هذا .

(١) البقرة ١ : ٣٣ « قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم ، فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض ... » .

(٢) يوسف ٢ : ٥٥ « وقال الذي نجا منها وادكر بعد أمة ، أنا أنبئكم بتأويله فارسلون . »

(٣-٤) التحريم ٦٦ : ٣ « وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ... فلما نبأت به قالت من أنبأك هذا ، قال : نبأني العليم الخبير » .

(٥) في (ج) و (د) : الأصلين .

(٦) في (ب) : تعديتها .

واختلف الناس في هذه الأفعال الأربعة ، فقصرها بعضهم على السماع ، ولم يُجزِ القياس عليها ، فلا تقول على قول هؤلاء ، وهم الأكثرون ، أظننتُ بكراً زيداً قائماً ولا أوجدتُ ولا أحسبتُ ، وأجاز بعضهم القياس عليها في الأفعال الباقية ؛ فيقول مثلاً : أزعمتُ محمداً الحرَّ شديداً ، وأخلفتُ قاسماً السحابَ مطراً ، ومن منع ذلك أبو عثمان المازني ^(١) فيما رَووا .

فصل

وأما الخبر والتمييز فخاصان لا يعان كل الأفعال ، ألا ترى أنه لا يلزم في كل فعل أن يكون له خبر ككان ، وعسى وكاد ، اللواتي لهن أخبار ، وكذلك التمييز لا يكون في كل فعل ؛ والمثال فيه : طابَ زيدٌ نفساً ، وتصبَّ عمرو عرقاً وقررت به عيناً .

وجملة التمييز أنه كلام ^(٢) مُفتَقَرٌ إلى مميِّز ومميِّز ، فالمميِّز لفظ مبهم يحتمل أجناساً كثيرة ، فتبينه بأحدها ، والمبَيِّن ^(٣) به هو المميِّز ويكون اسماً مفرداً نكرة منصوباً كقولك : عندي عشرون درهماً ، ولك مثله رجلاً ، وزيدٌ أفضل منك أباً ، وطبتُ به نفساً وله خمسة عشر درهماً .

ألا ترى أن قولك « عشرون » - يحتمل لإبهامه - ما لم تبنيه أن يكون من أجناسٍ كثيرة كالدرهم والدنانير والثياب والغلمان ، فإذا قلت درهماً أزلت ذلك الاحتمال ورفعت الاشتراك وأخلصت العشرين لما هي منه ، وكذلك بقية الأمثلة .

ولا يخلو المميِّز من أن يكون منتصباً عن اسمٍ فيه نون كعشرين ، أو تنوين ظاهرٍ كقولك : حسنٌ وجهها ، وفارهٌ عبداً ، أو مقدرٌ كقولك : هو أحسن

(١) انظر الخصائص ١ : ٢٧١ .

(٢) في (ج) و (د) : كلام يقتصر فيه .

(٣) في (ج) و (د) : والمبين هو اسم مفرد نكرة منصوب كقولك :

منك وجهاً ، أو اسمٌ مضاف كقولك : ويحنه رجلاً ، ويلُ أمه فارساً ، أو فعلٌ
قد استوفى فاعله كقولك : طببت به نفساً .

وإنما انتصب التمييز لأنه اشبه المفعول في كونه كفضلة ، إلا أن العامل فيه
في الأكثر غير مُتصرف ، فلم يجز فيه التقديم كإجاز في المشبه به - وهو المفعول ،
التقديمُ والتأخيرُ ، قالوا : وقولك ^(١) : عشرون درهماً مشبهٌ في اللفظ لا في ^(٢)
المعنى بقولك ضاربون زيداً ، كما أن قولك : إن زيداً قائمٌ مشبهٌ في اللفظ
لقولك : كان قائماً زيداً ، فعشرون فرع على قولك ضاربون ، كما كان « إن »
فرعاً على كان .

وقسم الخذاق من النحويين ^(٣) : فقالوا : لا يخلو درهماً من قولك : عشرون
درهماً من أن يُرفع أو يُجر أو يُنصب ، فلا يكون فيه الرفع لأنه ليس بنعت
للإسم المميز وهو عشرون ولا خبر عنه ، ولا يُجر لأن النون قد حجزت بينه وبين
المميز فمنعته الإضافة إليه ، فبقي أن يُنصب ، ونائبه المميزُ ، ونائبه إياه
نصب ضعيفٌ ، فلم يجز تقديمه عليه ، ولا الفصلُ بينه وبينه في حال السعة
والاختيار على أنه قد جاء في الشعر مجيئاً قليلاً الفصلُ بينهما ، فمن ذلك قوله :
على أنسني بعداً ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً ^(٤)

ولزم أفرادُ المميز وتكبيرُه لحصول الغرض بذلك ، وكون المعنى مفهوماً
مع اختصارٍ في اللفظ .

فأمّا قولك طببتُ به نفساً وما أشبهه من الأفعال ، فالأصل في تمييزها أن

(١) في (ب) : قولك .

(٢) في : ساقطة من (ب) .

(٣) راجع المقتضب ٣ : ٣٢ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٢ ، الإيضاح المعصدي ١ : ٢٢٤ ، الانصاف : ٣٠٨ شرح الفصل
٤ : ١٣٠ ، معني اللبيب ٢ : ٦٣٣ ، اللسان (كمل) ، والرواية فيه على أنه ... ، المقاصد
النحوية ٤ : ٤٨٩ وقد نسبها للعباس بن مرداس ٠٠-١٨/٦٣٩ الحزانة ٣ : ١١٩ قال : هذا
البيت من الأبيات المحسنة التي استشهد بها سيبويه ولم يعرف لها قائل .

يكون فاعلاً إذا كان المعنى طابقت به نفسي ، ولكنهم توسعوا ، ونقلوا الفعل عن المضاف ، وأسندوه إلى المضاف إليه ، ثم أخرجوا الاسم الذي كان فاعلاً في الأصل فخرج الفضلات فمميزوا به لينزل الإبهام الذي دخل الكلام ، ولكونه فاعلاً في الأصل ، وجارياً الآن مجرى بقية الأسماء المميّزة لغير الأفعال امتنع^(١) أكثر الناس من تقديمه ، فلم يميزوا شحماً تفقّأت^(٢) ولا عرقاً تصببت^(٣) ، وأجازته المازني^(٤) قياساً ، واعتل بأن العامل متصرف وهو الفعل ، وأشد :

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق يطيب^(٥)

قال : أراد وما كان يطيب بالفراق نفساً ، قال الزجاج : والرواية :
وما كان نفسي بالفراق تطيب^(٥)

فصل

العام من النصب يكون في خمسة أشياء : مصدرُ الفعل وهو الحدث الذي اشتقُّ الفعل منه في قول البصريين^(٦) كالقيام والقعود ، وهو المسمى مفعولاً مطلقاً ، لأنه فعل الفاعل على الحقيقة ، ولأنه^(٧) لم يقيد بشيء من حروف الجر

(١) راجع الانصاف : ٢ : ٨٢ .

(٢) تفقأ فلان شحماً : امتلاً شحماً حتى تشقق جلده .

(٣) راجع الانصاف : ٨٢٨ .

(٤) البيت للنخبل السعدي ربيعة بن مالك بن ربيعة اسم كان ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة تطيب ، ونفساً تميز نسبة والعامل فيه تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند البصريين ، وقد أجازوه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت . وهو في الكتاب ١ : ١٠٨ ، الخصائص ٢ : ٣٨٤ ، الايضاح العضدي ١ : ٢٠٣ أسرار العربية : ١٩٦ ، الانصاف : ٨٢٨ ، شرح المفصل ٢ : ٧٤ ، المقاصد النحوية ٣ : ٢٣٥ .

(٥) راجع أسرار العربية : ١٨٧ ، الانصاف : ٢ : ٨٣٧ .

(٦) يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل ، راجع الانصاف : ١ : ٢٣٥ .

(٧) في (ب) : وإنه .

كبقية المفعولات حين قالوا : مفعول فيه وبه وله ومعه .

فالفعل يقتضيه لتضمنه حروفه ودلالته عليه في المعنى ؛ ألا ترى أن قولك : ذهب زيدٌ في معنى قد كان منه ذهابٌ ، فلما قَوَّيْتَ دلالاته عليه تعدَّت جميعُ ضروبه ، أعني الفعل ، من لازم ومتعد ، إلى جميعِ ضروب المصدر من مبهم ومختص ومعرف ومنكَّر ، كقولك : قمت قياماً ، وضربتُ ضرباً وذهبتُ الذهابَ ؛ وسرت سيراً شديداً ، وجلدتهُ عشرين سوطاً ، والأصلُ في هذا المثال : جلدتهُ جلداً ذا عشرين سوطاً ، عم حذفَت الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وحذفت المضاف وأثبت المضاف إليه منابه ، فاكتسى إعرابه ، إذ سدسه .

وكذلك لو لم تذكر العدد لجاز أن تتوسع ، فتنصب الآلة ، وهي السوط الذي به حصل الضرب نصَّبَ المصدر كقولك : ضربته سوطاً وسوطين ، والمعنى ضربتهُ ضربةً بسوط ، وتقدير اللفظ : ضربتهُ ضربةً ذاتَ سوط ، فنزَّل التنزيل المذكور في المثال المذكور قبله ، وكذلك المصدرُ المضافُ ، كقولك : ضربتهُ ضربَ زيدٍ عمراً ، والأصلُ ضربتهُ ضرباً مثل ضرب زيدٍ عمراً ، فجرى على الكلام من الحذف ، وإقامة لفظ مقام لفظ ما ذكرنا ، والأصل ضربته ضرباً مثل ضرب زيدٍ عمراً ، ففعل به ما أريناه في المثال الأول ، قال أبو علي : « لأنني قد أفعلُ مثل فعل غيري ولا أفعل فعله » ، يريد الاتساع الذي ذكرنا من الحذف ، قال : ومثلُ ذلك - يعني الحذف - قوُّ لهم في صريح الطلاق : أنت واحدة ، وتقديره أنت ذات تطبيقه واحدة ، فحذف المضاف ، وهو ذات ، وأقيمَ المضافُ إليه مقامه فصار اللفظ : أنت تطبيقهُ واحدة ، ثم حُذف الموصوف ، وهو تطبيقه ، وأقيمت الصفة مقامه فصار الكلام أنت واحدة .

وكل ذلك ثقةٌ بأن المعنى مفهوم ، إذ ليس المراد الإخبارَ عن المرأة بأنها واحدة كيف ؟ ولا يجوز أن يُتوهمَ أنها سوى ذلك فيُعْلَمَهُ .



والثاني مما تتساوى الأفعال في نصبه ، الظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، لأنَّ الفعل لا يصح وقوؤه عارياً منها ، فدل عليها بمعناه كما دل على المصدر ، إلا أن دلالة على المصدر أقوى لتضمنه حروفه مع دلالة عليه من معناه ؛ مع اقتطاعه منه ، ولهذا تعدى إلى جميع ضروبه ، ولم يتعدَّ إلى جميع ضروب أسماء المكان .

وقد كان قياس جميع أسماء الزمان هذا القياس ، إلا أن الزمان أشبه الأحداث لتقصيه وكونه لا لبث له كما أن الأحداث كذلك ، فتعدى (١) الفعل لذلك إلى جميع أسماء الزمان على العموم ، من مبهم ومختص ومعرفة ونكرة ، ولم يتعدَّ من أسماء المكان إلا إلى ما كان منها مبهماً غير مختص ، مما في الفعل دلالة عليه .

فلهذا تقول في الزمان : سرتُ يوماً وساعةً وحيناً ، وصمتُ شهر رمضان وقدمتُ يوم الجمعة ، وتقول : انطلقتُ أمامك ووقفتُ وراءك ، وكذلك حكمُ بقية الجهات الست من المكان وهي فوقٌ وتحتٌ ويمينٌ وشمالٌ وأمامٌ ووراءٌ وما أشبهها من ظروف المكان كـ « عند » ، وهي أشدُّ إبهاماً منها ، أعني من الجهات الست ، ألا ترى أنه يصح أن تطلق على كل واحدة من هذه الجهات ، فتقول : الشيء عندي ، وهو إما فوقك أو تحتك أو عن يمينك أو عن شمالك أو أمامك أو وراءك وكذلك « وسطٌ » ، لأنه اسم لا يخص مكاناً دون مكان . وظروف الزمان أشبه بالأفعال ، ولهذا (٢) صيغت لها ، وظروف المكان أشبه بالجمثت لكونها ذات صورٍ وخلقٍ ، فمتى كان المكان مختصاً لم يتعد إليه الفعل ، إلا على حد تعديه إلى المفعولين ، فكما لا يصح أن تقول : جلستُ زيداً ، لا تقول : جلستُ المسجد وكما يصح أن تقول : جلستُ إلى زيدٍ ، يصح أن تقول : جلستُ في المسجد ، فأما قول الشاعر :

(١) في (ج) و (د) : فعدى .

(٢) في (آ) : ولهذا بنيت ، وفي (ج) و (د) : ولذلك صيغت وفي (ب) كما أثبتنا .

لِدُنٌ بِهَزٍّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مُتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ^(١)

فالأصل عسلَ الطريق ، لأن الطريق مختص ، لكنه حذف حرف الجر ضرورةً لإقامة الوزن ، فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه . وكل الظروف مقدر بفي ، كما أن جميع الأسماء المنصوبة على التمييز مقدرَةٌ بـ"ين" ، وكذلك الأحوال كلُّها تُفسر بفي ، فلهذا شُبهت الحال بالظرف .

فأمَّا قوله^(٢) : وكذا كلُّ زمانٍ وقع فيه فعل ، فإنه احتراز^(٣) من الظرف إذا لم يُستعملَ فضلًا ، وأخبرَ عنه مثلاً ، كقولك : يومنا طيبٌ ، وفي المكان : أمامنا واسع ، وكذلك ما أشبهها .

فصل

والمفعولُ له عذرٌ وعلّةٌ لوقوع الفعل ، ويسمى غرضَ الفاعل ، ويعتبر بأنه يقع جواباً لمن قال : لمَ فعلت كذا؟ ويكونُ أبدأً مصدرًا منصوباً ، ناصبُهُ فعلٌ من غير لفظه ، ويقع معرفةً ونكرةً ، والمثال فيه قولك : جئتكَ ابتغاءً

(١) لدن : لين ، يعمل : يعدو ، والعسلان عدو الذئب . أي يعمل في عدوه هذه فأخبر لتقدم ذكره . كما عسل الطريق : يريد أنه لا كزارة فيه إذا هزرتة ولا صلابة ولا خشونة . الباء في قوله بهز ، للسببية .

والشاعد لساعد بن جؤية الهذلي يصف رماً .

وهو في ديوان الهذليين : ١٩ ، الكتاب ١ : ١٦ ، ١٠٩ ، الكامل : ٣٢١ ، الجمهرة ٣ : ٢ - والرواية فيه : لذ بهز ، شرح الأبيات المشكّلة الاعراب : ١٦٢ ، اسرار العربية : ١٨٠ ، مغني اللبيب ١ : ٣ ، اللسان (وسط) الخزائفة ١ : ٤٧ ، والشاهد تعدية الفعل إلى ظرف المكان المختص شذوذاً .

(٢) انظر جمل الجرجاني ورقة ٨ : ١-٢ .

(٣) في (ج) : احتراز من اسم الزمان .

لخبرك وقصدتك طمعاً في معروفك وضربته تأديباً له . وإنما كان مصدرأ لا عيناً لأنه غرض ، والأغراض إنما تكون أحداثاً لا جثاً .

وكان العامل فيه من غير لفظه لأن الشيء يُتَوَصَّلُ به إلى غيره ، ولا يُتَوَصَّلُ به إلى نفسه ولا يكون كل مصدر ، بل أكثر ما يقع من المصادر التي هي من أفعال النفوس كالطمع والرجاء والخيفة والإرادة والابتغاء ، ولو قلت ضربته قتلاً له تريد هذا المعنى لم يصلح . ويُقَدَّرُ أبداً باللام ، ثم تُحذف ، فيفضي الفعل إلى مجرورها فينصبه .

فالأصل في قولك : قصدتك ابتغاءَ عرفك ، لا ابتغاءَ عرفك ، ثم حذفت اللام فانتصب مجرورها ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، فيلزم حينئذ ذكر اللام ، فتقول : جئتكَ لِعُرْفِكَ ؛ ولا يجوز حذف اللام من مثل هذا ، لأنه يكون حذفاً بعد حذف ، فينتهك الكلام ، والحذف لا يقاس عليه في كل موضع مع أنه لو حذفت اللام ، فانتصب المضاف إليه لالتبس في بعض المواضع بالمفعول به . فأما وقوعه معرفة ونكرة فكقول حاتم (١) :

وأغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَهَ وأعرض عن شتمِ اللئيمِ تكررُما (٢)

و« ادخاره » معرفة ، « وتكرما » نكرة ، وقد جمع البيت شاهدين .

وقد تقع الباء ومجرورها مفعولاً له كقوله تعالى « فبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ (٣) » وكذلك « من » ومجرورها كقوله

١١) حاتم الطائي ٠٠٠-٤٠٨٧/٤٠٠ ، أبو عدي ، الفارس الشاعر الجواد ، الشعر والشعراء : ٧٠ ، الخزائن ١ : ٩٤ .

(٢) العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلية . ادخاره : إبقاء عليه . الديوان ٢٥ - ، الكتاب ١ : ١٨٤ ، ٤٦٤ ، النوادر : ١١٠ ، الكامل : ٢٥٠ شرح الأبيات المشككة الاعراب : ١٩٣ ، أمالي الشجري ١ : ١٣ . أسرار العربية : ١٨٧ ، شرح المفصل ٢ : ٤٤ ، اللسان (عور) ، الخزائن ١ : ٤٩١ .

(٣) النساء : ٥٩ .

سبحانه « من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل » (١) .

وكذلك الكاف ، ومنه مسألة الكتاب « كما أنه لا يعلمُ فغفر الله له » (٢) أي لأنه لا يعلم ، وما زائدة بين الكاف ومجرورها .

وأما الحال فهي وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ، ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة ، قد تمَّ الكلامُ عليها ، أي على المعرفة .

ومعنى وصف هيئة الفاعل أن الفعل متى أسند إلى فاعله ، فلا بدَّ أن يُسند إليه وهو على هيئة من الهيئات ، وصفةٌ من الصفات كقولك : جاء زيدٌ ، لا بد في مجيئه من أن يكون راكباً أو ماشياً ، أو ساعياً ، أو مسحوباً مثلاً ، فتبينُ هيئته التي جاء عليها بلفظة منكورة مشتقة ، لأنها صفة في المعنى تسمى حالاً ، كقولك جاء زيدٌ راكباً فـ « راكباً » مشتق من ركب يركب ، فقد تم الكلام على قولك زيدٌ : لأن الفعل والفاعل جملة مستقلة ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، وكذلك حكم المفعول لا بد أن يقع به الفعل وهو على هيئة من الهيئات كقولك : أبصرت زيداً ساعياً وضربت عمراً مشدوداً .

ولما كانت الحال زيادة في الفائدة ، والفائدة متعلقة بالخبر ، وأصل الخبر التنكير جاءت الحال - وهي الزيادة فيه - على الأصل ، ولزمها ذلك ، فلا تكون إلا نكرة وإن كان الخبر قد (٣) يقع معرفة ونكرة .

ولما كانت مفعولاً فيها في المعنى أشبهت الظرف ، فعملت فيها المعاني جوازاً كما يجوز أن تعمل في الظرف . ولما رفعت الاحتمال كما يرفعه التمييز لزمها أيضاً التنكير كما لزمه ، ولما كانت اسماً صحيحاً يأتي بعد

(١) المائة ٥ : ٣٥ « من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتر نفساً ... » .

(٢) راجع مغني اللبيب ١ : ١٧٦ ، ولم أعثر على هذا القول في الكتاب .

(٣) في (ج) و (د) : قد يقع معرفة كما يقع نكرة .

استقلال الفعل بفاعله أو استيفائه مفعوله أشبهت المفعول ، ومع شبهها بهذه الضروب من المنصوبات ، فينهما وبين كل واحد منها فرق بل فروق .
فمن الفرق بينها وبين الظرف أن الظرف تعمل فيه المعاني ، ويتقدم عليها ويتأخر عنها كقولك : لك كل يوم ثوب ؛ وإن شئت قلت : كل يوم لك ثوب .

والعامل في كل وهو ظرف زمان الجار والمجرور وهو لك ، وهو معنى لافعل صريح والحال إذا عملت فيها المعاني لم يحز تقديمها عليها ؛ تقول : زيد في الدار قائماً ، ولو قلت زيد قائماً في الدار لم يحز تقدم الحال .

فإن كان العامل فعلاً جاز تقديم الحال عليه ؛ كقولك : جاء زيد ركباً وجاء ركباً زيداً وراكباً جاء زيداً ، قال الله تعالى « خاشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث »^(١) ف « خاشعاً » حال ، والعامل فيها « يخرجون » كما قدره .

وأيضاً فإن الحال هي ذو الحال في المعنى ؛ وهو إما الفاعل أو المفعول ، وليس الظرف أحدهما . ومن الفرق بينها وبين التمييز أنها تكون في الأغلب بالأسماء المشتقات ؛ والتمييز يكون بالأسماء الجامدات ؛ كقولك في الحال : جاءني زيد ماشياً ؛ ف « ماشٍ » اسم مشتق ، وفي التمييز عشرون درهماً ف « درهم » اسم جامد ؛ ولو قلت : عشرون صحيحاً لكان « صحيحاً » نعتاً لاسم جامد مخدوف ، كأنك قلت : ديناراً صحيحاً

(١) القمر ٥٤ : ٧ « خاشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر »
و « خاشعاً » هي قراءة أبي عمرو البصري ، زيان بن قائم وحزمة بن علي الزيات والكسائي
انظر زاد المسير ٨ : ٩٠ .

أو درهماً صحيحاً أو غير ذلك بما حذف ، وقد مُعِلَّ كَلِّ العلم ، ولذلك .
يحذف المرصوف .

وأيضاً فإن الحال تقع بعد تمام الكلام فقط ، هذا هو الأصل فيها ،
والتمييز يقع تارة بعد تمام الكلام ، وتارة بعد تمام الاسم ، وهي - أعني
الحال - تفسَّرُ بفي ، والتمييز يُفسرُ بن ، إلى غير ذلك من الفروق
التي بينها وبينه .

ومن الفرق بينها وبين المفعول به (١) أنها تعمل فيها الأفعال والمعاني
فالأفعال ظاهرة في التمثيل والمعاني كقول النابغة (٢) .

كانه خارجاً من جنبِ صفحتهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عند مُفْتَادِ
« خارجاً » حالٌ ، والعامل فيها مافي « كأن » من معنى التشبيه ،
فكانه قال : أشبههُ سفودُ شَرِبَ خارجاً ، أي في حال خروجه .

والمفعول به لاتعمل فيه المعاني ، وإنما تعمل فيه الأفعال الصريحة
المتعدية ، والحال تعمل فيها المتعدية واللازمة ، فالمتعدي كقولك : ضربتُ
زيداً قائماً ، واللازم كقولك : انطلق محمد مسرعاً ، والمفعول في الأصل

(١) به : ساقطة من بقية النسخ .

(٢) زياد بن معاوية الذبياني (٠٠ - ٦٠٤/١٨) الشاعر الجاهلي المحكم في الشعر في

عكاظ. طبقات فحول الشعراء : ٤٣ ، الشعر والشعراء : ١ ، الأغانى : ٩ : ١٦٢ .
وصلة الشاهد قبله :

شك الفريضة بالمدرى فأنفذها شك المييطر إذ يشفي من العضد
الفريضة : مرجع الكتف إلى الخاصرة ، المدرى : القرن ، العضد : داء يأخذ الإبل
في أعضادها من ثقل حمل ، كأنه خارجاً يعني المدرى طعن به وأخرجته . الصفحة :
الجانِبُ كله . المفتاد : المشتوى والمطبخ . وكل نار يشوى عليها . شبه قرنة والكلب فيه
بسفود فيه شواء .

وهو في الديوان : ١١ ، مجاز القرآن : ٢ : ١٣٢ . الخصائص : ٢ : ٢٧٥ ، الخزانة : ١ : ٥٢١ .

غير الفاعل في المعنى ، والحال هي ذو الحال في المعنى ، والمفعول يقع معرفة ونكرة ومظهراً ومضماً ومشتقاً وغير مشتق ، والحال نكرة لاتتعرف .

فأمّا قولهم أرسلها العراك^(١) ، و « طلبتهُ جَهْدُكَ وِطَاقَتِكَ » والعراكُ والجَهْدُ والطاقة أحوال ، فهي في تقدير النكرات ، وإن كان لفظها لفظاً المعارف ؛ فكأنه قال : أرسلها معتركةً ، وطلبتهُ بجهداً ومطيقاً ؛ وتحقيقه أن العراك في موضع « تعترك » ، و « تعترك » في موضع « معتركةً » ؛ فدل العراك على تعترك ، فحذف ، وأقيم مقامه ؛ وكذلك دل جهدك على تجتهد ، فسدّ مسدّه بعد حذفه . وكل ما جاء من الأحوال ، ظاهر^(٢) لفظه التعريف ، فإلى التوكيد يرجع إذا أحسنت التأويل .

وعبرةُ الحال أنها جواب لكيف ، كما أن المفعول له جواب لم .
وتسأل في الحال عن أشياء وهي الحال وذو الحال والعامل في الحال .
فالحال قد بُنيت ، وربما قيل : أي حال هي ؟ فينبغي أن تعلم أن أقسام^(٣) الحال الأغلب فيها المتنقلة ، كقولك : جاء زيدٌ ماشياً ، فقولك^(٤) « ماشياً » حال متنقلة ، لأنه لايلزمه أن يجيء ، كلما جاء ،

(١) ورد هذا في بيت البيد بن ربيعة العامري (٠٠ - ٤١ / ٦٦١) ، والبيت بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

الضمير في أرسلها يعود إلى الاتن . العراك : الجماعة ، يذودها ، يجبسها ، النغص : التحريك وإمالة الرأس ، الدخال : أن تشرب بعض الأتن ثم تعود لتزاحم التي لم تشرب به .

الديوان : ٨٦ ، الكتاب ٩ : ١٨٧ ، المقتضب ٣ : ٢٧٣ ، اللسان (نغص)

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٨٧ ، اللسان (جهد) .

(٣) أقسام : ساقطة من (ج) .

(٤) في (ج) و (د) : ف « ماش » حال متنقلة .

ماشياً بل قد يجيء راجباً وعلى غير الركوب والمشي من الأحوال .
وتجيء الحال مؤكدة ، كقوله :

كفى بالنأي من أسماء كافي (١)

أي كافياً ، فهذا مما أسكن فيه منصوب المنقوص ضرورة .
وقوله « كافي » حال مؤكدة ، إذ كان قوله : « كفى » قد أغنى
عنها ، وكفى منها لدلائمه على ما دلت عليه ، وفي التنزيل « وهو الحق
مصدقاً » (٢) ، فقوله « مصدقاً » تأكيد لما قبله ، لأنه لا ينتقل عن تصديقه
وقوله « وهو الحق » قد أبان عن التصديق .
وتجيء الحال مقدرَةً ، ومنه مسألة الكتاب ، وهي قوله « مرت
برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » (٣) ، أي مقدرًا الصيدَ به غداً ، كذلك
فسره النحوي .

وربما قالوا : من ضروب الحال الموطئة ، وهي مثل قوله تعالى :

(١) الشاهد من قصيدة لبشر بن أبي خازم (٠٠ - ٩٢ / ٥٣٣) وعجزه .

وليس لحبها إذ طال شاف

إذ : تعليلية ، متعلقة بشاف ، والمعنى : يكفيني بعدها بلاء ، فلا حاجة لي الى بلاء
آخر ، إذ هو الغاية ، ولا شفاء لي من مرض بعدها مع طولها ، ويجوز أن تكون الواو
حالية ، ويستفاد من كلام صاحب الخزانة أنه يستشهد بقوله « كافي » من وجهين ،
الأول وقوع اسم الفاعل مصدرًا ، فإنه هنا مفعول مطلق مؤكد لقوله « كفى » فهي بمنزلة
كفاية ، والثاني الوقف عليه بالسكون ، والمنصوب حقه أن يبدل تنوينه ألفًا .

وهو في الديوان : ١٤٢ ، المقتضب ٤ : ٢٢ المنصف ٢ : ١١٥ ، شرح المفصل

٥١ : ٦ ، اللسان (كفي) ، الخزانة ٢ : ٢٦١ .

(٢) البقرة ١ : ٩١ « وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله . قالوا : نؤمن بما أنزل

علينا ويكفرون بما وراءه ، وهو الحق مصدقاً لما معهم .. » .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٣ ، المقتضب ٣ : ٢٦١ .

« قرآنًا عربيًّا »^(١) فقوله : « عربيًّا » هو الحال ، وموصوفها موطئها لها ولا عليك أن لاتذكر هذا القسم في ضروب الحال ، لأنه إلى الأول من أقسامها يرجع .

فهذا هو مايجاب به عن السؤال عن الحال ماهي .
وأما ذو الحال فهو الاسم الذي الحال صفة له في المعنى ؛ والأصل فيه أن يقع معرفة كما أن الأصل في الحال أن تكون نكرة ؛ فإن وقعت الحال من نكرة فعلى ضعف ، كقولك : جاءني رجل راكبًا .
والمعتبر في مثل هذا حصول الفائدة ، فإن نعت المنكور قرب من المعرفة بتخصيصه بالصفة ، فحسن وقوع الحال منه شيئاً ؛ كما جاء في الحديث « سبق رسول الله ﷺ ، بين الخيل ، فجاء فرس له سابقاً »^(٢) فقوله « سابقاً » حال من قوله « فرس » ، وهو نكرة لكنه قد خصه وصفه بقوله : « له » وهو الجار والمجرور ، على أنه لو أجرى هذه الحال وصفاً ، فقال : فرس له سابق لم يُعْطِ المعنى الذي أعطته الحال ، ولا تمحّض له ، ولجاز أن يفهم من الرفع أنه فرس سابق من قبل ، وإن كانت الحال لاتتمتع ذلك ، ولكن ظاهر الأمر مع الرفع نعته بالسبق الذي يجوز أن يكون سبق له الوصف به لا الآن .

والعامل في الحال ، إما فعل وإما معنى ، فالعامل فيها في قولك جاء زيدٌ راكباً « جاء » وهو فعل ، والعامل فيها في قولك : في الدار زيدٌ قائماً قولك « في الدار » وهو معنى لا فعل .

(١) الزمر ٣٩ : ٢٨ « قرآنًا عربيًّا غير ذي عوج » .

(٢) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر رقم « ٢٥٧٧ » بلفظ أن النبي (ص)

سبق بين الخيل وفضل القرع في الغاية .

وقوله : وإن أردت أن تنصب الحال عن النكرة فقدّمها عليها
كقولك : جاءني راكباً رجلاً .

وأكثر ما يجيء مثل هذا في الشعر ، واستعماله في الكلام يقل ،
فمن ذلك قول الشاعر :

لعزة موحشاً طللٌ (١)

وقول الآخر :

والصالحاتُ عليها مغلقاً بابٌ (٢)

يريد الأول : لعزة طلل موحش ، ويريد الثاني : عليها باب مغلق .

وعلة انتصاب هذه الحال عن النكرة المحضة التي لم تقرب من المعرفة
بصفة ما ، أن الوصف لا يتقدم على الموصوف ؛ فإذا قُدّم ما يجوز أن
يكون وصفاً للنكرة لو أخر بطل أن يكون وصفاً ، فإذا بطل أن

(١) الشاهد لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة (٠٠ - ١٠٥ / ٧٢٣ ،)
وينسب لذي الرمة (٧٧ / ٦٩٦ - ١١٧ - ٧٣٥) وعجزه : يلوح كأنه خلل .
وروى جماعة بيتاً آخر ، هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :
لمية موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم
وهو في الأبيات المنسوبة لكثير في ديوانه ، بهذه الرواية ص ٥٣٦ .
وفي ديوانه ص ٥٠٦ :

لمية موحشاً طلل

وميه اسم محبوبه ذي الرمة .

الخلل جمع خلة : جفن السيف المغشى بالأدم .

انظر الكتاب ١ : ٢٧٦ ، معاني القرآن ١ : ١٦٧ ، أسرار العربية : ١٤٧

اللسان (خلل) ، الخزانة ١ : ٥٣١ .

(٢) لم أعر على صلة هذا الشاهد ولا على قائله ، وهو في أسرار العربية : ١٤٧ .

يكون وصفاً أخرج مخرج الحال ، لقرب الحال من الصفة ، وجواز التقديم فيها .

ولا يجوز هذا في كل نكرة في قول سيويه (١) ، ألا ترى أن النكرة لو كانت مجرورة لم يستقم هذا فيها ، لو قلت : مررتُ ركباً برجلٍ ، والحالُ لرجلٍ لم يجوز عنده ، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه في مذهبه ، وأجاز تقديمها عليه ابن كيسان (٢) وأبو علي وغيرهما ، لأن العامل عندهم الفعل الذي يعلق به الجار .

وإذا كان العامل الفعل - هو متصرف - ، فالحال جائز تقديمها (٣) على ما عمل فيها من العوامل المتصرفة ؛ فأقلُّ أحوالها حينئذ أن تتقدم على صاحبها ، لأنها معمول لعاملها ، فجاز تقديمها عليه كما يتقدم أحد معمولي العامل على صاحبه .

فهذه المنصوبات الخمسة ما من فعلٍ إلا ويعمل فيها ، لازماً كان أو متعدياً ؛ إلا أن يكون غير متصرف فله حكمٌ ، وهي : المصدر للدلالة الفعل عليه بلفظه ، إذا كان مشتقاً منه ، وظرفُ الزمان والمكان لاضطرارِ الفعل إليهما ، والمفعول له لأنَّ الفعل لا يقع من يميز إلا لغرضٍ ، والحال لأنَّ الفعل لا يقع من فاعلٍ ولا يقع بمفعول (٤) إلا على هيئة ما .

(١) الكتاب : ٢٧٧/١ .

(٢) أبو الحسن ، محمد بن إبراهيم (٠٠ - ٩١٢/٢٩٩) عالم نحوي أديب ، كان يحفظ المذهبيين البصري والكوفي . طبقات النحويين واللغويين : ١٧٠ ، نزهة الألبا : ٣٠١ .
ووجد رأي ابن كيسان هذا في أمالي ابن الشجري ٢٨٠/١ .

(٣) في (ب) : تقدمها .

(٤) في (ب) : من فاعل أو بمفعول .

الفصل الثالث

في العوامل من الحروف

وهي أربعة أضربٍ : ضربٌ يرفع وينصب ، الفصل .
الحروف موضوعة في الأصل للاختصار ، ومعانيها التي تدل عليها معاني.
أفعالٍ هي نائبة عنها ، فـ « هل » ، تنوب عن قولك « أستفهم » ،
و « ما » ، تنوب عن قولك « أنفي » ، و « إن » تنوب عن
قولك « أوكد » .

وتنقسم بعد إلى قسمين : عاملٍ وغير عامل ، وغير
العامل منها يسمى مهملاً ، والعاملُ منها كلُّ حرفٍ اختص بأحد القيلين.
الاسم أو الفعل ، فإن اشتركا في دخوله عليها بطل أن يكون عاملاً ؛
ولهذا كانت لغة تميم ومن تابعهم من العرب في « ما » النافية من ترك
إعمالها وإجرائها في الإهمال مجرى « هل » أقيسَ عند النحويين من لغة
أهل الحجاز^(١) الذين شبهوها بليس ، فأعملوها مع كونها مشتركة متوددة
في الدخول على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى تردد « هل » فأعرفه .

(١) انظر الكتاب ١ : ٥٨ ، الخصائص ١ : ١٢٥ ، أمالي ابن الشجري .

والعوامل من الحروف أربعة "أضرب" : ضرب "يرفع وينصب" ، وهذا الضرب ثمانية أحرف ، ستة منها منصوبها متقدم على مرفوعها ، وهي : إن ، وأن ، ولكن ، وكان ، وليت ، ولعل .

فهذه الستة تدخل على المبتدأ والخبر ، فينتصب المبتدأ بها ويسمى اسماً لها ، ويرتفع الخبر بها أيضاً ويسمى خبراً لها ، وهذا هو القول المعمول عليه ؛ وليس قول من قال : إن الخبر معها باق على ما كان عليه من الرفع - بعد دخولها - بشيء .

وإنما عملت هذه الحروف هذا العمل دون غيرها من حروف المعاني إلا الأقل ، لأنها أشبهت الأفعال شياً قوياً ، لأن معانيها معاني الأفعال ، وألفاظها مقاربة لألفاظها ، فـ « إن » و « أن » بمعنى أوكد ، و « لكن » بمعنى أستدرك و « كان » بمعنى أشبه ، وهي مركبة من كاف التشبيه و « أن » التي للتوكيد ، ولتركيبها معها حكم في المبالغة صحيح ، و « ليت » بمعنى أتمنى ؛ و « لعل » بمعنى أترجى وأتوقع .

ولا يتقدم مرفوع هذه الحروف على منصوبها لأنها فيما علة النحويون^(١) مشبهة بأفعال قد^(٢) اتسع فيها بتقديم منصوبها على مرفوعها ، فهي فروع على تلك الأفعال المشبهة بها ، والفروع تلتزم طريقة واحدة ، فلا تتصرف تصرف الأصول .

فإن كان الخبر مما لا يظهر فيه الرفع كالجار والمجرور والظرف ساغ تقديمه كقولك : إن في الدار زيداً وإن أمامك عمراً ، لأن الظروف وما جرى

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٨٠ ، المقترض ٣ : ٦٢ .

(٢) في (ج) و (د) قد تقدم منصوبها على مرفوعها .

مجرأها من الجار والمجرور متسع فيها . فإن دخلت « ما » على هذه الحروف كفتها عن العمل ، فوقع الاسمان بعدها مرفوعين بالابتداء والخبر . ووقع بعدها الفعل أيضاً ؛ كقولك : إنما زيد قائم وإنما قام عمرو وليتما زيد منطلق ، ولعلما عمرو منطلق ، قال الله تعالى « إنما الله إله واحد » (١) وقال سبحانه « إنما أنت منذر » (٢) ، وقال عز من قائل « إنما يخشى الله من عباده العلماء » (٣) وقال الشاعر :

أعد نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلماء أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدا (٤)

فأما « ليت » خاصة فإنها إذا دخلت عليها « ما » جاز أن تكون كافة فيرتفع الاسمان بعدها بالابتداء والخبر ، ويقع الفعل أيضاً بعدها قياساً ، وهو قليل في الاستعمال ؛ فتقول : ليتما عمرو قائم .

وجاز ان تكون ما مزيدة ملغاة دخولها كخروجها ، فتبقى ليت على عملها في الاسمين النصب والرفع ؛ وعلى الوجهين انشدوا بيت النابغة وهو :

(١) النساء ٤ : ١٧٠ « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ... إنما الله إله واحد ، سبحانه أن يكون له ولد ... » .

(٢) الرعد ١٣ : ٨ « ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه ، إنما أنت منذر ولكل قوم هاد » .

(٣) فاطر ٣٥ : ٢٨ « ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء ، إن الله عزيز غفور » .

(٤) البيت للفردق (٠٠ - ٧٢٨/١١٠) وقد أنشده شاهداً على أن ما إذا لحقت لعل كفتها عن العمل وأزالت اختصامها بالأسماء ، فجاز أن يليها الفعل والفاعل . أضاءت الحمار : معناه لعل النار قد كشفت لك الحمار وبينته . وهو في الديوان ١ : ١٨٠ : الأيضاح العضدي ١ : ١٢٧ ، الأزهية : ٨٧ ، أمالي الشجري ٢ : ٢٤١ ، شرح المفصل ٨ : ٥٤٠ ، شذور الذهب : ٢٧٩ ، مغني اللبيب ١ : ٣١٨ .

قالت: إلا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقيد^(١)
بنصب الحمام ورفعته ، وكذلك قوله : أو نصفه .

ومن النحويين^(٢) من أجاز هذا الحكم في بقية الحروف - اعني
الخوات ليت - قياساً ، فأجاز إنما زيداً قائمٌ على ان تكون « ما » ملغاة ،
وإنما زيدٌ قائمٌ على ان تكون « ما » كافة والسباع غير ما قاسه هؤلاء .
فأما الفرق بين مواضع « إن » و « أن » مع اتفاقها في معنى
التأكيد ، وكون لفظها وعملها واحداً ، لولا ما اختلفا فيه من كسر
الهمزة من إحداهما ، وفتحها من الأخرى فهو أن « إن » المكسورة
الهمزة تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، كقولك
مبتدئاً : إن زيداً قائمٌ . فأنت إن اخترت ان تبتدىء بكلام اوله اسم ،
كقولك : زيد قائم كان لك ذاك ، وتكون على هذا قد ابتدأت اول
كلامك بالاسم .

وإن شئت بدأت بكلام اوله فعل فقلت : قام زيدٌ ، فقد بدأت على
هذا بفعل ، فحصل من هذا ان الابتداء بالجملة - وهي اول كلام يلفظ
به اللفظ - موضع يصلح للاسم والفعل ، فلا جرّم انك تبتدىء بـ « إن »

(١) الشاهد من معلقة النابغة الذبياني . الضمير في « قالت » يعود إلى زرقاء اليمامة ،
قوله : فقد أي فحسب . الديوان : ١٦ ، وروايته فيه :

قالت فياليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقيد

الكتاب ١ : ٢٨٢ ، الاقتضاب : ٣٤ ، الأزهية : ٨٨ ، مجمع الأمثال ١ : ٢٢٢ ،
أمالى الشجري ٢ : ١٤٢ ، الانصاف ٢ : ٤٧٩ ، شرح المفصل ٨ : ٥٨ ، شذور الذهب :
٢٨٠ ، المقاصد النحوية ٢ : ٢٥٤ ، الخزانة ٤ : ٢٩٧ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١ : ٣١٩ .

المكسورةِ الهمزة لا المفتوحها ، فتقول : إن زيداً قائمٌ ولانفتح الهمزة هنا .

ولذلك كُسرَت بعد القول أيضاً ؛ كقولك : قال زيدٌ إن عمراً منطلق ؛ قال الله سبحانه : « قالوا ياذا القرنين ، إنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مفسدون في الأرض »^(١) ، وذلك أن القول يقع بعده الكلام محكياً على ما وضع عليه ، فيقع بعده لهذا جملةٌ أولها اسم ؛ وهي الابتدائية كقولك قال زيد : عمرو منطلق ، وتقع بعده جملة فاعلية^(٢) ؛ أولها فعل كقولك : قال عمرو : قام بكر ؛ فهذا أيضاً موضع يتعاقب عليه الابتداء والفعل .

وكذلك حكمها إذا وقعت صلة للأسماء الموصولة ؛ كقولك : يعجبني الذي إنه صالح ؛ فهذا كقولك : يعجبني الذي هو صالح ، وقال تعالى : « وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة »^(٣) أي : الذي إن مفاتحه ، لأن الموصول أيضاً لا تختص صلته بجملة دون جملة ؛ بل إن شئت وصلته وأوضحته بالجملة من الابتداء والخبر ، كقولك : الذي أبوه قائم ، وبالجملة من الفعل والفاعل ؛ كقولك : الذي قام أبوه . فالصلة حينئذ من المواضع التي لا تختص بالاسم دون الفعل ، ولا بالفعل دون الاسم .

(١) يأجوج ومأجوج : قبيلتان همجيتان ، يقال إن الأولى التتر والثانية المغول ، خراجاً : مقداراً من المال . الكهف ١٨ : ٩٥ « قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجاً .. » .

(٢) في الأصل : فعلية ، وفي (ب) (ج) (د) كما أثبتنا .

(٣) القصص ٢٨ : ٧٦ « إن قارون كان من قوم موسى ، فبغى عليهم ، وآتيناهم من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة ... » .

وكذا إذا أُجبت بها عن اليمين ؛ كقولك : والله إن زيداً قائمٌ
فهي مكسورة لأن القسم يجاب بالابتداء والخبر ؛ كقولك : والله لزيد
قائمٌ ، وبالفعل والفاعل كقولك : والله ليقومنَّ زيدٌ ؛ والله لقد قام زيدٌ ؛
فجواب القسم - كما ترى - من المواضع غير المختصة بأحد القيلين .

وكذلك إن دخلت خبرها اللام كانت مكسورة لأن اللام في نية
التقدم ، إذ كانت لامَ الابتداء ، ولامُ الابتداء تختص بالدخول على جملة تامة ،
و « أن » المفتوحة ليست مع اسمها وخبرها في تقدير جملةٍ ، بل في تقدير
مفرد ، و « إن » المكسورة مع معمولها جملةٌ ، فلذا إذا دخلت اللام خبرها
كُسرت ولم تفتح ، فإن اختصَّ الموضع بالاسم أو بالفعل وقعت فيه المفتوحة
لا المكسورة ، وكان ذلك من مواضعها لا من مواضع تلك ، لأن العبرة سبقتُ
بتعريف مواضع المكسورة ، وأنها لاتقع إلا في موضع مشترك بين الاسم
والفعل ، فمن ذلك وقوعها بعد حرف الجر كقولك : عجبٌ من أنك
تقول كذا ، فذا موضع تختص بالاسم ، إذ حرفُ الجر من خواصه .

ووقوعها في الموضع المختص بالفعل كقولك : لو أنه قام لقمتم ،
لأنك تقول : لو قام زيد قمتم ولا تقول : لو زيد قائمٌ ، ولأما أشبهه ،
فذا موضعٌ كما ترى يختص بالفعل دون الاسم ، لما في « لو » من معنى
الشرط ، فإن وقع بعد « لو » اسمٌ كان محمولاً على فعلٍ مضمّر ، وهو مع
ذلك قليل ، ومنه المثل « لوداتٌ سوار لطمتي^(١) » والأصلُ : لو لطمتي
ذاتٌ سيوارٍ .

(١) جمهرة الأمثال ٢ : ١٩٣ ، فرائد الأمل ٢ : ١٤٣ .

مجمع الأمثال ٢ : ٢٠٢ ، وروايته فيه « لو غير ذات سوار لطمتي » يعني أني لا
أقتص من النساء . يضرب للكريم يظلمه دنيه .

وكذا تفتحها بعد لولا ، لأن الفعل لا يقع بعدها كما يقع الاسم ، بل هي من مواضع الاسم دونه ، تقول : لولا زيدٌ لكان كذا ، ولاتقول لولا يقوم^(١) ، فلهذا جاء قوله عزَّ وجلَّ « فلولا أنه كان من المسبِّحين^(٢) » مفتوحاً فيه « انَّ » لا مكسوراً .

وبالجملة ، فإن المكسورة مع اسمها وخبرها جملة ، والمفتوحة مع اسمها وخبرها في تقدير مفرد محكوم له بوجه الإعراب التي تتناول المفردات ، ولهذا اعتبرت بأن يحسن في موضعها ، إذا حذفت مع معمولها « ذاك » ، أي هذه اللفظة ، إذا قلت : علمت أنك منطلق ؛ تضع مكان « أن » ومعمولها « ذاك » ، فتقول في قولك بلغني أنك منطلق إذا حذفتها مع معمولها : بلغني ذاك ، فيكون كلاماً صحيحاً .

وكشف هذا التعليل وهذه العبرة بوضع « ذاك » موضعها أنها مع اسمها وخبرها في تقدير مصدر ، والمصدر اسم مفرد ، ولهذا وقعت فاعلة ومفعولةً ومجرورة كقولك^(٣) : بلغني أنك منطلق ، أي بلغني انطلاقك . وعرفت أنك منطلق ، أي عرفت انطلاقك وعجبت من أنك منطلق ؛ أي عجبت من انطلاقك .

فإذا دخلت اللام في خبرها عادت مكسورة ، وعلقت عنها اللام الأفعال التي من شأنها أن تلغى ، فعملت في موضعها ؛ كقوالك : علمت إنك لمنطلق . لأن هذه اللام وإن كانت متأخرة فأصلها التقديم على « إن » .

(١) يلي ذلك في (ج) و (د) : في هذا المعنى .

(٢) الصافات ٣٧ : ١٤٣ .

(٣) في (ج) و (د) : تقول .

وما في خبرها ، ولهذا قال سيويه (١) : فزحلفوها (٢) إلى الخبر ، أي دحرجوها إليه وكان موضعها الاسم ، لأنه المتبدأ في الأصل ، وهذه اللام مخصوصة بالدخول عليه ؛ ولكن كما « وِلَيْتُ » إن بدخولها عليها لتأكيد الجملة كرهوا الجمع بينها لاشتراكها في التأكيد ، فأخروا اللام إلى الخبر ، فذلك التأخير هو الزحلفة التي عبر بها سيويه ، فكان الأصل في قولك : إن زيدا لمنطلق ؛ لأن زيدا منطلق ؛ إلا أنهم كرهوا الجمع بينها لما ذكرنا ، فأخروها إلى الخبر ، إذ لو أدخلوها على الاسم لوقعوا فيما هربوا منه ، والخبر هو الاسم في المعنى ، فكان دخولها إياه دخولها المتبدأ وهو اسم « إن » ، إلا أن هذا مع حصول الغرض ؛ وهو أن لا يدخل حرف معنى على مثله في الدلالة .

وأما الاثنان الباقيان من الثانية ، فواحد يُقدّم مرفوعه على منصوبه ويلزمه التقديم وهو « ما » النافية في لغة أهل الحجاز كقولك : ما زيد قائماً ف « ما » هذه مشبهة بـ « ليس » في هذه اللغة ، وهي لغة التنزيل ، ووجه شبهها بـ « ليس » أنها تنفي ما في الحال كما تنفي ليس ، وتحسن في خبرها الباء كما تحسن في خبر ليس ، فتقول : ما زيد بقائم كما تقول ليس عمرو بمنطلق ، وأنها تنفي الأسماء كما تنفيها ليس ، فمن ذلك قوله تعالى « ما هن أمهاتهم » (٤) قرأت القراء قاطبة أمهاتهم بالنصب إلا ماروي

(١) انظر بحث « إن » في الكتاب ١ : ٧٣ ، المقتضب ٢ : ٤٤٨ .

(٢) زحلف بمعنى زحلق .

(٣) المجادلة ٥٨ : ٢ « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هن أمهاتهم ... » .

عن عاصم^(١) بن أبي النجود من طريق المفضل^(٢) أنه قرأ برفعها « أمهاتهم » فأما بنو تميم وغيرهم من العرب ما خلا أهل الحجاز ومن تكلم بلغتهم ، ف « ما » غير مُعملة عندهم ، إذ كانت لا تختص بالاسم دون الفعل ، ولا بالفعل دون الاسم ، لأنك كما تقول : ما زيد قائم ، تقول : ما قام زيد ، وما يقوم زيد ، فجرت عندهم مجرى « هل » ، ولم يراعوا شبهها بـ « ليس » في النفي .

والذين أعملوها عمل « ليس » لشبهها بها يعملونها عملها في حالة مخصوصة ؛ وهي بقاء النفي عليها ، ولزوم الترتيب في تقديم الاسم على الخبر ، فإن انتقض النفي مجرف موجب ، أو قدم الخبر على الاسم أبطوا عملها ، وعادوا إلى لغة التمييز فصار حكمها عند الجميع واحداً في كونها حرفاً غير عامل ، دخل لمعناه فقط ؛ وذلك حكم « هل » فتقول : ما قائم زيد وما زيد إلا قائم .

وانتقاض النفي ينبغي أن يكون أشد^(٣) في إبطال العمل من تقديم الخبر ؛ ولهذا روي عن بعض العرب نصب الخبر مقدماً ، فحكوا : « مامسيئاً من أعتب »^(٤) ، والأكثر الأعراف غير ذلك .

(١) عاصم بن يهدلة بن أبي النجود الأسدي (٠٠ - ١٢٧ / ٧٤٥) ، حجة في القراءة ، وحديثه في الصحيحين . طبقات القراء ١ : ٣٤٦ .

(٢) المفضل هو المفضل بن صدقة أو حماد الكوفي ، ذكره الأزهري فيمن قرأ على عاصم توني سنة (٧٨٢ / ١٦١) . غاية النهاية في طبقات القراء ٢ : ٣٠٦ .

(٣) في (ج) و (د) : أشد تأثيراً من إبطال العمل .

(٤) روايته في الكتاب ١ / ٢٩ ، والمقتضب ٤ : ١٩٠ « مامسيء من أعتب » . وفي جمع الأمثال ٢ : ٢٨٨ « ما أساء من أعتب » يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويخبر أنه سيعتب .

والآخرُ من الاثني الباقيين حرف يرفع وينصب ، إلا أنه يشبه
بـ « إن » تارة لكونه نقيضاً^(١) له ، فيلزم تقديم منصوبه على مرفوعه ،
ويشبه تارة بـ « ليس » فيلزم تقديم مرفوعه على منصوبه ؛ وحمله على
« ليس » حمل نظير على نظيره في المعنى ؛ وذلك الحرف هو « لا » النافية .
والمثال في عملها عمل « إن » قولك : لارجلَ أفضلُ منك ، وفي
عملها عمل ليسَ قولك : لارجلُ قائماً .

وقد قلنا إن حملها على « إن » حمل النقيض على نقيضه ؛ وهو كحمل
النظير على نظيره ، فـ « إن » للإيجاب و « لا » للنفي ، فهما - كما
ترى - نقيضان ، فشبهتُ بها فأعملتُ عملهما من نصب الأول ورفع خبره
وهو الثاني .

ونظير هذا الحمل على النقيض إعرابهم « أياً » وهي متضمنة معنى
الحرف ؛ وهو همزة الاستفهام مثلاً في قولهم : أيُّهم في الدار ؟ والاسم
إذا تضمن معنى الحرف استحق البناء لتعدي حكم الحرف إليه ، إلا أنهم
أعربوا « أياً » من بين أسماء الاستفهام لأن لها نقيضاً ونظيراً معربين ،
فالنقيض « كلُّ » والنظير « بعضٌ » .

وكذا حمل بعضهم بناء « كم » الخبرية على أنه حمل لها على « رُبُّ » ،
إذ كانت كم للتكثير و « ربُّ » للتقليل . وكذا حملوا النقااض في الأبنية
والصيغ بعضها على بعض ، فاشتركت فيها ، ولهذا قالوا : رجلٌ أرسحُ
كما قالوا أسته^(٢) ، وقالوا أفرع ، للتعام الشعر كما قالوا أفرع ، وقالوا

(١) في (ب) : نقضاً .

(٢) الأرسح : قليل لحم العجز والفخذين ، الأسته : عظيم الاست .

جوعان وغرثان كما قالوا شبعان وملآن ، وعطشان وصديان كما قالوا : ريان
والشواهد في هذه الأمثلة كثيرة جداً .

وحملها على « ليس » لأنها تنفي كما أن « ليس » تنفي ، وحملها
عليها حمل الشيء على ما هو في معناه أي على نظيره . إلا أنها إذا أعملت
عمل « إن » لم تعمل إلا في نكرة جنس شائع بشرط أن تليها ، فإن
فصل بينها وبين الاسم الذي من شأنها أن تعمل فيه بطل عملها ،
وصارت حرفاً يقع بعده الكلام الذي قد عمل بعضه في بعض ، فمثال
العمل قولك : لا غلامَ رجلٍ عندك ولا خيراً من زيدٍ في الدار ، ومثال
إبطال العمل قولك : لا في الدار خيراً من زيدٍ ولا عندك غلامَ رجلٍ ؛
فلا يكون مع الفصل إلا الإبطال للعمل . ولو قلت : لا غلامَ زيدٍ عندك
لم يجز الأعمال ، وإن كنت لم تفصل لأن « غلامَ زيدٍ » معرفة ولا يجوز
أن تعمل « لا » في معرفة لانحطاطها عن رتبة ما شئبت به في العمل ،
ووضعها لنفي الجنس إذا عملت . ومثل « غلامَ زيدٍ » لا يعد جنساً كما
أن ما أضفته إليه ؛ وهو الاسم العلم لا يعد جنساً .

ف « لا » ، إذ فصّلت معمولاتها ، وعددتها لم تخرج عن أن
تعمل في نكرة ، إما مفردة كقواك : لا رجلٍ في الدار ، وإما مضافة
إلى نكرة كقواك : لا غلامَ رجلٍ في الدار ، وإما مشبهة للمضاف ،
وهي التي يقال لها : المبطوثة ، كقواك : لا خيراً من زيدٍ عندك ،
ويقال لهذا القسم أيضاً : إنه المشابه للمضاف لطوله وانتصابه . وانتصاب
المضاف ب « لا » انتصاب صحيح .

وشبه هذا بالمضاف أن الأول عامل في الثاني كما أن المضاف عامل في

المضاف إليه والثاني من تمام الأول كما ان المضاف إليه من تمام المضاف ،
ومخصّص له .

وإذا دخلت « لا » على اسم جنسٍ مفردٍ نكرة بنيت معه
ورُكّباً فكانا كالكلمة الواحدة ، وفتح آخره للتركيب فجزياً لذلك
يجرى الجزء الواحد ، ويحذف منه التنوين للبناء ، فيصير ، بعد أن كان
أمكن الأسماء ، غير متمكن ، وذلك كقولك : لارجل في الدار ولا
جارية لك ، فهذا كما تقول : خمسة عشر في الدار وثلاث عشرة عندي .
وإن أعمالها عمل « ليس » رفعت ما بعدها رفعاً صحيحاً كما ترفعه
« ليس » ونصبت خبرها . إلا أن حكمها في العمل في النكرة خاصة
وترك عملها مع ^(١)الفصل بينها وبين الاسم هو الحكم الأول ، لنقصها أيضاً
وانحطاطها عن رتبة « ليس » في العمل ، وذلك كقولك : لارجل قائماً
في الدار ، ولو قلت : لافي الدار رجل قائماً لم يجوز إلا أن ترفع قائماً
أو تنصبه على الحال . وقولك « في الدار » خبر للمبتدأ - الذي هو رجل -
مقدم عليه .

وقد يحذف خبر « لا » في كثير من الأمر للعلم به وكونه محذوفاً
في حكم النطق به ، كقولك : لا إله إلا الله ، والمعنى لنا أو في الوجود
أو غير ذلك من الأخبار التي إذا قُدرت بعد الحذف كان المعنى صحيحاً
بها ، ولا يحذف مثل هذا الخبر المقدر إلا إذا كان المعنى مفهوماً عند السامع
كلّ الفهم ، وكذا كلُّ محذوفٍ إنما يحذف بعد العلم به والثقة - مع
الاختصار - بفهم المعنى ؛ وإلا كان المتكلم مكلفاً السامع علم الغيب ،
إذ المحذوف معلوم عند الناطق لا المخاطب .

(١) في (آ) : في .

فإن وصفتَ اسمَ لا المبنيَّ معها كنتَ محيِّراً في نصب الصفة وتوينها على الأصل مع بناء موصوفها ، وهذا هو الوجه ؛ كقولك : لارجلَ ظريفاً عندك ، وفي بناء الصفة مع الموصوف على الفتح وجعلها كالكلمة الواحده ، لأنها في المعنى كذلك ، إذ كانت اسمين مسمّاهما واحد ، وذلك قولك : لارجلَ ظريفَ عندك . و « لا » في هذا الوجه غيرُ مركبة مع الاسم كما كانت في الوجه الذي قبله لأن الاسم قد رُكِبَ مع صفته ، فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، لأن جعل شيئين شيئاً واحداً ضعيف في القياس ، لولا استحسان^(١) اللغة له ، فاتبعته فيه ولم يُمكنْ خلافها فكيف إذا جعلت ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، فذلك ممتنع قياساً وسماعاً .
(ومن ركب هذا - أعني بناء لامع الصفة والموصوف - قال :
هما كالشيء الواحد ، فبنت « لا » معها والوجه عندنا هو الأول اعتباراً لِلْقَظ)^(٢) .

ولك أن ترفع الصفة حملاً على موضع « لا » واسمها إذا^(٣) كانا في موضع ابتداء ، فتونَ لا غير فتقول : لارجلَ ظريفَ عندك .
وإن عطفت على اسمها في هذا الوجه نصبت المعطوف ، وإن شئت رفعته ، ولم يكن مع ذلك إلا منوناً كقولك : لارجلَ وغلماً في الدار ولارجلَ وغلماً ؛ هذا إذا لم يكن مع المعطوف « لا » مذكورة مكررة .

(١) الاستحسان عند النحويين ما كانت علتة ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيها ضرباً من الاتساع والتجاوز ، فمن ذلك تركب الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة . انظر الخصائص ١/١٣٣ .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٣) في (ب) : إذ .

فإن جئت بها قبل المعطوف كما جئت بها قبل المعطوف عليه .
 - وهي الأولى - ركبها - إن شئت - مع المعطوف ، وكان مفتوح
 الآخر بغير تنوين كما ان الأول كذلك ، وذلك قولك : لا رجلَ
 ولا امرأةَ عندك ، ونصبته نصباً صريحاً - إن شئت - عطفاً على اسم
 « لا » الأولى ، وكانت « لا » الثانية - مزيدة لتأكيد النفي ، كقولك :
 لا رجلَ ولا امرأةَ في الدار ، وإن شئت رذعت المعطوف بالتنوين لا غيرُ
 وقدرت « لا » الثانية - مزيدة في هذا الوجه أيضاً ، وحملت المعطوف على
 موضع « لا » الأولى واسمها ، وهو موضع ابتداء ، والمسائل في ذلك
 كثيرة الأمثلة .

فإن وقع بعد « لا » المعرفة لم تكن إلا مرفوعة بالابتداء ؛ كقولك :
 لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، وبطل عمل « لا » إذ كانت مقصورة على العمل
 في النكرة الشائعة ، ويلزم - في هذا - التكرير ، وكذا إذا بطل عملها
 في النكرة بالفصل بينها وبينها كقوله تعالى « لا فيها غَوْلٌ ولا همٌ عنها
 يُسْزَفُونَ »^(١) وعلّة ذلك أن « لا » هذه جوابٌ لكلامٍ تكرر فيه هذه
 الأسماء التي لزم تكريرها بعد « لا » .

والجواب^(٢) يكون أبدأً على وفق السؤال ومطابقاً له ، فلم تقل :
 لا زيدٌ في الدار حتى أتبعته بقولك : ولا عمرو ، لأنه جواب لمن قال : أزيدٌ
 في الدار أم عمرو^(٣) ؛ وكذا لا في الدار رجلٌ ولا امرأة ، جواب لمن قال :
 أفي الدار رجلٌ أم امرأة فاعرف ذلك .

(١) الصفات ٣٧ : ٤٧ . غول : ضرر ما . يتزفون : يسكرون .
 (٢) في (ج) و (د) : والجواب أبدأً يكون على وفق السؤال .
 اللفق : الموازي .
 (٣) يلي ذلك في (ج) : وكذا إذا بطل عملها في النكرة بالفصل بينها
 وبينها كقوله تعالى « لا فيها غول ... » .

فصل

وبما عللوا به امتناع تقديم خبر « إن » على اسمها ؛ وكذا بقية أخواتها ؛ أن المرفوع إذا ولي رافعه وأضمر استتر فيه وتضمنه الرفع ؛ كقولك : زيد قام ، والأصل قام هو . فلو ولي « إن » مرفوعها وكان مضمرًا للزيم - لما ذكرنا من تضمن الرفع مرفوعه المضمر - أن يتضمنه فيكون (١) مضمرًا فيها ؛ والحروف لا يضر فيها إنما يضر في الأفعال والأسماء الجارية مجراها .

وقسم ذلك تقسيماً فقيلاً : لو وليها الخبر المرفوع وهو مضمر لم يخل من أن يستتر فيها ويضمّر أو يظهر معها ، فإن أضمر فيها لم يجز ، إذ الحروف لا يضر فيها ، إنما ذلك حكم اختصت به الأفعال لقوة دلالتها على الفاعلين ؛ وكذا ما أجري مجرى الأفعال من الأسماء ؛ وإن أظهر معها كان مخالفةً لأصل الوضع ، وهو امتناع ظهور ضمير المرفوع مع الرفع إذا وليه ؛ فلما كان تقديم الخبر على الاسم في هذه الحروف يؤدي إلى هذا ، ألزمت تقديم منصوبها إلا أن يكون خبرها ظرفاً ، أو ما جرى مجراه كما سبق ، فذاك بما اتسع فيه .

وشبهه قولهم إن زيدا قائمٌ بقولهم : كان منطلقاً زيداً لأن « إن » وأخواتها فروع في العمل على « كان » .

(١) في (ج) و (د) : يكون مضمرًا فيه .

الضرب الثاني من الحروف ما ينصب فقط

وهي (١) سبعة كما ذكر :

الأول الواو في باب المفعول معه ، وذلك قولك : استوى (٢) الماءُ
وشفيرَ الوادي ، وجاء البردُ والطالسةَ ، وقوله تعالى « فأَجْمِعُوا
أمرَكم وشركاءكم » (٣) في أحد القولين ، وقولُ الشاعر :

وما أنا والسيرَ في مَهْمَةٍ يبرِّحُ بالذَّكْرِ الضابطُ (٤)
هذه الواو في الأصل للجمع ؛ ومعنى الكلام الذي دخلته معنى « مع » ،
فقولك : استوى الماء وشفيرَ الوادي تقديره مع شفير الوادي ، فمع ظرف
يدل على المصاحبة ، ثم حُذِفَ ؛ والفعل الذي في الجملة لازم ؛ وهو (٥)
« كان » العاملُ في « مع » المحذوفة في الأصل ؛ واللازم لا ينصب

(١) انظر الجمل ، ٩ : ٢ ، ١٠ : ١ .

(٢) في (آ) و (ب) : استوى الماء والخشبة وشفير الوادي .

(٣) يونس ١٠ : ٧١ « واتل عليهم نبأ نوح ، إذ قال لقومه ... فأجمعوا
أمركم وشركاءكم ... » . القول الآخر هو أن تكون معطوفة على أمركم ولها
وجه ثالث وهو أنها منصوبة بفعل محذوف . المحتسب ٣١٤/١ ، النشر ٢ : ٢٧٥ .

(٤) الضابط : البعير العظيم . الشاهد لأسامة بن حبيب الهذلي (؟) ديوان
الهذليين ٢ : ١٩٥ ، الكتاب ١ : ١٥٣ ، المفصل : ٥٩ ، وروايته فيها :

وما أنا والسير في متلف

(٥) سقطت من (آ) كلمة « كان » .

مفعولاً صريحاً ، ولا يتعدى إليه بنفسه ، وإنما يتعدى بمقوٍ ، فأقيمت الواو مقام « مع » لتقابها في الدلالة ، لأن معنى الجمع قريب من معنى المصاحبة إذ لا مصاحبةَ إلا باجتماع ، فقوِي الفعل بالواو ، فنُصب الاسم الذي كانت « مع » مضافةً إليه ، وكان مجروراً بـ « مع » فصار منصوباً بالفعل ، كما قوت « إلا » في الاستثناء الفعل اللازم ، فعدته إلى المستثنى فنصبه (١) ، وذلك قولك : قام القومُ إلا زيداً ، و « قام » لا يتعدى .

وتنزلت الواو من جهة التعدية تنزل الباء من (٢) مرتت بزيدٍ ، إلا أن الباء عاملة والواو غير عاملة ، وليست الواو الآن بالعاطفة ، لأن العاطفة تُشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، ولا معنى للعطف هاهنا لأنه ليس الغرضُ الإخبارَ عن استواء الماء واستواء شفير الوادي في قولك : استوى الماء وشفير الوادي ؛ وإنما الغرض الاخبار عن مساواة الماء شفير الوادي .

وكذلك الغرض في قولك : تمت وزيداً بالنصب غيرُ الغرض في قولك تمتُ وزيدٌ بالرفع ، لأن النصب المرادُ به الاصطحاب ، والرفع المراد به وقوعُ الفعل من كلِّ واحد من الامين مطلقاً ، مصطحبين كأننا أو غير مصطحبين .

والأجود في هذا المثال إذا أردت الرفع أن تؤكد الضمير المرتفع بالفعل ثم تعطف عليه فتقول : تمت أنا وزيد ؛ فإذا نصبت لم تحتج إلى

(١) في (ج) فنصبته .

(٢) في (ج) و (د) وحاشية الأصل في نسخة : في .

ذلك ، لأن الثاني ليس يعطوف على الأول ، فإن لم تذكر فعلا كقولك : ما أنتَ وزيدٌ عطفت إن شئت على الاسم المضمر فرفعت ، ونصبت إن شئت على تقدير المفعول معه ، وأضمرت للأول فعلا يكون مرتفعاً به في الأصل ، كأنك قلت : ما تكون وزيداً ؛ وكيف تكون وزيداً ؛ أي مع زيدٍ ، وليس المراد بهذا الكلام مجوّد الاستفهام عن ذاتيّ الاسمين وكونها ^(١) ، بل المرادُ به الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما ، ؛ نَعَمٌ وزيادةٌ أخرى ، وهي أن الكلام يتضمن إنكاراً إذا قلت : ما أنتَ وزيداً ، فهو استفهامٌ على سبيل الإنكار .

وقد أجروا « كان » في هذا الباب مجرى الأفعال الحقيقية ، فنصبوا بها المفعول معه ، فمن ذلك قول الشاعر :

فكونوا أنتمُ وبني أيكمُ مكانَ الكليتين من الطحال ^(٣)

أي مع بني أيكم ، ف « بني » منصوبٌ على المفعول معه ، و « مكانَ الكليتين » خبرٌ كان .

(١) في (ب) : وتكونها .

(٢) في (آ) : وهو .

(٣) يحضهم على الائتلاف والتقارب في المذهب . وهو في الكتاب ١ : ١٥

بجالس ثعلب ١ : ١٠٣ ، شرح المفصل ٢ : ٤٨ ، أوضاع المسالك ٢ : ٥٤ ، قطر الندى : ٢٣٣ ، المقاصد النحوية ٣ : ١٠٢ . ولم أجد من ينسب هذا البيت لقائل .

الحرف الثاني مما ينصب فقط الواو في الاستثناء

والاستثناء إخراجُ بعضٍ من كل ، ولا يخلو من أن يكون موجباً ، فيكونَ إخراجاً للمستثنى مما حكم به للمستثنى منه ، أو منقياً^(٤) فيكونَ إدخالاً للمستثنى في حكمٍ قد سلب عن المستثنى منه ؛ فالإيجاب كقولك : قام القوم إلا زيداً ، وانطلقوا إلا إختك . فمذهب سيويه ومن تابعه^(١) أن المستثنى منصوب بالفعل المذكور قبل « إلا » ، لازماً كان أو متعدياً ، فالمتعدي واللازم في هذا الحكم سواء ، لأن المتعدي إذا استوفى معموله الذي يتعدى إليه بنفسه لم يتعد إلى غيره إلا بواسطة و « إلا » قوت الفعل حتى تعدى ، كما أن الواو في المفعول معه كذلك . ومذهب غيره أن المستثنى منصوبٌ « بإلا » نفسها ، إذا كان معناها أستثنى ؛ وممن قال بهذا القول أبو العباس المبرد^(٢) ، وهو قول ضعيف يظهر فساده بأدنى تأمل .

(٤) في (ب) و (ج) : نفيًا .

(١) عبارة سيويه في كتابه « فعمل فيه ما قبله » فهو لم يصرح بأن

العامل هو الفعل . انظر الكتاب ١/٣٦٩ ، شرح المفصل ٣/٧٦ .

(٢) انظر المقتضب ٤ : ٣٩٠ .

والكوفيين في نصب المستثنى منهُ غير هذين^(١) مرغوبٌ عنه .
 وليس في الإيجاب إلا النصبُ ، فأما غير الإيجاب كالنفي والاستفهام
 والنهي ، فلك إبدال المستثنى من المستثنى منه وإجراؤه على إعرابه ؛
 وهذا يكون في الكلام التام قبل « إلا » ، كقولك : ما جاءني أحدٌ
 إلا زيدٌ وما رأيتُ أحداً إلا زيداً ، على البَدل لا الاستثناء ، وما
 مررت بأحدٍ إلا زيدٍ .

وهذا البدل مخالف لحكم المبدل منه في المعنى ، وكقولك في
 الاستفهام : هل في الدار أحدٌ إلا زيدٌ ؛ وفي النهي : لا يقومنَّ أحد
 إلا زيد . ومنه قوله تعالى في إحدى القراءتين « ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا
 امرأتك »^(٢) .

وإن شئتَ نصبتَ في هذا القسم المستثنى على كل حال ، كما نصبت
 في الإيجاب ، لِشَبَهِ الكلام في تمامه قبل المستثنى بالإيجاب ، إذ كان
 كل واحدٍ من القسمين جملةً تامةً ، وعلى هذا الوجه القراءة الأخرى
 « ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك » .

فإن كان الفعل قبل إلا مفترغاً لما بعدها كان لما بعدها من الحكم
 ماله لو لم تذكر « إلا » ، كقولك : ما قام إلا زيدٌ ، ترَفَعُ « زيداً »

(١) للكوفيين ثلاثة آراء في « إلا » ، فبعضهم يقول : إن العامل فيه
 « إلا » ويقول الفراء : « إلا » مركبة من « إن » و « لا » ، ويقول
 الكسائي : تأويل « إلا » ، إلا أن . انظر الإنصاف ٤ : ٣٩٠ .

(٢) هود ١١ : ٨١ « قالوا يا لوط إنا نرسل ربك لن يصلوا ، فاسر
 بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك ... » .
 قرأها جميع القراء بالنصب عدا ابن كثير وأبي عمرو . انظر النشر : ٢٧٩ -

لأنه فاعل لا غير ، وكذلك ما ضربت إلا زيداً ، تنصبه لأنه مفعول لا غير ، وكذلك ما مرتت إلا يزيد .

وقد أجريت مجرى إلا كَلَم من الأسماء والأفعال والحروف ، فاستثنى بها كما استثنى بـ « إلا » والأصل في الباب إلا ، وما عداها فرع لها ومحمول عليها .

فمن الأفعال « ليس » و « لا يكون » و « خلا » و « عدا » و « حاشا » في أضعف القولين (١) .

تقول : جاني القوم ليس زيداً ، وكذلك لا يكون عمراً . ففي هذين الفعلين ضمير لا يظهر ، ومظهر ذلك الضمير قولك : بعضهم فالأصل : لا يكون بعضهم عمراً وليس بعضهم زيداً ، والاسم المنصوب خبر لأحد هذين الفعلين إما « ليس » ، أو « لا يكون » ، ثم أجريت ليس واسمها وخبرها مجرى « إلا » والاسم المستثنى فأقيمت مقامهما (٢) . ولهذا العلة يلزم إضمار الاسم لثلا يكون الفرع أوسع من الأصل .

فأما « خلا » و « عدا » ففعلان حقيقيان غير مفتقرين إلى خبر ، ف « عدا » فعل متعد ، تقول : عداك هذا الأمر أي تجاوزك ؛ وقد استعمل « خلا » وإن كان في الأصل لازماً استعمال المتعدى ، فقالوا : افعل كذا وكذا وخلاك ذم أي وتجاوزك ، فإذا استعمل في الاستثناء ، كان فيها ضمير مستتر مرتفع بأنه فاعل ؛ والمنصوب بعدهما مفعولها « ومعنى الكلام معنى الاستثناء .

(١) القول القوي يجعل « حاشا » حرفاً . انظر الإنصاف ٢٧٨/١ .

شرح المقصل ٨٤/٢ .

(٢) في (د) : مقامها .

وربما أجروا « عدا » و « خلا » مجرى حروف الجر ، فجزوا بها ، فقالوا : جاءني القوم خلازيد وعدا عمرو . فإن أدخلت عليها « ما » تمحضتاً^(١) فعلاً ، وكان النصب بها لاغيراً ، لأن « ما » مصدرية في هذا الوجه ، والمصدرية لا توصل بحرف الجر إنما توصل بالفعل المحض .
وأجاز أبو الحسن الأخفش^(٢) الجرَّ بها^(٣) مع « ما » على أن تكون ما زائدة .

فأما حاشاء^(٤) فالأجود في الاستعمال أن تكون جارة ، وقد نُصب بها ، واحتجوا لفعاليتها باستعمال المضارع منها في قوله :
وما أحاسي من الأقوام من أحد^(٥)

وقال من ضعف الفعلية فيها : لاجبة في هذا البيت ، ولا في هذا الاستعمال لأنه فعل مشتق من الحرف لا من فعل ماضٍ ، وقولنا « لا من فعل ماضٍ تجوز » وتسامح في اللفظ وتسهيل على المبتدئ ، إذ الأفعال

(١) في (ج) و (د) : تمحضاً .

(٢) انظر المقتضب ٣ : ٢٠٠ .

(٣) في النسخ جميعها « بها » وصوابها « بها » لأن الضمير عائد إلى « عدا وخلا » .

(٤) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، الإنصاف ٢٧٨/١ .

(٥) صدر البيت : ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

أحاشي : أستثني .

وهو من قصيدة للناطقة الديباني يدح بها النعمان بن المنذر (٥٩٥/٢٨ - ٠٠)
الديوان : ١٣ ، أسرار العربية : ٢٠٨ ، الإنصاف : ٢٧٨ ، شرح المفصل
٣ : ٨٥ ، اللسان (حشا) الخزانة ٢ : ٤٥ .

كلها مأخوذة على اختلاف صيغها من المصدر في أصح القولين^(١) .

ومن الأسماء التي عدت في باب الاستثناء فكانت استثناء في المعنى «سيِّئاً» إذا قلت : أكرمُ الناس قومك ولا سيِّئاً بنو عمك ؛ وهذا كلام موضوع موضع الاستثناء ومحمولٌ على معناه ، وما بمعنى الذي ، والتقدير الذين هم ؛ وإن شئت جررت فقلت : ولا سيِّئاً بني عمك ، لأنَّ السيِّئَ المثلُ فتجعل ما مزبدة كأنك (إذا قلت ولا سيِّئاً رجلٍ صالحٍ قد)^(٢) قلت : ولا مثل رجلٍ صالحٍ فيهم .

ولأصل في «سيِّئاً» التشديد ، ثم قد تخفف ها هنا .

ومن ذلك «سوى» وهي ظرف مكان تلزمه الظرفية ولا يظهر فيه الإعرابُ لكونه مقصوراً ، ويحكم^(٣) عليه بالنصب على الظرفية أبداً ، ويكون الاسم الذي بعده مجروراً بإضافته إليه ومعناها معنى الاستثناء .

فأما «غيرُ» فاسم صريح مبهمٌ ، يجري^(٤) عليه من الأعراب ماجري على الاسم المذكور بعد «إلا» في الإيجاب والنفي ، ويكون الثاني مجروراً بإضافته إليه على كل حال ، تقول : جاءني القومُ غيرَ زيدٍ كما تقول : إلا زيداً ، وما جاءني أحدٌ غيرَ زيدٍ كما تقول : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وكذلك بقية الأمثلة .

فإن قلت : فبأي شيء تنصب غيراً في قولك : قام القومُ غيرَ

(١) هذا رأي البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من

الفعل . الإنصاف ١ : ٢٣٥ .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (آ) و (ب) .

(٣) في (ب) : وتحكم .

(٤) في (ب) : فجري .

زيدٍ ، وليس معك حرفٌ مقو للفعل اللّازم ، فينتصبَ به كما كان في قولك : قام القومُ إلا زيداً . فالجواب أن غيراً لابهامها أشبهت الظروف في هذا المعنى ، إذ كان أصل الظروف الإبهام ؛ والظروف تتعدى إليها روائع الفعل فضلاً عن الأفعال الصريحة ، فتنتصبُ بها ، فلما أشبهتها « غير » انتصبَ بالفعل المذكور قبلها لازماً كان أو معتدياً ، ولم يفتقر الفعل معها إلى حرف معدٍّ^(١) .

الثالث حرف النداء

النداء أحد أركان معاني الكلام ، وهو رفع الصوت بالنداء يا حدى . أدواته ، وأدواته : « يا » وهي الأصل ، تكون للقريب والبعيد ، و « أيا » لما بعد ، و « هيا » لما هو أبعد من النداء بـ « أيا » ، والهاء فيها بدل من الهمزة كما أبدلت منها في « إياك » فقيل « هياك » ، و « أي » للقريب ، و « الهمزة » لما هو أقرب .

فهذه الحروف التي ينبه بها المدعو وينادي ، ولا يخلو النداء من أن يكون مفزداً أو مضافاً أو مضارعاً^(٢) للمضاف لطوله ، ويسمى « الممتول » . والمفرد لا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة ، فالنكرة الباقية على أصلها منصوبة بحرف النداء ، لأن النداء مفعول ، وحرف النداء نائبٌ عن الفعل ، إلا أنه فعل لا يصح إظهاره ، لأنه لو ظهر لكان

(١) في (ب) وحاشية (آ) في نسخة : يقويه .

(٢) في (ج) أو مضارعاً له ، ويسمى الممتول .

خبراً ، والنداءُ ليس بجبر لأنه أصل من أصول الكلام لا يحتمل الصدق ولا الكذب ، ولهذا عدَّ ركناً من أركان الكلام ، كما عدَّ الخبرُ ركناً والاستفهامُ ركناً وغيرهما (١) .

ولأن هذا الفعل لا يمكن تمثيله ، وهو باقٍ على معناه ، شبهه بعضهم بجذرٍ عشرة ، إذ كان جذرها لا يمكن النطق به ، ولأن حرف النداء لمّا قام مقام الفعل (٢) نفسه لا العبارة عنه قوي وتمكّن فتنزل منزلة الفعل الصريح ، وذلك أدون أحواله ، ولهذا ضمنه بعضهم ضميراً مرفوعاً هو ضمير المنادى ، وأميل ، فقليل : يا زيد كما تمال الأفعال .

وأما المعرفة فتقسم قسمين . أحدهما أن تكون معرفة قبل النداء ، والآخر أن يكون متعرّفاً في النداء خاصة بدخول الحرف عليه ، فيجري حرفُ النداء منه مجرى لام التعريف ، وإن كانت جهتا التعريف مختلفتين لأن النداء يُعرّف المنكور بإقبال المنادى عليه ، وتخصيصه له دون غيره ، وكلا الضريين مبني على الضم ، فالأول كقولك : يا زيدُ ويا حاكمُ والثاني كقولك : يا رجلُ ويا غلامُ .

والفرق بين هذا القسم الثاني وبين النكرة المنصوبة أن النكرة المنصوبة لا تخصُّ بنداها واحداً من جنسها دون آخر ، بل أيُّ شخصٍ أجابك فقد حصل الغرضُ به كما يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ؛ ويا غلاماً إجربني ، وهو لا يريد شخصاً دون شخص ، فإن كان له قائد مخصوص فأقبل عليه ، وقال : يا رجلاً خذ بيدي ، فذلك هو القسم المتعرف من النكرات في النداء .

(١) وغيرهما : ساقطة من (ج) و (د) .

(٢) في (ب) : العمل .

وحمل^(١) بعضهم المعارف من الأسماء كزيد وعمرو على هذا القسم، فجعل تعريفها في النداء كتعريف النكرات المخصوصة بالنداء، وهذا بعد أن قدرها معرفةً من تعريف العلمية، لأن الاسم لا يصح تعريفه من جهتين في حال واحدة، وقد أسلفنا علة بناء هذا الضرب فلم نكرره^٢ ها هنا.

فأما المضاف فمنصوب أبداً على أصل النداء، كقولك: يا غلام زيد. وباراكب فرس، قالوا: لأن المضاف لم يقع الموقع الذي أوجب للمفرد المعرفة بالبناء، وذلك أنه^(٢) إما متعرف^٣ بالمضاف إليه أو متخصّص به، فلم يقع لهذا موقع المجر فينى.

وأما المضارع للمضاف لطوله فمنصوب أيضاً، وقد بيّنا صفة في باب «لا»، ومثاله: ياخيراً من زيد وياضارباً رجلاً، ويا «ثلاثة وثلاثين» إذا سميت بهذين العديين شخصاً، فإن ناديت جماعة هذه العدة عدتها، فإن كانت مطلقاً غير معينة نصبت كما تنصب النكرات المفردات الباقيات على أصولها من التكثير، فقلت يا ثلاثة^٤ وثلاثين، وإن ناديت جماعة عدتها هذه العدة إلا أنها معينة قلت: يا ثلاثة^٥ والثلاثون^٦ فيمن قال: يا زيد والحارث^٧ ويا ثلاثة^٨ والثلاثين فيمن قال يا زيد والحارث^(٣).

فإن وصفت المفرد المعرفة أجريت صفة على لفظه إن شئت، فرفعتها رفعاً صحيحاً وكانت معربة^٩ دونه كقولك: يا زيد العاقل،

(١) انظر شرح المفصل ١/١٢٩.

(٢) في (ج) و(د): لأنه.

(٣) انظر المقتضب ٢: ٢٢٤، شرح المفصل ١: ١٢٨.

وإن شئتَ نصبتها حملاً على موضعه فقلت : يا زيدُ العاقلَ ، وإنما أُجريتَ إعرابها على لفظه وإن كانت ضمته ضمة بناء لأنها أعني الضمة استمرت في كل منادى بهذه الصفة واطّردت فيه ، فأشبهت الرفع في الفاعل فلذلك جاز الإجراء عليها ولم يجوز الإجراء على غيرها من حركات البناء .

فإن نعتَه بصفة مضافة لم تكن إلا منصوبة كما لو ناديتها ، فتقول : يا زيدُ صاحبَ الفرس فلا يكون في « صاحب » إلا النصبُ ، كما أنه لو نودي لم يكن فيه غير ذلك .

فأمّا المضاف وما ضارعه فلا تكون صفته إلا منصوبة ، بضافٍ نعته أو بمفرد ، لأنه لا يخالف موضعه إعرابه .

فأمّا قولهم : يا أيُّها الرجل ، فإنَّ « أيّاً » في هذا منادى معرفةٌ و « ها » بعدها مقحمة للتنبية إقحاماً لازماً ، ومعنى إقحامها أنها دخلت بين الموصوف وصفته ، إذ كان الرجل وما أشبهه من الأسماء المعرّفة باللام نعتاً لـ « أي » ، وهذا النعت هو المقصود بالنداء دون منعوته ، ولهذا لزم ذكره ولم يصحَّ المعنى إلا به .

والصفات لم توضع لازمةً ، بل مُجاء بها زيادةً في الفائدة ، وبعد استقلال الكلام دونها ، ولهذا المعنى لم يجز فيه ، أعني وصف « أيّ » ماجاز في صفات المنادى المفرد المعرفة من الحمل على الموضع تارة وعلى اللفظ أخرى ، فلم يجوز فيه نصب في قول الجمهور ^(١) ، وأجازه المازني ^(٢) قياساً على مارووه عنه ، وكلام العرب يخالف قياسه .

و « أيّ » وصلةٌ في هذا اللفظ إلى نداء مافيه اللام ، إذ كانت

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٠٨ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢٩٩/٢ .

« يا » لاتباشر « اللام » ، فلا تقول : يا الرجل ، فلما لم يكن من أصول كلامهم هذا وآثروا نداء مافيه اللام توصلوا إليه بأي ، فأوقعوا النداء عليها وجعلوا المقصود بالنداء وصفاً لها ، ولهذا ألزم ^(١) الكلامُ حرفَ التنيه لينبّهوا على هذا الغرض .

واختصوا بهذا التوصل « أياً » لأنها في الأصل بعض من كل ، فهي اسم مبهم ، والغرضُ وصفها ، والمبهم يقتضي الوصف كل الاقتضاء .

ومثل هذا التوصل توصلهم إلى وصف الماراف بالجمل بالأسماء الموصولة كالذي والتي ، وتوصلهم إلى الوصف بأسماء الأجناس غير المشتقة بـ « ذي » التي بمعنى صاحب ، وتوصلهم إلى تعيين زمن المصدر بوضع « أن » والفعل موضعه ، وتوصلهم إلى الجزاء بالجملة من المبتدأ والخبر بالفاء ، والوصل في كلامهم كثيرة .

وأياً اسم مبهم ، وقد أجري هاهنا كما رأيتَ وُصلة .
فأما قولهم يا الله ، فإنما جاز نداءُ هذا الاسم وفيه الألف واللام لأنها لزمته ، إذ كانتا عوضاً من همزة إله في الأصل ، فلما ^(٢) جاز أن تقول يا إله جاز أن تقول يا الله ، ولأنّ هذا القسم قد اختلف بأحكام لا تكون لغيره ، لأنّ مسماه - تعالى وتقدس أسماؤه - لا يشبهه شيء ، تعالى عن ذلك مُعلواً كبيراً ، فمن ذلك تفخيم اللام فيه مع لزومها له ، وذلك إذا كان قبلها فتحة أو ضمة ، فان انكسر ما قبلها رُقِّقَتْ في جيد اللغة كما توفق اللامات في غير هذا الاسم ، كقولك : اللحم واللبن ، فأنت تقول : قال الله

(١) في (ب) : لزم .

(٢) في (د) : فكما .

ويقول الله ، فالاسم مفخم في هذين الموضعين وشبهها ، وتقول : بالله ،
فترقت في جيد اللغة ، والترقيق في هذا منحوء به نحو الإمالة ؛ والتفخيم
كالتغليظ ، فافهمه تعليلاً حسناً .

ومن ذلك قطع همزته وفيه وصلها أيضاً ، فتقول : يا الله بوصلها
ويا الله بقطعها .

فان عطفت على المضموم ^(١) من الأسماء المناداة اسماً فيه لام التعريف
أجريته مجرى وصفه في الاعراب ، فرفعت إن شئت على اللفظ ، ونصبت
إن شئت على الموضع ، فقلت : يا زيداً والغلامُ وإن شئت : والغلام .

ومن النحويين من يفرق ، فيختار فيما فيه الألف واللام للتعريف
المخلص النصب على الرفع لأنه يتنزل عنده منزلة المضاف ، إذ كانت الألف
واللام فيه للتعريف كما المضاف إليه معرف للمضاف أو مخصص له ، وفيما
الألف واللام فيه لغير مجرد ^(٢) التعريف ، الرفع ، لأنه يتنزل عنده
منزلة العلم ، وذلك قولك في الأول : يا زيداً والرجل وفي الثاني : يا زيداً
والحارث ، لأن الحارث يكون معرفة بغير اللام ، كقولك : حارث ،
وكذلك عباس والعباس ، وحسين والحسين ، وعليه قوله :

أترجو أمة قتلت حسيناً شفاعته جدّه يوم الحساب ^(٣)

وقول الآخر :

(١) انظر المقتضب ٤ : ٢٠٧ .

(٢) مجرد : ساقطة من (ج) و (د) .

(٣) لم أجده في المصادر التي اعتمدتها .

إنك يا حارثُ نغمَ الحارثِ^(١) .

فأمّا قوله سبحانه « يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ »^(٢) فيمن قرأ بالنصب ، فيكون من هذا الباب في أحد الأقوال ، ويكون مفعولاً معه . فان وصفتَ المضموم بـابن ، والابن بين علمين فتحت إن شئت ، وأتبعته حركة نون ابنٍ بإزيدة فقلتَ : بن عمروٍ ، والكنيةُ في هذا الباب كالعلم كقولك : بابكر بن أبي القاسم ، وإنما غيرته عما ثبت له في الأصل لأن الأعلام تُغيّر كثيراً ، هذا مع اجراء الصفة والموصوف مُجرى الاسم الواحد ، فأتبعته حركتها ، كما تتبع حركة حرفٍ من كلمةٍ حركة حرفٍ آخرَ منها ، وذلك قولك في « مُنْتِن ، مُنْتِن ، فتمُّ التاء لضمّة الميم ؛ أو مِنتِن ، فتكسر الميم لكسرة التاء ، وكقولهم : أنا أجوؤك وهم يريدون أجيتك .

وأتبعْتَ حركةَ الموصوف حركةَ الصفة ولم تعكس فتتبع حركة الصفة حركة الموصوف لأن حركة الموصوف حركةُ بناء ، وحركة الصفة حركةُ إعراب ؛ وحركةُ الاعراب في الأصل لمعنى وحركة البناء لغير معنى أي غيرُ دالة على معنى في المبني كدلالة حركة الاعراب على معنى في المعرب ؛ فحركة الاعراب حينئذٍ ذاتُ فائدة ، وحركة^(٣) البناء غيرُ

(١) نسبة صاحب الجهرة لرؤبة بن العجاج (٧٦٢/١٤٥ - ٠٠) يمدح الحارث

ابن سليم الهجيمي (؟) الديوان : ٢٩ ، مقدمة الجهرة : ٢٠١ .

(٢) أوّبي : رجعي الحديث وردديه . سبأ ٣ : ١٠ « ولقد أتينا داود منا

فضلا ، يا جبال أوّبي معه والطير ، وألنا له الحديد » . انظر النشر في القراءات العشر : ٣٣٥ .

(٣) في (ج) و (د) : وحركة البناء بخلافها .

ذات فائدة ، ، فكانت بأن تكون تابعة ، أعني حركة البناء ، أولى من أن تكون متبوعة .

فإن كان الابن مضافاً إلى اسمٍ ليس بعلمٍ ولا كنيةٍ لم يتبع الموصوف حفته ، بل أقررت كلاً على ما له في أصل الباب ، فبنيت الموصوف على الضم وأثرت عليه ، وأجريت الصفة التي هي « ان » على ما لها من الأعراب بالنصب ، فقلت : بازبداً ابن أخينا وباعمرو ابن صاحب المال^(١) ليس في هذا إلا إذا .

وأنت في الأول بالخيار ، إن شئت أجرته على هذا الحكم من ضم الموصوف ، ونصب صفته وإن شئت أنبته حركة صفته على ما يذنا من الاتباع ، والتغيير^(٢) بالاتباع أكثر في كلامهم وإن كان الأصل غيره .

فصل في الترخيم

معنى الترخيم القطع ، من قولهم : رخمت الدجاجة إذا انقطع بيضها ، كما تقول : أصفت ، ومنه صوت رخيم ، إذا لم يكن جهوراً ، وفي الصوت إذا ضَعَفَ تقطيعاً .

وهو - أعني الترخيم - خاصة من خواص النداء جائزة لا واجبة ،

(٢) في (آ) : الحال .

(٣) في (ج) و(د) . والاتباع أكثر في كلامهم وإن كان الأصل غيره .

ولا يكون في كل منادى^(١) بل في ضربٍ من الأسماء مخصوص ، وذلك كل اسمٍ مفرد علمٍ زائدٍ على ثلاثة أحرف . هذا ما لا خلاف بينهم فيه ؛ وما عداه ففيه خلاف . وربما زادوا في شرط الاسم المرخّم أن يكون موهّناً بالبناء . ومعلوم أنك إذا ناديت اسماً عالماً مفرداً بنيةً على الضم ، فهو متوهّشٌ بالبناء^(٢) على كل حال . والعلة هي أن الترخيم حذفٌ ، والحذف يراد للتخفيف ، والتخفيف في كل اسم زاد على الثلاثة كالرباعي ، مثلاً أن يُرَدَّ إلى الثلاثي ، والثلاثي أدل في الأسماء يُرَدُّ غيره إليه ، ما لم يعرض دون ذلك عارض ، فلو رُخِمَ الثلاثي لم يرجع إلى أصل ، وكذلك ترخيمُ الخماسي رُدُّه إلى الرباعي ، والرباعي أصل في الأسماء ، فقد رُدَّ الاسم المرخّم مع الترخيم إلى أصلٍ يوجد مثله في الأسماء . وقد أصابوا^(٣) أن الثلاثي أعدل الأسماء بأن قالوا : لا بدّ للاسم من حرفٍ يُبتدأ به ، وحرفٍ يوقف عليه ؛ وهذا يلزم ، وحرفٍ يُجشَى به يفصل بين الحرف المبدوء به وبين الحرف الموقوف عليه ، وهذا من طريق الأولى لا اللازم ؛ فلها قيل : أعدل الأسماء الثلاثي منها ، ولهذا كثرت أمثله في الكلام ، وكثر استعماله ، وكان أخفّ من غيره ؛ والأخفّ غير محتاج إلى تخفيف .

ولزم في شرط المرخّم أن يكون عالماً لأن الأعلام ينطرق عليها من التغيير ما لا يكون مثله في غيرها ولا ينطرق على سواها ، ألا ترى أنك

(١) انظر الكتاب ١/٣٢٩ ، شرح المفصل ٢/٢٠٠ .

(٢) في (ب) : النداء .

(٣) انظر الخصائص ١ : ٥٥ .

تميل الحجاج^(١) والعجاج^(٢) ماداما علمين ، فان خرجا الى الوصف فقلت -
مررتُ برجلٍ حجاجٍ أي كثيرٍ الحِجِّ وبيجرٍ عجاجٍ أي له عجاج ،
لشدة تلاطم موجهٍ لم^(٣) تجز الامالة ، وإنما يمال الحجاج إذا كان ابن -
يوسفَ مثلاً والعجاجُ إذا كان الراجزُ أبا رؤبةَ مثلاً ؛ فهذا من التغير
المختص بالأعلام كما اختص بها الترخيم ؛ ومن ذلك قولك في اسم الرجل :
مَحَبَّبٌ بفك الإدغام ، فإن لم تستعمله علماً لم يجوز أن تفك الإدغام بل
تُدغم ، فتقول مَحَبَّبٌ كقولك : مَهَبٌّ ومَصَّبٌ لمهب الرياح ومصب
الماء . وكذلك قالوا في الاسم العلم موهَّبٌ بفتح المَاء ، ولو بنيت -
من وعدَ ووردَ - وهما نظير « وَهَبٌ » - مفعلاً اسماً على عِدَّةٍ
« مَوْهَبٌ » لم تَقُل فيه : موعِدٌ ، إنما تبنيه على مفعِلٍ بكسر العين
فتقول : موعِدٌ ومورِدٌ .

(١) الحجاج بن يوسف الثقفي (٤٠/٦٦٠ - ٩٥/٧١٤) أبو محمد ، ولد
ونشأ في الطائف بالحجاز ، ولاء عبد الملك ٢٦/٦٤٦ - ٨٦/٧٠٥ مكة والمدينة
والطائف ثم أضاف اليها العراق والثورة قائمة فيها ، فقمع الثورة وثبتت له
الإمارة عشرين سنة ، مات بواسط ، وأجرى على قبره الماء فاندرس .
البدء والتاريخ ٦ : ٢٨ ، معجم البلدان ٨ : ٣٨٢ ، وفيات الأعيان
١ : ١٢٣ .

(٢) راجز إسلامي اسمه عبد الله بن رؤبة التميمي (٠٠ - ٩٠/٧٠٨) ،
لقب بذلك لقوله :

حتى يبعج ثخناً من عجاج

« ثخناً » من أثنى إذا أثقل وأجهد ، عجاج : صوت واستغاث
وضاعفته دليل على تكراره .

الشعر والشعراء : ٥٧٢ - ٥٧٤ ، لطائف المعارف : ٣١

(٣) في (ج) و (د) : لم تمل لفقد الداعي لى إيمانها .

فأما مَوْحَدٌ فلأنه معدول ، . وقد خرج عن باب متمكن الأسماء
كما خرج أيضاً في البناء والصيغة عن معهود صيغ المتكلمات في
هذا الباب .

وقيل في شرط الاسم المرخم ما كان متوهناً بالبناء في النداء ،
لأن توهينه بالبناء ، وإخراجه عن أصله في التمكّن تغييرٌ ، فطَرَّقَ
عليه التغييرُ التغييرَ ، وليس ذلك بانتهاكٍ له لأن أحد التغييرين مخالف
للآخر ، إذ كان البناء يُثْقِلُهُ والترخيم يُخَفِّفُهُ ، ولأن حركة البائية
وهي الضمة غيرُ دالة على معنى دلالة الاعراب ، فلم تقع المحافظةُ عليها .
ومن الحروف المختصة ، بما (١) يعمل النصب فقط « أن » الحفيفة ،
وهي الناصبة للفعل المستقبل ؛ وتكون معه في تأويل المصدر ، وفائدتها
أنها مع الفعل مصدر معيّن الزمان ، فيقع بعدها الماضي كقولك :
عجبتُ من أن قام زيدٌ ، فلا تعملُ فيه ، ويقع بعدها المستقبل فتعمل
فيه النصب كقولك : أريد أن يقوم ، ولا تدخل على فعلٍ حالٍ .
وليس الماضي هنا بواقع موقع المستقبل فيُحكّم عليه بأنه في موضع نصبٍ ،
لأنها لتخليص (٢) زمن هذا كما هي لتخليص (٣) زمن الآخر ، بخلاف الحال
التي لـ « إن » الشرطية ، لأن الشرط لا يكون إلا بالمستقبل (٣) ،
فالماضي في موضعه ، فحكّم له بإعرابه . و « إن » لتخليص (٣) الزمانين
لاتخص أحدهما ؛ ولو حكّم على الماضي أنه في موضع نصب بـ « أن »

(١) في « د » : بما .

(٢) في « ج » و « د » وحاشية الأصل في نسخة : لتخليص .

(٣) في بقية النسخ : للمستقبل .

ولم يظهر الاعراب في انطه لأجل البناء لما^(١) كان بعيداً في القياس .
واعلم أن « أن » تقتضي الفعل اقتضائين ؛ أحدهما اقتضاء العاملِ
المعمولِ ، إذ كانت ناصبة له ، والآخرُ اقتضاءُ الموصولِ الصلة ، إذ كان
معها مصدرًا مقدرًا .

و « لن » ، وهي نافية للفعل المستقبل أيضاً وعاملة فيه ، وليست
معها مصدرًا كما كانت « أن » معه ، ولهذا صحَّ تقديم بعض معمول
الفعل عليها ، كقولك : زيداً لن أضرب ، والمصدرُ لا يتقدم عليه شيء
من صلته .

وقال الخليل^(٢) : هي مركبة من لا وأن ، أمّا من « لا » فلأنه
رأها نافيةً ، وأمّا من « أن » فلأنها ناصبة للمستقبل كما تنصبه « أن » .
وعورض بتقديم بعض المعمولات عليها ، أعني معمول منصوبها ،
وليس ذلك في المصدر . وله أن التركيب يغيّر كثيراً من أحكام
المفردات على انفرادها ، وكذا يجب في القياس لأجل التمييز ؛ إلا أن
الأصل في الحررف أن لا يُحكّم عليها بالتركيب لأن التركيب وغيره
من ضروب التغيير تصرّف ، وبابُ التصرف الأفعال ؛ والأسماء محمولة
عليها فيه .

ومتى أمكن حملُ الكلمة - على الإطلاق ، اسماً كانت أو فعلاً أو
حرفاً - على الافراد الذي هو الأصل لم يُحمّل على التركيب الذي هو
فرع وثانٍ فاعرفه .

(١) في « ج » و « د » : لكان قولاً ، والأول الوجه .

(٢) انظر المقتضب ٢ : ٨ .

ومنها « كي » وهي للغرض ، ونخص الأفعال ؛ وربما استُعْمِلت استعمال حروف الجر وهي محمولة في ذلك على اللام الجارة ؛ والمثال في ذلك قولك في الاستفهام لمن قال : فعلتُ كذا وكذا ، فتقول أنتَ : كيمه؟ تريد كيمَ كما تقول في لمَ لِمَهْ ، فإذا دخلت عليها اللام تمحضت حرفاً ناصباً للفعل ؛ وذلك هو الأصل فيها ، كقولك : جئتُ لكي تَكْرِمَنِي ، وفي التنزيل « كيلا يكون دُولَةٌ »^(١) ، « لكيلا تأسوا على ما فاتكم »^(٢) ، وإنما تمحضت في هذا الاستعمال حرفاً ناصباً لأنَّ حرف الجر لا يدخل على مثله ، بل قياس كل حرف ألا يدخل على حرفٍ في معناه .

ومنها « إذن » ، ومعناها الجواب والجزاء ؛ وتنصب الفعل المستقبل بشروطٍ : منها أن تكون جواباً في أول الكلام ، وألا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، ويكون الفعل مستقبلاً ، ولا يُفصلَ بينها وبينه بغير القسم ، فإن أُخِلَّتْ بشرط من هذه الشروط بطل عملها .

مثال ذلك ، يقول القائل : أنا أكرمك ، فتقول أنتَ جيباً له : إذن أشكرك ، فهي هاهنا في أول الكلام كما ترى ، وقد وقعت جواباً لكلام المخبر عن نفسه بالاكترام لك وجزاءً لفعله ؛ والفعل الذي دخلت عليه وهو الجزاء المستقبل^(٣) ، لأنه لم يقع بعد ولم يوجد ولم يُفصلَ بينها وبينه بشيء ، ولم تعتمد على شيءٍ قبلها .

(١) « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى ...

كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم .. » الحشر ٥٩ : ٧

(٢) « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم . » الحديد ٥٧ : ٢٣

(٣) في « ب » وهو الفعل المستقبل .

ولو فصلتَ في هذا الكلام بالقسمِ ، فقلتَ : إذن - والله - أشكركَ كان العمل باقياً بحاله ، لأن القسم يقع معترضاً في الكلام لتأكيدِه ، فَفَضْلُهُ كلافصل ؛ وهذا كفضله في الكلام في مواضع كثيرة ، دخوله فيها كخروجه ، كقولك في المبتدأ وخبره : زيدٌ - والله - قائمٌ ، وفي الفعل وفاعله : قامَ - والله زيدٌ ، وفي الصفة والموصوف : مررت برجلٍ - والله - كريمٍ ، إلى غير ذلك من مواضع ، فُصِّلَ فيها بالقسم ، فكان فصلُه غير معتدٍ به كما اعتد بفصل غيره .

ومثال الاعتماد المبطّل لعملها قولك : أنا إذن أشكركُ ، ترَفَعُ الفعل وتُلغِي « إذن » لاعتماد الفعل على المبتدأ الذي هو قولك : أنا ، فوقعت « إذن » على هذا متوسطةً لامبتدأ بها ، وتوسطها بلغيا ؛ وهي في عوامل الأفعال كـ « ظننتُ » وبيها في عوامل الأسماء ، تعملُ إذا تمكنت من المعلوم ، وتُلغى إذا عرض لها عارضٌ يُضَعِفُها ؛ ومعلومٌ أن عوامل الأسماء أقوى ، وعوامل الأفعال أضعفُ ، وتلك تُلغى وَيَبْطَلُ عملها إذا توسطت أو تأخرت ؛ فما ظنك بهذه ؟ فهذا ألغيت « إذن » إذا ^(١) اعتمد ما بعدها على ما قبلها ، لتوسطها بين ما هو بأن يعنى به دونها أولى ، وذلك هو المبتدأ الذي وقع صدراً فاقضى خبراً ، إذ لا بدَّ له ^(٢) منه .

ومثال إبطال عملها ، إذا وقع بعدها فعلٌ الحال ، أن يتحدث متحدثٌ بجديت ، فتقولَ أنتَ : إذن أظنُّكَ كاذباً ، وأنت مخبرٌ أنك

(١) في « آ » : إذا اعتمدت على ما قبلها .

(٢) في « آ » : لا بد دونها منه .

في حالة ظن لامستقبل لها ؛ وإنما لم تعمل في فعل الحال لأن أخواتها
من نواصب الفعل لا يعملن في الحال .

وما عدا هذه الحروف الأربعة بما ينتصب بعده الفعل ، فتقديرها
يعمل وعليها يُجْمَل ، وكله منصوب بإضمار « أن » ، خاصة ، وذلك
كحتى في قولك : حتى يقوم زيدٌ ، ف « أن » بعد « حتى » مضمرة ؛
وهي الناصبة ؛ لأن « حتى » في الأصل ، حرف جر ك « إلى » ؛
وحروف الجر لاتنصب الأفعال وإنما عملها الجر في الأسماء ؛ فلزم أن
يكون للفعل ناصب غيرها وليس بظن فكان مضمراً ، وكان « أن »
خاصة دون غيرها من نواصب الأفعال ؛ وهي « لن » و « كي »
و « إذن » ، لأن « أن » مع الفعل في تقدير اسم ، ولهذا صح دخول
حرف الجر غير حتى عليها ؛ كقولك : عجت من أن قام زيدٌ ؛
وأفعل كذا إلى أن ينطلق عمرو ، فدخول « حتى » عليها كدخول
« من » و « إلى » وغيرهما من حروف الجر .

ولو رمت إدخال شيء من هذه الحروف الجارة التي دخلت على
« أن » ، على بقية أخواتها لم يصح ، فكانت (١) لهذا هي المضمرة
دون أخواتها .

ولكون هذا المعنى مستحيلاً في بقية أخواتها ، أعني دخول حروف
الجر عليها ، لزم إضمارها بعد « حتى » وغيرها من المواضع التي لزم
إضمارها فيها ، حتى لو أنك أظهرتها كنت لاحقاً لأنه أصل مرفوض ؛
وذلك لأنه تخفيف مع أمن اللبس ، وظهور العمل الذي أثارته في الفعل
وهو نصبها إياه ، كظهورها معه .

(١) في (ب) فكانت هي لهذا مضمرة دون أخواتها .

فكل ما يُنصب بعده الفعلُ - خلا المذكورة^(١) مع « أن » من أخواتها - فإن هذه المضمرَةُ يُنصب ، غيرَ أن منها ما يجوز إظهار « أن » معه ومنها ما يلزمها^(٢) معه الإضمارُ فما يلزمها إضمارها معه كـ « حتى » لامُ الجحد في قولك : ما كان زيد ليفعل كذا ، اللام فيه هي اللام في قولك : جئتُك لتكرمني ، وكلاهما لام الجر ، إلا أن المستعملة في الإيجاب لك إظهار « أن » معها والمستعملة في الجحود يلزمها الإضمار لطول الكلام مع العلم كلِّ العلم بأنها الجارة و « أن » بعدها مقدرة ، فهي العاملة دونها ، والكلام إذا طال لزم فيه من الحذف ما لا يلزم غيره ؛ على أنهم قد عللوا بغير هذا .

ومثال إظهارها في الواجب : جئتُ لتكرمني ، إن شئت قلت : لأن تكرمني ؛ وقد يعترض الكلام نفيٌ فيلزم إظهارها مع اللام ، ولولا ذلك النفي كنت مخيراً في إضمارها وإظهارها على ما مثلناه ، وذلك في مثل قوله تعالى « لثلا يعلم أهل الكتاب »^(٣) ولرُ أضمرت « أن » هاهنا لم يجوز ، لأن إضمارها يؤدي إلى مباشرة حرف الجر حرف النفي ، وذلك غير جائز .

ومن ذلك واو الجمع^(٤) في مثل قولك : لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، يلزم مع هذه الواو إضمار « أن » وهي الناصبة للفعل لاحالة ، لا الواو ، ولا يجوز إظهارها مراعاة للمشكلة في ظاهر اللفظ بين المعطوف

(١) في (ب) : خلا الموضع المذكور .
(٢) في (ب) : يلزم .
(٣) الحديد ٥٧ : ٢٩ « لثلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرّون على شيء من فضل الله ... » .

(٤) انظر المقتضب ٢ : ٢٥ ، الإنصاف ٢ : ٥٥٥ .

والمعطوف عليه ، إذ كانت الواو ، وإن كانت للجمع ؛ فهي راجعة في المعنى إلى العطف .

ألا ترى أن معنى الكلام : لا تجتمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، فلما كان ما قبلها فعلاً وليس باسم لم يُظهِروا « أن » بعدها ، ليكون ظاهر اللفظ عطف فعلٍ على فعلٍ وجمعه إليه .

ويسمى الكوفيون ^(١) هذه الواو- واو-الصرف لأنها تصرف ، في المعنى ، الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول ، إذ كان لم يجامعه في النهي مطلقاً بل جامعه في النهي عن الجمع بينها فقط .

وعلة لزوم الإضمار بعد « أو » إذا قلت لأهينته أو يقلع عن هذا الفعل ولأنتظرنه أو يقدم ؛ وقول الشاعر :

و كنت إذا غمزت فناة قومٍ كسرت كعوبها أو تستقيا ^(٢)

والمعنى إلى أن تستقيم أو إلا أن تستقيم .

هذه العلة المذكورة في الواو من ترك إظهارها معها لأنها حرف عطف كما أن تلك حرف عطف ، وحروف العطف في الأصل تعطف الأسماء على الأفعال والأفعال على الأفعال ، وبالجملة الشيء على ما هو من جنسه ؛ فلا يقع بعدها فعل معطوف على اسم ولا اسم معطوف على

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٥٥٥ .

(٢) الشاهد لزيادة الأعجم (٠٠ - ١٠٠ / ٧١٨) ، كعوب : ج كعب وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، غمزت : لينت . والمعنى : إذا اشتد علي جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا . وهو في الكتاب ١ : ٤٢٨ ، الإيضاح العضدي : ٣١٥ . أمالي الشجري ٢ : ٣١٩ ، شرح المفصل ٥ : ١١٥ ، مغني اللبيب ١ : ٦٩ ، شذور الذهب : ٢٦٩ . الصحاح ، اللسان (غمز) . وقد علق عليه الصحاح بقوله : ابن بري ينشده بالرفع لأن القوافي مرفوعة .

فعلٍ ، فالزميها ؛ أعني أن ، الإضمار بعدِ «أو» أيضاً لتباشر لفظ الفعل ، فتكون في ظاهر اللفظ كأنها قد عطفتُ فعلا على فعل .

وفي البيت المستشهد به شيءٌ مُحتاج إلى معرفته ؛ وذلك أن الأفعال المعطوفة في الأصل ، إذا كان الأول ماضياً فالمعطوفُ عليه ينبغي أن يكون ماضياً مثلهُ ، وإذا كان مضارعاً فكذلك أيضاً ، ولهذا أصاؤا في باب العطف أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال ، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان فتقولُ : قام زيد وقعد ولا تقول : يقوم زيد وقعد ، ولا عكسهُ ، فينبغي على هذا الأصل أن يُراعى تشابه الفعلين في الزمان ، فيقع قبل « أو » مستقبلٌ كما وقع بعدها مستقبل ، فتقول : لأنتظرنه أو يقدم ، ولا تقول : أنتظرته أو يقدم . وفي البيت قبل أو « كسرتُ » وهو ماضٍ في اللفظ ، وبعدها « تستقيم » ، وهو مستقبل .

ولما جاز ذلك وحسنه كونه جواباً لـ « إذا » و « إذا » فيها معنى الشرط ؛ والماضي إذا وقع شرطاً انقلب إلى معنى المستقبل ؛ فهو على هذا في معنى إذا أغمِزَ أكسِرَ أو تستقيم ، فاعرفه .

وكذا علةُ لزوم إضمار « أن » بعد الفاء إذا وقعت جواباً للأشياء (٢) السبعة التي هي : الأمرُ والنهي والاستفهام والدعاء والنفي والتمني والعرض كقولك : إئتني فأحسن إليك ، ولا تعص الله فيعذبك ، وأأتيني فانتظر كـ وما أنت بصادقٍ فأسمع منك ، وألا تنزل فتقضي حق ضيافتك ، وليت

(١) في (ج) و (د) : والشرط إذا وقع فيه الماضي انقلب .

(٢) في (آ) و (ب) : للأشياء الستة التي هي الأمر والنهي والاستفهام والنفي

والعرض والتمني .

لي مالاً فأبدله (واللهم ارزقني بغيراً فأحجّ عليه)^(١) ف « أن » بعد الفاء في هذه المواضع هي الناصبة للأفعال التي وقعت بعدها ، وإضمارها لازم كالواو وأو .

والفرق بين الفاء إذا وقعت جواباً ، كما مثلنا في هذه الأشياء ، وبينها إذا وقعت غير جواب أنها لا تكون جواباً إلا في المواضع التي يصح أن يقدر الكلام فيها تقدير الشرط ؛ فإن عرّيّ الكلام من معنى الشرط بطل الجواب ، وكانت عاطفة للثاني على الأول ومشرّكة^(٢) بينها في الاعراب ، وذلك هو أصلها في العطف ، وإنما هي في الجواب والنصب لما بعدها من الأفعال بإضمار « أن » مُخْرَجَةٌ عما وضعت له من العطف ، ومتأوّل فيها الردُّ إلى أصلها ، وإنما كان ذلك لأن الشرط يقتضي الجواب ، فلا يصح عطف الجواب على الشرط فيشرّكه في الاعراب بحق العطف^(٣) ، ولو كان ذلك لكان الجواب شرطاً ، وذلك محال ، فخالفه حينئذٍ في حكم العطف . فإذا وقعت الفاء هذا الموقع خالف ما بعدها حكم ما قبلها (فانتصب الفعل بعدها ولم تنسقه على ما قبلها)^(٣) فيشارِكُهُ في الاعراب .

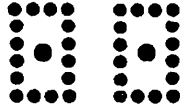
ومثال تأول الشرط في هذه الأشياء قولك في الأمر : اتني فأحسنَ إليك ، والمعنى : اتني ، إن تأتني ، أحسنُ إليك ، ولهذا إذا حذف الفاء من جواب هذه الأشياء انجزمت الأفعال التي وقعت بعدها منصوبة ما خلا جواب الجحود ، وكذا بقية الأمثلة .

(١) ما بين قوسين ساقط من (آ) و (ب) . ويلاحظ الاضطراب في ترتيب الأمثلة .

(٢) في (ب) . الأصل .

(٣) ما بين قوسين ساقط من (ج) .

ومثال العاري من فعل الشرط قولك : اذهب إلى فلان فانظر
ما حاله ؟ وليذهب زيد إلى عمرو فينظر ما حاله ؟ والنهي : لاتغضب
فتشتّم بكرة ، إذ لم تجعل الغضب علة للشم ، بل نهيت عن هذا كما
تنهى عن هذا ، وكذا كل ما لم تكن الفاء فيه جواباً لما قبله ، بل عاطفة
ما بعدها على ما قبلها عطفاً صريحاً حكمه الحكم الذي ذكرناه .



الضرب الثالث من الحروف مايجزم

والجزم يعمل الجزم فقط ، كما أن الجار عمله الجر فقط . وأصل الجزم في اللغة القطع ؛ فلما كانت هذه الحروف إذا دخلت الفعل قطعت عنه الحركة أو ما جرى مجرى الحركة سميت جوازماً ، لان عملها يسمى جزمًا ؛ والجزمُ إسكان أو حذف يجري مجرى الاسكان .

وهذه الحروف أضعف الأدوات عملاً ، لأنَّ معمولها أصله أن يكون غيرَ معمول . وهي خمسة ؛ منها « لم » ومعناها النفي وتختص بأنها تنقل المضارع إلى الماضي بعد نفيه ، وتقلب معناه إليه ، كقولك : لم يقم زيد .

وبذلك على صحة هذا المعنى فيه ، وأنه قد قلب المضارع إلى معنى الماضي كما قلب « إن » الشرطية الماضي إلى معنى الاستقبال صحة وقوع الفعل معها في الزمن الماضي كقولك : لم يقم زيد أمس ، ولو كان باقياً على معناه من حالٍ أو استقبال لم يصحَّ وقُوعه إلا في الزمن الذي صيغ له .

ألا ترى أنك لو قلت : يقوم زيد أمس كان محالاً كما كان محالاً قولك قام زيد غداً ؛ ولو قلت : إن قام زيد غداً قام عمرو كان كلاماً حسناً ،

لقلب « إن » معنى الماضي إلى المستقبل كما يصح لم يقم أمس لقلب
« لم » مع نفيها إياه معناه من غير المضي إلى المضي ، فهي على ما ترى في هذا الحكم
من القلب عكسُ « إن » الشرطية ، لقلبها الماضي إلى المستقبل .

وتصل « لم » بما دخلت عليه من الأفعال اتصالاً يجعلها معه
كالجزء الواحد ، فلهذا لا يجوز في الكلام المشور ، وهو حال السعة
والاختيار، الفصلُ بينها وبينه ، أعني « لم » وما نفته ، وإن جاء شيء
من الفصل بينها وبينه فإنما يجيء مجيئاً نزرأً في بعض المنظوم وضرورة
لإصلاح الوزن ، وذلك مما لا يُعمل عليه و كما أنشدوا :

فأضحتُ مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهلٍ من الوحش تؤهل^(١)
أراد : كأن لم تؤهل سوى أهلٍ من الوحش ، ففصل كما ترى .

والفصل في الكلام نظمه ونثره كثير ، منه الحسن ومنه القبيح
وهذا منه ؛ وكلما كثر الفصل ، لاسيما بين شديدي الاتصال كان أقبح .
وقد يقع الفصل بين أشياء بأشياء وقع فيها التقديم والتأخير . ومن
طريف الفصل والمقدم والمؤخر^(٢) ما أنشدنيه بعض أهل الأدب قديماً من
قول الشاعر :

فأصبحتُ بعدَ خطِّ بهجتِها كأنَّ قفراً رسومها قلماً^(٣)

(١) الشاهد لدي الرمة . الديوان : ٥٩١ الخصائص ٢ : ٤١٠ ، مغني اللبيب

١ : ٣٠٨ ، الخزائن ٣ : ٢٦ - .

(٢) في البيت فساد من وجهين : أحدهما تقديم خبر كأن عليها ، وهو
لا يقد م على اسمها فكيف على نفسها لأنها حرف ، فليس لها تصرف الفعل في التقديم —

أراد ، أصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلما خط رسومها ، وذا قبيح جداً وهو مصنوع بغير شك .

ولاتصال « لم » بما تنفيه وكونها معه كالشيء الواحد وقعت معه شرطاً وجزاء كما يقع الفعل المفرد من حرف يدخل عليه شرطاً وجزاء ؛ وذلك حين تقول : إن لم تقم لم أقم ؛ فالأولى مع فعلها شرط ، والثانية مع فعلها جزاء . وكلا الحرفين مع منفيه في موضع جزم بـ « إن » ، فهذا كما تقول : إن تقم أقم .

وهي للنفي عاماً ، مترقباً كان الفعل أو غير مترقب ، فغير المترقب لم يقم زيد مثلاً والمترقب : خرجت ولم يخرج الأمير بعد .
و « لما » فرعٌ عليها ، لأنها « لم » في الأصل ، زيدت عليها « ما » فصارت في أكثر الأمر لنفي الأفعال المترتبة كقولك : جئت ولما يركب الأمير ، وبكرت ولما تطلع الشمس ، قال :

فقمنا ولما يصبح ديكنا (١)

أي ولم يركب الأمير ولم يصبح ديكنا .

— والتأخير ، والثاني أنه فصل بين كأن واسمها بما ليس ظرفاً ، ولا يفصل بينها بشيء من الكلام إلا بالظروف وحروف الجر نحو قولك : كأن فيها زيدا قائم . والشاهد في شرح الأبيات المشككة الإعراب : ٢٥٤ ، الانصاف : ٤٣١ ، اللسان « خطط » ولم يعز فيها .

(١) الشاهد للاعشى الأكبر . وعجزه : إلى جونة عند حدادها جونة : سوداء ، يعني بها خابية الخمر ، لأنها كانت تظلي بالقار . حدادها صاحبها وهو في الذبوان : ٦٩ ، الجهرة ، الصحاح ، مقاييس اللغة ، اللسان (حد) الخزانة . ٣ : ٤٨ ، شعراء النصرانية ١ : ٣٧٢ .

وقد تنفي بها غير المتروك ؛ كقولك : لما يذهب زيد، بمعنى لم يذهب ،
تنفي ذهابه من غير أن يكون متروكاً كترقب ركوب الأمير ودخول
الشتاء إذا قلت : قدمت ولما يدخل الشتاء .

وكل هذه المعاني مما تحملها الألفاظ كاجتماعها^(١) إياها ، وغيرها ،
إنما هي بحسب قصد المتكلم ومراده لما يُخبر به .

ومن الفروق بين « لم » و « لما » ، وإن اشتركا في الأصلِ
والمعنى ، وهو النفي ، والعملِ - وهو الجزم - أن « لم » لا يجوز
الوقوف عليها دون ماتنفيه ، فلا تقول : جئت ولم ، وذلك إذا قال
لك قائل مثلاً : هل ركب الأمير ؟ فلا يجوز أن تقول : جئت ولم ،
وأنت تريد يركب الأمير ؛ ويجوز ذلك في لما ؛ فتقول : جئت
ولما ؛ تريد : يركب الأمير ؛ لأنها بدخول ما عليها قويت فأشبهت
صيغَ الاسماء ، فيجاز لذلك الوقوف عليها دون ذكر معمولها ، وذلك
على كل حال للعلم بالمعنى ، ولولا العلم به لم يجوز أن يُحذف ، لان
حذف غيرِ المعلوم بعد حذفه تكليفُ السامع أن يعلم الغيب و « لم »
ليس لها هذا الحكم ، ولو كان المعنى مفهوماً ، ولهذا تقع « لم » في
مواضع يقع فيها الفعل مفرداً من غير ذكر حرفٍ معه ، ولا تقع
« لما » ذلك الموقع ، وذلك كالشرط ، وقد مثلنا عليه . ومدار هذا
التعليل على شدة اتصال « لم » بما دخلت عليه دون « لما » .

فأما « لا » النافية و « لامُ الأمر » فيشتركان في جزم الفعل

(١) في (ج) و (د) وحاشية (آ) : لاجتماعها .

المستقبل أيضاً ، والفرقُ بينها من طريق المعنى ظاهرٌ ، ومن طريق الاستعمال أن^(١) « لا » ، لا يعرَى منهيٌ عنه من دخولها عليه إذا كان فعلاً ، ولأمُ الأمر تدخل بعض الأفعال المأمورِ بها دون بعضٍ ، ألا تراها يطرّد دخولها في فعل الغائب إذا قلت : ليقمُ زيدٌ ، ويقبلُ استعمالها في فعل المواجهِ إلا على جهة الندور ، فهي عند البصريين^(٢) مختصة بفعل الغائب ، وعند الكوفيين عامٌ دخولها في الجميع ، لكن حذِف مع الحاضر تخفيفاً واستغناء بالمواجه ، ولهذا استعملت مع المواجه في بعض الكلام تنبيهاً على الأصل المطرّح ، وكلا القولين قوي في القياس ، ومنزلة الأمر من النهي منزلةُ الايجاب من النفي ، لأن الامر للايقاع والنهي لترك الايقاع ، وبتركه ينتفي كما بفعله يقع ويجب .

وأما « إن » الشرطية فإنها وإن كانت حرفاً جازماً فإنها مخالفة في الحكم بقية الجوازم ، وذلك أنها تعمل في فعلين هما الشرط وجزاؤه في قول كثير^(٣) من الناس ، وذلك إذا كنا مستقبلين اللفظ ، فانه يظهر جزمها لهما ، فهي عاملة فيها عند هؤلاء .

وعند الأكثرين أنها تجزم الأول بنفسها ، وترفده أي تقويه ، أعني فعل الشرط ، فينجزم الثاني وهو الجزاء بها وبه ، فمجموعها العامل في الثاني كما كان مجموع الابتداء والمبتدأ هو الرافع للخبر عندهم أيضاً ، والذي دعاهم إلى القول بهذا

(١) في (ب) : ألا .

(٢) انظر الإنصاف ٢ : ٥٢٤ .

(٣) الخصائص ٢ : ٣٨٨ .

والعدول عن اعتقاد الأولين من أن « إن » هي الجازمة للثاني بنفسها كما جازمت الأول كونها حرفاً جازماً ، والجازمُ أضعف العوامل عندهم ، فلم يكن ليجزمَ فعَليْن بغير مقو أو وسيط ، كما رأوا في الابتداء أنه عامل معنوي ضعيف ، فلم يعملوه في الاسمين .

وعلى كل حال فلم تعرف « إن » من أن تكون عاملةً في الفعلين ، الأولِ بنفسها والثاني بعينٍ ومقوٍ ، فقد عملت فيما زاد على الفعل الواحد . والأصحُّ من الأقوال فيها أنها عاملةٌ الجزمَ عملاً إعرابياً . وقول من ذهب إلى أن سكون الفعلين بعدها سكونٌ بناء لا إعراب غيرٌ صحيح ، وقد عزوا هذا القول إلى أبي عثمان المازني ، وهو كما تراه (١) .

واعلم أن أصل جوابها أن يكون فعلاً ، كما أن الشرط الذي هو علة له فعل ، فالأصل إن تقمُ أقمُ ، فهذا ، كما تراه ، أحدُ الفعلين وهو الأول سببٌ للثاني ، والثاني مسببٌ عنه ، وما سواه من الأجوبة المذكورة - غير الفعل - محمول على الفعل ، ولذلك يُحكَم على موضعه بالجزم للفعل . فمن الأجوبة غيرِ الفعل ، الفاءُ في مثل قولك : إن قطع اللهُ فأنت سعيدٌ ؛ وقوله تعالى : « إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفوراً » (٢) وقوله تعالى : « ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم » (٣) .

(١) انظر الإنصاف ٢ : ٦٠٢ .

(٢) الإسراء : ١٧ : ٢٥ « ربكم أعلم بما في نفوسكم ، إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفوراً » . الأوابون : من الذنوب ، الراجعون إلى الطاعات .

(٣) الأنبياء ٢١ : ٢٩ « ومن يقل منهم إني إله من دونه ، فذلك نجزيه جهنم . كذلك نجزي الظالمين » .

والمراد بدخول الفاء هاهنا هو التوصل إلى المجازاة بالابتداء ، والخبر
لأنهم لما جازوا بالفعل الذي هو الأصل ، والفعل يلزم فاعله ، فلا ينفرد
عنه ، وهو مع فاعله جملة من فعلٍ وفاعلٍ . والجملة من الابتداء والخبر
نظيرة التي من الفعل والفاعل وأختها ، فأثروا المجازاة بها كما جازوا
بتلك ، فلم يوقعوها موقعها مفاجأة ، إذ كانت لا يتعين منها معنى استقبال
كما يتعين من الفعل ؛ فلم يقولوا : إن يقيم زيدٌ منطلقاً ، بل توصلوا
إلى إيقاعها ، أعني الجملة من الابتداء والخبر ، موقع الجملة من الفعل والفاعل
بأن أو لئونها حرفاً عاطفاً في الأصل يشارك الواو وغيرها من العواطف في
العطف ، وينفرد عنها بمعنى يخصه وهو التعقيب ، وهو كون الثاني عقب
الأول أي بعده بلا مهلة ، وذلك الحرف هو الفاء ، فتجردت من العطف
هنا ، إذ كان الجزاء لا يصبح عطفه على شرطه فأخذت له معنى المختص
بها ؛ وهو التعقيب ، لأن الجزاء هنا حكمه مع الشرط ، إذ كان يليه
إذا وقع بلا مهلة ولا فسحة في الزمان ولا متنفس ، فقالوا : إن تذهب
ذاني ذاهب ، وإن أطعت فلك الثواب .

ولهذا التجريد للحرف وإفراجه بالمعنى الخاص به في بعض المواضع ،
لثلاث تفتيح الأوضاع ويفسد المعنى مع الاتساع ، نظائر كثيرة في كلامهم
تنبسط في المبسوطات من كتب الصناعة لضيق المختصرات عنها .
ولهذا التوصل أيضاً نظائر واسعة كثيرة جداً ، منها الذي ، وأخواته
من الكلم الموصولة ، عللت النحاة المجيء بها في الكلام أنها وصلة إلى
وصف المعارف بالجمال ، إذ كانت الجملة نكرات ، والوصف بها إنما
يصح في نكرات الأسماء دون معارفها ، إذ كانت الصفة وفق الموصوف
في التعريف والتكثير ، وقد آثروا وصف المعرفة بالجملة كما وصفوها بالمفرد

وأن يجمعوا لها ما جمعوا للنكرة من الوصف بالمفرد والجملة ، فصدّم ما يعرض من التناقض عن أن يقولوا : مررت بزيدٍ أبوه منطلق ، فتوصلوا إلى ذلك بالجميء بالموصلات التي وُصِفَ بها ، وجعلوا الجمل صلاتٍ لها وأجروها على المعارف أوصافاً فقالوا : مررت بزيدٍ الذي قام أبوه ويكر الذي أبوه قائمٌ وبمحمدٍ الذي في الدار وبعمرٍ الذي إن أكرمته أكرمك ، وكذا سائرُ الجمل التي وقعت أوصافاً للنكرات بغير وُصلة ، توصفُ بها المعارف بالوصلة التي هي الاسم الموصول .

وكذا توصلهم إلى نداء مافيه الألف واللام بـ « أي » في قولك : يا أيها الرجل .

والوصلُ كثيرةٌ ، وموضعُ الفاء وما بعدها من الابتداء والخبر جزمٌ لأنها وقعت موقع مجزوم ؛ ويدلك على ذلك أنهم إن عطفوا عليها فعلاً مستقبلاً ظهرَ الجزمُ فيه كقولهم : إن تقمُ زيدٌ قائمٌ ويقمُ عمرو ، وعليه (١) قراءة من قرأ « من يُضللِ اللهُ فلا هاديَ له ويذرهم » (٢) بـجزمٍ « يذرهم » ومن ذلك إذا في نحو قوله تعالى « وإن تصيبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » (٣) فإذا وما بعدها جواب قوله : « تصيبهم » وتقديره يقنطوا ، وقال النحويون (٤) معناه قنطوا ، والتحقيق

(١) في (ج) : وعلى هذا .

(٢) الأعراف ٧ : ١٨٥ « من يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون »

يعمهون : يتحيرون . قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائي . التيسير في القراءات السبع : ١١٥ الموسوعة القرآنية ٤ : ٥٠٩ .

(٣) الروم ٣٠ : ٣٦ وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها ، وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٤٣٥ .

أن يقدر بمستقبلٍ ، لأن الشرط وجزاءه مستقبليان ، فإن لم يظهر فيها لفظ الاستقبالِ قُدراً به .

وإنما وقعت « إذا » جواباً للشرط لما فيها من معنى المفاجأة ، كما وقعت الفاء وما بعدها جواباً للتعقيب الذي فيها ، ولأن « إذا » وما بعدها كأنها واقعة موقع الفاء وما بعدها ، فكان قوله تعالى : « إذا هم يقنطون » في موضع « فهم يقنطون » ، وقوله : « فهم يقنطون » في موضع يقنطوا أو قنطوا ، على ما فسروه ، وهو تفسير من طريق المعنى .

والجواب بـ « إذا » أقلُّ في استعمالهم من الجواب بـ « الفاء » ؛ ولهذا لم يذكره كثير من النحويين في أجوبة الشرط كما ذكروا الفاء في الجواب .

وعلى الجملة فالشرط وجوابه لا يخلوان من طريق الأفعال وقسمتها من أن يكونا فعلين مستقبلين ؛ وذلك هو الأصل في الباب ، لأن المعنى الذي وُضِعَ الشرط ، عليه لا يكون إلا بالاستقبال ، ولا يصح إلا به ، وإذا كان كذلك كانا مجزومي اللفظ ، أو يكونا ماضي اللفظ ؛ فيحكم على معناهما بأنه مخالف للفظهما ، وأنها مستقبلان من طريق المعنى ، ويُحكم على موضعها بالجزم وأنها متوسعة بإيقاعها بلفظ المضي موضع المستقبل لغرضٍ صحيح ولفهم المعنى وعدم التباس الأفعال بعضها ببعض إذا قلت : إن قمتَ قمتُ ، يدلك على أن المعنى إن تقم أمّ ، وأنّ الماضي هاهنا غير باقٍ على أصله ، وأزته خارج^(١) إلى معنى المستقبل بوقوعه موقعه أنك لو قومتَ به زمناً ماضياً - أعني ظرفاً معناه المضي ، وأعملته فيه - كان

(١) في (ج) : خارج به .

مستجيلاً ؛ كقولك : إن قام زيدٌ أمسِ قام عمرو أوّلَ من أمس ، أو قام عمرو غداً ؛ وإن قام عمرو غداً قام محمدٌ أمسِ ؛ كل ذلك مُحَالٌ لإقرار الماضي من الفعلين على أصله . بل إذا أعملتَهُما في ظرفين مستقبلين ، كان الكلام مستقيماً حسناً ؛ كقولك : إن قام زيدٌ غداً قام عمرو بعد غدٍ .

وهكذا ينبغي أن تكون أزمنة الشرط وجزاؤه مستقبلاتٍ ، ويكون ^(١) الجزء أقعد في الاستقبال من شرطه ، لأنه يتجدد بعده ، وهو علة وسبب والجزء معلٌ ومسبَّبٌ ، ولا مَرِيَّةٌ في تقديم السبب على مسببه زماناً ورتبةً .

أو يكونَ الأول ماضياً في اللفظ والثاني مستقبلاً ، وذلك جائز حَسَنٌ مستعملٌ في الاختيار وحال السعة كثيراً كقولك : إن ذهبَ محمدٌ يذهبُ بكرٌ ، وعكسه غير جائز عند الأكثرين ^(٢) منهم في الاختيار والسعة لأن الجزء أقعد ^(٣) في الاستقبال من الشرط ، فاستقبلوا أن يجيء الشرط على الأصل الذي يستحقه من لفظ الاستقبال ومعناه ، ويجيء الجزء على لفظ المضيِّ ، وهو أحقُّ بالاستقبال لفظاً ومعنى ^(٤) كقولك إن يَقمَ عمرو قام زيدٌ ؛ ويجيء أيضاً في الشعر عزيزٌ كقوله :
 إن يَنلُ رَحيَ الغدَاةَ حَيياً نالَ رُوحَ الحُصَيْنِ كِبشاً سَمِيناً ^(٥)

(١) (ج) : وتكون أزمنة الجزء أقعد ، وفي (آ) : أبعد .

(٢) أجازَه المبرد ، انظر المقتضب ٢ : ٥٩ .

(٣) حاشية (آ) في نسخة : أبعد .

(٤) في (ب) : أو معنى .

(٥) لم أعثر على هذا الشاهد في المصادر التي بين يدي .

والشرطُ أبدأً لا يكون إلا بالفعل ، ولا يقوم مقامه غيره ، كما قام مقام الجزاءِ غيره من الفاء وما بعدها وإذا وما بعدها .

ولأن الشرط متحقق بالفعل حُمِلَ الاسمُ إذا وقع بعد حرف الشرط عليه أي على الفعل فَرُفِعَ به مضمراً ، مفسراً بما بعد الاسم ، ولم يُرْفَعِ الاسمُ بالابتداء في محقق الأقوال^(١) وذلك في نحو : إن زيدٌ جاء فأكرمه وهو مرفوع بـ «جاء» أخرى مضمرةٌ يفسرها ما بعد الاسم وعليه حملوا قوله تعالى « إن امرؤٌ هلك^(٢) » أي إن هلك امرؤٌ ، وكذا « إذا الساءُ انشقت^(٣) » أي إذا انشقت السماء .

وربما حُذِفَ الشرط لدلالة غيره عليه كقوله :

فطلقها فلست لها بأهلٍ وإلاّ يعلُّ مَفْرِقَكَ الحسامُ^(٤)
أي وإلاّ تطلتقها يعلُّ .

(١) يرتفع عند الكوفيين بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ويجوز أبو الحسن الأخفش الرفع بعد « إذا » الزمانية بالابتداء . انظر الكتاب ١ : ٥٨٤ ، الإنصاف ٢ : ٦١٥ .

(٢) « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ، فلها نصف ماترك ... « النساء ٤ : ١٧٥ الكلالة : الميت ليس له ولد ولا والد .
(٣) الانشقاق ٨٤ : ١ .

(٤) الشاهد للأحوص الانصاري (٠٠ - ١٠٥ / ٧٢٣) كان يهوى أخت امرأته ويكتم حبه وينسب بها ولا يفصح باسمها إلى أن تزوجها مطر وبلغه ذلك ، فقال يهجوه أبياتاً هذا منها . طبقات فحول الشعراء : ٥٤٢ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣٤١ ، اللسان (حرف الألف اللينة ، مالا) أوضح المسالك ٢ : ١٩٦ ، الخزانة ٣ : ١٦ . والرواية فيها كلها : فلست لها بكف .

وكذا يهدفُ الجزاءُ لدلالة غيره عليه ، كقولك : أقوم إن تمت -
وأنا ظالمٌ إن فعلتُ ، والتقدير : إن فعلتُ فأنا ظالمٌ ؛ ولا يكون هذا
إلا والشرطُ ماضي اللفظ ولا يكون وقد ظهر الجزم فيه ، وهو أن يكون
مستقبلاً ، قال بعض المتأخرين لأنك أرففت عامل الشرط غاية الإرهاف
فلم يجوز ألا تعمله في الجزاء .

فهذه أصول الشرط وأكثر فروعه قد أثبتت فاعرفها .



فصل

الضرب الرابع من الحروف مايجز فقط

هذه الحروف أقوى عملاً من حروف الجزم وإن كانت في الأسماء نظيرة تلك في الأفعال ، وهي سبعة عشر حرفاً ، قد عددها وبين معانيها جملة (١) .

قوله : وتضمّر « رُبٌّ » بعد الواو كقول رؤبة (٢) :

وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَق (٣)

(١) انظر الجمل ١/١٢-٢ ، ١/١٣ .

(٢) رؤبة بن العجاج راجز من الفصحاء المشهورين ، أكثر مقامه في البصرة ، وكان أهل العلم يأخذون عنه اللغة ويحتجوت بشعره . وفيات الأعيان ١ : ١٨٧ ، خزنة الأدب ١ : ٤٣

(٣) القاتم : المخبر ، صفة لبلد . الأعماق : النواحي القصية . الخاوي : الخالي ، المخترق : المتسع ، يعني جوف الفلاة . وصلته بعده : مشتبة الاعلام لماع الخفوق .

الديوان : ١٠٤ الكتاب ٢ : ٣٠١ مجاز القرآن ١/٣٨٠ ، الشعر والشعراء ١ : ٦١ ، الجهرة (تقو) ، المنصف ٢ : ٣ ، الصحاح ، اللسان (صمى) الخزانة ٤ : ٢٠١ .
إضمار رب بعد الواو هو مذهب سيبويه ، وخالفه في ذلك المبرد . قال : —

التحقيقُ أن « رب » مضمرةٌ بعد الواو كما ذَكَرَ ، فالجرُّ بها لا بالواو ، إذ العاطفُ لا يَخْتَصُّ بعملٍ لكونه غيرَ مَخْتَصٍّ بعمول ، فالواو في قوله : وقامَتِ الأعماقُ

وبلدي عاميةٌ أعمأوه^(١)

هي الواو في جاءني زيدٌ وعمرو ؛ والعاطفُ يَشْتَرِكُ ما بعده في إعراب ما قبله ، ويدلُّ على صحة هذا من كونها^(٢) مقدراً بعدها الجار وهو ربٌّ ، وقوعٌ غيرها من حروف العطف التي لا يُمْتَرَى في أنها عاطفة لاجارة هذا الموقع .

فمن ذلك الفاءُ في مثل قول المهذلي^(٣) :

— سيبويه : إن « رب » حذفَت وجعلت الواو عوضاً منها فجرت ما بعدها على تأويل « رب » كما كانت عوضاً من باء القسم ، واستدل على ذلك بهذا الشعر وقال : لأن الواو للعطف ، وواو العطف لا تكون إلا بعد كلام يعطف عليه ، فدل هذا على أنها بدل من « رب » الكتاب ٢ : ٣٠١

(١) عامية أعمأوه : مظلمة ظلماته ، وهو من باب المبالغة مثل قولهم ليل لائل . الأعماء : ج . عمى بوزن فتى .

قائله رؤبة ، ونسبه بعضهم لأبيه العجاج (٧٠٨/٩٠ - ٠٠) وصلته بعده :

كأن لون أرضه سماؤه

وهو في الديوان : ٣ ، الصحاح ، المحكم ، اللسان ، مقاييس اللغة (عمي) . أوضح المسالك ٣ : ٢٨٦ .

(٢) في (ج) : كونه .

(٣) المتنخل المهذلي ، مالك بن عويمر بن عثمان ، شاعر جاهلي (؟) . الشعر

والشعراء ٢ : ٦٥٩ ، الأغاني ٢٠ : ١٤٥ ، معجم الشعراء : ٢٥٧ .

المروط : جمع مرط ، وهو الثوب من الخبز . الرباط : جمع رباطه ، وهو ضرب

من الثياب .

والشاهد في ديوان المهذليين ٢ : ١٩ ، وروايته فيه « بين وحدي » . أمالي ابن

الشجري ١/٣٦٦ ، الإنصاف ١/٣٨٠ ، شرح المفصل ٢ : ١١٨ .

فحورٍ قد لهوتُ بهنَّ عَيْنٍ نواعمَ في المُرُوطِ وفي الرِّباطِ
والفاء لا يُشكُّ في أنها لا تَجِرُّ .

ومن ذلك « بل » في قول الآخر :

بل بليدٍ أطرافُهُ في أبلادٍ^(١)

فـ « رب » بعد هذين الحرفين مضمة لا محالة ، وهما حرفا عطفٍ ،
وكذلك هي مضمة بعد الواو ؛ فإن قلت : فنراها تقع كثيراً في أوائل
القوائد ، وحيث لا كلام قبلها ، فتعطف عليه ، فعلى أي شيء
عُطِفَت الواو والفاء وبـ لِرُبِّ المقدرة بعدها ، وما انجرَّ بها ؟
فالجواب أن الشاعر يبتدىء بالواو مثلاً مقدراً العطف بها على شيء
منويٍّ مقدّر يكون كالمنطوق به ، كما يبتدىء بـ « الفاء » وكذا
بـ « بل » مقدراً الإضراب عن شيءٍ مقدّر منويٍّ به التقديم ؛ وحققة
ذلك الشيء أنه سوي ما أخذ فيه .

وشبهه بهذا قولهم في أثناء القوائد حين يخرجون من نسيب إلى غيره ،
أو من نعت إلى نعت ، فدع ذا ، وفعداً عما ترى ، قال :

فدعُ ذا ولكن هتُعينُ متيماً^(٢)

يريد هل تعين ، فأدغم ، وقال النابغة :

فعدُّ عما ترى إذ لا ارتجاع له وانمِ القُتودَ على عيرانةٍ أجدٍ^(٣)

(١) لم أعر عليه في المصادر التي بين يدي .

(٢) ناصب : متعب والشاهد فيه أن الشاعر يبتدىء غرضاً جديداً بالفاء ،
دون أن يعطف ما بعدها على ما قبلها وقد جاز الادغام لان اللام والتاء من حروف
طرف اللسان .

انم : ارفع ، القتود : عيدان الرجل ، الأجد : الموثقة الخلق من النوق .
العيرانة : المشبهة بالعير .

الشاهد لمزاحم بن عمرو بن مرة العقيلي (٠٠ - ٧٣٨/١٢٠) وعجزه .

على ضوء برق آخر الليل ناصب

الديوان ٢٤ ، ، وروايته فيه : فذر ذا ولكن هل تعين متيماً

(٣) الديوان : ٥ ، الصحاح (نمي) ، اللسان (قتد) .

فصل

اعلم أن الحروف تنقسم قسمين : عاملٌ وغيرُ عاملٍ ، وربما سموا غير العامل هاملاً^(١) فالعوامل قد ذكرتُ ، وهي ما ينصبُ أو يجزُمُ أو يجزُمُ أو ما يعمل نصباً ورفعاً . فالنائبُ منها قد يقارن عمله النصب عمله الرفع أيضاً ، فأما الجار والجازم فلا يعملان إلا عملاً واحداً ، إذ كان للنائب الرافع أصلٌ يحملُ عليه في ذاك ؛ وهو الفعل المتعدي ، فإنه يرفع الفاعل وينصبُ المفعول ، فحُمِلَ عليه الحرفُ المشبَّهُ به في هذا العمل ، فنصب ورفع ولم يكن هناك عامل يعملُ مع الجرِّ أو الجزم غيره^(٢) فيجتمع^(٣) معها غيرُهما في الحمل عليه .

واعلم أن من شرط العامل أن يختص بأحد القيلين الاسم أو الفعل فإن^(٤) اختصَّ الحرف بأحدهما عمل فيه ؛ وغيرُ العوامل هي كلُّ حرف اشتراك الاسم والفعل في دخوله عليها ، فلا يعمل حينئذٍ في واحد منها ، لأنه ليس بأن يعمل في ذا بأحقَّ من أن يعمل في ذا ، فكان غيراً

(١) في (ج) : مهلاً .

(٢) في (ج) : غيرهما .

(٣) في (ج) و (د) : فيجمع بينها غيرهما .

(٤) في (ج) و (د) : فإذا .

عامل ؛ وذلك كالحروف العاطفة ، وكأدوات الاستفهام مثل هل والهمزة
لما لم تختص لم تعمل .

ألا تراك تعطف بالعاطف من الحروف الاسم على الاسم كقولك :
جاء زيد وعمرو ؛ فقد دخل كما ترى على الاسم ، والفعل على الفعل في
قولك : قامَ وقعدَ زيدٌ ؛ فقد دخل على الفعل كما دخل على الاسم ،
وتقول : هل زيدٌ منطلق كما تقول : هل انطلق زيدٌ ؛ فتباشر هل - في
دخولها عليها - هذا تارةً وذاك أخرى ، فلم تختص على هذا ، فكانت
غير عاملة . وقد ترد حروف مختصة بالاسم ، وحروف مختصة بالفعل ؛
وكلا القسمين غير عامل ، وعلّة ماجاء من هذا الضرب في امتناعه من
العمل مع أنه مختص أن يتصل بما اختص به اتصالاً شديداً ، حتى ينزل
لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه ، فيبطل عمله فيه ، إذ كان الجزء من
الكلمة لا يحمل فيها ، وإنما عاملها غيرها .

فمن المختصة التي لم تعمل لام التعريف لما اتصلت بالاسم مع اختصاصها
به دون الفعل ، فجرت مجرى الجزء منه بأدلة كثيرة ؛ منها أنها تُغيّرُ
طبيعة الاسم ، فكأنها باتصالها به قد جعلته شيئاً آخر ، إذ كانت قد
نقلته من العموم إلى الخصوص ، لأنه كان قبل دخولها نكرة شائعة ،
فصار بها معرفة مختصة مقصورة على شخص بعينه ؛ ومنها أنه يُعدّل عنه
وهي فيه كما يُعدّل عن الاسم الذي ليست فيه ، فهم يقولون : جاءنا
سحرٌ ياهذا ، يريدون سحرأ بعينه ، فيمنعونه الصرف لكونه معرفة
معدولاً عن السحرِ المتعمل بالألف واللام ، فذا يدل على تنزيلها منزلة
بعض (١) الاسم إذا عدّل عنه ، وهي فيه إلى غيره بما ليست فيه كما

(١) بعض : ساقطة من (ب) و(ج) .

عُدِلت صيغهُ إلى صيغته في قولك : مُعَمَّرٌ المَعْدُولُ عن عامرٍ ، فتنزلات الألف واللام لهذا الحكم في قولك : جئت السَّحَرَةَ ؛ للعدل عما هي فيه ، وعنهما إلى قولك : جئتُ سحرًا منزلةً بعض الكلمة من بعضٍ ، وهذا الدليلُ حسن قويٌّ في الاستنباط .

وكذا السين وسوف في العمل ؛ هما غيرُ عاملتين في الفعل مع اختصاصها به ، لجرهما فيه مجرى لام التعريف من الاسم ، إذ كانتا تَخَصُّصًا كما تَخَصُّص تلك الاسم .

وكذا « قد » في الفعل تفيد في الماضي معنىً شبيهاً بالتخصيص لتقريبها إياه من زمن الوجود ؛ والماضي مع ذلك غيرُ معرب ، فلم تعمل في لفظه ولا (١) موضعه . وكذا إذا دخلت على المضارع جرت في دخولها عليه في الإهمال مجراها في الدخول على الماضي ، ولهذا أُجريت مجرى حروف التعويض ، وإن كان في تلك العاملُ وغيرُ العامل إذا قلت : علمتُ أن سيقومُ زيد ، وعلمتُ أن لنُ يقومَ زيد ، وعلمتُ أن لا يقومُ وعلمتُ أن قد قام ، ومنه قوله تعالى « علم أن لن تُحْصُوهُ » (٢) ، « وأن ليس للانسان إلا ماسعى » (٣) . « أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً » (٤) ، « وحسبوا أن لا تكونُ فتنةً » (٥) في قراءة من رفع « تكونُ » .

(١) في (آ) و (ج) : ولا في موضعه .

(٢) المزمّل ٧٣ : ٢٠ « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل علم أن لن تحصوه فتأب عليكم . »

(٣) النجم ٥٣ : ٣٩ ، وبلي هذه الآية في (ج) : « علم أن سيكون منكم مرضى » وهي من المزمّل : ٢٠ .

(٤) طه ٢٠ : ٨٩ « أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً ولا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً . »

(٥) المائدة ٥ : ٧٤ « وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم »

كل هذه الحروف تعويضاً من تخفيف أنّ وحذف اسمها ، وهو ضمير الشأن والحديث مع إحدى نونها التي وقع التخفيف بحذفها ، فاعرفه .
واعلم أن من الحروف ما أصله في كلامهم أن يكون عاملاً ، وعلى ذلك استعماله حين أعملوه ، ثم يدخل عليه إحرفٌ يسمّى عندهم كافياً لكفّه ما دخل عليه من العوامل عن عمله . فمن هذه العوامل المكفوفة « إنّ » وأخواتها ، هي عاملة في المبتدأ وخبره كما قد علمت تنصب المبتدأ بأنه اسمها وترفع الخبر بأنه خبرها إذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ ، فإذا دخلت عليها « ما » وهي الحرف الكافُ هيأتها بدخولها لوقوع الفعل بعدها ، فبطل مع دخولها عملها ، لأنها تخرج بدخول « ما » عليها عن وضعها مختصة بالاسم دون الفعل وتصير مشتركةً بينها ، ومن شرط العمل الاختصاصُ ومن شرط إبطاله الاشتراك . ويدلك على إبطال عملها وقوعُ الاسمين بعدها ، إذا كفتها « ما » ، مرفوعين فنقول : إنّما زيدٌ قائمٌ ، والجملة من الفعل والفاعل ، إنّما يخرج زيدٌ غداً ، قال الله تعالى : « إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ » (١) و « إنّما أنتَ منذرٌ » (٢) فهذا ابتداءٌ وخبرٌ ، وقال في الفعل والفاعل « إنّما أنذركم بالوحي » (٣) و « إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » (٤) وقال الشاعر :

(١) النساء ٤ : ٤ « يا أهل الكتاب لاتغولوا في دينكم .. إنّما الله إله واحد... » .

(٢) الرعد ١٣ : ٨ « ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه ، إنّما

أنت منذر ولكل قوم هاد » .

(٣) الأنبياء ٢١ : ٤٥ « قل إنّما أنذركم بالوحي ، ولا يسمع الصم الدعاء إذا

ما يندرون » .

(٤) فاطر ٣٥ : ٢٨ « ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك ، إنّما

يخشى الله من عباده العلماء .. » .

إنما نحنُ كشيءٍ فاسدٍ فإذا أصلحَهُ اللهُ صلَحَ (١)

وقال الآخر في وقوع الفعل بعدها :

إنما تقتَرُ النيامَ ولا تقْدُ تل يقظانَ ذا سلاحٍ كميًا (٢)

وقال تعالى في كأنما « كأنما يساقون إلى الموت » (٣)

وقال عنترَة (٤) :

وكأنما أقصُ الأكامَ عشيةً بقريبِ بين المنسَمينِ مُصلّم

(١) الشاهد للأعشى الأكبر من قصيدة يمدح بها إياس بن قبيصة الطائي (٠٠-٤/٦١٨)

الديوان : ٣٧ .

(٢) صلة الشاهد قبله :

أبلغ الحارث بن ظالم المو عد والناذر النذور عليا

والبيتان لعمر بن الإطنابة الأنصاري جاهلي (?) يقولها للحارث بن ظالم
المرى (٠٠ - ٢٢ / ٦٠٠) وكان قد توعدده بالقتل ونذر دمه إن ظفر به ، وأنما تقتل
النيام ، لأن الحارث كان قد قتل خالد بن كلاب (؟) غيلة وهو نائم في قبته . الكتاب ١ : ٤٦٥ ،
شرح المفصل ٨ : ٥٦ .

(٣) الأنفال ٨ : ٦ « يجادلونك في الحق بعدما تبين ، كأنما يساقون إلى الموت

وهم ينظرون » .

(٤) عنترَة بن عمرو بن شداد العبسي (٠٠ - ٢٢ / ٦٠٠) من هو من أهل نجد .

أشهر فرسان العرب في الجاهلية وفي الطبقة الأولى من فحول شعرائها . الشعر والشعراء
١ : ٢٥ ، الأغاني ٧ : ١٤٨ . الخزانة ١ : ٦٢ .

أقص : أكسر ، تطس : تكسر ، الأكام : جمع أكمة : ما ارتفع من الأرض ، المصلم من أوصاف
الظلم لأن لا أذن له ، والصلم - الاستئصال ، كأن أذنه استؤصلت . يقول : كأنما تكسر
الأكام لشدة وطئها عشية بعد سرى الليل وسرى النهار كظلم قرب ما بين منسميه ولا أذن
له شبيها في سرعة سيرها بعد سرى ليلة ووصل سير يوم به بسرعة سير الظلم ، وروايت
في الديوان . ٢٠ : وكانما تطس الأكام عشية .

وقال الآخر في لعلما :

أعدت نظراً يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

وفي « ليتا » بيت النابغة حين أشدوه بالرفع على أن « ما »

فيه كافة معتديها لمنعها العامل عن عمله ؛ والنصب على الوجهين :

قالت ألا ليتا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

والوجهان هما رفع الحمام ونصبه ، فالرفع على أن « ما » فيه

كافة معتديها لمنعها العامل عمله ، والنصب على أنها زائدة مؤكدة

مادخلت عليه ، مكثرة لفظته ، ملغاة ، خوؤها كخروجها .

وفائدة هذا الكف قد علوه ، فقالوا في « إن » ، إذا قلت

إنما زيد قائم ، معنى الكلام : ما زيد إلا قائم ، وحرروا العبارة ،

فقالوا في « إنما » : هي لإثبات الشيء للشيء ونفي ماعده .

وقد كُفَّ بـ « ما » هذه الفعل وحرف الجر ، وصما عاملان قولان دخلت

عليها « ما » فأبطلت عملها وهما لوقوع شيء بعدهما ، لولاها (١) لم

يكن ليقع ، فخرجا بها عن أصل وضعها في كونها عاملين وصلحا بها

لما لم يصلحا له قبلها .

فأما الفعل فتوكل قل وكثر ، تدخل عليها « ما » كافة ،

فيبطل عملها حتى لا يحتاجا إلى فاعل ويقع بعدهما الفعل وكان لا يقع ،

تقول : قلما يقول زيد كذا .

ويحمل على هذا الفعل تقيضه وهو « كثر » ، فيقال : كثر

ما يقولن (٢) كذا .

(١) في (ج) . لولا هي .

(٢) في (ب) و (ج) . يقين .

ومثال حرف الجرِّ المكفوف « ربَّ » ، تدخل عليها « ما » فتكفُّها عن العمل ويلبها الفعل ، وحروف الجرِّ في الأصل لا تدخل إلا على الأسماء ، ومثال دخولها على الفعل مكفوفةً بما قوله تعالى « ربَّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين » (١) ، ومن شواهد قول الأبرش (٢)

ربَّما أوفيتُ في عَلمٍ ترُفَعَنُ ثوبي شمالاتُ (٣)

والنحويون (٤) يجعلون « ما » كافةً لُربِّ في هذا البيت وفي الآية التي قبله، ولكنَّ يجعلون استعمالها في البيت هو الأصلُ ، قالوا : لأنها لما كان معناها لما مضى ، وذلك قبل أن تُكسِفَ كانت بعد الكفِّ لما مضى أيضاً ، وأنشدوا البيت لأن فيه بعد « ربَّما » قوله : أوفيتُ ؛ وهو فعلٌ ماضٍ ، والآية عندهم لوقوع المضارع بعدها على غير قياس بابها في الأصل ، بل متأولةً على حكاية الحال التي ستكون ، قالوا : وهو كما جاء في الأخرى « فوجدَ فيها رجلين يقتتلان ، هذا من شيعته

(١) الحجر ١٥ : ٢٠ .

(٢) جذية بن فهم بن تيم الله التنوخي (٠٠ - ٢١٨/٣٦٦) ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق. كان يقال له « الوضاح » و « الأبرش » لبرص فيه . الأغاني ١٤/٧٢ الحزاة ٩ : ٥٦٩ .

(٣) : أوفيت أشرفت ، العلم : الجبل ، الشمالات : جمع الشمال من الرياح ، ومعنى البيت عند الشنمري أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو ، وعند غيره أنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع أعداءه ولا يعتمد في ذلك على غيره . والشاهد في الكتاب ٢ : ١٥٣ النوادر : ٢١٠ ، العمدة ٢ : ٢٧٦ أمال الشجري ٢ : ٢٥٣ شرح المفصل ٩ : ٤٠ ، اللسان (شمل ، شيخ) الحزاة ٤ : ٥٦٧ .

(٤) انظر الكتاب ٦ : ٤٥٨ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٣ .

وهذا من عدوه « (١) حكى عندهم المستقبل بقوله (ربما يودُّ) كما حكى الماضي في قوله : (هذا من شيعته وهذا من عدوه) ووجه الحكاية أن هذا اسم إشارة ، والإشارة إنما تقع إلى الحاضر (٢) والقصة حين الإخبار بها ماضية .

وقد كفوا كاف التشبيه بـ « ما » في بعض الوجوه ، وذلك في قولهم « كن كما أنت » (٣) ، يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي كأنه قال : كن كالذي أنت . أي كالذي هو أنت ، فحذف العائد وهو المتبدأ للطول ولا يقاس على هذا الحذف .

ويجوز أن تكون « ما » كافة للكاف ، وهي حرف جر فوق بعدها الضمير المرفوع المنفصل بعد أن كان لو وليته لوقع بعدها الضمير المجرور وهو متصل ، لأنها تجر ما دخلت عليه بالإضافة إن كانت اسماً كما تجر « مثل » ، وبالحرفية إن كانت حرف جر ، وتكف بما كف غيرها ، كقولك أنت صاحبي كما زيد صاحبي ، فيقع بعدها ، كما ترى المتبدأ وخبره ، وبالجملة يقع بعدها المرفوع ؛ ويدلك على أن الكاف حرف جر ، وصلهم بها الذي في قولك : الذي كزيد منطلق ، فالكاف في صلة الذي متعلقة بمحذوف كما تتعلق به « في » وغيرها من حروف الجر إذا وقعت هذا الموقع ، إذا قلت : الذي في الدار ؛ والذي من الكرام ، وكونها اسماً هو في مثل قوله :

(١) القصص ٢٨ : ١٥ « ودخل المدينة على غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان ... »

(٢) في (ج) : إلى حاضر .

(٣) انظر المغني ١/١٨٧ .

وصالياتٍ ككَمَا يُؤَثِّفَيْنِ (١)

لأن الحرف لا يدخل على حرف مثله .

وَمَا حروف العطف فمن القسم غير العامل أصلاً لأنها لا تختصُّ
بعملٍ دون عمل ، ولأنها مشتركةٌ بين القيلين ، والاشتراك يدفع
الإعمال .

(١) صاليات : أثافي القدر ، لأنها صليت النار أي وليتها وباشرتها ، ككَمَا
يؤثفين : أي تمثل حالها إذا كانت أثافي مستعملة ، وكان القياس أن يقول : يثفين ،
ولكنه تركها على أصلها اضطراراً . والمعنى أن الأحجار لانزال تحتفظ بسوادها
كما كانت وهي أثاف مستعملة .

والشطر من رجز مشهور بخطام بن نصر المجاشعي (?) وهو يصف دياراً خلت من
أهلها .

مجالس ثعلب ١ : ٣٩ ، المنصف ١ : ١٩٢ ، شرح المفصل ٨ : ٤٢ ،
مغني اللبيب ١ : ١٩٧ ، اللسان (عصف ، ثفا ، غرا) ، الخزانة ١ : ٣٦٧ ،
والشاهد فيه أن الكاف بمعنى مثل فيه .

فصل من العوامل في الأسماء

أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة^(١) كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة ؛ فما عمل من الأسماء فمحمولٌ على الأفعال لِشَبِّهِهِ^(٢) لفظاً أو وقوعاً بالأفعال ؛ كما أن المعرب من الأفعال محمولٌ على الأسماء لمضارعة إياها ، وقد يعمل الاسم عمل الحرف إذا تضمن معناه ودلّ على ما يدلُّ الحرفُ عليه ، فعلى هذا التقدير تنقسم الأسماء العاملة إلى قسمين : عاملٍ عملَ الفعلِ ، وعاملٍ عملَ الحرفِ

فالعامل عمل الفعل أقوى في العمل من العامل عمل الحرف ، لأن الفعل أقوى من الحرف في العمل ، والحرفُ إنما عمل نيابةً عن الفعل واختصاراً ؛ ولهذا جيء به ؛ فالمشبه به من الأسماء في العمل أضعفُ كما أن المشبه بالفعل أقوى ، فالمشبهان في القوة والضعف على حسب اللذين^(٣) شُبِّهَ المشبهُ بهما ، فعلى هذا ينبغي أن يُقدِّمَ العاملُ عملَ الفعل على العامل عمل الحرف .

ثم اعلم أن الأسماء العاملة عمل الفعل ، منها ما هو أصل في ذلك ،

(١) معمولة : ساقطة من (آ) .

(٢) في (ج) : لشبهه لفظاً بالأفعال أو وقوعاً موقعها .

(٣) في (ب) : اللذين شَبَّاهُ بهما .

وهو المجرى مُجرى الفعل إجراءً حقيقياً ، فيعمل عمله الصريح ، وهو رفع
 الفاعل ونصب المفعول إن كان هناك مفعول ، ومنها ما هو مُشبه لذلك القسم في
 العمل ، فينصب نصباً غير صريح بل على التشبيه بالمفعول ، وسيذكر بعد هذا .
 فَمِمَّا عَمِلَ عَمَلَ الفَعْلِ الصَّرِيحِ اسمُ الفاعل ؛ وهو الصَّفَةُ
 الجارية على الفعل المضارع في حركاته وسكناته كضارب وداخل
 ومكرم ومعطي ، كل هذه الأسماء تعمل عمل أفعالها فضاربٌ يعملُ عمل
 « يضربُ » و « داخلٌ » عمل « يدخل » ومكرمٌ عمل « يكترم »
 ومعطيٌ عمل يعطي ؛ تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً كما تقول يضربُ
 أبوه عمراً ، وزيدٌ معطيٌ أبوه بكرأً ثوباً كما تقول يعطي أبوه بكرأً
 ثوباً .

ومعنى جري هذا الاسم على الفعل في حركاته وسكناته أن عدد حروف
 ضارب كعدد حروف « يضرب » ، وضاد^(١) ضارب مفتوحة ، كما ياء « يضرب »
 مفتوحة والألف ثانية وهي ساكنة كما ثاني يضرب ساكن وهي الضاد ، والراء
 فيها ثالثة مكسورة ، والباء فيها حرف إعراب ؛ وكذلك مكترمٌ
 كيكرم ، لأن الأصل في الفعل يؤكرم ، فالأصل أيضاً في صفة
 الفاعل « مؤكرم » .

ولمّا كان الفعل أصلاً للاسم في الإعمال ، والاسم أصلاً للفعل في
 الإعراب ، أعمل من أسماء الفاعلين ما أسبته الأفعال المحمولة على الأسماء
 في الإعراب ، وذلك ما كان للحاضر أو المستقبل ، فان كان اسمُ الفعل

(١) في (آ) : والضاد من ضارب متحركة كما ان الياء من يضرب كذا.

لما مضى لم يعمل عمل الفعل في قول الجمهور^(١) ؛ لما ذكرنا ، وأجاز بعض الكوفيين إعماله عمل الفعل حملاً له على جنسيّة الأفعال لاختصاصها ، وراعى اللفظ وقوة شبهه^(٢) ونظر إلى أحد الطرفين ولم يلتزم النظر إلى الطرف الآخر ، وهو الإعراب ، فإعرابي المحمول على المعرب من الأفعال بل نظر إلى الحمل على الأفعال في الجملة ، وكلّتها عامل ، فكلّ ما حمل على ضربها عاملٌ عملها ، واحتجّ بظاهر المسموع ولم يلتفت إلى تأويله^(٣) فلو قلت : زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس ، لم يجوز عند الجمهور ، كما جاز : زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً .

وإنما بابُ الماضي عندهم الإضافة الحقيقية ، كقولك : زيدٌ ضاربٌ عمروٌ أمس فيكونُ ضاربٌ عند سيبويه^(٤) ومن تابعه ، وهم الأكثرون ، في هذه المسألة وإن كان مشتقاً جارياً في إبطال عمله لمضيه مجرى الأسماء الصريحة الأوّل ، وهي الجوامد غير المشتقة كغلام وفسر إذا قلت : غلامٌ زيدٌ وفسر عمرو ، ولهذا لا يجوز عندهم أن تصف به نكرة وأنت تريد به حذف تنوينه تخفيفاً كما أردت ذلك في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال ، فلا تقول عندهم : مررت برجلٍ ضاربٍ عمرو أمس وأنت تريدُ ضاربٍ عمراً أمس كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ عمرو غداً أي ضاربٍ عمراً ، وكما جاء في التنزيل : « قالوا هذا عارضٌ مُمطرٌنا »^(٥) أي بمطرنا إيانا ، فوصف به النكرة مع

(١) انظر الكتاب ٨٧/١ .

(٢) في (آ) شبهه به .

(٣) في (ج) : تأويله .

(٤) انظر الكتاب ٨٧/١ ، المقنضب ٤ : ١٤٨ .

(٥) الأحقاف ٢٦ : ٢٤ « فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أودعتم قالوا : هذا

عارضٌ بمطرنا ، يلى ... »

إضافته إلى الضمير وهو معرفة^١ ، فإضافته على هذا غير حقيقية ، وهي منوي^٢ بها الانفصال .

وعلى ذلك أيضاً جاء « ثانيَ عَطْفِهِ »^(١) ، فنصبه على الحال ؛ والحال من شرطها أن تكون نكرة ، فلولا أن إضافته في نيّة الانفصال والتوين مراد^٣ كالمندوق به لما جاز نصبه^٤ على الحال . ولو أردت مثل هذا في الماضي لم يجوز عندهم .

على أن بين اسمِ الفاعل إذا كان لما مضى وبين الأسماء الصريحة الجمادة فرقاً ما ، وهو أنه يعمل في الظرف ببقية ما فيه من شبه الفعل لفظاً إذ^(٢) كانت حروفه كحروفه ؛ وهو مشتق على كل حال ؛ فجاز عمله في الظرف عندهم وهو أمس من قولك : ضارب^(٣) عمرأ^(٣) أمس . ومنهم من يتشدد في ذلك فلا يعمل به بته في ظرفٍ ولا غيره ، ويتصب هذا الظرف بإضمارِ فعلٍ دلّ عليه اسم الفاعل وإن كان لها مضى ، فتقول : التقديرُ في هذه المسألة ضاربٌ عمرو ضربه أمس وعلته^(٤) في هذا القول أن الفعل هنا إما أضمر في قوله لدلالة اسم الفاعل عليه ؛ فلولا أنه غير جارٍ مجرى الجامد من الأسماء في كلِّ حال لما دلّ على الفعل ، إذ كانت الجوامد لاتدلّ على الأفعال ، فتضمّر وتعمل لدالاتها عليها . واحتجّ من أعمل اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي عملَ فعله الذي هو

(١) الحج ٢٢ : ٩ « ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله ، له في الدنيا خزي ونذيقه يوم القيامة عذاب الحريق . »

(٢) في (ج) : إذ كان يعطي لفظه ومعناه . ألا ترى أن حروفه الأصول هي حروف الفعل وأن معناه معناه .

(٣) في (ب) : ضارب عمرو .

(٤) في (ب) و (ج) : وعليه .

في (١) معناه من الكوفيين بظاهر الآية ، وهي قوله تعالى « وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد » (٢) فأعمل « باسطاً » ، وهو لما مضى ، في ذراعيه فنصبها به ، وهذا عملٌ ظاهر .

وقال من لم يجوز ذلك : هذه الآية لادلالة فيها على جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، لأنه حكاية حالٍ ، والحكاية تتناول الماضي كما تتناول المستقبل ، وقد مضى بُدْءً من القول في ذلك .

واسم المفعول في هذا الحكم من العمل يجري مجرى اسم الفاعل ، وإن لم يجرِ مجرى الفعل في الحركات والسكنات والعِدَّةِ ، تقول : زيدٌ مضروبٌ أبوهُ كما تقول : يُضْرَبُ أبوهُ فترفع به كما ترفع باسم الفاعل ، وكذلك تنصب به إن كان فعله متعدياً ، كقولك : زيدٌ معطىٌ أبوهُ درهماً كما تقولُ : يعطى أبوهُ درهماً ، لأنَّ « مُعْطَى » بمنزلة « يُعْطَى » ومضروبٌ بمنزلة يُضْرَبُ ، كما أن « معطياً » بمنزلة يعطي و « ضارباً » بمنزلة « يضرب » .

وبما يعملُ عملُ الفعل من الاسماء الصفاتُ المشبهة بأسماء الفاعلين ، وإن لم تكن مثلها في القوة في شبه الأفعال ، بل مُنْحَطَّةٌ عن رتبتها ، فتعملُ لذلك الرفعَ خاصةً ، ولا تنصبُ مفعولاً ، فإن نصبت شيئاً فعلى التشبيه ، بالمفعول لاعلى المفعول الصريح ؛ تقول : زيدٌ حسنٌ وجهاً ، وشديدٌ ساعداً ، وكريمٌ أباً ، فالمنصوب بها منصوب على التمييز ، ولهذا لم يسغ تقديمه عليها ، والمرفوعات (١) بها فاعلة .

«١» في : ساقطة من « ب » .

«٢» الكهف : ١٨ : ١٨ « وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود . . . وكلهم باسط ذراعيه

بالوصيد . . . » .

ووجهٌ شَبَّهَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَنَّهَا يوصفُ بِهَا كَمَا يوصفُ بِهِ وَتَشْتَبِهُ
تَثْنِيَّتُهُ وَتَجْمَعُ جَمْعَهُ ، وَتَوَثُّتُ تَأْنِيثَهُ ، فَكَمَا تَقُولُ : ضَارِبٌ وَضَارِبَانِ
وَضَارِبُونَ وَضَارِبَةٌ وَضَارِبَتَانِ وَضَارِبَاتٌ تَقُولُ : حَسَنٌ وَحَسَنَانِ وَحَسَنُونَ
وَحَسَنَةٌ وَحَسَنَتَانِ وَحَسَنَاتٌ .

وَتَقْصُرُ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَيْضاً بِمَخَاصِئِهِ مِنْ خَوَاصِهِ وَهِيَ أَكْثَرُ
مَا تَكُونُ وَصِفاً بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالِ ، وَسَمِ الْفَاعِلِ يَكُونُ وَصِفاً ،
وَهُوَ تَارَةٌ لِلْحَالِ وَتَارَةٌ لِلْأَسْتِقْبَالِ (٢) وَهَذَا بِمَا يُوهِئُهَا وَيَقْصُرُ بِهَا عَنِ اللَّحَاقِ
بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ؛ إِلَّا أَنَّهَا أَشْبَهَ مَعَ ذَلِكَ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ مِنَ الْمَصَادِرِ بِهَا ،
فَلِذَلِكَ قُدِّمَتْ فِي التَّرْتِيبِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ ، وَتَلِكُ خَاصَّةً
لِلْفِعْلِ ، وَالْمَصَادِرُ لَا تَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ .

وَأَمَّا الْمَصَادِرُ الْمُعْمَلَةُ عَمَلِ الْأَفْعَالِ فَهِيَ كُلُّ مَصْدَرٍ قُدِّرَ بِهِ « أَنْ »
وَالْفِعْلُ ، وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ ، وَالْمَصْدَرُ أَوَّلُ لِلْفِعْلِ
فِي الْأَسْتِقْبَاقِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلِينَ ؛ وَالْفِعْلُ أَوَّلُ لِلْمَصْدَرِ فِي الْإِعْمَالِ .

وَالْمَصْدَرُ فِي أَعْمَالِهِ أَحْوَالٌ وَخَوَاصٌ ، فَأَحْوَالُهُ (٣) أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ
أَنْ يَعْمَلَ مُنْكَرًا مَنُونًا (٤) أَوْ مُضَافًا أَوْ مَعْرِفًا بِاللَّامِ ، فَإِذَا كَانَ مَنُونًا
وَذَلِكَ أَقْوَى أَحْوَالِهِ فِي الْعَمَلِ ارْتِفَعُ بِهِ الْفَاعِلُ وَانْتَصَبُ بِهِ الْمَفْعُولُ ، إِنْ
كَانَ لِفِعْلِهِ مَفْعُولٌ ، تَقُولُ : يَعْجِبُنِي قِيَامُ زَيْدٍ تَرِيدُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ،
فَيَرْتَفِعُ زَيْدٌ بِالْمَصْدَرِ ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ ، وَتَقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ

«١» فِي «ج» . وَالْمَرْفُوعُ بِهَا يَرْتَفِعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ .

«٢» يَلِي ذَلِكَ فِي «ج» : وَبِالْمَاضِي وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ كغَيْرِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ .

«٣» فِي «ج» . فَمِنْ أَحْوَالِهِ .

«٤» فِي «ب» . مُنْكَرًا أَوْ مَنُونًا .

زيدٌ عمراً كما تقول : من أن ضرب زيدٌ عمراً ؛ ترفعُ به الفاعل وتنصب به
المفعول كما تفعل ذلك بالفعل ، حكمه في ذلك حكمه ؛ إلا أن المصدر
لايتقدم عليه المفعول ، والفعل يصح تقدُّم مفعوله عليه .

وبالجملة لايتقدم شيء من معمولات المصدر عليه ، لأنها في صلته ،
ولايتقدمُ كما علمتَ شيء من الصلة على الموصول ، على أنه قد جاء في
الشعر ما ظاهره تقدُّمُ شيء من فضلات المصدر المتعلقة به عليه كقول
حنظلة بن شريقي^(١) :

فما يرجو ابن عمي عنه دفعي^(٢)

والمعنى دفعي عنه ، والمصدرُ مضافٌ إلى الياء ، وهي فاعلة .

والحررون^(٣) من المحققين منهم يجهلون مثل هذا تبييناً ، فلا يعلقونه
بنفس المصدر^(٤) المذكور فراراً من تقديم شيء من صلة المصدر عليه .
وقد ينونُ المصدر ويعمل بتقدير أن فعل^(٥) فيرتفعُ الاسم به على أنه
فاعل كقولك : يعجبني إكرامُ زيدٍ عمراً أي أن أكرمَ زيدٌ عمراً ،
وقد يعمل بتقدير أن فعل^(٦) فيرتفعُ به الاسم ارتفاع مالم يسمَّ فاعله
كقولك : يعجبني إكرامُ عمروٍ أي أن أكرمَ عمروٌ .

(١) أبو الطمحان القيني (٥٩١/٣٠-٠٠٠) شاعر فارس معمر ، وأحد بني
القين من قضاة عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام . الشعر والشعراء : ١٤٥ ،
الأغاني ١١ : ١٢٥ الخزانة ٣ : ٢٤٦ .

(٢) لم أعثر عليه فما بين يدي من مصادر .

(٣) في (آ) : والجوزون ، وهو تصحيف .

(٤) قدم التأكيد « نفس » على المؤكد « المصدر » وهو خطأ .

(٥) يلي ذلك في (ج) : أو يفعل .

(٦) يلي ذلك في (ج) : أو يفعل فيرتفع الاسم به .

ويختص المصدر بأنه يجوز حذف الفاعل معه ، ولا يجوز ذلك مع الفعل ؛ بل يُضمَرُ فيه البتة لأنه لا بد للفعل من فاعل ، ولا يصح تركه إسناده إليه أو إلى ما قام مقامه .

فأمّا المصدرُ فحذفَ الفاعل معه حذفاً ، ولم يصحّ أن يضمَرَ فيه ، والعلّةُ في الحكمين واحدة أعني حذف الفاعل معه وامتناع إضماره فيه ، وهي أنه اسمٌ على كل حال ؛ وليس بفعلٍ ولا صفة جارية على فعلٍ ولا مشبّه بذلك ، فبهوا بذلك أي حذف الفاعل على استغنائه عن الفاعل بكونه اسماً صريحاً ؛ والأسماء في الأصل مكتفيه بأنفسها ، مستغنية عن غيرها ، والأفعال ليست كذلك ، ومثال حذف الفاعل معه قوله تعالى « أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً »^(١) التقدير ، أو إطعام أنتم ، فحذف أنتم وهو فاعل المصدر في هذه الآية وكذا الفاعل في قوله :

بضربٍ بالسيفِ رؤوسَ قومٍ أزلنا هامهينّ عن المقيّل^(٢)

(١) المسغبة : المجاعة ، المغربية : القرابة . البلد ٩٠ : ١٤ « أو إطعام في يومٍ ذي مسغبة » ١٥ : « يتيماً ذا مقربة » .

(٢) المقيّل أراد به الأعتاق ، وأصله من قال يقيل يقيلولة وقيلاً ومقبلاً وهو النوم في الظهيرة . قوله بضرب يتعلق بأزلنا : ومحل الاستشهاد فيه قوله « رؤوس قوم » حيث نصب بالمصدر المنكر المنون وفاعل المصدر ضرب محذوف ، وإعمال المصدر مضافاً أكثر ومنوناً أقيس .

والشاهد للرار بن منقذ التميمي (٠٠ - ٧٢/١٠٠) ، وإنما أضاف الهام إلى ضمير جماعة الإناث العائد على الرؤوس لأن إضافة الشيء إلى نفسه إنما تمتنع إذا لم يختلف لفظ المضاف والمضاف إليه .

الكتاب ١ : ٦٠ ، ٩٧ ، شرح المفصل ٦ : ٧١ ، شرح ابن عقيل ٣ : ٩٤ ، فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل : ١٥٦ .

أي بضربٍ نحن ، فالفاعل محذوف مع المصدر لامضمر (١) ،
هذا نصُّ العلماء من أهل العربية ، والقول على ما أصّلوا ، لأن المصدر
جنسٌ كسائر الأجناس ، وتلك لا يضمّر فيها ، إذ (٢) لا تعمل لولا أن
المصدر باينها بأن حروفه حروف ما أصله العمل وهو الفعل .

فإن استعملت المصدر مضافاً ، فإن كان لازماً أضفته إلى فاعله ،
فقلت : عجبتُ من قيام زيد ، فزيدٌ مجرورٌ اللفظِ بالإضافة مرفوع في الأصل
بأنه فاعل ، وكذلك (٣) تنعته إن شئت بالمجرور حملاً على لفظه ، وبالمرفوع
حملاً على معناه ، فتقول : عجبتُ من قيام زيدٍ العاقلِ ، والعاقلُ إن
شئت ، وعلى ذلك أنشدوا :

..... طلبَ المعقّبِ حقّه المظلومُ (٤)

برفع المظلومِ صفةً للمعقّبِ .

وإن كان متعدياً وذكرت مفعوله أضفته إلى أي الاسمين شئت ،

(١) في (ب) : مضمن .

(٢) في (ج) : ولا تعمل .

(٣) في (ج) : ولذلك تتبعه .

(٤) التهجّر : السير في الهاجرة ، الرواح : ما بعد الظهر إلى الليل . هاجه :
أزعجه . المعقّب : الذي يطلب حقه مرة بعد مرة . والمعنى : أن هذا الحمار الوحشي
الذي يصفه هاج أثناءه لطلب الماء حثيثاً كما يطلب المعقّب حقه . الشاهد فيه
وصف المعقّب على الموضوع بقوله المظلوم ، لما كان المعقّب في المعنى فاعلاً .

والشاهد للبيد بن ربيعة العامري وصدّره :

حتى تهجر في الرواح وهاجه

ويروى أيضاً : وهاجها .

الديوان : ١٢٨ مقدمة الجهرة : ١١٣ ، معاني القرآن ٢ : ٦٦ ، شرح
الآيات مشكلة الاعراب ٢٤٧ ، اللسان (عقب) الخزانة ٢ : ٣٢٩ .

وأخرجت الآخر على أصله وأعربته بما يستحقه من الإعراب ؛ تقول :
عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، إذا كان زيدٌ فاعلاً ، ومن ضرب عمرو
زيدٌ فتضيفه إلى المفعول إن شئت ، إلا أنت إضافة - إلى أيّ
الاسمين أضيفته - إضافة حقيقية إذ كان اسمَ جنسٍ كغيره من الأجناس ،
وإضافة اسم الفاعل المُعْمَل إلى معموله إضافة غير حقيقية لأنها في
تقدير الانفصال ، والمصدر يتخصّص بالإضافة أو يتعرّف إن كان مضافاً
إلى معرفة ، واسم الفاعل ليس كذلك ، والمصدر يضاف إلى مرفوعه
ومنصوبه ، أيّ ذلك أردت. صحّ فيه ، واسم الفاعل إنما يضاف إلى
منصوبه لا إلى مرفوعه ، لأنّ مرفوعه هو هو في المعنى ومستاه مستاه .
والشيء لا يضاف إلى نفسه ، والمصدر ليس كذلك ، لأنه ليس
هو مرفوعه ، إذ كان مرفوعه ، إما جثة - والجثة لا تكون حدثاً -
أو حدثاً هو غيره فاعرفه .

وتقول على ذلك : عجبتُ من أكلِ زيدٍ الحُبزِ ومن دقِّ القصارِ
الثوبِ ، ومن أكل الحُبزِ زيدٌ ودقِّ الثوبِ القصارُ ، وتقول في اسم
الفاعل : زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمراً ، فهذا الأصلُ ، ثم تضيفه - إن
شئت - تحفيظاً^(١) إلى المفعول - وهو المنصوبُ به - فتقولُ : زيدٌ
ضاربٌ عمروٍ أبوهُ ، ولا تقولُ : ضاربٌ أبيه عمراً - على ما قلناه ،
لأن ضارباً هو الأب ، والأب هو ضاربٌ في المعنى ، والشيء لا يضاف
إلى نفسه لأنه لا يتخصّصُ بنفسه ولا يتعرّف ، وإنما يكون
ذلك بغيره .

(١) في (ب) و (ج) وحاشية الأصل في نسخة : تحقيقاً ، وهو تصحيف .

واعلم أن هذين القسمين من أحوال المصدر قد استعملتا في التنزيل
فمن استعملته منوئاً قوله سبحانه : « أو اطعمام في يوم ذي مسغبة
يتيماً » (١) ، ومن استعمله مضافاً إلى المفعول قوله عز وجل « قال :
لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه » (٢) .

وأما القسم الثالث من أحواله ، وهو استعماله بالألف واللام فقليل
التردد في كلامهم ، وقد مثل النحويون (٣) بقولهم : الضربُ زيدٌ خالداً
قيحٌ ، وأنشدوا عليه :

لقد عَلِمْتَ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا (٤)

قالوا : أرادَ ، عن أن ضربتُ مَسْمَعًا ، وجعلوا هذا التقدير أو لى
من تقدير نضبه على حذف الجار وإفشاء الفعل ، الذي هو كررتُ ،

-
- (١) البلد ٩٠ : ١٤ «أو إطعام في يوم ذي مسغبة ، ١٥ : « يتيماً ذا مقربة» .
(٢) ص ٣٨ : ٢٤ « قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ، وإن كثيراً من
الخلطاء ليبيغي بعضهم على بعض ... »
(٣) انظر الكتاب ٩٩/١ المقتضب ٤/١ : .
(٤) الشاهد فيه نصب مسمع بالضرب وفيه الألف واللام وهو سائق جائز .
أولى المغيرة : أول الخيل تخرج للغارة والمراد فرسانها . النكول : النكوص والرجوع .
جبتاً وخوفاً . مسمع هو مسمع بن شيبان (؟) أحد بني قيس بن ثعلبة . يقول :
قد علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم ولحقت عييدهم
فلم أنكل عن ضربه بسيفي .
وهو للرار بن سعيد الأسدي إسلامي (. . .) ونسب في الخزائنية وابن
يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلي (؟) .
الكتاب ١ : ٩٩ ، الإيضاح العضدي ١ : ١١٦ ، شرح المفصل ٦ : ٦٤ ،
المقاصد النحوية ٣ : ٥٠١ ، الخزائنية ٣ : ٤٣٩ .

كأنه في هذا التقدير : كررتُ على مِسْمَعٍ فلم أنكُلْ عن الضرب ،
قالوا : وهذا لا يُحمَلُ الكلام عليه ما وُجِدَ عنه مندوحة .

فأما التنزيل فلم يجيء في ظاهره شيء من هذا القسم ، أعني إعمال
المصدر معرفاً باللام ، وأظنهم قد استنبطوا آية في القرآن حملوها على هذا
القسم ، والله أعلم بكتابه ، وبالجملة ، فهو معدوم في الفصح من الكلام
أو كالمعدوم ، وعلته قلّة هذا القسم في الاستعمال أنه يُبْعَدُ مِنْ شَبَهِ
الفعل في الحكم ، إذ كان الفعل لا يتعرّف البتة ، وتقديره بأن والفعل
- اللذين لا يعمل المصدر إلا بتقديرهما مع الألف واللام فيه تعسّف .

فأما اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام فإعماله حسنٌ بالغ ، لأنك
إذا قلت : يعجبني القائمُ أبوه كانت الألف واللام بمعنى انذي ، فكأنك
قد قلت الذي قام أبوه والذي يقوم أبوه ، ولهذا أعمل إذا كان الماضي
بلا خلاف بينهم ، لأن الألف واللام اللتين فيه بمنزلة الذي ، فهأحرفٌ
موصولٌ أو اسمٌ موصول ، واسمُ الفاعل معها بمنزلة الفعل المحض ،
فكأنه قد لفظ بـ « قام » حين لفظ بالقائم ، ولا محالة أن الفعل يعمل
لأي زمن كان من ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ ، ولو تجردَ منها وكانت
ماضياً لم يعمل عمل الفعل في قول الجمهور كما تقدم .

وقد ذكرنا أنه يحمل عليه وصفه أعني فاعلَ المصدر ، إذا أضفت
المصدر إليه ، فتجرُّ على اللفظ وترفعُ على الموضع ، وكذلك حكمُ
المفعول ، وكذا العطف ، تحمُّله على اللفظ فتجرُّ وعلى الموضع فتجرُّ به
على الاعراب الذي يستحقه الاسم المجرور في الأصل إن فاعلاً وإن مفعولاً
فتقول : يعجبني قيامُ زيدٍ وعمروٍ ، وإن شئت : وعمروٍ ، وعجبتُ
من أكلِ الخبزِ والتمرِ زيدٍ ، وإن شئت : والتمرِ ، قال :

قد كنتُ داينتُ بها حَسَانًا . مخافة الافلاس والليانا (١)

لأن الافلاسَ ، وإن كان مجروراً بالاضافة ، فهو (٢) في موضع نصب
لأنه في المعنى مفعول لمخافة .

ومن لوازم المصدر أنه لا يُفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، لكونه
عندهم موصولاً بمعموله ، وأنه يعمل على كل حال ماقْدَرُ بأن والفعل
سواءً كان للمضي أو للحضور أو للاستقبال ، وكونه للحضور بعيداً في
التقدير لأنه يُقَدَرُ بأن والفعل إذا أُعْمِلَ ، و « أن » ، لا تدخلُ على
حاضرٍ وإنما تعمل في المستقبل ، ولكنك يمكنك أن تشير إلى ضربٍ
موجود مُوقَّعٍ في حال إشارتك فتقولُ لضاربٍ رجلاً في حال إيقاعه
الضربَ به : هذا الضربُ زِيداً قاتلهُ ، فاعرف ذلك .

(١) داينت : من المداينة وهي البيع بالدين ، بها : أي بالإبل ، حسان : اسم
الرجل ، الميان : مصدر لويته بالدين ليا وليانا إذا مطته وهو مصدر نادر لم يسمع
نظيره على فعلان إلاشنان في لغة إسكان النون . يقول : دابن بالإبل حسان لأنه
رجل مليء لا يماطل ، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بليء فيماطل ، لإفلاسه
والشاهد فيه نصب الميان باضمار فاعل تقديره « وأن خفت » وقيل : يجوز أن يكون
معطوفاً على « مخافة » والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة اللبان ، ثم حذف المضاف
وهو « مخافة » الثانية ، وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

نسبة سيبويه إلى رؤبة ، ونسبة ابن يعيث إلى زياد العنبري (؟) ، وذكر العيني
في المقاصد النحوية أنه ينسب إليه .

الكتاب ١ : ٩٨ ، الإيضاح العضدي ١ : ١٥٩ ، شرح المنصل ٦ : ٦٥ ، مغني اللبيب
٢ : ٢٨ ، المقاصد النحوية ٣ : ٥٢ ، الخزانة ٢ : ٣٢٨ ، ولم أعثر عليه في ديوان رؤبة .
(٢) في (آ) و (ب) و (ج) : فهو في معنى مفعول لمخافة .

وبما أعد عمل الأفعال ألفاظ سميت بها الأفعال أي قامت مقامها ودأت عليها بعملها (١) عمّاها ، وذلك اختصاراً منهم ، فسميت أسماء الأفعال بهذا تعرف في الصناعة لأنها ، كما قلنا ، شُيّبت في دلالتها (٢) عليها بدلالة الاسم على مساه .

والفرق بينها وبين مُسمّياتها من الأفعال أنها وإن عملت عملها فإنها ليست بصريح أفعال لعدمها (٣) التصرف الذي هو خاصٌ بالفعل ، ولذلك نقصَ تصرّفها في معمولها عن تصرف الفعل وانحطت في ذلك عن رتبته ، وألفاظُ الأفعالِ دوالٌ على المعاني التي وُضعت لها ، وهذه دوالٌ على تلك الألفاظ ، فهي أسماءٌ لألفاظها ؛ ألا ترى أن لفظ « بَعْدَ » دالٌ على المعنى الذي نَحته ، وهو خلاف القرب ، وقولك هياتَ اسمٌ للفظ « بَعْدَ » أي دالٌ عليه ، وفيه مع ذلك زيادة (٤) هي المبالغة والاختصار . أمّا المبالغة فلأنه يدل على شدة البعد ، فكأنه قال (٥) في قوله :

هياتَ خرقاءُ (٦)

(١) في (ج) : فعلت عملها .

(٢) في (ج) : في دلالتها على الأفعال إذا عملت عملها بدلالة .

(٣) في (ج) : بعدمها .

(٤) في (ج) : زيادة معنى .

(٥) في (ج) : فكأنه قد قال .

(٦) هياتَ خرقاءُ إلا أن يقربها ذو العرش والشعشعات المراجيب

الشعشعات : الطوال ويعني الإبل ، المراجيب جمع رجاب وهي الناقة الطويلة .
والشاهد لذي الرمة .

وهو في الديوان ٥٠ ، الحزاة ١/١٢٣

بعدت جداً أو بعدت كلَّ البعد خرقاءً، ولعله (١) يخرج بتبويده الشيءَ والمبالغة (٢) في ذلك في كثير من الأمر إلى أن يُؤسَّ منه .
وأما الاختصار فإن اسم الفعل - وهو اللفظة التي قامت مقامه -
تكون مع الواحد المذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعها على صورة واحدة ،
تقول في الأمر للواحد : صه يا زيدُ ، وفي الاثنين : صه يا زيدان ؛
وفي الجماعة : صه يا زيدون ، وفي الواحدة : صه يا هندُ ، وصه يا هندان .
وصه يا هندات .

ولو جئتُ بِمَسْمَى هذه اللفظة - وهو اسكتٌ - نقلت : اسكت ،
واسكتا ، واسكتوا ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتن ؛ فاعرفه
واعلم أن هذه الأسماء (٣) المسمى بها الفعل بأبها الأمر ، لأنه
الموضع الذي يُجْتَرَأ فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النطق بلفظة
الأمر ، واستعمالها في الخبر قليل ؛ وقد بيننا المراد بها وأنها جيء بها
للاختصار .

إلا أن الاسم أو اللفظة المستعملة اسماً للفعل يتضمن ضمير الاسم
المسند إلى فعلها بحسب كميته كما يتضمنه فعلها (٤) وإن لم يظهر له لفظ
كما يظهر (٥) مع الفعل في كثير من أحواله ؛ فإن كان الاسم واحداً
كان ضميره الذي تضمنه اسم الفعل واحداً ، وإن كان اثنين كان ضمير
اثنين ، وإن كان لجماعة ، كان الضمير لجماعة ، وكذا حكم البواقي .

(١) في «ج» : وكأنه .

(٢) في «ج» : للمبالغة و «د» : أو المبالغة .

(٣) في «ج» : الكلم .

(٤) يلي ذلك في «ج» الذي هو مسها .

(٥) في «ج» و «د» : يظهر له .

فأما كونها في الأغلب للأمر ، فإن المراد بها - مع ما فيها من
 مبالغة الاختصار ، والاختصار يقتضي حذفاً ، والحذف يكون مع قوة
 العلم بالخبر ، وهذا حكم يختص بالأمر ، لأن الأمر يستغنى فيه في
 كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الحال (١) ، كقولك
 لمن رأيتَه قد أشرع رحماً أو سدّد سهماً أو أشال (٢) سوطاً أو شهبر
 سيفاً ؛ زبداً أو عمراً ، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول : اطعن ،
 أو ارم ، أو اضرب ، ويكفي من ذلك الإشارة أو غيرها مما ليس
 بلفظ بل يقوم مقامه ، والخبر ليس كالأمر في ذلك ، فلذلك قل استعمال
 هذه الأسماء في الخبر وكثرت استعمالها في الأمر ، فكان معظم بابها عليه ،
 لأنه إذا حذف اللفظ الدال على الأمر من صريح الأفعال اكتفاءً
 بالحال منه ، فلأن يكفَى بلفظ لغرضٍ آخرٍ صحيحٍ من فعل (٣)
 الأمر أولى ؛ وذلك الغرض هو ما أسلفناه من المبالغة في هذه الأسماء
 المسمى بها الأفعال ، إلا أنه لما كان الحذف أيضاً قد يقع في بعض
 الأخبار لدلالة الحال على المعنى المراد ووضوح الأمر فيه ، وكونه محذوفاً
 كمنطوق به نقوة الدلالة عليه استعملت أسماء من أسماء الأفعال في الخبر
 فجاءت فيه كما جاءت في الأمر ، (إلا أنها قليلة بالإضافة إلى تلك ،
 أعني التي جاءت في الأمر .

فإن التي جاءت في الأمر ؛ صه ومعناها اسكت ومه ومعناها
 اكفؤ ، وإيه ومعناها حدّث وإيياً ومعناها اقطع الحديث ، ورؤيدك

(١) في «آ» و«د» الأفعال .

(٢) أشال : رفع .

(٣) في «ج» من لفظ .

وتكون بمعنى اتتد ، وعلى رسلك فتكون لازمة أي اسماً لفعل لازم ،
ورويدك زيداً ؛ أي أمهل زيداً (فتكون اسماً لفعل متعدٍ ، عليك زيداً)
بمعنى خذه والزمه ، ودونك عمراً أي تناولنه من قرب^(١) ، ووراءك بمعنى تأخره
وأمامك بمعنى تقدم ، وإليك بمعنى تنح ؛ فهذه أمثلة جاءت في فعل الأمر أسماء
له ، منها اللازم نحو اليك وصه ومه وما جرى مجراها مما يفسر باللازم ومنها
المتعدي نحو عليك زيداً ، ودونك عمراً ونحوها مما يفسر بالمتعدي ،
ومنها ما استعمل تارة لازماً وتارة متعدياً ، كرؤيداً في قسمين من
أقسام استعمالها .

ونظير الاسم من هذه الأسماء مما استعمل تارة لازماً وتارة متعدياً
في الأفعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة ، وذلك نحو : شحازيد^(٢)
فاه وشحافوه ، وقغرفاه وقغرفوه ؛ ورجع زيد ورجعته ، ولذلك
اختلف مصدرهما فقلت في المتعدي : رجعته رجوعاً ، قال الله تعالى
« إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ »^(٣) وفي اللازم رجوع رجوعاً ، قال :

..... أن لا إلينا رجوعها^(٤)

وفي هذه الكلم المسمى بها الأفعال أحكام كثيرة من أحكام

(١) ما بين قوسين ساقط من « ب » .

(٢) شحا : فتح .

(٣) الطارق ٨٦ : ٨ .

(٤) لم أجد من ينسبه ، وهو بتمامه :

(٤) بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وهو في الكتاب ٣٥٥/١ ، المقنضب ٣٦١/٤ ، أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٣ ،

شرح المفصل ١١٢/٢ ، الخزانة ٨٨/٢ .

الأفعال^(١) متبهاً أن فيها الموضوع والمنقول والمشتق كما في الأفعال ،
فالموضوع كصه ومه ، والمنقول كعابك وإليك ودونك ، والمشتق
كترأك ونزأل ، وحدار ، وبداد ، إذا أردت ، اتركه وانزل
واحدراً وبدد .

وللناس خلاف في هذا القسم ، وهو المسمى معدولاً عن فعل الأثر
وهو المعدول من لفظ الفعل الثلاثي ؛ فمنهم من يطرده في كل ثلاثي
من الأفعال لكثرة ما ورد منه فيمدّه قياساً ؛ فهذا يقول في الأكل :
أكل وفي الكتابة : كتاب وفي العلم : علم ، يريد : كل واكتب
واعلم ؛ وهذا غير مسموع منهم .

ومنهم من يقف عندما جاء عن العرب منه ، ولا يقبس عليه ،
وهو^(٢) القول عندي ، كما أن الأكثرين يقفون^(٣) على^(٤) الجار والمجرور
المنقول إلى باب أسماء الأفعال نحو إليك وتليك وعنك في مثل قول
الأفوه^(٥) :

(١) في « ج » : الأسماء .

(٢) في « ج » : وهو أعجب إلي .

(٣) يلي ذلك في « ج » : فيما نقل الـ هذا الباب من الجار .

(٤) في « ب » و « د » وحاشية الأصل في نسخه : في .

(٥) صلاة بن عمرو بن مالك من بني أود ، من مذحج : شاعر ينادي جاهلي

(٥٠ - ٥٠ / ٥٧٠) قالوا : لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين ، ظاهر
الأسنان ، وقيل لأنه كان ناطق اللسان متفوهاً . الشعر والشعراء : ٥٩ ، شعراء
النصرانية : ٧٠ .

مذحج . قبيلة الشاعر . الشاهد فيه أن «عنك» اسم فعل أمر .

وعجز الشاهد : ورويداً يفضح الليل النهار .

وهو في ديوانه من الطرائف الأدبية ١٣ ، الصاحبي ٦٨ .

عَنكُمْ فِي الْأَرْضِ إِنَّا مَدَجِّحٌ

وقول علي^(١) عليه السلام :

عَنِّي وَعَنَّهُمْ أَخْرُوا أَصْحَابِي

أي أبعِدُوا ، إلى ماسمع من العرب من ذلك .

وأجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات على ما روي عنه ،
ويريد أعلى الكوفة بالصفات إذا قالوا : حروف الصفات حروف الجر
والظروف ، لاجراء الجار مجرى الظرف ، وليس الأمر على ما قال في
قياسه هذا ، بل هذا الباب أضيق من الأول الذي وقفناه قبل هذا على
السباع دون القياس ، وأما المستعمل من أسماء الأفعال في الخبر ، فكقولهم :

شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ؛ وهو اسمٌ لتفرَّق أي تفرَّق ماينها ، أي ماين حالها قال :

شَتَّانَ هَذَا وَالْعَنَاقُ وَالنُّومُ (٢)

(١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب (٦٠٠/٢٣ - ٦٦١/٤٠) ، ولد بمكة
وأقام بالكوفة إلى أن قتلته عبد الرحمن بن ملجم في مؤامرة رمضان (٦٦٠/٤٠٠٠) .
تاريخ الطبري ٦ : ٨٣ .

والشاهد مطلع قصيدة قالها يوم الخندق في قتل عمرو بن عبدود (?) وصدره :
أعلى تفتحم الفوارس هكذا

الديوان : ١٢ .

(٢) المعنى : افرق الذي أنا فيه من التعب والمشقة ، فليس يشبه المعانقة والراحة
والنوم والماء العذب والظل الدائم . وهو في مجاز القرآن ١ : ٤٠٤ البيان والتبيين
٣ : ٢٢٠ ، الجمهرة ٢ : ٨٧ ، التشبيهات : ٨٥ ، شرح المفصل ٤ : ٣٧ ، شذور
الذهب : ٤٠٣ ، اللسان (دوم) ، الخزانة ٣ : ٤٩ .

والشاهد للقيط بن زرارة بن عدس بن نيم ويكنى أبا نهشل (٥٧١/٥٣-٠٠)
وصلته بعده
والمشرب البارد والظل الدوم .

وهذا على من فتحَ النون منها ، وذاك هو الأشهر الاعرفُ دون كسرها ، وكذا قولهم : سرعانَ ذي إهالةً ، أي سرَّعتُ ، وفي أمثالهم « سرعانَ ذي إهالةً وحقننا » (١) أي ما أسرعها ، والاهالةُ الشحمُ المذاب .

وكذا قولهم في التباعد والمبالغة فيه : هياتَ ، وهو اسمٌ لبعْدَ قال تعالى « هياتَ هياتَ لما تواعدون » (٢) ، وقال الشاعر :

فهيئاتَ هياتَ العقيقُ وأهلُهُ
وهيئاتَ خِلُّ بالعقيقِ نواصلُهُ (٣)

(١) سرعان بمعنى سرع ، نقلت فتحة العين إلى النون فبني عليها ، وكذلك وشكان وعجلان وشتان . وأصل المثل أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخرها لجزالها ، فقال سرعان ذا إهالة . أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالةً ويجوز أن يحمل على التمييز تقدير نقل الفعل مثل قولهم : تصيب زيد عرقاً . وفي رواية أخرى ، وشكان ذا إذابة وحقنا ، أي ما أسرع ما أذيب هذا السمن وحقن ، ونصب إذابة وحقنا على الحال كما يقال : سرع هذا مذاباً ومحقوناً ، يضرب في سرعة وقوع الأمر ، ولمن يخير بالشيء قبل أوانه . جهرة الأمثال ١ : ٥١٩ . مجمع الأمثال ١ : ٣٣٦ ، ٢ : ٣٦٧ .

(٢) المؤمنون ٢٣ : ٣٦ .

(٣) العقيق : هو في الأصل كل مسيل ماء شقة السيل في الأرض فأنهره ووسعها ، وسمي به إماكن كثيرة في بلاد العرب ، والبيت لجري ، والشاهد فيه بجيء هيات بمعنى بعد ورفع العقيق وخل على الناعلية .

الديوان : ٧٩ ، معاني القرآن ٢ : ٢٣٥ الصحاح « هيه » شرح المفصل ٤ : ٣٥ اللسان « هيه » ، أوضح المسالك ٣ : ١١٩ ، شذور الذهب : ٤٠٢ ، مع اختلاف في الرواية .

وفي « هيات » لغات واستعمالات كثيرة ، ككسر تائها ،
وفتحها وتوينها وترك تنوينها ، وإبدال هائها الأولى همزة مع ما ذكرنا ،
إلى غير ذلك بما حكوه من (١) فاش فيها ، وغير فاش .

وتَقَصَّرُ هذه الألفاظ المستعملة أسماء للأفعال بأن معمولاتها -
من الفضلات التي يسوغ مع الأفعال تقديمها - لا يجوز تقديمها معها عند
البريين (٢) ومن نحا نحوهم فلا يجيزون : زيداً عليك في قولهم عليك
زيداً ، وإن كان ذلك سائغاً (٣) في قولك : زيداً خذا والزم لعدم
تصرفها وخروجها بذلك عن سنن الأفعال التي قامت مقامها ، إذ كان
للأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها ، وأجاز
ذلك البغداديون ، واحتجوا بظاهر مسموعات حملها أهل البصرة على التأويل
منها قوله تعالى « كتاب الله عليكم » (٤) قالوا التقدير عليكم كتاب
الله ، فهو - أعني كتاب الله - منصوبٌ عندهم بقوله : عليكم ، على
الإغراء ، وقد تقدمه (٥) .

وقال من لم يجيز التقديم في معمولات هذه الكلم ، قوله :

«١» في « ج » : من قياس فيها وغير قياس .

«٢» يجوز تقديمها عند الكوفيين . الانصاف ١ / ٢٢٨ .

«٣» في « ب » و « د » : شائعاً .

«٤» المحصنات : ذوات الأزواج ، النساء ٤ : ٢٣ « والمحصنات من النساء إلا

ما ملكت أيانكم ، كتاب الله عليكم ، وأحل لكم ما وراء ذلكم . . . » .

انظر المحتسب ١ / ٨٥ .

«٥» في « ج » : تقدمها .

« كِتَابَ اللَّهِ » ليس بمنصوبٍ على الإغراء وائس باسم المكتوب ، بل هو مصدر بمنزلة الكَتَبِ والكتابة وناصبه فعلٌ مضمرةٌ دلَّ عليه ما تقدّم من الآية ، وهو قوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ » (٣) إلى قوله « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » لأن قوله « حُرِّمَتْ » يدل على أن ذلك مكتوب عليهم ، فاتصّب بالفعل الذي دلَّ عليه « حُرِّمَتْ » فكأنه قال : كَتَبَ ذلك كتاباً عليكم ، أي كتابةً ، أو كتبه الله كتاباً عليكم ، وهذا معناه عندهم ، فالكتابُ على هذا كالمخلوق ، يكون المصدرَ ويكون المخلوق ؛ وجمعوا في هذا الاستدلال بين هذه الآية وبين قول الشاعر :

ما إن تيسَّ الأرض إلا منكِبٍ منهٌ وحرفُ الساقِ طيِّ المحمَلِ (١)
فنصب « طيِّ المحمَلِ » بما دلَّ عليه ما تقدّمه من البيت ؛
كأنه قال : طُوِيَ طيِّ المحمَلِ . واحتجَّ من أجاز التقديم في معمول
هذه الكلم بقول الآخر أيضاً :

«١» النساء ٤ : ٢٢ « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم . . »

نفته بالضمور فشبهه في طي كسحه وإرهاق خلقه بالمحمل وهو حمالة السيف، ويقول : انه اذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن فلا ينال بطنه الأرض ، والمنكب كرجل : مجتمع رأس العضد والكتف .
والبيت لأبي كبير الهزلي عامر بن الحليس « ؟ » يقوله في تأبط شرأ
(. . . / ٨٠ - ٥٤٠) وكان أبو كبير عامر بن الحليس زوج امه .

ديوان الهزليين ٢ / ٩٣ الكتاب ١ : ١٨ ، حاسة ابي تمام ١ : ٨٧ شرح الحماسة
للرزوقي : ٩٠ ، الانصاف : ٢٢٠ ، المقاصد النحوية ٣ : ٤٥ الخزانة ٣ : ٤٧ .

يا أيُّها الماتِّح دُلوي دونكا^(١)

إني رأيتُ الناسَ يَحمدونكا

قالوا : أراد : دونك دُلوي ، فقوله : دُلوي في موضع نصب -
على هذا - بقوله : دونك . وتأولته الآخرون على أنه إخبارٌ معناه
الأمر ، فجعلوا « دُلوي » في موضع مبتدأ و « دونك » خبره فكانه
نُبّه^(٢) عليها بالإخبار عنها بالقرب منه ؛ قالوا : ويجوز أن يكون في
موضع نصبٍ بفعلٍ مضمّرٍ دلّ عليه « دونك » ، كأنه قال : خذ
دُلوي ؛ والقياس مع هؤلاء لضعف هذه الكلم وقصورها عن قوّة الأفعال .
وكلُّ هذه الكلم مبنيةٌ ، لأنها إما مَحكيّةٌ كالجار والمجرور ،
والظرف المضاف ، إذا قلت عليك وإليك ودونك ووراءك ، قال

(١) الماتِّح : الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء ، فإن كان وقوفه
على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها فهو ماتِّح . دونكا : خذ ، دُلوي : مفعول
به مقدم لدونك ، وهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين ، وبنوا
عليها قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، ولم يرتض
البصريون ذلك .

والشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم .
حماسة أبي تمام ٢ : ١١٢ ، الجمهرة ٢ : ١٩٧ ، أسرار العربية : ١٦٥ ،
الإنصاف ٢٢٨ ، شرح المفصل ١ : ١١٧ ، شذور الذهب : ٤٠٧ ، أوضح
المسالك ٣ : ١٢٠ ، مغني اللبيب ٢ : ٦٧٤ .

(٢) في (د) : نبه عليه .

الفرزدق^(١) يخاطب نفسه :

وراءك واستحيي يياض السهزم^(٢)

وربّما جعلوا الظرف غير محكي ، فلا تكون الفتحة فيه الفتحة التي كانت له في حال إعرابه . وإما مبنية لوقوعها موقع فعل الأمر ؛ وذلك مبني ، بل لو وقع موقع فعل على الإطلاق ، وجرى مجراه في الدلالة لكان^(٣) ذلك علة في بنائه ، فكيف والفعل الذي أجرّيت هذه الكلم ، في الغالب ، مجراه مبني عند المحققين^(٤) ، بل لاختلاف عند الجميع في أن أصل ما وقعت هذه الكلم موقعه البناء ؛ وهو الفعل على الإطلاق^(٤) .

(١) همام بن غالب التميمي الدارمي (٠٠ - ١١٠ / ٧٢٨) الشاعر الأموي . توفي في بادية البصرة وقد قارب المئة . الأغاني ٩ : ٣٢٤ ، وفيات الأعيان ٢ : ١٩٦ .

والبيت من قصيدته في مقتل قتيبة بن مسلم (٦٩٩/٤٩ - ٧١٥/٩٦) ،
وصدره :

إذا جشأت نفسي أقول لها ارجعي

الديوان : ٨٥١ .

(٢) في (ج) : لكان ذلك كافياً في علة بنائه .

(٣) انظر الكتاب ١/١٢٢ .

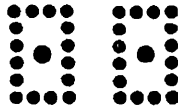
(٤) يرى ابن الخشاب أن فعل الأمر مبني ، وقد سبق له أن تبني رأي الكوفيين في إعرابه .

والأمر بغير اللام كقولك : قم وانطلق ، مبني على السكون ، وهو الأصل في قول البصريين .

ولو قيل فيما كان منها غير منقول ولا محكي ولا متنزل منزلة الصوت
إنه بني لأنه خرج عن منهاج بابه - وهو الأسماء - لقليل : قول قوي .

وربما قالوا فيما كان منها غير أمرٍ : إنه بني حملاً على الأمر ، وذلك
ما كان منها خبراً فاستحقَّ الجميعُ البناء .

والأصلُ فيها أن تبنى على السكون كصه ومه ، وما خرج عن
ذلك فلأسبابٍ أكثرها ظاهر الأمر ، كعليك وإليك ، لأنك لا تمثري
في أن كاف الخطاب مبنية على الفتح إن كانت لمذكر وعلى الكسر
إن كانت لمؤنث ، وعلى هذا فتصفح البواقي .



الفهم الثاني من الأسماء العامة

وهو ما يعمل عمل الحرف

وهو إمّا جارٌّ ، وإمّا جازمٌ ؛ فعملُ الجرِّ في الأسماء يكون بالإضافة ؛ وأصل الإضافة إمالةُ الشيء إلى الشيء ونسبته إليه ؛ وهي في الكلام على ضربين ، إضافة محضة وإضافة غير محضة ، فالمحضة على ضربين: إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى من ، فالتّي بمعنى اللام تسمى إضافة الملك أو الاستحقاق كقولك غلامٌ زيدٍ أي هو مالِكُه ، وسرّجُ الدابة ، ومسجدُ عمرو ، أي هما مستحقاُهما ، إذ الدابة تستحق السرج ولا تملكه ، وكذا المسجدُ يستحق عمروً أن ينسب إليه إن كان بانيه مثلاً ، ولا يملكه ، إذ كانت المساجد لا تملك أو يستحقه للصلاة فيه إذا^(١) كان مسلماً ، ولا يستحقه من ليس بمسلم .

والاستحقاق أعمُّ من الملك ، لأنك تقول : كلُّ مالكٍ مستحقٌّ للملكه و وليس كلُّ مستحقٍ مالِكًا ، والمثال فيها ظاهر .

فعلى هذا معنى « غلامٌ زيدٍ » غلامٌ لزيدٍ ، ومعنى سرجُ الدابة : سرّجُ الدابة ، فلهاذا كانت هذه الإضافة - على انقسامها إلى نوعين - إضافةً بمعنى اللام .

(١) في (آ) : إن .

وأما الإضافة بمعنى « من » فكقولك خاتمٌ فضةٌ ، وبابٌ ساجٍ^(١) وثوبٌ خزٍ والمراد بهذه الإضافة تبيينُ جنسِ المضاف بإضافته إليه ، فالمعنى ثوبٌ من خزٍ وبابٌ من ساجٍ وخاتمٌ من فضةٍ ، فهذا قيل : إضافةٌ بمعنى « من » كما قيل في الأولى إضافةٌ بمعنى اللام .

والأول من الاسمين المضافِ أحدهما إلى الآخر عاملٌ في الثاني الجزءُ ، إذ^(٢) كانت الإضافة محضة^(٣) بحكم النيابة عن أحد هذين الحرفين ، لا^(٤) أنّه تضمّنه أي تضمّن الحرف ، لأنّ الاسم إذا تضمن الحرف - على ما أصلوا - يكون مبنياً ، إذ كان أحدٌ علل بناء الأسماء تضمن معاني الحروف .

ولمّا كانت الإضافة المحضة ، على ما ترى ، منقسمة إلى هذين القسمين ظهر الفرقُ بينها في كثير من المواضع بالمعنى ، وذلك مفهومٌ بأول نظري ، كقولك : غلامٌ زيدٌ ، وثوبٌ خزٌ .

ووردت إضافات لا تبين^(٥) بأول نظري من أيّ القسمين هي ، أمّن الإضافة بمعنى اللام أم من الإضافة بمعنى « من » ، فوجب أن ترسم كلُّ واحدةٍ من الإضافتين برسمٍ تنفصل به عن الأخرى ، ويتضح التمييز بها فيما أشكل من الإضافتين كلّ الوضوح لأنك إذا سبرت الإضافة

(١) الساج : شجر ينتج أحد أجود الأخشاب الصلبة .

(٢) في (ب) : إذا .

(٣) في (د) : مختصه .

(٤) في (آ) : لأنه ، تحريف .

(٥) في (ج) و (د) : تبيين .

بأحد الرسمين ووجدته صحيحاً فيها حملتها عليه وإن لم يصحّ فيها نهى من القسم الآخر لا محالة ، فتقول : إن من شرط الإضافة بمعنى « من » أن يكون الثاني وهو المضاف إليه مما يصحّ أن يقع - إذا فككت - الإضافة ونونت الأول - صفةً للأول ، أو خبراً عنه ، والمثال فيه قولك : ثوبٌ خزٌّ ؛ ألا ترى أنه يصحّ فيه - إن شئت - وصفُ المضاف بالمضاف إليه ؛ فتقولُ : عندي ثوبٌ خزٌّ ، وبابٌ ساجٌّ ، وخاتمٌ فضةٌ . ويقع المضاف إليه أيضاً في صورة أخرى ، خبراً عن الأول ، إذا قلتَ : الثوبُ خزٌّ والبابُ ساجٌّ والخاتمُ فضةٌ . والمعنى لم يستحل ، وهو على ما كان عليه في الإضافة وإن تغيّرَ تضدُّ الكلام ، ولو أردت مثل هذا في الإضافة بمعنى اللام لم تستطع إذ كان الثاني ليس بجنس للأول ، فلو قلت في قولك : غلامٌ زيدٌ غلامٌ زيدٌ ، فوصفت الغلامَ بزيدٍ بعد فكِّ الإضافة لم يجزُ ، لأن زيداً ليس مما يوصف به . وإذا كانت الإضافة بمعنى « من » إذا فككتها ووصفت الأول بالثاني ، لم يكن الوصف بالجنس إلا على التأويل ؛ وكانت الصفة مقدّرة تقدير المشتق ، فالوصف بالجوامد مستحيل ^(١) ، فكذالو أخبرت به فقلت الغلامُ زيدٌ ^(٢) وهو غيره كان محالاً ، إلا أن تنزّله تنزيله ، وليس ذلك بالمقصود هنا ، فتدبر ذلك واعتبر ^(٣) به الإضافتين ، فإنك تعرف به الفرق بينها إن شاء الله .

(١) في (ب) و (ج) : غيره مستحيل وفي (د) : غير مستحيل.

(٢) في (د) : ولم يكن اسمه زيداً كان محالاً ..

(٣) في (ج) : واسبر به الإضافتين واعتبرهما .

فمن الإضافة بمعنى اللام إضافة الظروف إلى أربابها ، كقولك :
خلفك وقُدَّامك وفوقك وتحتك وبينك وشمالك ، أي خلفك لك
وقُدَّام لك وكذلك البواقي .

والأمر في ذلك ظاهر ؛ إذ ليس المكان بعضاً للشخص الذي أُضيف
إليه وكذا إضافة « مُكلِّ » كقولك كلُّ القوم وكلُّ الناس هي إضافة
بمعنى اللام ، لأن الأول - وهو كلِّ - ليس ببعض لثاني ، إذ « كلُّ »
اسم لمجموع أجزاء الشيء ، فالأمر في المعنى بالعكس من الإضافة التي
بمعنى « من » وكذا لا يكون الثاني وصفاً للأول عند فك الإضافة ولا
خبراً عنه إن قُدِّرَ خبراً .

وكذا قولك : رأسُ زيدٍ ، ويدُ عمرو ؛ إضافةً بمعنى اللام
أيضاً ، وإن أُوتِمتَ أن الأول بعض الثاني ، بذلك على ذلك وأنها ليست
بمعنى منْ أنك لو وصفت الأول بالثاني أو أخبرت^(١) به لم يصحَّ ،
وكذا بقية أجزاء الشخص كالرجل والبطن وغيرها .

ومن الإضافة بمعنى « من » إضافة الأعداد إلى ما يميّزها ويبيّن من
أي شيء هي . وإضاقتها لاتخلو من أن تكون إلى جمع أو مفرد ، فالجمع
تضاف إليه جموع القلة ؛ وهي العشرة فما دون ذلك^(٢) كقولك : ثلاثة
أبواب ؛ وخمسة رجال وعشر نسوة ، ولو أضفت هذا الضرب إلى
مفرد لم يستقم ؛ لو قلت : تسعة رجلٍ أو خمسة ثوبٍ لم يجز ،
فإن كان المضاف إليه لفظ العدد مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى جازت

(١) في (ج) : وأخبرت عنه به .

(٢) في (ب) : فمادونها .

الإضافة إليه كرهطٍ ونفرٍ هما مفردان في اللفظ ؛ ومعناها الجمعُ
قال الله تعالى « وكان في المدينة تسعة رهط » (١) .

فإذا تجاوزت العشرة بطلتِ الإضافةُ ، ولزِمَ التمييزُ بواحدٍ
منصوبٍ ، كقولك : أحدَ عشرَ رجلاً وثلاثَ عشرةَ امرأةً ، وكذلك
إلى تسعة وتسعين . فأما نصبُ أسماءِ العقود من العشرين إلى التسعين
لما مُيِّزَتَ به فعلى التشبيه بأسماءِ الفاعلين على ما عللَ النحويون (٢) ؛
فقولك : عندي عشرون رجلاً مُشَبَّهٌ عندهم بقولك : ضاربون رجلاً ،
ووجهُ الشبه بينهما أن قولك : عشرون - جمعٌ ، وإن شئت قلت :
عددٌ ، وإن شئت - قلت : كثرةٌ ؛ كما أن قولك : ضاربون
كذلك ، وهو (٣) ممنوع بالنون عن (٤) الإضافة إلى ما بعده ، كما أن
المشبه به ممنوع بها من الإضافة إلى ما بعده ، وأنَّ المنصوب مُبَيِّنٌ للأول
وهو عشرون كما أن مفعول ضارِبين مُبَيِّنٌ لزيادته (٥) في الفائدة ؛
و « عشرون » بما فيه من إبهامٍ يشبه الفعل لما فيه من تنكيرٍ .

ولما كان الشبه لفظياً فقط لم يتنزل « عشرون » وبأبوه منزلة

(١) النمل ٢٧ : ٤٨ « وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض
ولا يصلحون » .

(٢) اظر المقتضب ٣ : ٣٤ .

(٣) في (ب) و (ج) : وهذا .

(٤) في (ج) : من .

(٥) في (ج) و (د) : لزيادة .

« ضارِبين » في جميع أحواله بل قَصَرَ عنه إذ^(١) كان عمله حملاً عليه ،
 فلذلك عَمِلَ في مخصوصٍ ؛ وذلك هو المفرد النكرة فقط ؛ وضاربون
 يعمل في المعرفة والنكرة والمفرد وما زاد على المفرد ، كقولك
 هؤلاء قومٌ ضاربون رجلاً أو ضاربون زيداً أو ضاربون رجلاً ، أو
 الزيدَين أو الزبودَ .

ويجوزُ تقدُّمُ منصوبه عليه لجره في ذلك مجرى فعله الذي يجري عليه
 فأنت تقول : زيدٌ عمراً ضاربٌ كما تقول عمراً يضربُ ، ثم تقول :
 الزيدون العَمْرَين ضاربون كما تقول : العَمْرَين يضربون ، والعشرون
 ليس بها تصرفٌ فيتقدمَ منصوبها عليها ، فلا تقول : عندي رجلاً عشرون
 وكذا لا تفصل بينها وبينه في الاختيار والسعة ، فلا تقول : عندي
 عشرون في الدار رجلاً ؛ تريد : عندي عشرون رجلاً في الدار ، وذلك
 تفصلُ بينه وبين منصوبه في الاختيار وحال السعة إن شئت ، فتقولُ :
 القومُ ضاربون في الدار عمراً ، وهذا الضرب^(٢) المفصول به معمولٌ
 أيضاً لضاربين ؛ لكنّه على كل حال قد فصلَ بينه وبين منصوبه^(٣)
 المشبه به المميز ؛ وهو « رجلاً » في قولك : عشرون رجلاً .
 وإذا بلغت المائة عدت في تبينها إلى الإضافة فأضفتها إلى مفردٍ
 لاجمع ، فقلت : مائة - رجلٍ ومائةُ امرأة ؛ وكذلك المئتان ،
 وما زاد عليها من العقود الباقية إلى الألف ، تقول : عندي مائتا درهم
 وثلاثائة درهم ، وكذلك الألف تقول : ألفُ درهم وألفُ غلام .

(١) في (ج) : إذ كان في عمله محمولاً عليه .

(٢) في (آ) و (د) : الظرف .

(٣) يلي ذلك في (ج) : وهو مفعول به صحيح ، وهو المشبه به .

واعلم أن في إضافة المائة إلى المفرد لطيفة ، وذلك أنها أخذتُ
شبهاً من العشرة وشبهاً من التسعين ، فكان مبيّنها وهو الاسم الذي
أضيفت إليه مركباً حكمه من حكمي مبني العشرة والتسعين .

أما شبهها بالعشرة ، فلأنها أولُ عقد من جنسها كما أن العشرة أول
عقد من جنسها ؛ وذلك أنها عشرُ عشرات كما أن العشرة عشرةُ آحاد ،
فستحقُّ مبيّنها أن تكون مضافة إليه كما كان ذلك في العشرة . وإن
شئت قلت : فاستحقّت أن تكون مضافةً إلى مبيّنها ، كما كان ذلك
في العشرة .

وأما شبهها بالتسعين فلأنها أول عقد يليها ، فأخذت منها بحكم
شبهها بها بيانها بالمفرد كما تبيّنُ التسعون به ، إلا أن مبيّن التسعين مفردٌ
مخصوص بالتكثير مقصور عليه ، ومبيّنُ المائة - وإن كان مفرداً - فليس
يقصور على النكرة ، بل يكون نكرةً تارة كقولك : مائة درهم ؛
ومعرفةً أخرى ، وذلك إذا قُصِدَ تعريفُ المائة لتعرفَ بإضافتها
إليه ، إذ كان المضاف إلى المعرفة إضافةً محضةً متعرفاً بإضافته إليها
فتقولُ في هذا الوجه : أخذتُ مائة الدينار ، وقبضت مائة الدينار .

وإضافةُ المائة عند المدققين إضافةٌ بمعنى اللام ، وإضافةُ ثلاثمائةٍ
وما بعدها من العقود إلى تسعمائةٍ إضافةٌ بمعنى « مِنْ » ، وذلك أن
المائة عددٌ عندكم كما تعلمُ ، وما أضيفتُ إليه معدودٌ ، والعدد ليس
ببعضٍ للمعدود ولا هو منه ، بل له فكانت إضافة مائةٍ ومائتين لذلك
إضافةً بمعنى اللام ، وثلاثٌ وأربعٌ من قولك : ثلاثمائة وأربعمائة عددٌ
والمائة التي تقع الاضافةُ إليها عددٌ أيضاً ، فهي إضافةٌ عددٍ إلى عددٍ ،

والعدّدُ من العدد ، فكانت هذه الاضافة - على ماحرّر هؤلاء - إضافة " بمعنى « من » .

فعلى هذا ينبغي أن يكون في قولهم : ثلاثمائة درهم وبابه إضافة إضفان الأولى بمعنى « من » والأخرى بمعنى اللام ، وعلى هذا التعليل كلامٌ يدقُّ عن هذا المختصر فلا نطيل به ، بل قد نبهنا عليه .

وكان القياس عندهم على (١) ما استقرَّ من إضافة العدد القليل إلى جمعٍ لامفردٍ ، حين قلتَ : ثلاثة رجال ، وخمسُ نساء أن يقال في ثلاثمائة وأخواتها : ثلاثُ مئاتٍ أو مئتين حتى تقع إضافة العدد القليل إلى الجمع لا إلى المفرد ، لكن هذا من المواضع التي غلبَ فيها الاستعمالُ القياس ، واستغني فيها بالمفرد عن الجمع . على أنه قد جاء في الشعر :

. وخمسُ مئتي منها قسي وزائف (٢)

وكذا جاء فيه « ثلاثُ مئتين » ، وذلك أصل في القياس مرفوض ، راجعه الشاعر ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة في كثير من ضروراته . ومنزلة الألف بما قبله منزلة المائة في التشبيه والحمل ، حتى

(١) على : ساقطة من (آ) و (ج) .

(٢) القسي : الزائف من الدراهم ، سبي بذلك لقسوته وصلابته وشدته . الزائف : الرديء . والشاهد لمزرد (٠٠ - ١٠ / ٦٣٣) وصدده في الجهرة ٣ : ١٤

فكانت سراويل وسحق عمامة

إصلاح المنطق ١/٢٠٠ وفي اللسان (قسي) و (مأي) :
وما زودوني غير سحق عمامة .

أضيفت إلى المفرد ، ولك إضافة إلى النكرة والمعرفة كما لك ذلك في المائة ، والألف مذكرة ، فلهذا قالوا : ألفٌ أقرعٌ ولم يقولوا : قرعاءٌ وأتوا في عدده بالهاء حين قالوا : ثلاثةٌ آلاف وأربعةٌ آلاف كما قالوا : خمسةٌ رجال وستةٌ أثواب ؛ إلا أنه جاء عدده على الأصل في إضافته إلى الجمع لا إلى المفرد ، فلم يندُرْ كما نَدَرَ في المائة ، قال تعالى « إذ تقول للمؤمنينَ ألنَّ يكفِيكُم أن يمدَّكم ربُّكم بثلاثةِ آلاف من الملائكةِ منزلينَ » (١) وفي الأخرى « بخمسةِ آلاف من الملائكةِ مسومينَ » (٢) وهذه الكلمة جمع على أفعالٍ ، وإن كتبت في المصحف بصورة الواحد منه ، وإنما فُعِلَ ذلك اختصاراً وعلماً بأن المعنى والاستعمال معلوم ، وكثيراً ما يستغنى في الخط بصورة الواحد عن صورة الجمع للعلم بالمعنى ، كما يستغنى في اللفظ الذي الخطُّ ظلُّ له ودالٌّ عليه بالواحد عن الجمع ، لأنه أخفُّ منه ، ولأنه يُغني عنه ، إذا كان المعنى معلوماً غير ملتبسٍ . وذلك كما تكتب خمسةٌ دراهم خمسةٌ درهم .

وتحقيق الخطُّ في خمسةِ آلاف بهمزة بعدها ألف ، لأن الألف بعدها همزة (٣) هي فاء أفعالٍ قلبت ألفاً لاجتماع الهمزتين وصورت الهمزة الأولى المزيدة ألفاً . وقد يقتصر الكتاب وكثير من الناس على صورة ألف واحدة عليها مدَّة ، ويثبتون الألف بعد اللام فاعرف ذلك . فهذا عمل الجرِّ الذي تعملهُ الأسماء .

(١) آل عمران ٣ : ١٢٤ .

(٢) آل عمران ٣ : ١٢٥ « يلي إن تصبروا يمدكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين » مسومين : معلمين .

(٣) همزة : ساقطة من (د) .

وأما الجزمُ بها فلتضمنها معنى الحرف الجازم ، وذلك الحرف إن الشرطية خاصة ، فلا يُجزمُ اسم إلا بتضمن معناها ، لكنَّ الأسماء التي عملت عمل « إن » وإن اتفق عملها مختلفة المعاني ، فمن ذلك « من » تكون اسماً لمن يعقل مع تضمنها معنى الجزاء ، تقول : من تكرمُ أكرمُ ، فتكون شرطاً في العقلاء خاصة كما كانت استفهاماً عنهم ؛ وهي مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط كما سبق ، وجازمة بتقديره ولها موضع من الإعراب بحسب المعنى ، وتختلف باختلاف التقدير ، فإذا قلت من تكرمُ أكرمُ كانت « من » في موضع نصب بالشرط الذي هو تكرمُ ، وهو مجزوم بها نيابة عن الحرف ، والجزاء - وهو أكرمُ - مجزومٌ بها كان ينجزم به مع « إن » ، على الخلاف الذي بينهم فيه ، وقد سبق ، وكانه في التقدير أيَّ الناس تكرمُ أكرمُ وإذا قلت : من يقرمُ أقمُ معه كانت « من » في هذه المسألة في موضع رفع بالابتداء ، والشرط ، مجزوم بها ؛ وفيه ضميرٌ « من » ، وهو مرفوع بأنه فاعلٌ ، والجزاء - وهو أقمُ معه - مجزوم كما تقدم .

وقدروا لها إذا كانت مبتدأة كما في هذه المسألة خبراً - وهو الجزاء - لأن المبتدأ يقتضي خبراً ، والفعل مجزومٌ - كما تراه - شرطاً كان أو جزاءً ؛ والقياس أن يكون الخبرُ الشرط ، وإن كانت الفائدة إنفاطماً بالجزاء ، لأن الشرط وهو الذي يتسلط على هذا المبتدأ^(١) تارة فيكون

(١) يلي ذلك في (ج) : إذ كان غير مشغول بضميره فينصبه ، وإن شغل بضميره ارتفع بأنه مبتدأ .

منصوباً به ، وتارةً يُشغَل بضميره فيرفع بالابتداء . ويكون ضميره المفعول (١) ، وهذه صورته : زيدا ضربتُ وزيدتهُ ، وإن قلت إنه في موضع نصبٍ - مع اشتغال الفعل بضميره بإظهار فعل يفسره هذا الظاهرُ - جاز ، وكان الفعل المقدّر بين « من » والفعل الظاهر لا قبلها على حدّ : زيدا ضربتهُ ، والتقدير : ضربتُ زيدا ضربتهُ ، بل تقدّر في قولك : من تكرمهُ أكرمهُ ، إذا جعلت « من » في موضع نصب من تكرمُ تكرمهُ أكرمهُ ، لأنّ (٢) الشرط والاسم الذي يتضمّن معناه لها صدرُ الكلام كالاستفهام ، فلا يعمل فيه ما قبله وإنما يعمل فيه ما بعده ، ولو قيل إنه مبتدأ لاخبر له ، لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر ، بل ما بعده مُغنٍ عن خبره لكان قولاً ، ولا يكسر هذا القول ، ويدخلُ عليه الاسم المتضمّن معنى الاستفهام في كونه ذا خبرٍ مع (٣) ماتضمنه من معنى الحرف المستغني عن الخبر في قولك : من يقوم ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل ، فلا يصحُّ أن يكون بغيره فجملته لاتعري عن (٤) أن تكون فعلية ، والاستفهام (٥) لا يلزم فيه ذاك ، فاعرفه فرقا بينها .

(١) يلي ذلك في (ج) : وهو العائد إلى المبتدأ .

(٢) في (ج) : لأن حرف الشرط له صدر الكلام ، وكذا الاسم الذي يتضمّن معناه له الصدر ، فلا يعمل فيه ما قبله كالاستفهام .

(٣) في (ج) : مع تضمّنه معنى ما لا يحتاج إلى خبر ، وهو حرف الاستفهام ، وذلك في قولك .

(٤) في (ج) : من .

(٥) في (ج) : والاستفهام ليس كذلك ، فلا يلزم فيه ما يلزم في الشرط .

وبعد، فالاتباع أولى ، وما قال^(١) به المتقدمون في تقدير الخبر حسن قوي .

ومن أسماء الشرط « ما » ، ويشترط بها فيما لا يعقل ،
تقول : ما تركب أركب ، وكذا حكمها في الاستفهام أن تكون
لما لا يعقل ؛ ويستفهم بها عن صفات ما^(٢) يعقل ، وقال تعالى في الشرط
ب « ما » « وما تَفَعَّلُوا من خيرٍ يَعْلَمُهُ اللهُ »^(٣) ، وقال عز من
قائل « ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا يمسك لها »^(٤) .

وأما « أي » فتصلح للعاقلين وغيرهم كما كانت في الاستفهام لها ،
لأنها ، بعض من كل ، وهذا معنى يوجد^(٥) فيمن يعقل كما يوجد فيما
لا يعقل ، تقول : أي الناس تضرب تضرب كما تقول أي الناس تضرب؟
إذا استفهمت ، وأي الخيل تركب أركب فتجزئ^(٦) بها فيما لا يعقل
كما تستفهم بها عنه فتقول : أي الخيل تركب؟ قال تعالى في المجازاة

(١) في (ج) : وما ذهب إليه المتقدمون من فرض الخبر لأن اسم
الشرط مبتدأ والمبتدأ يقتضي خبراً فحسن جميل .

(٢) حاشية (آ) في نسخة : صوابه : من يعقل .

(٣) البقرة ١ : ١٩٧ « الحج أشهر معلومات ... وما تفعلوا من خير
يعلمه الله ... » .

(٤) فاطر ٣٥ : ٢ « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يمسك لها ،
وما يمسك فلا يرسل له من بعده .. » .

(٥) في (ج) : يوجد ممن يعقل كما يوجد مما لا يعقل .

(٦) في (ج) فتجزئ .

بـ « أيّ » « أيّاً ماتَدْعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسنى ، (٣) وهي معربة من بين الأسماء المجازى بها كما كانت كذلك في الاستفهام ، لعلّة واحدة هي الحمل على النظير ، أو النقيض أو عليها . والنظيرُ لها « بعضٌ » والنقيض لها « كلٌّ » ، وهما معربان فأعربت حملاً عليها أو على أحدهما .

ونظراً إلى أن الأصل في الأسماء الاعرابُ ؛ إلا أنها في الموضعين أعني الجزاء والاستفهام ، يعمل فيها ما بعدها لا ما قبلها ، لأنّ المعنيين اللذين تضمنت (٤) كل واحد منهما في موضعه لها صدر الكلام ، فلا يتقدم شيء مما بعدها عليها ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها بحال ، فجرت « أيّ » في الحكم على ذلك .

و « أينَ » ظرفُ مكانٍ ؛ و « متى » ظرفُ زمانٍ ؛ و « حيثُ » ظرفُ مكانٍ في غالب الاستعمال ، وفي مشهور الأقوال ، ويُجازى بها إذا ضُمَّتْ إليها « ما » ، كما أنّ « إذتْ » في قولك « إذتْ ما » فيمن لم يرها موضوعة بل رآها مركبةً ظرفُ زمانٍ ، وتلزم « حيثُ » و « إذتْ » إذا جوزي بها « ما » و « أينَ » و « متى » يجازى بها في الأكثر مع « ما » تقولُ : أينَ تذهبُ أذهبُ ومتى تقمُ أقمُ وأينما تذهبُ أذهبُ ومتى ماتقمُ أقمُ ، قال الله تعالى « أينما تكونوا يدرككم الموتُ » (١) .

(٣) الإسراء ١٧ : ١٠ « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أيّاً ماتدعوا فله الأسماء الحسنى .. » .

(٤) في ب « تضمنت معنى كل واحد منها موضعه صدر الكلام .

(١) النساء ٤ / ٧٨ « أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة ... » .

وقال الشاعر :

متى ما يَرَّ الناسُ الفقيرَ وجارُهُ غنيُّه يقولوا : عاجزُه وجليدُهُ^(١)

فأما « حيثاً » فقولك : حيثاً تكن أكنُ ، و « إذ ما » قولك :
إذ ما تطلقُ أنطلقُ . وعلة لزوم « ما » هذين الظرفين^(٢) - لما
أرادوا أن يجازوا بها - أنها ظرفان يضافان إلى الجمل بعدهما ، فتكونُ
تلك الجمل في موضع جرٍّ بها ، كقولك في « حيثُ » : حيثُ تكونُ
أكونُ وفي « إذ » نحو قوله تعالى « وإذ تقول للذي أنعم الله عليه^(٣) ،
والجزءُ بها يقتضي الانجزامَ بعدهما ؛ والإضافة تمنع ذلك لأنها توضحها
وتخصصها والجزءُ يقتضي الإيهام ؛ فإذا دخلتُ « ما » عليها رُكبتُ
معها في الجزء فابطلتِ الإضافة ، وفصلتْها عن^(٤) الجملتين بعدهما ،

(١) الجليد : الصبور على المكاره ، الجمال للأعياء ، يروى هذا البيت
للعلوط بن بدل القريني (؟) ، وينسب أيضاً لعبد الرحمن بن حسان (٦٢٧/٦ -
١٠٤ / ٧٢٢) ، ونسب أيضاً لرجل من بني قريع ، والاستشهاد بالبيت
لمجازاته بمتى ، وليست بما هذه كافة ، ولكنها زائدة للتأكيد ، وق
متى كلمة واحدة .

وهو في حماسة البحت

المفصل ٤ : ١٠٥ ، اللسان

(٢) إذ ما عند سيويه و

المقتضب ٤/٢ .

(٣) الأحزاب ٣٣ : ٣٧

أمسك عليك زوجك ... » .

(٤) في (آ) و (د) : مر

اللسان (آدم)
الديهم : ٤٣ ،
والمبرد « ما »
(٢) في

لأن المضاف شديد الاتصال بما أضيف إليه ، وذلك يقتضي ألا يحول بينه وبينه شيء . ف « ما » إذا دخلت عليها فصلتها ، وأبطلت الإضافة كما ترى وأبهمتها وهيأتها لأن يشترط بها فجاز معها استعمالها في الكلام المشروط بها ، بلزومها إياها ، وهما من قبل الجزاء بها مبيان أيضاً على ما كانا عليه ، واستشهدوا على المجازاة بـ « إذ ما » بقوله :

إِذْ مَا مَرَرْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ (١)

وقد حكوا ذلك ، إلا أنها قليلة التردد ، ناقصة عن استعمال غيرها من الأدوات المذكورة معها في كثرة الاستعمال .

وأما « أين » و « متى » فقد بيّنا أنك مخير في (٢) إلحاقها ، إذا جازيت بها « ما » ، وإن لم تتساويا في كثرة الاستعمال ، وعلّة ذلك أنها لاتضافان إلى الجملة بعدهما ، فلم تلزمهما « ما » ، بل إن لحقتها فزائدة تأكيداً ، وربما كانت تأنبساً بالفصل بينها ، إذا استعملتا في الاستفهام ، وبينها إذا جوزي بها ، وإن كان إعراب الفعل إذا وقع بعدهما في الموضعين مختلفاً . ويؤنسك بهذا التعليل أن « ما » لاتراد عليها إذا استفهم بها ، فلا تقول : أينما انطلقت وأنت تريد : أين انطلقت ؟ ولا متى ما تقول كذا تريد متى تقول كذا ؟ فاعرفه .

(١) الشاهد للعباس بن مرداس في مدح النبي (ص) ، وعجزه :

حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

الديوان : ٧٢ ، الكتاب ١ : ٤٢٣ ، الكامل : ٤٢٩ ، شرح المفصل ٤ : ٩٧
اللسان (أذذ) ، الخزانة ٣ : ٦٣٦ ، على اختلاف في الرواية .

(٢) في (د) في حذفها وإلحاقها .

وأنتى بمعنى أينَ ظرفٌ يستفهم به تارة كقوله تعالى « أنتى لكِ هذا » (١) ، ومجازى بها أخرى كقولك : أنتى تقم أقم ، قال : فأصبحتَ أنتى تأتيا تلتبس بها كلاً مرّ كسيها تحت رجلِك شاجر^(٢) ومن الأسماء المجازى بها « مها » في نحو قوله عزّ وجلّ : « مها تأتتا به من آيةٍ لتسحرنا به فما نحن لك بمؤمنين » (٣) وقول امرئ القيس (٤) :

..... وأنك مها تأمري القلبَ يفعل
وقولك : مها تصنع أصنع ، معناه : أيّ شيء صنعتَ صنعتُ .
وللناس فيها أقوال (٥) ، منها أنها « مه » مُضَمَّتْ إليها « ما »

(١) آل عمران ٣ : ٣٧ « فتقبلها ربها بقبول حسن ، وكفلها زكريا
قال : يامرئ أن لك هذا .

(٢) وصف داهية شنيعة وقضية عويصة دقيقة من أتاها ورام ركوبها التبس بها ونشب ، واستعار لها مركبين ، وإنما يريد ناحيتها التي ترام منها . الشاجر المختلف والمضطرب وشجرت بين الشيثين فرقت بينها . البيت من قصيدة للبيد يخاطب بها عمه أبا مالك .

الديوان ٥٢٠ ، الكتاب ١ : ٤٣٢ ، شرح المفصل ٧ : ٤٥ ، اللسان (فجر) شرح قطر الندى : ٩٠ ، الخزانة ٣ : ١٩٠ ، ٤ : ٢١٠ .
(٣) الأعراف ٧ : ١٣١ .

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (٤٩٧/١٣٠ - ٥٤٥/٨٠) يعرف بالملك الضليل لاضطراب أمر حياته وذو القروح لما أصابه من مرض موته . الأغاني ٩ : ٧٧ و صدر البيت : أغرك مني أن حيك قاتلي .

وهو من معلقته . الديوان : ١٣ الكتاب ٢ : ٣٠٣ ، شرح المفصل ٧ : ٤٣ ، شرح قطر الندى : ٨٥ .

(٥) هي عند سيبويه « مه » ضمت إليها « ما » ، وعند الخليل والمبرد « ما » ضمت إليها « ما » . الكتاب ١/٤٣٣ ، المقتضب ٢/٤٨ .

الشرطية ، كأنه ردُّ الكلام منطوق به أو في تقدير منطوق به ؛ فكأنه على هذا التقدير إذا قال : مهما تَقَلُّ أقلُّ قد قال اكْفُفْ ، فردّه عن شيءٍ ثمَّ قالَ : ما تَقَلُّ أقلُّ ، ومنها أن أصلها « ما » الشرطية زِيدت عليها « ما » لتأكيد الشرط كما تَرادُّ مع غيرها من أدواته لتأكيدِه ، فتكرَّر لفظان بصيغةٍ واحدةٍ ، وأحدُهُما « ما » الشرطية وهي الأولى وهي اسمٌ ؛ والآخرُ « ما » الزائدةُ وهي الثانية ؛ وهي حرفٌ ، فصار اللفظ ماما تَقَلُّ أقلُّ ، فكَرِهوا هذا التكرير ، فحرفوه بتغيير أحدهما ، فأبدلوا من ألف (١) الأولى هاء لتقارب الحرفين ، فصار اللفظ مهما على ما ترى ، وهذا القول عندهم أقوى من الأول وأجرى على المقاييس وإن كان محتاجاً إلى صناعةٍ وأشبهَ بالمراد ؛ وكان التغييرُ فيه أولى بالأولى من الثانية ، لأن الأولى اسمٌ والأخرى حرفٌ ، والتغييرُ بالأسماء أجدرُ منه بالحروف ، إذ كان التغييرُ تصريفاً ، وليست الحروف بما يُصَرَّف ولا يَتَصَرَّفُ (٢) ، وإنما البابُ في ذلك للأفعالِ والأسماءِ تليها في شيءٍ منه .

ومنها أنها اسمٌ موضوعٌ على هذه الصيغة غيرُ مُركَّبٍ ولا مُتَغَيَّرٍ من شيء ، وهذا أيضاً قولٌ حسنٌ لأن التركيب ليس بأصلٍ في الكلام والحملُ على غيره أولى ما وجد عنه مندوحةٌ .

(١) في (آ) و (د) : الألف .

(٢) في (د) : ينصرف .

فصل في أبناء منفردة

وهي خمسة أبواب منها باب المعرفة والنكرة

المعرفة هي كل اسم خصَّ الواحد من جنسه ، والنكرة كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حد^(١) البدل ، أي يصلح لذا ثم يصلح لذا إن أطلق عليه ؛ والنكرة هي الأصل في الأسماء عند أهل العربية وغيرهم ، والمعرفة^٢ ثانية لها وفرع^٣ عليها . فالنكرة كقولك : رجل وامرأة وفرس^٤ وثوب ؛ ألا ترى أن رجلاً يصلح لكل ذكر من المميزين من الحيوان^(٢) ؛ وامرأة لكل أنثى منهم ، وفرساً لكل ذي أربع^٥ صهال^٦ ، وثوباً لكل ما يصلح أن يلبس ويتسربل .

وهذه النكرات هي الأجناس عند النحويين ، وهي الأوّل عندهم ؛ ولا فرق بين أن تكون أجساماً أو معاني جواهر^٧ أو أعراضاً^٨ جُثّاً في عبارة القوم^(٣) أو غير جُثّ ؛ الكثرة^٩ تشمّلها والجنسية^{١٠} تنطلق عليها كقولك : رجل^{١١} ومملوك^{١٢} وجني وفرس وأسد^{١٣} وطائر وحية وعقرب^{١٤}

(١) في (ج) : سبيل .

(٢) في (د) : الحيوان الناطق .

(٣) في (ج) : النحويين .

وشجرة وبقلة^١ وأكل^٢ وشرب^٣ وسكون ، وحركة ونوم ويقظة وموت
وحياة وقائم وساكن ومتحرك وحي^٤ وميت^٥ ؛ الجامد والمنتق والمفرد
والمركب في هذا الاعتبار سواء^٦ ، فاعرفه .

وأما المعرفة - وهي كما قلنا التي تخص الواحد من جنسه في أصل
وضعها - فتقسم أقساماً خمسة : منها المضمرة نحو : أنا ، وأنت ، وهو
والكاف في رأيتك وبك ، فهذه الكلم وما جرى مجراها - قلت^٧
حروفها أو كثر^٨ت - أسماء مضمرة^٩ ، وسميت مضمرة^{١٠} ،
هي وما جرى مجراها لأنها في الأمر العام إنما تأتي بعد مذكور
ظاهر كقولك : زيد مررت به ، أو ما يقوم مقام لفظ الاسم الظاهر
الذي يعود الضمير إليه كاللتكلم إذا قال ، أنا فعلت^{١١} ، فتاب المتكلم
ها هنا مناب اسمه ؛ وكذا المخاطب على اختلاف ضروبه ، ثم يختصر
اللفظ الظاهر ، فلا يعاد المذكور بصورته^(١) كراهة^(٢) للتكرير وخشية
اللبس في بعض الأحوال ، أو في جميعها أو اختصاراً أيضاً ، فإن
الاختصار مع العلم مطلوب عندهم .

فجمعوا ما ذكرنا أو بعضه علة^(٣) في وجود الأسماء المضمرة في اللغة
والمثال في ذلك زيد^٤ مررت به لو نطق بالأصل في إظهار الاسم
المتقدم وتكريره مع الباء ، فقلت^٥ : زيد^٦ مررت بزيد^٧ لكان التكرار
غير مستحسن عند من له ذوق^٨ في البلاغة ، ولتوهم ما يلبس^٩ ،

(١) يلي ذلك في (ج) ؛ لأن الأصل كان إعادة الظاهر بلفظة لكتهم كرهوا
التكرير وخشوا اللبس في كثير من المواضع واختصروا ، والاختصار مع العلم
مطلوب عندهم .

(٢) في (ج) : موجب وجود الأسماء .

لأن الشركة قد تقع في الاسم المُنظَّهر ؛ بل القليلُ من المظهرات هو غير ذي الشركة ؛ فكان السامع ربما توهمه زبداً غير الأول ؛ ولهذا احتجت إلى وصفه إذا قلت : مررتُ بزَيْدٍ العاقلِ لإزالةِ شركةٍ واقعةٍ فيه وقوعها في النكرات ، وإن اختلفت جهتا الشركة في قولك : زَيْدٌ ، وقولك : رجلٌ .

ويتبين لك قبح التكرار وخوف اللبس في إعادة الظاهر في احتياجك إلى ذكر الظاهر أكثر من مرة إذا قلت : زَيْدٌ مررتُ به ، فأكرمتُه ورأيتُ أباه فأحسنتُ إليه ؛ وعلى هذا النهج من الإطالة إذا احتيج إليها ، فوقع التكرار .

فلو قلت في هذه المسألة وهذا المثال : زَيْدٌ مررتُ بزَيْدٍ ، فأكرمتُ زَيْدًا ورأيتُ أبازَيْدٍ فأحسنتُ إلى أبي زَيْدٍ لوقع لبسٌ عند السامع لإخفائه ، ولسمَّجَ التكرار وبان أن الإضمارَ أخصرُ وأبلغُ .
فأما ما جاء من مثل قوله تعالى «الحاقة» ، ما الحاقة ، وما أدراك ما الحاقة»^(١) و «القارعة» ، ما القارعة ، وما أدراك ما القارعة»^(٢) وما أشبه هذا بما كررَ فيه الظاهرُ ، وهو لعينٍ واحدة ، ولم يُضمَر عى المعهود من استعمالهم ، فله حكمٌ زائدٌ انفرد به هو التعظيم والتفخيم في تكرير الاسم بلفظه لا عائد ، ولو كان مستعملاً بالعائد لما منَعتهُ اللغةُ ، ولكنَّ هذا أبلغ في التفخيم ، أعني إعادة مثلِ هذا بلفظه الأول ؛ إلى غير ذلك من فوائد هذا الاستعمال لا تكون في غيره وإن كان جائزاً لا يحتمل هذا المختصرُ ذكرها .

«١» الحاقة ٦٩ : ١ ، ٢ ، ٣ .

«٢» القارعة ١٠١ : ١ ، ٢ ، ٣ .

فلما استطالوا الاعادة والتكرار أتوا بهذه الضمائر بحسب المضمرات
عدداً وتذكيراً وتأنيناً وإعراباً ، وأمنوا معها اللبس مع اختصارها .

فأما اختصاصها بالحروف ^(١) الموضوع لها فشيء يطول بتعليقه هذا
المختصر مع ارتفاعه عنه لدقته .

والإضمارُ في اللغة الإخفاء ، قال الشاعر يصف ثوراً وحشياً :

يبدو وتضميرُهُ البلادُ كأنهُ سيفٌ على شرفٍ يسئلُ ويُعمدُ ^(٢)
وقال الأعشى ^(٣) :

أرانا إذا أضمرتكَ البلا دُ مُجفَى وتقطعُ منّا الرحيمُ

أي إذا أخفتك ، وسترتك ، فكأن الاسم المظهر إذا لم يُعدَّ
ذكرةً قد ستر وأخفي وجُعِلَ مكنئاً في النية ، وهذا الضمير الموضوعُ
دليل عليه .

والإضمار في اللغة الإخفاء ، ولأن ^(٤) كثيراً من الضمائر من الأسماء

«١» في (ج) : بهذه الحروف الموضوع لها دون غيرها فشيء يطول بذكره
هذا المختصر .

«٢» الشاهد للطرماح بن حكيم « ٧٤٣ / ١٢٥ - ٠٠ » الديوان : ١٤٦ ،
زهر الآداب ٣ : ١٢٣ ، العمدة ١ : ٢٩١ و ٢ : ١٩ ، الحماسة الشجرية : ٩٢٦ .
(٣) ميمون بن قيس بن جندل (٦٢٩ / ٧ - ٠٠) أبو بصير المعروف بأعشى
قيس والأعشى الكبير من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات .
الأغاني ٩ : ١٠٨ ، الخزانة ١ : ٨٤ - ٨٦ .

الديوان : ٤١ ، الكامل : ١٠٧١ ، اللسان (ضمير) ، الخزانة ١ : ٣٠٩ و
٢ : ٢٦٥ ، وهو من قصيدة يدح بها قيس بن معدى كرب (؟) ، وروايته في
بعض المصادر : تخفى .

(٤) في (ج) وحاشية الأصل في نسخه : أو لأن .

لا لفظ له ظاهراً كضمير الغائب والغائبة في قولك : زيدٌ قامَ ،
وهندٌ قامت ، وعمرو يقوم ، وضميرِ المواجهِ في قولك : أنت تقوم ؛
وقم يازيدُ ، وفي المتكلم إذا قال : أنا أقومُ ، فالاسم في هذه الأمثلة
وما مجرى مجراها مكنٌ في هذه الأفعال ملزَمٌ ذاك ، أزمتهُ اللغة
الاستتار ، ولم تجبل له لفظاً إذا كان مفرداً ، ثقة بعلمه ، إذ كانت
الفعل لا بدَّ له من فاعل .

فهذا الحكم الموجود في هذه الضائرت المستترة هو حقيقة الإضمار
والإخفاء ، ثم شمل مظاهر له لفظه من هذا الضرب ، متصلاً كان أو
منفصلاً ، على هذا القسم في التلقيب فقيل في كلفه : مُضمَر ، وذلك
كالتاء في قمت ، وهذا متصل ، وكقولك : أنتَ وهذا منفصلٌ ، وهذا
يشهد بأن المضمرات المتصلاتِ أصول للمنفصلات منها ، ولهذا إذا قَدَرْتَ
على الضمير المتصل لم تأتِ بالمنفصل إلا في ضرورة شعر ، كما قال :

• • • • • إليك حتى بلغت إياكا (١)

يريد حتى بلغتك ، وكذا قولُ الآخر :

(١) العنس : الناقة الشديدة القوية على السير . تقطع الأراك : تقطع الأرضين
التي هي منبت الأراك ، والأراك : العود الذي يستاك به .
والشاهد لحيد الأرقط (؟) وصدرة :

أنتك عنس تقطع الأراك • • • • •

الكتاب ١ : ٣٨٣ ، الخصائص ١ : ٣١٧ ، الإنصاف : ٦٩٩ ، شرح المفصل

٢ : ١٠٢ .

..... قد ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ (١)

يريد: قد ضَمِنْتُهُمْ ، فوضع المنفصل موضع المتصل اضطراراً .

وينقسم المضمَر ثلاثة أقسام كما (٢) المظهر له ثلاثة أحوال في الإعراب ، وهي الرفع والنصب والجر ، فضمير المرفوع يكون متصلاً ومنفصلاً ، فمتصلة كثناء المتكلم والمخاطب من المذكر والمؤنث ، كقولك قمتُ ، وقتتُ ، وقتتِ ، وضمائرُ المثنى والمجموع من ذلك ، كقولك في المتكلم: قمتنا ، وفي المخاطب: قمتما وقتنن ، ومنفصل كضمير المتكلم أيضاً إذا قال: أنا . والمخاطب والمخاطبة إذا قلت: أنت وأنتِ ، ومثني ذلك وبمجموعه إذا قلت: نحن وأنتم وأنتن .

وفي الغائب والغائبة: هوَ وهيَ ، والمثنى والمجموع: هما وهُم وهُنَّ .

(١) ضمنت: اشتملت الدهارير: أول الدهر في الزمن الماضي أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه .

والشاهد من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها ويمدح بني مروان ، وصلته قبله :
إني حلقت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

الأموات بالجر مضافاً إلى الباعث والوارث على مثال قوله « بين ذراعي وجبهة الأسد » أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة .

الديوان : ٢٦٤ الإنصاف : ٦٩٨ ، أوضح المسالك ١ : ٦٦ ، المقاصد النحوية ١ : ٢٧٤ ، الخزانة ٢ : ٤٠٩ .

(٢) في (أ) : كما أن المظهر .

وضمير المنصوب يكون أيضاً متصلاً ومنفصلاً ، فالمتصل للمتكلم
الياء في نحو : ضربني ، والنون وقاية قبلها في عُرِفَ البصريين^(١) وعماد
في عرف الكوفيين .

وللمخاطب الكافُ إذا قلت : أكرمك وأكرمك ، ومثني ذلك
ومجموعه : ضربتَا وضربكما وضربكُم وضربكنَّ ، وهاءُ الغائبِ
المذكَّرِ في قولك : ضربتهُ ، وهاءُ وألفُ للمؤنث في قولك : ضربتهاُ
ومثني ذلك ومجموعه في قولك : ضربتهماُ وضربتهُم وضربهنَّ .

والمفصلُ إيايَ للمتكلم ، ومثناهُ ومجموعهُ مذكراً كان أو مؤنثاً
إيانا ، وللمخاطبِ إياكَ وإياكِ وإياكُم وإياكنَّ ، والغائبُ :
إياهُ ، والغائبةُ إياها ، وتثنيتهما : إياهما ، وضميرُ جمع المذكر : إياهم
وجمعُ المؤنث : إياهن .

والثالثُ ضميرُ المجرور ، ولا يكون منفصلاً البتة ، ولا يكونُ
إلا متصلاً ، نظراً إلى ظاهرِهِ ، وحكمهُ^(٢) في سدة اتصاله بعامله الجار
من حرفٍ هو الأصلُ في الجرِّ أو اسم جارٍ بالاضافة بمعنى الحرف ؛
وكلا القسمين يتصل بالظاهر إذا عمِلَ فيه أشدُّ الاتصال ، حتى أنه
يَقْبُحُ^(٣) الفصل بينه وبينه في الضرورة الشعرية التي هي مَظِنَّةُ
الاتساع والتجوز وركوبَ المحذور في حال النثر أشدَّ القبح ، فلا يجوز
لشاعرٍ محدث ركوبُ تلك الضرورة الواردة عنهم في الشعر من ذلك كما

«١» انظر الكتاب ١ : ٣٨٦ ، المقتضب ١ : ٢٤٨ .

«٢» وحكمه : ساقطة من «ج» .

«٣» في (آ) : لا يصح الفصل .

جاز له ركوبٌ غيرها من الضرورات التي كَثُرَتْ عنهم ، وإن رَكَبَهَا لم يُحْمَد ، فكان ضميرُ المجرور متصلاً بالبتة لا منفصلاً لذلك ، وهو الكاف في بكّ وبكّ وبكئها وبكّم وبكئنّ ، والياء في : بي وفروعه مثل^(١) بنا وهاءُ الغائب مثلُ به والغائبة بها ، ومثناها ومجموعها مثل بها وبهم وبهنّ .

واعلم أن الأصل في جميع ضمائر الجموع المذكورة المذكورة بما فيه الميم أن تأتي بعدها واو ، وتكونُ الميم عندهم مجاوزة الواحد ، والواو لتعيين أن المجاوزة إلى جمعٍ لاثنية ؛ كقولك في أتم : أتمو ، وفي همّ : همّو ، وفي قمئتم قمّمو ، وكذا في المنصوب والمجرور ، ما اتصل ، وما انفصل ؛ كقولك رأيتكمو ، ورأيتهمو وبكمو ومنهمو إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفاً وسكّنوا الميم قبلها بجذب ضميتها علماً بأنه غيرُ مُلبسٍ مع التخفيف بواحدٍ ولاثنيةٍ ؛ أما الواحد فلتعريبه من العلامة البتة ، وأما الثنية فللزوم الألف لها إذا قلت : هما وإياكما وبكها ؛ وإن استعمل الأصل ، وردّ المحذوف فجيتد كثيرٌ في استعمالهم الفصح ، يُقرأ به القرآن ، ويتكلم به الفصحاء في النثر والنظم .

واعلم أن الأسماء المضمرة من قبيل المعارف التي لا يصحّ تنكيرها هذا على الإبهام الذي فيها وذلك أن الاسم لا يضمّر إلا بعد أن يُعرف كلّ العرفان ، فظاهره قد أغنى في^(٢) البيان . فأما قولهم : ربّه رجلاً ، فإنما جاز دخول « ربّ » على هذا الضمير ، وهي - أعني

(١) في (ج) : وفروعه في مثل بنا وهاء الغائب في مثل به ، والغائبة بها .

(٢) في (ب) : عن .

«رب» - من خواص النكرات ، لأنه لما لم يعد إلى مذكور مع الإبهام الذي يقع في المضمرات أشبه النكرات ، فجاز دخول « رب » عليه كما تدخل على أقرب النكرات من المعارف ، ولذلك لزم تفسيره بالنكرة لما أضمير قبل الذكر ، وهو مع ذلك قليل نادر ، إنما ورد في ضمير الغائب لا غير ، ولا يجوز أن يقاس عليه ضمير مخاطب ولا (١) مخاطب ، لأنه (٢) لا إبهام فيها كما في الغائب ، وهذا يشهد لمن رتب الضمائر في التعريف ، فجعل بعضها مع شمول التعريف إياها (٣) أمكن من بعض فيه وأفضل ؛ كمن (٤) قدّم ضمير المتكلم في ذلك ، ثم ساقها من بعده السياقة المذكورة في كتبهم .

وقد جاء هذا الضمير اللاحقه (٥) « رب » مؤنثاً ، وذلك بحسب المعنى المستعمل في ذلك .
قال الشاعر :

ماويّ بَلْ رَبَّتْهَا غَارَةٌ شعواء كاللذعة بالميسم (٦)

(١) ولا مخاطب : ساقطة من (ج) .

(٢) في (د) : لأتينا .

(٣) في (ج) : لها .

(٤) في (ج) : كمن رتب فقدم ، انظر هذه المسألة في الكتاب ١/٢٢٠ ،

شرح المفصل ٣/٥٦ .

(٥) في (ب) : اللاحقة .

(٦) ماوي : مرخم ماوية وهو اسم امرأة . الشعواء : الغارة المتفرقة المنتشرة . اللذعة :

من لذعته النار إذا أحرقتة . الغارة : من أغار القوم إذا أسرعوا في الـ

والشاهد لضمرة بن أبي ضمرة النهشلي (؟)

النوادر - : ٥٥ ، حماسة أبي تمام ٢ : ١٦٢ ، الأزهية : ١

١٠٥ ، شرح المفصل ٨ : ٣١ ، اللسان (هيه ، شعا ، موا)

وهي في هذه المصادر : ماوي باربتا ، وفي بعضها الآخر : ماو

وتختصُّ المضمرات بأنها لا توصفُ ولا يُوصفُ بها ، وبهذا يُستدلُّ على أنها أعرف المعارف ، إذ كان غيرها من المعارف لا يمتنع من أن يُوصفَ أو يوصفَ به ، أو يجتمعَ له الأمران : الوصفُ به وأن يوصفَ ؛ وكل ذلك بما يُوهنُ تعريف الاسم ويُشربُهُ ضرباً من التكثير .

فإذا مرَّ في كتب النحويين ^(١) وصفُ المضمرة أو الوصفُ به ، فالمراد بذلك تأكيده أو التأكيد به للاحقيقة الوصفِ ، على حدِّ قولك : مررتُ بزيدٍ القائمِ ، ومثالُ ذلك مررت بك أنت وفتت أنت ؛ فانت تأكيده للضمير قبله .

وقولهم فيه : إنه وصفٌ له تجوزُهُ على ما بينتُ ومثلتُ . والمضمراتُ على اختلافها مبنياتٌ كلها ، متصلها ومنفصلها ، لأنها لما لم تقمُ بأنفسها في الدلالة ، بل افتقرت إلى مذكور ترجعُ إليه أشبهتِ الحروف التي لا بدُّ من أن تكونُ صلةً لغيرها بما معنأها فيه ، والحروف كلها مبنيةٌ ؛ فوجبَ بناءُ المضمرات لشيها في هذا الحكم ، وهذه هي علةُ بناءِ الأسماء الموصولة ، لافتقارها إلى الصلة كما يفقر الحرف إلى ما يتصل به . وإن شئتُ عللتُ بناء الاسم الموصول بأنه لما كانت الصلة تنمةً له ، وهو لا يُغني في الدلالة على ماتحته دونها ، كان كبعض الاسم ، فنزَّلَ منزلةَ « جع » من جعفرٍ أو « عم » من عمرو ؛ وبعضُ الاسم لا يستحقُّ الإعراب ، وإذا لم يستحقَّ الإعراب كان مبنياً .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، المقتضب ٢٨١/٤ .

ومثالُ الموصول قولك : مررت بالذي قام أبوه ، فالذي اسم موصول ، وما بعده بما يتمُّ به معناه صلتهُ ، وكذلك مؤنثه وتثنيتهُ وجمعُها وما جرى مجراها بما هو في معناهما كمن و ما و أي إذا استعملت موصولة .

ومنها الأعلامُ ، والاسم العلمُ كلُّ لفظٍ علَّقته على مُسمًى ، فجعل ذلك اللفظ علامة له ينفرد بها عن جنسه ؛ فلا يشرَّكه فيه غيرهُ ؛ هذا أصل وضع العلم ، فمتى كان بهذه الصفة لم يحتج إلى الوصف ؛ وإنما يُوصف إذا دخلته الشركةُ ، أي شوركَ في ذلك اللفظ (١) فكان مطلقاً على غيره علماً أيضاً .

وتلك الشركة إنما تقع مواردٌ ، فليس الاشتراك الواقع في لفظ « زيد » في انطلاقه على زيد الخيل (٢) مثلاً وعلى زيد بن حارثة (٣)

(١) في « ج » : في ذلك اللفظ الذي علق عليه فكان مطلقاً على غيره أيضاً كما أطلق عليه .

(٢) زيد بن مهلب بن منهب (٦٣٠/٩-٠٠) لقب زيد الخيل لكثرة خيله أو لكثرة طرده بها وقد على النبي سنة ٦٣٠/٩ فأسلم وسماه رسول الله زيد الخير . الخزانة ٢ : ٤٤٨ .

(٣) زيد بن حارثة بن شراحيل (٠٠ - ٦٢٩/٨ صحابي ، وهبته خديجة إلى النبي «ص» حين تزوجها فتبناه النبي وأعتقه وجعل له الإمارة في غزوة مؤتة فاستشهد فيها . الإصابة ١ : ٥٦٣ .

وزيد بن ثابت^(١) وزيد مناة^(٢) وغير هؤلاء بمن اسمه زيد ، هو الاشتراك الواقع في رجل وفرس وغيرها من النكرات الصالحة لكل واحد من جنسها^(٣) ، لأن اشتراك النكرة الممثل بها وما أشبهها مقصود في أول الوضع ، والاشتراك الواقع في الأعلام غير مقصود ، فاعرفه فرقاً واضحاً بينها .

وعلى كل حال ، فما وصف العلم فقيل مرت بزید الظريف كما توصف النكرة ، فيقال برجلٍ ظريفٍ إلا لرفع اللبس بالاشتراك الواقع فيها .

وقال النحويون في الاسم العلم : هو مجموع صفاتٍ ، يريدون بذلك أنك إذا سميت شخصاً من الآدميين زيداً أو عمراً استغنيت بهذه السمة عن قولك : الكريم العاقل الشجاع الطويل ، وغير ذلك من صفاته التي يفرق بذكرها بينه وبين مشاركته^(٤) في جنسه حين كان نكرة ، فقام لفظ زيد وما أشبهه من الأعلام مقام هذه الصفات^(٥) الفارقة وأغنى

(١) زيد بن ثابت بن الضحاك الأتصاري الخزرجي « ٦١١/١١ - ٦٦٥/٤٥ » صحابي ، كان كاتب الوحي وأحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي « ص » الإصابة ٢٢/٣ .

(٢) زيد مناة بن نعيم بن مر بن أد ، جد جاهلي « ؟ » من العدنانية . -جبهة الأنساب : ٢١٣ .

(٣) في (د) جنسها .

(٤) في (ج) : مشاركته من جنسه .

(٥) يلي ذلك في (ج) : وغيرها مما يكثر أو يقل .

عنها ، وعن الإطالة بها ، فلماذا قالوا فيه : إنه - أعني العلم - مجموعها ، وكذا تقول فيما علقتة علماً في غير العاقلين كباقي الحيوان والجماد من بلدٍ وغيره ، وكالمعاني^(١) التي ليست بجُثثٍ فاعرفه .

واعلم أن معنى المواردة^(٢) في الاسم العلم هي أن يسمي الرجل ابنه عمراً ، كعمرو بن تميم^(٣) ، وهذا على أنه^(٤) علم له يُعرَّفُ به لا يُشْرِكُهُ فيه عنده غيره ، ويسمي آخرُ ابنه عمراً وقصدُه به ذلكَ القصدُ كعمرو بن مالك^(٥) وكذا عمرو بن معد يكرب^(٦) وعمرو بن العاص^(٧) وعمرو

(١) في (ج) : وكذا المعاني .

(٢) يلي ذلك في (ج) : التي ذكرناها .

(٣) عمرو بن تميم بن مر ، من العدنانية (؟) جد جاهلي . جهمرة الأنساب : ٢٠٧ .

(٤) في (آ) : وعلى هذا أنه .

(٥) عمرو بن مالك بن ضبيعة (؟) ، من قيس بن ثعلبة ، شاعر جاهلي قديم . معجم الشعراء للرزباني : ٢١١ .

(٦) فارس اليمن وصاحب الغارات المذكورة (٠٠ - ٢١ / ٦٤٢) وفد على المدينة سنة ٩ هـ ، فأسلم ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام ، وذهبت إحدى عينيه في البرموك : توفي سنة (٢١ / ٦٤٢) معجم الشعراء : ١٥ - ١٧ .

(٧) أبو عبد الله السهمي القرشي (٥٠ / ٥٧٤ - ٤٣ / ٦٦٤) فاتح مصر وأحد عظماء العرب ودهاتهم ، أسلم في هدنة الحديبية ، جهمرة الأنساب : ١٥٤ .

ابن أمية^(١) وعمرو لهاشم جدّ أبي النبي ﷺ وهو عمرو العلي^(٢).

فكل هذه الشركة الواقعة في هذه الأسماء وما أشبهها من الأعلام الواردة في أي اتفاق في الشركة من غير قصد لها كتوارد الشاعرين البيت الواحد من غير سرقة^(٣) من أحدهما .

واعلم أن العلم معرفة بالوضع لا بالأداة ، وبابه ان يكون للاعيان ، أي الجثث عند النحويين ، فإن جاء في المعاني فقليل ؛ فالاعيان ظاهرة الأمر ، وذلك كقولك : زيد وعمرو وهند ودعد وشدّ قتم وجديل^(٤) في اسمي الفحلين الذين تنسب إليهما الإبل في قولهم شدّ قميّة وجدليّة ، وسبّل ، ولاحق ، والوجه^(٥) في أسماء الخيل المشهورة الموصوفة .

(١) عمرو بن أمية الضمري (. . . - ٥٥ / ٦٧٥ م) اشتهر في الجاهلية أسلم وشهد وقائع كثيرة ، مات بالمدينة في خلافة معاوية . تاريخ الطبري ٣ : ٣ .

(٢) هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة «١٢٧/٥٠٠ - ١٠٢/٥٢٤» . من قريش . اسمه عمرو ، وغلب عليه لقب هاشم لأنه أول من هشم الثريد لقومه . بمكة في إحدى المجاعات . تاريخ الطبري ٢ : ١٧٩ .

(٣) في «ج» و«د» : من غير سرقة .

(٤) كان هذان الفحلان من الإبل للنعمان بن المنذر .

(٥) في أنساب الخيل : ٢٢ « عن ابن صالح عن ابن عباس أن أعوج كان سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان للملك من ملوك كندة ، ففزا بنو سليم ، وأخذوا أعوج فكان أوله لبني هلال ولهم تتجوا ، وأمه سيل بنت قياض ، كانت لبني جعدة ، أما لاحق والوجه فلغني بن أعصر (?) .

بالعِثْقِ ، وَغَيْثَةٍ وَبِرَكَّةٍ ، وَهَامِشَاتَانِ مِنْ شَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ تَسْعَاءً ،
وَكَمَكَةً - وَعُمَانٌ (١) فِي أَسْمَاءِ الْبِلَادِ .

فَأَمَّا الْمَعَانِي فَكَقَوْلُهُمْ فِي لَفْظَةِ التَّنْزِيهِ وَالتَّبَرُّثَةِ « سَبْحَانَ » ، وَذَلِكَ
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سَبْحَانَ مِنْ عُلْقَمَةَ الْفَاخِرِ (٢)

ذَهَبَ الْمَدَقُّونُ (٣) مِنْهُمْ إِلَى أَنْتِهِ جَعَلَ « سَبْحَانَ » عَلَمًا لِهَذَا الْمَعْنَى ،
فَلِذَلِكَ مَنَعَهُ الصَّرْفُ ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْاسْمَ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ
فِي أَوَّلِ اسْتِحْوَاحِهِ ، وَأَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ مِنْهُ لَيْسَ لِمَنْعِ الصَّرْفِ ، وَإِنَّمَا
هُوَ بَاقٍ عَلَى إِرَادَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفِ - ضَرُورَةً ، كَأَنَّهُ قَالَ :

(١) عمان : مدينة عربية على ساحل بحر اليمن . انظر معجم البلدان :

. ٢١٥/٦

(٢) الشاهد من قصيدة للأعشى يهجو فيها علقمة بن علاثة (٦٤٠/٢٠٠٠٠) :

ويعدح عامر بن الطفيل (٥٥٠/٧٠ - ٦٣٢/١١) في المنافرة التي جرت بينها .

فخره : المقصود بها فخر علقمة على عامر ، والشاهد فيه نصب « سبحان » .

على المصدر - ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد . ومنعت الصرف لأنها جعلت .

علماً للتسبيح ، فجرت مجرى عثمان . الديوان : ١٣٩ ، الكتاب

١ : ١٦٣ مجالس ثعلب ٥ : ٢٦١ ، أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٧ ،

٢ : ٢٥٠ شرح المفصل ١ : ٣٦ ، الراغب والأساس واللسان والتاج (سبح) .

الخرانة ٢ : ٤١ ، ٣ : ٢٥١ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٦٣ ، شرح المفصل ١/٣٧ .

سبحان الله . والأولُ أشبهُ بالصناعة والثاني أقربُ مأخذاً ،
وذهب أبو علي في قول الفرزدق :

وإنَّ قالَ غاويٌّ من تنوخِ قصيدةً بها جرَّابٌ عدَّتْ عليَّ بزوبراً^(١)

إلى أن « زوبرا » اسمٌ علمٌ في هذا البيت ، علَّقه الشاعر على
القصيدة فلم يصرِّفهُ للتأنيث والتعريف .

وبالمجمل ، فتعليقُ الأعلام على المعاني قليلٌ ضعيفٌ في قياس العربية ،
لأن الجثث هي الثابتة اللابئة ، فهي بوضع الأعلام عليها لتختص ، وينفرد
بعضها من^(٢) بعضٍ أحقُّ ؛ فأما « محوة » في اسم الشَّمال من قوله :

(١) بها جرب : أي فيها عيب من هجاء ونحوه . قالوا : ترك صرف
زوبر ، وهو منصرف ، ومعناه نسبت إلي بكملها ، من قولهم أخذ الشيء
بزوبره إذا أخذه كله ، وقيل بزوبراً ، أي : كذباً وزوراً ، وقال ابن جني
سألت أبا علي عن ترك صرف زوبر . فقال : علَّقه علماً على القصيدة ،
فاجتمع فيه التعريف والتأنيث .

نسب ابن منظور (١٢٣٢ / ٦٣٠ - ١٣١١ / ٧١١) هذا الشاهد إلى
ابن الأحرر عمرو بن أحمَر بن العُمرَد (٠٠ - ٦٥ / ٦٨٥) كما نسبته ابن
يعيش (١١٦١ / ٥٥٦ - ١٢٤٥ / ٦٤٣) في شرح المفصل إلى الطرماح ،
وفي ديوان الفرزدق أربعة أبيات ، يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيها .
ديوان الفرزدق : ٣٦٦ ، ديوان ابن الأحرر : ٨٥ ، أمالي ابن السجري
: : ٢٤٩ ، شرح المفصل ١ : ٣٨ ، اللسان (زبر ، حقق) الخزانة :
١ : ٧١ ، على اختلاف في الرواية .

(٢) في (آ) : عن .

قد بكرت محوةً بالعجاج فدمرت بقية الرجاج^(١)

فدعمت علق عليها ، والريح من قبيل الأجسام لا المعاني .

ولا يخلو العلم من أن يكون مرتجلاً أو منقولاً من جنس ، أو^(٢)

وصف يغاب عليه .

فالمرتجل نحو قد وكس^(٣) وغطفان^(٤) وعمران وعثمان . ومعنى

المرتجل أنه وُضِعَ وضعاً أولياً ولم ينقل من مسمى إلى غيره ؛

والمنقول هو الذي يكون موضوعاً في الأصل لجنس ، ثم يُنقل ،

فيُسمى به شخص من جنس آخر ، فيصير عاماً له ، كرجل سميته

(١) في الكامل : العرب تسمى الريح محوة لأنها تمحو السحاب ومحوة

معرفة لاتصرف . الرجاج : حاشية الإبل وضعافها ، واحدها رجاجة ،

والشاهد للراجز الفلاح بن حزن (?) الكامل : ٧٧٣ ، الجمهرة ٢ : ١٩٦ ،

التنبيهات : ٣٢٠ ، اللسان (مح ، رجج) ، والشاهد فيه أن محوة اسم

علم لريح الشمال ، ولذا منعت الصرف .

(٢) في (ج) : أو صفة أو غيرها .

(٣) فدوكس بن عمرو : بطن من جشم من العدنانية . انظر معجم قبائل

العرب ٩١١/٣ .

(٤) غطفان : بطن متسع عظيم من قيس عيلان . انظر معجم قبائل

العرب ٨٨٨/٣ .

بأسدٍ و كأسد بن خزيمه^(١) أو ثور كقوم سفيان^(٢) أو قرد^(٣) كالبطن من هذيل أو حمار كعقّر بن حمار^(٤) أو كلب ككلب بن وبرة^(٥) ، أو زيد وهو مصدرٌ زاد يزيد زيداً ، أو عمرو ، وهو إمّا الواحدُ من عمورِ الأسنان أو البقاء ، لأنك تقول أطال الله عمركَ وعمركَ .

وربما سمي اللغويون هذا الضرب من المنقول على وصفنا مُشتقاً ، وعلى ذلك وضع كثير منهم كتباً في الاشتقاق ، أكثرها على هذا ، كالأصمعي^(٦) وغيره ، فإنهم يسمون الكتاب بالاشتقاق ، ويذكرون فيه : أن

(١) أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس ، من مضر ، جد جاهلي ينسب إليه بعض الأسديين ، وكانت بلادهم نجداً ، ثم تفرقوا . جهرة الأنساب : ١٩٢ .

(٢) ثور : قبيلة سفيان الثوري من ثور بن عبد مناة (٧١٦/٩٧ - ٧٧٨/١٦١) المحدث المشهور ، وهي بطن من قريش ، انظر معجم القبائل ١٥٤/٢ .

(٣) قرد : بطن من هذيل بن مدركة . انظر معجم القبائل ٩٩١/٣ .

(٤) معقر بن أوس بن حمار بن الحارث البارقي الأزدي (٠٠ - ٤٥ / ٥٨ -) شاعر ياتي من فرسان قومه في الجاهلية . الخزانة ٢ : ٢٩٠ .

(٥) كلب بن وبرة بن تغلب بن الحاف بن قضاة . جد جاهلي ، حيثما أطلق لفظ الكلي فالنسبة إليه .

(٦) أبو سعيد الأصمعي ، عبد الملك بن قريب (١٢٢ / ٧٤٠ - ٨٣١ / ٢١٦) من أئمة اللغة والغريب والأخبار والنحو . ألف كتاب « الاشتقاق » ولكن هذا الكتاب لم يصلنا . أخبار النحويين البصريين : ٥٨ ، إنباه الرواة ١٩٧/٢ .

طلحة^(١) واحدة الطلح ، وثمامة^(٢) واحدة الثمام ، وسمرة^(٣) واحدة السمّر ، وكل ذلك شجر وهي أجناس عندهم عامة لما تحتها^(٤) .

وبالجملة فكل لفظٍ نُقل عن موضعه في الأصل ، فَعُلِّقَ على مُسَمَّى^(٥) فإنه علم للثاني المنقول إليه مفرداً كان أو غير مفرد ، فالمفرد كما مثلنا هو أحد قسمي المنقول من المفرد ، والقسم الآخر الوصف المعلق علماً ؛ وهو المسمى عندهم غالباً كقولك : الحارثُ والعباسُ والحننُ ، فهذه الأسماءُ أوصاف في الأصل تجري على موصوفاتها ، كقولك : مرتُّ برجل حارثٍ وعباسٍ وحسنٍ ، ثم جرت على المعارف كما جرت على التكراتِ ؛ فتقولُ بالرجل الحارثُ للكاسب والعباسُ للكثير العبوس ، وبالرجل الحسن ، ثم غلبت هذه الأوصاف بجذب موصوفاتها وقيامها مقامها ، حتى اطرَحَ ذكرها معها فاستُعْمِلَتْ أعلاماً^(٦) ولكونها في الأصل على ما بينا كان للعرب فيها لغتان : إلحاقُ لام التعريف بها ،

(١) الطلح : أعظم العضاء ، وأكثره ورقاً وأشده خضرة ، وبمفردها سمي الرجل .

(٢) الثمام : نبت في البادية ضعيف قصير ، بمفردها سمي الرجل .

(٣) السمّر : ضرب من الشجر صغار الورق ، بمفردها سمي الرجل .

(٤) يلي ذلك في (ج) : فالتسمية بها نقل لا اشتقاق .

(٥) في (آ) : مسمى غيره .

(٦) يلي ذلك في (ج) : وإن خرج الأمر بها إلى غير ذلك .

وحذفها منها ، كقولهم : حارثٌ والحارثُ ، وعباسٌ والعباسُ وحسنٌ
والحسنُ ، قال الشاعر :

ولا تبكِ ميتاً بعدَ مَيِّتٍ أَحَبَّهٗ عَلِيٌّ وَعَبَّاسٌ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ (١)

يريد بعبّاسٍ العباسَ بن عبد المطلب (٢) ، والميتُ النبي ﷺ .
وقال الآخر :

أترجو أمةً قتلتَ حسيناً شفاعَةَ جَدِّهٖ يَوْمَ الحِسابِ (٣)

يريد الحسينَ (٤) بن علي عليها السلام .

(١) نسب في مقدمة جبهة اللغة : ١٨٩ للحطيئة (٠٠ - ٤٥ / ٦٦٥)
ولم أجد في ديوانه ، وفي الكامل : ٤٢٤ ؛ أنه عندما قتل عمرو بن أراكة (?)
جزع عليه عبد الله أخوه جزعاً شديداً ، فقال أبوه من أبيات :
وقلت لعبد الله إذ حن باكياً تعز ومام العين منهمر يجري
ولا تبك . . .

وهو مندوب لابن أراكة في أمالي المرتضى ١ / ٦١٤ ، ولأراكة بن عبد الله
الثقفي (?) في المؤلف والمختلف : ٦٨ ، والعقد الفريد ٣ : ٣٠٦ .
(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (٥١ / ٥٧٣ -
٣٢ / ٦٥٣) جد الخلفاء العباسيين ، وكان سديد الرأي محسناً . انظر
صفوة الصفوة ١ : ٢٠٣ .

(٣) لم أجد هذا الشاهد في المصادر التي بين يدي :

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب ، السبط الشهيد (٤ / ٦٢٥ -
٦١ / ٦٨٠) ولد في المدينة ، ونشأ في بيت النبوة . قتل في كربلاء في
المعركة المشهورة بين جيشه وجيش يزيد .
مقاتل الطالبيين : ٥٤ ، صفوة الصفوة ١ : ٣٢١ .

فمن ألحق اللام هذه الصفات المعلقة أعلاماً راعى معنى الوصف في الأصل ، ومن حذفها غلب النقل إلى العلمية ، ولم يراع للكلمة (١) أصلاً في أول الوضع ، أي قبل النقل ، وقد تغلب العلمية في بعض هذه الصفات المنقولة ، فلا تلحقها اللام البتة ، كمحمدٍ وعليٍّ في اسم النبي ﷺ وابن عمه عليٍّ كرم الله وجهه ، فلا يقال فيها المحمّدُ ولا العليُّ كما قيل عباسٌ والعباسُ .

والإلحاق في هذه الأوصاف المسمى بها لام التعريف ، وترك الإلحاق أمره موقوف على السماع لا يحكم فيه القياس .

وأما غير المفرد من المعتدق علماً فكالجمل المسمى بها من نحو :
تأبط شراً (٢) وبرق نحره ، وذرى حباً (٣) ، وشاب قرناها (٤) كل هذه

(١) في (ج) : الكلمة .

(٢) ثابت بن جابر بن سفيان (٠٠ - ٨٠ / ٥٤٠) شاعر عداء من فاك العرب في الجاهلية ، وقد لقب بذلك لقوله :

تأبط شراً ثم راح أو اغتدى يطالع غنماً أو يسيف إلى ذحل

وقد ذكروا في تلقيه أقوالاً أخرى ، منها أنه خرج يحمل جفير سهامه تحت إبطه ، فقالت أمه : لقد تأبط شراً . لطائف المعارف : ٢٦ ، معجم ألقاب الشعراء : ٤١ .

(٣) ذرى حباً : سمي بهذا الاسم من قوله :

إن لها لركباً إرزاباً كأنه جبهة ذرى حباً

(٤) قرناها : ذؤابتها ، وهو من قوله :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب

انظر شرح المفصل ١ : ٢٨ .

جملٌ في الأصل توأمٌ ، مكتفيةٌ في الإفادة بأنفسها ، نُقِلَتْ عن بابها ،
وعُلِّقَتْ أعلاماً لأغراضٍ لهم في ذلك وأسبابٍ ، فخرجتْ إلى باب
المفرد وجرت مجراه في أنه لا يكتفي في الفائدة التامة بنفسه ، نَعَمْ
وصارت معارفَ بعد أن كانت نكراتٍ .

وكذا لو عُلِّقَتْ بيتاً من الشعر علماً على شخصٍ لكان لك
ذلك^(١) لأنَّ تعليق الأعلام لاحتجرت فيه ، ولا حظرت على من أراد
تسميةً ؛ فكان حكم البيت في أن لا^(٢) يفيد وحده ، وأن يحكى
لفظه حكمَ الجمل الممثلِ بها .

وللأعلام اتقساماتٌ في الأفراد وغيره ، والنقل لمعنى موجود في
المنقول إليه^(٣) وغير ذلك ، يطولُ بذكرها مفصلةً هذا المختصر .

ومنها التعريفُ باللام ، وهو المسمى عندهم صناعياً ؛ والتعريفُ بها
إمّا أن يكون لاستغراق الجنس واستيفائه ، كقولك : الدينارُ
خيرٌ من الدرهم ، ، والرجلُ أفضلُ من المرأة ، لا تريد بهذا ديناراً بعينه
ولا درهماً مخصوصاً ، وكذلك لاتعني بقولك : الرجلُ شخصاً مخصوصاً
بالفضل ، ولا امرأة مرادة بأنها مفضولةٌ ، بل تريدُ جميعَ الجنس
من هذين المثاليين وأشباهيهما .

ويكشف عن المراد بهذا قوله سبحانه « إن الإنسان لفي خسرٍ

(١) في (ج) : لكان كذلك .

(٢) في (ب) و (ج) : وكان .

(٣) إليه : ساقطة من (آ) و (ج) .

إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات « (١) ، فلفظةُ الإنسان هاهنا عامةٌ ، تنطلق على جميع الآدميين بدليل استثناء الجمع منها ، لأنه إنما يُستثنى الأقل من الأكثر ؛ ومحالٌ استثناء كثرة من واحد .

وإمّا أن تكونَ ، أعني لامُ التعريف ، لتعريف العهد ، كقول قائل مثلاً : لقيتُ رجلاً كريماً أو رجلاً من شأنه كذا ، فيقولُ المخاطب إن عناء أمر ذلك الرجل : فما فعلَ الرجل ؟ أي المعبودُ بيني وبينك في الذكر أيها المتكلم ، فلا بد في تعريف العهد من مذكورٍ ومخاطبٍ ومخاطب (٢) .

ومن هذا الباب كل نكرة تصدرت في أول خطابٍ ثم أُعيدت بعينها ، فإنها تُعرّف بلام التعريف لثلاث (٣) توهم بأنها غيرُ تلك المذكورة . فمثال المنكورة (٤) ثم تعادُ معرفةً ، قولهم في أوائل المراسلات : سلامٌ عليك ، فإنني أحمدُ إليك الله ، ثم يُحتمُّ مكتوبه بقوله ، والسلامُ عليك ، ورحمة الله ؛ أي ذلك السلامُ الذي عهدتيني ذكرته في أول كتابي .

ومنه قوله سبحانه في سورة مريم حين ذكرَ يحيى بن زكريا

(١) العصر : ١٠٣ : ١ - ٢ - ٣ « والعصر ، إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » .

(٢) ومخاطب : سقطت من (آ) .

(٣) في (ج) ؛ : كيلا .

(٤) في بقية النسخ : المذكورة .

عليها السلام ، وقدم قصته : « وسلامٌ عليه يومَ ولدَ ويومَ يموتُ ويومَ يعثُ حياً »^(٢) ، ثم ذكر بعده عيسى عليه السلام فقال حاكياً عنه « والسلامُ عليَّ يومَ ولدتُ ويومَ أموتُ ويومَ أبعثُ حياً »^(٣) ، لأن السلام قد سبق ذكره في تلك القصة منكرراً ، فأعاده سبحانه في القصة التي تليها معرّفاً ، ويكشفُ عن هذا القصد أن النكرة إذا أعيدت بلفظها فظاهر الاستعمال يعطي أنها غير الأولى ، كقول القائل : أخذتُ درهماً ، وأعطيت درهماً ، فظاهرُ الأمر أن يكون مرادُه أنني أعطيت مثلَ ما أخذتُ لاهو بعينه ، وإن كان غيرُ ممتنع أن يكون قد أخرجه بعينه . ويشهد لذلك قوله عزَّ وجلَّ « فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ، إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا »^(٤) حين قيل في معناه « لن يغلبَ عسرٌ يُسرَينِ »^(٤) ومعلومُ أن العسرَ مكرر في الآية مرتين كما أن قوله يسرا مكرّر مرتين .

فلولا أن المعرّف باللام إذا كرّر لفظه أعطى أنه الأولُ بعينه ،

(١) مريم ١٩ : ١٠ .

(٢) مريم ١٩ : ٣٥ .

(٣) الانشراح ٩٤ : ٥ و ٦ .

(٤) حديث ضعيف بسط القول فيه الحافظ السخاوي (١٤٢٧/٨٣١-١٤٠٢)

(١٤٩٧/ في المقاصد الحسنة : ٣٣٨ . وفي إعراب ثلاثين سورة القرآن من ١٢٧ أنه لابن

عباس وروايته هناك « لا يغلب يسرين عسر واحد » .

والمنكرُ إذا كرّر كان غير الأول لما فسّر بأنه عسر واحد ويسران وهذا واضحٌ جداً .

وللألف واللام^(١) انقسامات من طريق الزيادة ؛ وغير الزيادة ، والززوم وغير الززوم يطول ذكرها ، فأضربنا عنها لذلك .

ومنها المبهمُ ، وهو إما اسمٌ إشارة كقولك « ذا » في الإشارة إلى كلِّ مذكورٍ مفردٍ وذوي في المؤنث ، و « نا » و « تي » أيضاً في المؤنث وتثنيتهما وجمعهما ، كقولك في تثنية المذكر : « ذان » في الرفع وذين في الجر والنصب . وفي جمعه أولاءٍ بالمدِّ و « ألى » بالقصر وهو لفظٌ موضوعٌ للجمع من غير لفظ الواحد ، فهو في المبهم كقوم في جمع امرئ في الأسماء غير المهمة^(٢) ، وفي تثنية المؤنث « تان » و « تين » ويُتَّجَبُّ فيها « ذان » ، وإن كان الأصل ، ليقع الفرق بين تثنيتهما وتثنية مذكرها ، وكذا فعلوا في تصغيرها فقالوا « تيا » في جميع لغاتهم ولم^(٣) يقولوا في تصغير « ذي » ذيا ليفرق أيضاً في ذابن المذكر والمؤنث ، والفرق مطلوبٌ فإذا أمكن كان استعماله هو هو القياس ، لأن غير الفرقِ يُلْبِسُ واللفظُ إنما وُضِعَ للبيان لا للالباس .

وتقولُ في جمع المؤنثة المهمة « آلاءِ » و « ألى » بالمد والقصر

(١) يلي ذلك في (ج) : في استعمالهم انقسامات .

(٢) يلي ذلك في « ج » : إلا أنه يكون في المبهم للمذكر والمؤنث .

(٣) في « آ » و « ب » : وإن لم يقوموا .

أيضاً كما قلت في المذكر ، وهذا بما شَرَكُوا فيه بين المذكر والمؤنث ،
لأنهم ربما تركوا الفرق لثلاث تكثر الأوضاع أو لغير ذلك من الأغراض .
بما يُطَّلَع عليه أو لا يُطَّلَع ، وثقةً بأن المعنى مفهوم بجهة^(١) أخرى
تقرن باللفظ المشترك ، تقع بها الميزة ، ويتبين المقصود .

و«ها» الملحقة أوائلها مفردةٌ ومثناةٌ ومجموعةٌ ومصغرةٌ ومكثرةٌ في مثل :
هذا وهذين وهاتا وهاتين ، وهؤلاء وهؤلئ وهؤلئ فيها ، وهاذيا وهاتيا حرفٌ تنبيه .
والكافُ ، إذا حُلتْ آخرأ ، حرفٌ خطابٍ في مثل ذاك وهناك ،
وأولئك وذانك ، قال تعالى « فذانِكُ برهانان من ربك »^(٢) .

واللامُ في ذلك للبعد ، أي أن الإشارة في هذا إلى بعيدٍ ؛ وكذا
ينبغي أن تكون في « تلك » وإن كانت مكسورةً وهذه ساكنةً

وربما فرَّقَ بينها بعضُ النحويين المتقدمين ، لاختلافها في الحركة
والسكون ؛ وإذا حُقِّقَ النظر كان الوجهُ غيرَ ذلك ، ويبيِّنُ أنها
للبعد أنها لا تُجْمَعُ في الاستعمال مع « ها » التي للتبنيهِ لاتفاقها في الدلالة
على التراخي والبعد في المشار إليه ؛ فلا يقال : « هناك » ولا « هاتيك » ،
وإن جاء شيء من ذلك محكيأً من جهةٍ موثوقٍ بها فلا شبهةً في
شذوذه .

وهذه الأسماء ينقسم استعمالها من جهة التنبية والخطاب إلى وجوه ،

(١) في « د » : من جهة .

(٢) « القصص ٢٨ : ٣٢ » اسلك يدك في جيبيك تخرج بيضاء من غير سوء ،
واضم اليك جناحك من الريح ، فذانك برهانان . . . » .

أخذها أن تستعمل بحرف التنيه فيقال هذا وهذه ، والهاء^(١) في هذه .
الأخيرة بدل من ياء « ذي » ، وهي ملحقة^٢ بياء بعدهما لمَطل
الصوت وإشباعه وحفاء الهاء المبدلة من الياء ، والآخرة أن تستعمل بحرف
الخطاب كقولك : ذاك وتيك وأولئك وذانك . والثالث أن تستعمل
بها كقولك هذاك وهاتيك .

والأصل فيها تعريبها من الجميع ، كقولك : ذا زيد^٣ وذو هند^٤ ،
قال عز وجل^٥ : « قال : هم أولاء على أثري »^(٢) واعلم أن هذه الأسماء
المبهمة كلها مبنية^٦ لتضمنها عندهم معنى الإشارة ؛ ولهم في تعليل بنائها
غير هذا ؛ وهي معارف^٧ كلها لا تتكرر .

وربما نفرت الطباع من جمع هذين الوصفين لهذه الأسماء ، أعني
التعريف والإبهام ، وإذا اعتبر أمرها في إطلاق هذين الوصفين عليها علم^٨
أنه لا تناقض في ذلك ولا تدافع ، إذ كان الإبهام غير التكرير ؛

الآ ترى أنها بالإشارة إليها مخصوصة^٩ مقصورة^{١٠} ، فهي لذلك معارف^{١١}
أبداً بدليل أنك لو أردت سبورها بعلامة النكرات فأدخلت عليها
« رُبَّ » لم تستقيم^{١٢} وكذا لو وصفتها بالنكرة لم يجز^{١٣} ، فلو قلت :
رُبَّ ذا ظريف^{١٤} أكرمت^{١٥} كان فاسداً .

« ١ » في « ج » : والهاء الأخيرة مبدلة من ياء ذي .

« ٢ » طه ٢٠ : ٨٤ « قال : هم أولاء على أثري ، وعجلت اليك رب لترضى » .

ولتعريفها وتمكينها فيه (١) ذهب كثير من النحويين (٢) إلى أنها أعرف المعارف وقالوا : هي معرفة بجهتين بالقلب (٣) والعين .

على أنهم قد انقسموا في القول بأعرف المعارف ما هو بحسب انقسام المعارف كمن يقول (٤) بهذا ومن يقولُ بالعلم ومن يقول بالمضمر ، وبالباقي منها . وليس ذا موضع ذكر حججهم باستقضاء .

وأما كونها مبهمة مع كونها معارف فهو أنها لا يشار إليها إلى شيء ، فيقتصرُ بها عليه حتى لاتصلحَ لغيره ، ألا ترى أنك كما تقول : ذا زيدٌ ، تقول : ذا عمرو ؛ بل وينتقل هذا الاسم في الإشارة به (٥) إلى الأنواع المختلفة والأجناس المتباينة ؛ فتقول ذا فرسي ، وذا رحلي ، وذا ثوبي ، وذا عملي ، وذا أكلي ، وذا شربي ، وذا حوكتي ، وذا سكوني ، فيقعُ اسم الإشارة كما ترى على هذه المختلفات ولا يختصُّ بواحد منها دون آخر ، وهذه حقيقةُ الإبهام ؛ فلذلك قيل لها : مبهمةٌ

« ١ » في « ج » : منه .

« ٢ » هذا الرأي هو رأي ابن السراج محمد بن السري « ٠٠ - ٣١٦ / ٩٢٩ » والسير في الحسن بن عبد الله « ٢٨٤ / ٨٩٧ - ٣٦٨ - ٩٧٩ » ، ونحوي الكوفة . انظر الإنصاف : ٧٠٧ .

« ٣ » في « ج » : القلب .

« ٤ » في « ج » قال .

« ٥ » به : ساقطة من « ج » .

وكذا^(١) قيل في المضمرات لتثقلها وأنها لا تكون لمُسَمَّى دون مسمَى
(وكذا الأسماء الموصولة معارف مبهمات)^(٢) .

وهناك دقِقة^(٣) في الفرق بين اسم الإشارة وبين المُضْمَر ؛ قالوا :
إن مبيِّنَ المضمر يقع في الأصل قبله ، يعنون المُظْهَر الذي المضمرُ
راجعٌ إليه كقولك : زيدٌ مررتُ به ، ومبيِّنُ المبهم أي اسم الإشارة
يقع بعده ، يعنون اسم الجنس الذي يوصفُ به اسم الإشارة كالرجل
والفرس والثوب إذا قلت مررتُ بذلك الرجل وركبت ذلك الفرس
ولبست ذاك الثوب .

«١» في «ج» : وكذلك قيل في المضمرات انها مبهمة لفعلا . وانها لا تختص
بظاهر دون ظاهر ولا تقصر عليه ،

«٢» ما بين قوسين ساقط من (ب) و (د) .

«٣» في (ج) : لطيفة في الفرق بين المضمرات وأسماء الاشارة مع اشتراكها
في التعريف والبناء وحاجتها الى البيان ، وهي أن بيان المضمر بما قبله وبيان اسم الاشارة
بما بعده . ألا ترى أنك تقول زيد مررت به ، فمبين المضمر وهو الهاء في به مظهره
وهو زيد ، ويبين اسم الجنس الواقع بعده كالرجل والفرس وما أشبهها اذا قلت مررت
بذاك الرجل وركبت تلك الفرس ولبست ذاك الثوب ، فاعرفه .

القسم الثاني من المبرهم

وهو الاسم الموصول كالذي والتي ، ومَنْ وَمَا وغيرها من الموصولات شأنها هذا الشأن ؛ ألا ترى أن هذه الأسماء لا تختص مسمى دون مسمى ، فهذا إيهامها ، وأنها معارف بصلاتها بدليل امتناع علامة النكرة من الدخول عليها ، وهي «رُبَّ» ، ووصفها بالمعارف دون النكرات إذا قلتَ : مررت بالذي في الدار الظريفِ ، فقد استبان أنها مبهمّة وأنها معارفٌ ؛ وتعرفُها بصلاتها لاغير ؛ وليست الألفُ واللامُ في الذي والتي وفروعها بمعرفهٍ ، بل زائدةٌ زيادةً لازمةً عندهم وذلك لإصلاح اللفظ ، إذ كانت أوصافاً في الأصل للمعارف ، ثم غلبت^(١) كما غلب العبدُ والملكُ ؛ أي فصارت تُذكر كثيراً من غير ذكر موصوفٍ بها^(٢) كما يذكر العبد والملك كذلك ؛ إذ الأصلُ : الرجلُ الملكُ والرجلُ العبدُ ، إلا أن هذين الاسمين أقعدُ في هذا الحكم من الذي وماجرى مجراه من الموصولات التي تُوصَلُ بها إلى وصفِ المعارف بالمثل .

ويدلك على أن تعرفه^(٣) بالصلة لا باللام التي فيها تعزّف من وما

«١» في «ج» : غلبت فصارت كالعبد .

«٢» في «ج» : ذكر مرصوفها .

«٣» في «ج» : تعرفها .

الموصلتين ، إلا تراهما إذا وُصِلتا معرفين ولا لامَ فيها ؛ فثبت وتبين بذلك أن تعرّفَ الجميع بالصلات ؛ وإِنما لم يُحْتَجْ في « من » و « ما » إلى إدخال اللام فيها وإلزامها إياها كما ألزمت « الذي » و « التي » لأن « من » و « ما » لا يوصف بها فلم يُحْتَجْ إلى إصلاح اللفظ بلحاق لام التعريف بهما ، وقد أسلفنا ذكر بناء الموصولات فلا نكرره .

واعلم أن « من » في مثل قول الشاعر :

ربّ من أنضجتُ غيظاً صدره قد تمنى لي موتاً لم يُطع^(١)

ليست بموصولة بل نكرة^٢ موصوفة^٣ ، مثل ما في قوله :

ربّ ماتكره^٤ النفوس^٥ من الأم رِ لَه^٦ فرجة^٧ كحلّ^٨ العقال^(٢)

(١) الشاهد لسويد بن أبي كاهل البشكري (٠٠ - ٦٨٠/٦٠) وهو في شرح المفصل ٤ : ١١ ، شذور الذهب : ١٣١ ، مغني اللبيب ١ : ٣٦٤ الخزانة ٢ : ٥٤٦ و ٣ : ١١٩ .

(٢) الفرجة : الانفراج في الأمر ، الفرجة : الشق . العقال : حبل تشد به قوائم الإبل . رب ما ، أي رب شيء تكرهه النفوس ، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف . ويجوز أن تكون ما كافة ، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً . أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً أي وصفاً فيه .

والشاهد لأمية بن أبي الصلت (٠٠ - ٦٢٦/٥) وقد وجد في أشعار جماعة غيره ، عددم صاحب الخزانة .

الديوان : ٣٣ ، الكتاب ١ : ٢٧٠ ، الجمهرة ٢ : ٨٢ ، الأزهية : ٨٠ ، أمالي الشجري ٢ : ٣٨٢ ، شرح المفصل ٤ : ٣ ، اللسان (فرج) شذور الذهب : ١٣٢ ، الخزانة ٢ : ٥٤١ . والرواية في بعضها : رب ما تجزع .

وقولك مرتت بما حسن أي بشيء حسن ، إلا أن « مَنْ » لمن
يَعْقِلُ و« ما » لما لا يعقِل .

ومن الموصولات « أَيُّهُمْ » في قولك : اضرب أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ،
وقوله تعالى « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ
عِتْيًا »^(١) .

فذهب سيبويه^(٢) في هذا الاسم أنه بمعنى الذي ، يوصلُ كما
يوصلُ ، وهو مبنيٌ كما أن الذي مبنيٌ ؛ لكنته مبنيٌ على الضمِّ ؛ فالضمةُ
فيه بناء .

وهو مع ذلك يفارقُ الذي بحكم لا يكون للذي ؛ وذلك أنه إذا
أتمَّ صلته أعربه ، لأن قوله « أَيُّهُمْ أَفْضَلُ » قد حذِفَ منه مبتدأ
إذ كانت الصلة لا تكون جزءاً واحداً ، فالأصل على هذا « أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ »
فإذا قال : أَكْرَمُ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ نَصَبَ آيَا لأنها معربةٌ عنده ،
والصلةُ تامةٌ ، وإذا حذِفَ من صلته الجزء الذي لا يسوغ حذفه مع
الذي قال : أَكْرَمُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ .

فعلة البناء في هذا أنه ساغَ معه حذفُ لا يسوغ مع غيره من
الموصولات فخرجَ عن نظائره فبنيَ ، وعليه في هذا أنه إذا خرجَ عن

(١) مريم ١٩ : ٦٩ .

(٢) الإنصاف ٧٠٩/٢ .

نظائره ؛ إن أراد بنظائره الموصولاتِ وجبَ على هذا أن يُعْرَبَ ،
لأن النظائر التي هي الموصولاتُ مبنياتٌ كلها ، فالخروج عنها يقتضي
مفارقتها في حكمها ، ومن حكمها البناءُ ؛ ومفارقة البناء إلى الإعراب
تكون .

وانتصر أبو علي لمذهب سيويه في أن « أيا » في هذا الموضع مبنيةٌ
بأن قال : الموصول توضحه صلته والصلة إنما هي صلةٌ بالعائد فكان^(١)
العائد هو الموضح ؛ فإذا حذف المضمرة - وهو العائد إلى أي - فقد حذفَ
مُوضِحُها أو ما هو بمنزلة مُوضِحِها فأشبهت بذلك^(٢) حال « قبلُ
وبعدُ » ، وهما إنما يبتنيان إذا حذف مبنيُّها وهو ما يضافان إليه^(٣) ،
وإذا أتتا بذكره أعربا ، فاعرف ذلك .

والخليلُ يقول : إن « أيُّهمُ » مأخوذة من كلامٍ فهي محكية ،
كأنه قال : الذي من أجله يقال : « أيُّهمُ أشدُّ على الرحمن عتيا » ،
وشبهه بقوله :

(١) في (ب) و (ج) : فكان .

(٢) في (ب) : لذلك وفي (ج) : بذاك .

(٣) يلي ذلك في (ب) : وإذا أتتا بذكره أعربا ، وفي (ج) :
والذي مع ذكره ، فاعرف ذلك .

ولقد آيتُ من الفتاه بنزلٍ فأيتُ لاحتججٌ ولا محرومٌ^(١)
أي الذي يُقال له : لا حرجٌ ولا محرومٌ ، فهي معربةٌ عنده ،
وضمُّها رفعٌ صحيحٌ .

وفيهما أقوالٌ آخرٌ للكوفيين وغيرهم ، منها قولُ يونسَ بنِ حبيبٍ^(٢)
وهو بصري : أنها مُعلِّقٌ عنها^(٣) قوله تعالى « لننزِعَنَّ من كلِّ شيعَةٍ . »
وقد عورض في قوله هذا بأن التعليق إنما يقع في أفعال الشك واليقين ،
لا أفعالِ العلاجِ كقوله « لننزِعَنَّ » ، واحتجَّ له بما لانطوّلُ بذكره .
ومنها - أي من المعارف الخمسة التي فصلها - كلُّ اسمٍ أُضيفَ إلى
ضربٍ من هذه الضروب إضافةً حقيقيةً ، فإنه يتعرّفُ بما أُضيفَ إليه ،
إذ كان المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيراً من خواصه ، من

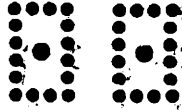
(١) الشاهد للأختل ، وروايته في الديوان ص ٨٤ : ولقد أكون ..
وهو في الكتاب ٢٥٩/١ ، المخصص ٨ : ٦٩ ، أمالي ابن الشجري
٢٩٧/٢ ، الإنصاف ٧١٠/٢ ، شرح المفصل ١٤٦/٣ ، اللسان (ضم) .
كان الوجه لولا تقدير الحكاية نصب « حرج » و « محروم » على أنها
خير أبيت أو حال من فاعل أبيت .

(٢) أبو عبد الرحمن ، الضبي بالولاء (٧١٣/٩٤ - ٧٩٨/١٨٢) ،
أعجمي الأصل ، إمام نخاعة البصرة في عصره ، وأستاذ سيبويه والكسائي
والفراء .

طبقات النحويين : ٤٨ ، نزهة الألبا : ٥٩ .

(٣) في (آ) و (ب) : عليها .

- تعريف وتكبير وإيهام وغير ذلك ؛ والمثال في كل ذلك ظاهر .
وما عدا ما ذكرناه مما أضربنا^(١) عن ذكره ، فهو كما ذكره .



(١) أضرب عن ذكر الأبواب الآتية :

١ - باب التوابع : التأكيد ، والصفة ، وعطف البيات ، والبدل والعطف .

٢ - باب التذكير والتأنيث .

انظر الجمل ورقة ١٥ - ١٧ .

فصل

إنما كانت النكرة أصلاً في الأسماء والمعرفة^١ فرعاً ، لأنها الأسبق،
والمقدمة على المعرفة ، ألا ترى أن الإنسان قبل أن يولد يُسمى جنيناً،
ثم يولد فيقال له : ذكر أو أنثى ، ويقال له مع ذلك : إنسان^٢ ،
ثم بعد ولادته وإطلاق هذا الاسم الشائع في جنسه من الذكور والإناث
وهو إنسان تطراً عليه الأعلام^٣ والكنى والألقاب ؛ فيقال : زيد^٤ أو
عمرو ، وأبو علي وأبو الحسن^(١) ؛ واسم إنسان مع ذلك لازم^٥ له متى
جهل اسمه العلم^٦ أو كنيته أو لقبه^٧ ، فيقال : إنسان^(٢) من شأنه
كيت وكيت

(١) يلي ذلك في (ج) : وعائد الكلب ومقبل الريح .

وعائد الكلب شاعر عباسي اسمه مصعب بن عبد الله الزيري (٧٧٣/١٥٦ -
٨٥١/٢٣٦) لقب بذلك لقوله :

مالي مرضت فلم يعدني عائد منكم ويمرض كلبكم فأعود
وأما مقبل الريح - لم يذكر له اسم - فقد لقب بذلك لقوله :
هبت شمال فقييل من بلد أنت به ، طاب ذلك البلد
فقبل الريح من صبابته ما قبل الريح قبله أحد

لطائف المعارف للثعالبي : ٣٢ ، ٣٤ .

(٢) في (ب) : هذا إنسان .

فصل باب الإعراب الأصيل وغير الأصيل

مدارُ الكلام^(١) على معانٍ ثلاثة ، وهي معنى الفاعل ومعنى المفعول وما شُبّه بها ، وما ليس بفاعل ولا مفعول ، وذلك المضافُ إليه ؛ كقولك : ضربَ زيدٌ غلامَ عمرو ، فزيدٌ فاعل ، وغلامٌ^(٢) مفعول ، وعمرو ليس بفاعل ولا مفعول ، فهذه المعاني هي الموجبة - باعتبارها على الاسم الواحد - اختلاف الإعراب على آخره بالحركات أو ما جرى مجراها ؛ لتدلَّ كلُّ واحدة من الحركات ، أو ما قام مقامها على معنى من هذه المعاني ، فتقع بذلك الميزة والفرق بينه وبين المعنيين الآخرين . فكانت هذه المعاني الثلاثة - لهذا الذي ذكرناه - أصولاً في استحقاق الإعراب ، وعلّة^(٣) (لوجوده في الكلام ؛ وما عداها محمولٌ عليها وفرعٌ لها ، ولكلٌّ معنى منها فرعٌ يختصُّ في إعرابه بالحمل عليه دون غيره .

فالمحمول على الفاعل المبتدأ وخبره ، لأن المبتدأ لم يدخله الرفع دون غيره من ضروب الإعراب للفرق بينه وبين غيره كما دخل الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ؛ فالرفعُ في الفاعل لموجبٍ أوجه له ، وهو طلب

(١) في (آ) : واعلم أن الكلام مداره .

(٢) في (ب) والغلام .

الفرق ، والرفع في المبتدأ لا للفرق ، فإن أنه محمول على غيره ، وليس هناك شيء يشبهه المبتدأ ، فيحمل عليه سوى الفاعل ، وشبهه به أنه أحد ركني الجملة المبتدئية ، كما أن الفاعل أحد ركني الجملة الفاعلية ، ثم إنه الركن المسند إليه غيره كما أن الفاعل أيضاً كذلك ؛ ولما كان الخبر في الأصل هو المبتدأ في المعنى كان أيضاً كذلك فرعاً على الفاعل^(١) فلو قات : إن الخبر محمول على المحمول على الفاعل وهو المبتدأ لما أبعدت .

ومن المحمول على الفاعل في اللفظ اسم « كان » وخبر « إن » ؛ فأما اسم « كان » فظاهر الأمر لأنه مرتفع بفعل كما أن الفاعل مرتفع بفعل ، وهو الجزء المسند إليه غيره كما أن الفاعل كذلك ، إلا أن الفاعل يستقل (يرافعه لأنه أصل ، واسم « كان » لا يستقل بـ « كان » لأنه مبتدأ في الأصل ، فلا بد له من خبره ، فهو - وإن كان منصوباً بـ « كان » ، فمنزله في افتقار اسمها إلى ذكره معه بمنزله إذا كان مرفوعاً معه بأنه خبره ؛ وحالة خبر « إن » في اللفظ تشبه^(٢) حالة الفاعل ، لأنه مع الاسم المنصوب قبله كالفاعل مع المفعول إذا تقدمه ، لكن الفاعل أبداً غير المفعول في الأصل ، والخبر هو الاسم في المعنى ، وإن شئت قلت : « إن » فرع على « كان » لأنها عاملة عملها ، على فرق بينها في التقديم والتأخير ، ومجمولاها

(١) في (د) : فرعاً على الفاعل ومحمولاً عليه .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (ب) لخطأ في التصوير .

معمولاًها في الأصل ؛ وقد ثبت لكان أن مرفوعها مشبه بالفاعل ؛
مرفوعاً « إن » - وهو خبرها - مشبه به أيضاً .

وإذا بان أن مرفوعي « كان » و « إن » مشبهان بالفاعل لفظاً ،
فمنصوباً هما في اللفظ مشبهان بالمنصوب مع الفاعل : وذلك هو المفعول .
ولهذا قيل في اسم « إن » وخبر « كان » إنها يشبهان المفعول
في اللفظ .

ومن المحمول على المفعول الحال والتمييز ، هما فصلتان كما أن
المفعول كذلك ، وزيادتان في الفائدة كما أن المفعول زيادة فيها ،
ويفارقانه في أشياء ؛ منها أنه لا تعمل فيه المعاني ، إنما تعمل فيه الأفعال
الصريحة ، والحال والتمييز ينتصبان تارة بالأفعال وتارة بالمعاني ؛
فانتصابها بالأفعال كقولك (في الحال)^(١) : جاء زيدٌ راكباً ، وفي
التمييز : طبتُ به نفساً ، وقررتُ به عيناً ، وانتصابها بالمعاني ، أي
بالعامل المحمول على الفعل في المعنى ، كقولك في الحال : هذا زيدٌ قائماً
لفظة « هذا » عاملة بمعنى أنه ، أو أشير^(٢) ف « أنه » هي التي
تدل عليها « ها » وأشير هي التي تدلُّ عليها « ذا » ؛ وكقولك في
التمييز : عشرونَ درهماً ، المشبه بقولك : ضاربون زيداً .

(١) ما بين قوسين ساقط من (آ) .

(٢) يلي ذلك في (ج) : فإن لفظة هذا تدل عليها ، أما أنه فتدل
عليها ها ، وأشير تدل عليها ذا .

ومن الميزة بين المفعول والحال أن الحال هي ذو الحال في المعنى ،
والمفعولُ غيرُ الفاعل في المعنى في الأكثر الأعم ، وقولي : « في الأكثر الأعم » .
احترازه مما جاء في أفعال القلوب خاصة ، وهي ظننتُ وأخواتها من
قولهم : ظننتُ وحسبْتُ ، وظننتك قائماً - بفتح التاء - وحسبتك
ذاهاً ، (أي حسبتَ نفسك وظننت نفسي) (١) .

وبما شدَّ من قولهم : فقدتني وعدمتني ، لأن هذا كلام نادرٌ
لا يقاسُ عليه غيره ، ، فلا يقالُ : أخذتني ولا سألتني .

والتمييز والحال يلزمها التنكير ، والمفعولُ لا يلزمه ذلك .

ومن المحمول على المفعولِ منصوبٌ « كم » في الاستفهام ، لأنه
تمييزٌ ، إذ كانت « كم » موضوعة لعدد مبهم ؛ وكذا منصوبها في
الخبَر إذا فُصِّلَ بينها وبين ما كانت تضافُ إليه ، أو ينجرُّ بتقدير
« من » في القول الآخر ، وبالجملة فما كان يليها وهو (٢) مجرور .

وجملة الأمر في « كم » أنها في حالها من الاستفهام والخبَر اسمٌ
لعدد مبهم في قلته وفي كثرتيه ، وضعت للاختصار وترك الإطالة ،
مغنية عن ذكر أعدادٍ لانهاية لها ، فهي في الاستفهام مبنية لتضمنها
معنى حرفه مع دلالتها على العدد ، وفي الخبر مبنية حملاً عند أكثرهم
على نقيضها وهو « رب » ، إذ كانت « كم » الخبرية للكثير ، و

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

(٢) في (د) : فهو .

« رُبَّ » للتقليل . والمذكور بعد كم في الاستفهام ^(١) منصوبٌ على التمييز إن كان منكوراً ، كقولك : كم رجلاً جاءك ، لأن « كم » نائبةٌ عن عدد ^(٢) يفترقُ إلى التمييز ، مستفهمٌ عنه ، كأنك قلت : أعشرون رجلاً جاءك ؛ أثلاثون ، (أربعون ، إلى غير ذلك من أعداد غير متناهية في الكثرة ، لو تصدى المستفهمُ لذكرها عدداً بعد عدد لطلال عليه ذلكَ وطلال على المستفهم عن ذلك العدد ، ولجاز ألا يقعَ بالعدد المستفهم عنه مع الاطالة حتى يقولَ له المسؤول : نعم ، فأغنت « كم » عن ذلك كله ، ولهذا المعنى القائم فيها من معنى الجمع جاز ردُّ الراجع إليها مجموعاً ، حملاً على المعنى ؛ كقولك : كم رجلاً جاؤوك .

فأمّا الخبرية ، فمبينها مجرورٌ بإضافتها إليه ؛ كقولك : كم رجلاً عندي ؛ وكم مالٍ أنفقته ؛ ومنهم ^(٣) من يقول : هذا الاسم بعد « كم » الخبرية مجرورٌ بمن مضمرةٌ ، كأن الأصل عنده : كم من رجلاً ثم كثر ، استعمالٌ ذاك فحذفها علماً بها ؛ وهي مع ذاك معملةٌ لأنها عنده كالمطوق بها ؛ ولولا أنها عنده كذلك لما جاز حذفها وإبقاء عملها ، إذ كانت حروف الجر ^(٤) لاتضمر ؛ فإن فصلت بين « كم » وبين

(١) في (ج) : في الاستفهام وهو مبنيها .

(٢) في (ج) : عن عدد مبهم .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٩٣ ، الإنصاف ١ : ٣٠٣ .

(٤) ما بين قوسين ساقط من (ب) لخطأ في التصوير .

الاسم المجرور بعدها بطل الجرُّ ، لأن الجارَّ لا يصحُّ إعماله في مجروره مع الفصل بينه وبينه^(٣) لضعفه ، فنصبه^(٤) على التمييز رداً إلى الأصل في عمل « كم » ، ولأن المنصوبَ يحتمل أن يفصلَ بينه وبين ناصبه ، والمجرور ليس كذلك ، وذلك قولك : كم في عمري مالا أتلفته ، وعليه أنشدوا :

كم نالني منهمُ فضلاً على عدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحتمِلُ^(١)

أي كم فضلُ نالني منهم ، فلما فَصَلَ نَصَبَ على ماقلناه ، فهذا حكم النصبِ غير الحقيقي أي المشبّه منصوبه بالمفعول .

وأما الجرُّ غير الحقيقي فهو على ضربين ؛ إما أن يكون الجار

(٣) يلي ذلك في (ج) : لشدة اتصاله به وضعفه عن العمل فيما تراخى عنه .

(٤) في (آ) : فنصبته .

(١) الإقتار : الفقر ، أحتمل : أرتحل لطلب الرزق ، يقول : لقد أنعم علي هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقري وحاجتي التي بلغت إلى حد أنني لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً و فقراً . والشاهد للقطامي (٠٠ - ٧٤٧/١٣٠) من قصيدته التي يدح فيها والي المدينة .

والاستشهاد به في قوله « كم نالني منهم فضلاً » حيث نصب تمييزكم الخبرية لما فصل بين كم وتمييزها ؛ وسببويه يوجب ذلك إلا في ضرورة الشعر ، والفراء يجيزه في السعة . الديوان : ٣٠ ، الكتاب ١ : ٢٩٥ ، المقتضب ٣ : ٦٠ ، الإنصاف ١ : ٣٠٦ ، شرح المفصل ٤ : ١٣١ ، الخزانة ٣ : ١٢٢ .

مزيداً لا يفقر الكلامُ إليه ، كالجرِّ بالباء في قولك : ألقى يده ، فهذه
 الباء مزيدة هاهنا ، دخولها كخروجها ؛ لأن قولك : « ألقى ، متعدٍ
 بزياده الهمزة في أوله . فالأصلُ على هذا : ألقى يده ، كما قال عز
 وجل : « فألقى موسى عصاه »^(١) وقد جاء التنزيل أيضاً بالأخرى ،
 قال تعالى « ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »^(٢) وللدخول هذه
 الباء في هذا الموضع ، على كونها محكوماً بزيادتها عندهم ، معنى يدقُّ عن
 ذكره في^(٣) هذا المختصر ، إلا أن ظاهر الأمر عندهم فيها الزيادة كغيرها
 من الزيادات التي لا يخل بجدفها الكلامُ . وتدخُلُ هذه الباءُ مزيدةً
 في أربعة مواضع ، فتزاد مع الفاعل كقولك : كفى يزيد
 فارساً ، وعليه قوله تعالى : « كفى بالله حسيباً »^(٤) أي كفى الله ؛
 ومع المفعول كقوله سبحانه : « ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »
 أي أيديكم ، فيمن حمل الكلامَ على ظاهره ، وقوله تعالى : « تَنبُتْ

(١) الشعراء ٢٦ : ٤٥ « فألقى موسى عصاه فاذا هي تلقف
 ما يأفكون » .

(٢) البقرة ١ : ١٩٥ « وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم
 إلى التهلكة ... »

(٣) في : ساقطة من (ج) و (د) .

(٤) الأحزاب ٣٣ : ١٣٩ « الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه
 ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى بالله حسيباً » .

بالدهنِ « (١) أي تثبتُ الدهنَ في أحد الأقوال ، وقولُ الشاعر :
 سودُ المحاجرِ لا يقرآنُ بالسورِ (٢)

أي لا يقرآنُ السورَ ؛ وقولُ الآخر :

. نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفرجِ (٣)

(١) المؤمنون ٢٣ : ٢ « وشجرة تخرج من طور سيناء تثبت بالدهن
وصبغ للأكلين » .

(٢) سود : صفة ربات ، جملة لا يقرآن : صفة ثانية . يقول : لسن
بإمام سود ذوات خمر لا يتلون القرآن . قال بالسور لما دخله من معنى :
لا يتقربن بقراءة السور .

والبيت بتمامه :

هن الحرائر لاربات أحمره سود المحاجر لا يقرآن بالسور

ونسب إلى الراعي النميري وإلى القتال الكلبي ، ويروى : لا ربات
أخمره .

ديوان الراعي : ٨٧ ، مجاز القرآن ١ : ٤ ، الجمهرة ٣ : ٤١٤ ،
الصحاح ، اللسان ، التاج (سور) .

(٣) الفليج : الماء الجاري . وإنما عدى الرجاء بالباء لأنه ضمنه معنى
الطمع .

والشاهد للتأبغة الجعدي (٠٠ - ٦٧٠/٥٠) ، وصلته قبله :

نحن - بني جعدة - أصحاب الفلج

أي نرجو الفرج ؛ ومع المبتدأ كقولهم : مجسبك صنيعُ السوء ،
ومجسبك أن تفعل كذا ، أي حسبك ، قال :

مجسبك في القوم أن يَعَلَمُوا (١)
أي حسبك .

قالوا : وهذه الباء هي التي عنى صاحب الكتاب بقوله : « وإنما
يدخلُ الرفع والناصبُ سوى الابتداءِ أو الجارِّ على المبتدأ » (٢) ، ومع
الخبر كقولهم : ما زيدٌ بقائم ، أي ما زيد قائماً ، فهي هاهنا زائدةٌ في
الحديث (لا المحدث عنه) .

فهذه الباء في هذه المواضع الأربعة مقحمة مزيدةٌ في غير موضعها ،
لغير ما وضعتُ له ، لأنها وضعت للتعدية إلى المفعول ، إذا كان الفعل
قاصراً عن النفاذ إليه ؛ وليست في هذه المواضع لشيء من ذلك .

(١) غني : ذو غناء أي نفع وفائدة . المضر : الذي يروح وعليه ضرة
من المال ، والضرة الكثير من المال .

الشاهد من كلام الأشعر الرقبان ، شاعر جاهلي (؟) ، وعجزه :
بأنك فيم غني مضر .

النوادر : ٧٣ : الخصائص ٢ / ٢٨٢ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٨ ، شرح
المفصل : ١١٥ / ٢ .

(٢) لم أعر على هذا القول في الكتاب .

والثاني من فروع الجرّ ما كان بإضافة غير محضة ، والمحضة هي (١) التي ليست في نيّة الانفصال . وغير المحضة هي التي في نيّة الانفصال ؛ ومن شرط المحضة أن يكتسي بها الأول - وهو المضاف - كثيراً من أحكام المضاف إليه ، كالتعريف والتكبير والابهام والتخصيص والجزاء والاستفهام ، ولا يكون الأول عاملاً في الثاني في اللفظ ولا في التقدير غير الجرّ ؛ والتي ليست بمحضة بخلاف ذلك ؛ فهي إنما يكون اللفظ فيها على الإضافة فقط ؛ والمعنى على أن الأول عامل في الثاني نصباً أو رفعاً ، فالنصب كقوله تعالى « هدياً بالغ الكعبة » (٢) أي بالغاً الكعبة ، والرفع كقوله : مورت برجلٍ حسن الوجه ؛ أي حسن وجهه .

ولولا أن هذه الإضافة غير حقيقية ، وأن الأول (٣) في حكم الانفصال من الثاني ، بتقدير التنوين فيه ، وأن الأول - بهذا (٤) التقدير غير معرف بالثاني ، لما جاز نصبه على الحال في قوله تعالى : « ثاني

(١) هي ساقطة من « ب » و « ج » و « د » .

(٢) المائدة ٥ : ٩٨ « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين .. » .

(٣) ما بين قوسين ساقط من « ب » لخطأ في التصوير .

(٤) في « ب » : لهذا التقدير غير متعرف بالثاني .

عطفه « (١) ، وإجراؤه على النكوة وصفاً في قوله « هدياً بالغ الكعبة » و « هذا عارضٌ ممطرٌنا » (٢) لكن التقدير فيه : ثانياً عطفه ، وبالغاً الكعبة ، وممطرٌ إيانا أولنا ، ثم حذف التنوين تخفيفاً ، والأصل إثباته ، فعاقبته الإضافة ، وعلى هذا يُقدَّرُ كلُّ اسم فاعلٍ أضيفَ إلى المفعول ، وكلُّ صفةٍ أضيفتْ إلى ماهي له في المعنى ؛ فاعرف ذلك .

فهذا حكمُ إعراب الاسم ، حقيقيّة وغير حقيقيّة ، وأما إعرابُ الفعل فليس بأصلٍ فيه ولا حقيقيٍّ كما كان الاسمُ ، لأنه عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعرابَ للاسم ، وهي الفاعليّةُ والمفعوليّةُ ، والإضافة ، ولأنه باختلاف صيغهِ (٣) يدل على الزمان ، وبجروفيه يدل على ما يتضمّنه من الحدث ، فلم يفتقر إلى إعراب يكشف عن معانيه ، فأعرابه على هذا غير حقيقي ، ومعنى « غير حقيقي » أنه لا يستحقه بحكم الأصل ، وإنما يستحقه بشبهه (٤) بالاسم ، وإنما كان كذلك ، لأن المعاني الموجبة للإعراب لا توجد فيه .

(١) الحج ٢٢ : ٩ « ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله ، له في الدنيا خزي ، ونذيقه يوم القيامة عذاب الحريق » .

(٢) الأحقاف ٤٦ : ٢٤ « فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم » .

(٣) في « ب » : صورته .

(٤) في « د » : لشبهه .

الآتري أنه لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليه على حدّ
الإضافة إلى الأسماء ، أي لا تكون الإضافة إليه أصلاً فيه ، إنما
يضاف إليه ، والمراد بذلك الإضافة إلى مصدره ، كقوله تعالى « يوم
يقومُ الناس لربِّ العالمين » (١) أي يومَ قيامِ الناس ؛ ويكشفُ عما
قلناه أنه لا تستمر الإضافة إليه ، فلا يضاف إليه (أعني الفعل) (٢)
غيرُ ظروف الزمان ، كآية المتلوة ، وكقوله « يومَ يكشفُ عن
ساق » (٣) « يومَ لا يغني مولى عن مولى » (٤) و « يومَ تشقُّقُ
السماءُ بالغيام » (٥) « يومَ ترونها تذهلُ كلُّ مرضعةٍ » (٦) إلى غير

(١) المطففين ٨٣ : ٦ .

(٢) ما بين قوسين ساقط من « آ » و « ب » .

(٣) القلم ٦٨ : ٤٢ « يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود
فلا يستطيعون »

(٤) الدخان ٤٤ : ٤١ « يوم لا يغني مولى عن مولى شيئاً ولا م
ينصرون » .

(٥) الفرقان ٢٥ : ٢٥ « ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة
تنزيلاً » .

(٦) الحج ٢٢ : « ٢- يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع
كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ، ولكن عذاب
الله شديد » .

ذلك مما جاءت الإضافة فيه إلى ظاهر لفظ الفعل ، لا يوجد المضاف فيه إلا ظرفَ زمان ، فلو قلت على هذا : غلامٌ يأكلُ ، وصاحبٌ يذهبُ ، وأنت تريدُ : غلامٌ أكلٍ وصاحبٌ ذهابٍ لم يجز لأن الإضافة إلى الأفعال ليست بأصل فتستمرُّ ؛ والإضافة إلى الأسماء أصلٌ فاستمرت في كل ما يقبل تعريفاً أو تخصيصاً كقولك : غلامٌ زيدٌ وصاحبٌ امرأةٌ . وإنما ساغ إضافة الزمان إلى الفعل - فيما عللوا - للمناسبة بينها ، والمشابهة في أن الزمان يحدث ويتقضى ، والفعل كذلك ، فكانت إضافته إليه لعلقته به ، ولأنه - مع ذلك - دال على مصدره ، فكانت إضافة الزمان إليه كالإضافة إلى المصدر ، وهو اسم ، وعلى ذلك يتأول .

فقد بان أن إعراب الفعل غير حقيقي ، أي ليس بأصل كما كان إعراب الاسم أصلاً .

قسمة في الاعراب اخرى

الإعراب إما صريح وإما غير صريح ؛ والصريح هو ما كان بحركات او سكون يعتقب على أواخر المعرب^(١) ، إن كان مما يعرب بالسكون ، او بالحركات فقط إن كان مما لا يُعرب بالسكون ، هذا^(١) هو الأصل في الإعراب ، او بحروف تنزل منزلة الحركات ، إما من أصل الكلمة كالأسماء الستة ، وإما مزيدة^٢ عليها لمعان ، وتختلف باختلاف الأولى ، فتدل باختلافها على أقسام الإعراب ، كحروف التثنية والجمع ؛ وقد تقدم ذكر كل ذلك ، وإِنما كان هذا الإعراب صريحاً لأنه زيادة في الكلمة تدل على معان زائدة على المعنى الذي تدل عليه حروف الكلمة ، فهو إما زيادة لفظ كالحركة او مايجري مجرى زيادة ، وهو التغير اللاحق للحروف .

وغيرُ الصريح أن تكون الكلمة على هيئة مخصوصة ، ولا إعرابَ فيها ولا لها ، فتدلُّ على ما تدل عليه ، وفيها الإعراب ، وذلك كالمضمر من الأسماء ، فإنَّ هيئته وصورته تدل على الرفع إن كان ضمير مرفوع ،

(١) في «آ» وهذا .

وعلى النصب إن كان ضمير منصوب ، وعلى الجر إن كان ضمير مجرور ، وهذا يقتضي أن يكون المضمَر من طريق الدلالة على المظهر وإعرابه منقسماً ثلاثة أقسام ، إذ كان المظهر ثلاثة أحوال ، وهو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، ثم إن من المضمرات ما هو أشبه بالمظهِرات ، فينفردُ بلفظه ، ويستغني عن أن يتصل بعامله ، فيسمى منفصلاً ، ومنها ما لا ينفرد بلفظه ، بل يتصل بعامله ، فلا ينفرد منه ولا يُفصل بينه وبينه ، فيسمى متصلاً ، وهو أبعد من الأول شبيهاً بالمظهر وأشبه بالحروف ، وهذا المتصل إما أن يكون له لفظ ، يتصل بالعامل ، فهو عام في الأقسام الثلاثة ، يكون للمرفوع والمنصوب والمجرور ، وإما ألا يكون له لفظٌ ، فيكون مستكناً في العامل ومستوراً فيه .

وهذا القسم يختص بالمرفوع^(١) فقط ، وينقسم قسمين : إما مستكن يجوز أن يظهر في بعض المواضع ، ويجلو العامل من تضمنه ، وإما مستكنٌ يلزم استتاره ، ولا يظهر له لفظ بتة ، فلا يجلو العامل منه مجال .

فالمفصل من الضمائر المرفوعات « أنا » وهو ضمير المتكلم وحده ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ، لأن المتكلم لا يلبسُ في غالب أحواله ،

(١) في « ب » : يخص بضمير المرفوع ، وفي « ج » : يخص بضمير المرفوع .

فيحتاج إلى فترقان بين مذكر ومؤنث ، والاسم من لفظ هذا الضمير
المهزمة والنون ، والألف فيه لبيان الحركة والوقف عليها ولذلك تحذف
في الوصل في اللغة المختارة ، وربما أثبتت فيه ^(١) ، وعلى ذلك
قول الشاعر :

أنا سيفُ العشيِّرة فاعرِفوني (٢)

(١) يلي ذلك في «ج» : إجراء للوصل مجرى الوقف ، كما قال .

(٢) تذريرت : علوت ، ومنه الذريرة بكسر الذال أو ضمها وهو أعلى السنام ،
ويريد بقوله : تذريرت السناما : علوت السناما . ووجه الاستشهاد بالبيت أن
الكوفيين يزعمون أن الضمير هو أنا برمتها ، إذ لو لم يكن الأمر هكذا
لأسقط الألف في حال الوصل ، وإثبات الألف في الوصل لغة بني تميم ، وهو
عند غيرهم لا يكون إلا في ضرورة شعر . وقوله حميداً بالنصب بدل من الياء في
قوله فاعرفوني ، أو هو منصوب على المدح ، وهو في رواية « حميد » بالرفع
على أنه بدل من قوله « سيف العشيِّرة » أو بيان له .

المنصف ١ : ١٠ ، شرح الأبيات المشككة الإعراب : ١٨٤ ، شرح
المفصل ٣ : ٩٣ الصحاح (أ و ن) اللسان (أنن) ، الخزانة ٢ : ٣٩٠ ، مع
اختلاف في الرواية .

الشاهد لحميد بن حريث بن بحدل الكلبي ، شاعر إسلامي (?) وعجزه :

حميداً قد تذريرت السناما

وقال الآخر :

أنا أبو النجم وشعري شعري^(١)

وقد تبدل هذه الألف هاء في الوقف ، فيقال : أنته ، ورؤوا في كلام حاتم الطائي : « هذا فزدي أنته^(٢) » يريد فصدي أنا ، فإذا وصل قال في اللغة

الجيدة : أن فعلت كذا ، بنون مفتوحة لا ألف بعدها ، وربما سكنت النون فليل : أن فعلت ، يريد : أنا فعلت .

ووردت في هذا الضمير^(٣) لُغِيَّةٌ زعم الفراء^(٤) أنها على القلب ، وهي قولهم : أن فعلت كذا ، قال : أراد « أنا » ، فقدم الألف على على النون ، فصارت بينها وبين الهمزة ؛ والذي ذهب إليه بعيد جداً عن مقاييس العربية .

(١) المعنى : أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال وشعري هو الموصوف بالفصاحة .

وهذا البيت من مشطور الرجز ، من أرجوزة لأبي النجم للعلي (١٣٠-٠٠ / ٧٤٧) الشاهد فيه هو النطق بألف أنا ممدودة وهي موصولة كما لو كانت موقوفاً بها . المنصف ١ : ١٠ ، حماسة أبي تمام ١ : ١٠٠ ، الكامل : ٤٢ ، الخصائص ٣ : ٣٣٧ ، شرح الأبيات المشككة الإعراب : ١٨٤ ، أمالي ابن الشجري ١ : ٢٤٤ ، شرح المفصل ١ : ٩٨ مغني اللبيب ١ : ٢١١ .

(٢) روايته في مجمع الأمثال ٢ : ٣٩٤ « هكذا فزدي أنه » .

(٣) في « ج » : النون .

(٤) تقدمت ترجمته .

والأشبه إذا ثبتت هذه اللغة على قلتها وضعفها أن تكون الألف
بعد الهمزة ناسئةً عن إشباع فتحها كما قال عنتره :

يَنْبَعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ (١)

أراد ينبعُ في بعض الأقوال ، وكما قال الآخر : بمنتزح (٢)
أراد بمنتزح ؛ وكما حكوا في صه : صاه .

(١) الذفرى : أصل القفا والأذن ، الموضع الذى يعرق من الإبل خلف
الأذن : الجسرة : الماضية في سيرها . الزيادة : المتبختره المسرعة ، الفنيق :
الفحل ، المكدم : الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله .

الديوان : ٢١ ، الخصائص ٣ : ١٢١ ، الانصاف ١ : ١١ ، اللسان
(بوع ، دوم ، نبع ، تنف ، زيف ، غضب ، خطا) ، المحكم (نبع) ،
الخزانة ١ : ٥٩ مع الاختلاف في الرواية في هذه المصادر .
عجزه : زيادة مثل الفنيق المكدم .

(٢) الغوائل : المصائب ، منتزح : بعيد .
يشير الى قول إبراهيم بن هرمة (٧٠٩/٩٠ - ٧٩٢/١٨٦) في رثاء ابنه :
وأنت من الغوائل حيث ترمى ومن ذم الرجال بمنتزح
لما اضطر لإقامة وزن البيت أشبع فتحه الزاي ، فنشأت عن هذا
الإشباع ألف .

الديوان : ٨٧ ، الخصائص ٢ : ٣١٦ ، أمالي ابن الشجري ١ : ١٢٢ ،
الإنصاف ١ : ٢٥ أسرار العربية : ٤٥ ، المحكم ، الصحاح ، اللسان :
(نرح) .

وللمخاطب « أنت » قلتُ : الهمزةُ والنونُ فيه هي الاسمُ أيضاً ؛
والنَاءُ للخطابِ مفتوحةٌ للمذكرِ ومكسورةٌ للمؤنثِ ، لفرق .

و « نحن » للثنتين وللجماعة من المذكرين والمؤنثات من المتكلمين ،
وهو اسم مبني على الضم ؛ وعلّةُ بنائه كونه مضمراً ، واختصاصه
بالبناء على الحركة لا السكون لأنّ^(١) ما قبل آخره ساكن ؛ وكونُ
الحركة ضمةً دون غيرها ، لقوةِ هذا الضمير ، وكونه لا ينفصل من
الدلالة على ما زاد على الواحد من مثنى او مجموع ؛ فأما اشتراك المذكر
والمؤنث فيه ، في مثناها ومجموعها ، إذا قال الاثنان : نحن فعلنا ، وقالت الثنتان :
نحن فعلنا وكذا الجمعان منها ، فلأن « نحن » ضميرُ المتكلم الزائد على الواحد ؛
وقد بينا أن المتكلم لا يحتاج في ضميره إلى فرق بين مذكر ومؤنث
لأمن اللبس في غالب الاستعمال وأكثر الأحوال .

واستوى المثنى والمجموع في هذا الاسم ، للتنبيه على أن الارتجال
في هذه الضمائر أصلٌ ، فلذلك لم يُحتجج إلى أفراد مجموعها من مثناها
بصيغة تخصّ واحداً منها كما كان ذلك في الأسماء الظاهرة ، ولأن بين
المثنى والمجموع اشتراكاً في مجاوزة الواحد ، وتقارباً في المعنى فاشتركا^(٢)
في هذه الصيغة .

(١) في « آ » و « ب » : أن .

(٢) في « ب » و « ج » : فاشتركا في صيغة واحدة هي هذه ، والأصل
أمن اللبس الذي قياسه الفرق .

وتقول في ضمير (المثنى من المخاطبين « أننا » ، فالتاء في الاسم للخطاب ، والميم تدل على مجاوزة الواحد ، والألف بعدها للدلالة على أن الضمير لمثنى ؛ ويستوي فيه المذكران والمؤنثان لأن باب التثنية في الأسماء الظاهرة لا يختلف فيها ، والضمائر أحق بالأختلاف فيها .

وتقول في ضمير المجموع من المذكرين « أنتم » ، والأصل « أنتمو » فالميم لمجاوزة الواحد ، والواو للدلالة على أن الاسم ضمير مجموع ، وضمت التاء فيها ، والأصل فيها أن تُضم في الجمع ، لأن الميم - وإن حجزت بين الواو والتاء - فهي حرف يشابه حروف اللين لما فيه من الغنة ، فكانه حرف لين ، فأتبع التاء ضمته ، إذ كانت كأنها وليت الواو ، لأن حروف اللين لضعفها كلاحاجز ، فكذلك ماجرى مجراها وأشبهها ؛ ثم سُحلتِ التاء في « أننا » على التاء في « أنتم » فضمت كضمها اشتراكاً بين المثنى والمجموع في هذا الحكم (١) ، ليكون اشتراكها في هذا الحكم مشبهاً لاشتراكها في ضمير المثنى والمجموع في اللفظ ، إذ كان للمخاطب وهو المتكلم ، وذلك قولك : نحن ، ثم يجوز حذف هذه الواو (٢) من ضمير الجمع ، للعلم بأنه بعد حذفها منه لا يُلبس بضمير المثنى ، إذ كان ذلك لازماً للألف ، فلا تحذف منه لحقها ولأن الأصل

(١) في « ج » في هذا الحكم في اللفظ ليكون اشتراكها فيه .

(٢) ما بين قوسين ساقط من « ب » .

الإثبات ، فتقول في « أنتمو » أنتم ، فحذفت (١) الواو وأسكنت الميم تخفيفاً .

وتقول في ضمير جماعة المؤنث « أنتن » ، فتخالفُ بينه وبين (٢) صيغة « أنتمو » الذي هو ضمير جمع المذكر ، لأن الجمع فيها - إذا كانا اسمين ظاهرين - مختلف في الصيغة في جمع الصحة وفي كثير من المكسرات .

والأصل الفرق في الجمع كما الأصل فيها في الأفراد الفرق ، لتم الدلالة ، وزيادة النون على التاء مشددة دليل على أن أصل « أنتم » « أنتمو » ، إذ كان الحرف المشدد حرفين ، والحروفُ المزيّدة في « أنتمو » و « أنتن » متقاربة ، لأن الواو حرف لين ، والنون تقرب من حروف اللين ، لكونها ذات غنة ، والميم أخفها ، ولذلك تُبدل منها في كثير من اللغة وتتعاقدان اللفظة الواحدة ، فكانت النونان في « أنتن » ، بإزاء الميم والواو في « أنتمو » ، عِدّة وشبهاً في الخارج .

وتقول في ضمير الغائب المرفوع المنفصل إذا كان واحداً مذكراً « هو » فتبنيه على الفتح هزباً من الكسر والضّم في الواو ، سبباً والهاء قبلها مضمومة ، وفي مؤنثه « هي » واحتجت في هذا إلى الفصل بين صيغتيها مع تقارب حروفها ، لأنها لو اشتركا التيسا ، وفتحت الياء لما

(١) في « ج » : فتحذف الواو وتسكن الميم تخفيفاً .

(٢) في « ج » : وبين ضمير جماعة المذكر وهو أنتم .

فتحت له الواو (١) ، فإن أسكننا فقليل في الاستعمال ، وضمير مثناهما واحد ، جرياً على الأصل ، وذلك قولك : « هما » ، ومجموعاهما مختلفان فالذكر « هم » والأصل « هو » وجرى عليه من حذف الواو وإسكان الميم ، فقليل « همم » ما جرى على « أنتمو » حتى صار « أنتم » ، وللمؤنث « هن » واسجبه على القياس المتقدم (٢) .

وضمير المنصوب المنفصل « إياك » والاسم منه في القول المعمول عليه « إيتا » والكاف علامة للخطاب ، وهي مفتوحة للذكر ، ومكسورة للمؤنث ، وفي المتكلم الواحد والواحدة « إيتاي » .

فالياء في آخر هذا الاسم حرف دال على المتكلم ، كما كانت الكاف في « إيتاك » حرفاً للخطاب ، وكذلك إذا كان الضمير للغائب ، فقلت : « إياه » ، و « إياها » ؛ وكذلك مثنى هذه العلامات ومجموعها بحسب أصحاب الضمائر من متكلم ومخاطب وغائب ، كقولك في المتكلم والمتكلمة إذا أثنيتاً أو جمعا « إيانا » ، وفي المخاطب على تلك العدة إياكما وإياكم وإياكن ، والأصل إياكمو على ماضى و (في الغائب) (٣) :
إياهما وإياهم وإياهن .

(١) في (ج) : الواو في « هو » .

(٢) في (ج) : المتقدم في التعليل .

(٣) في الغائب : ساقطة من (آ) و (ب) .

وذهب الخليل^(١) إلى أن هذه العلامات اللاحقة - آخره - هذا الاسم ، الدالة على معنى من هوالة - وهي الياء والكاف والهاء ، ومؤنث ذاك ومثناه ومجموعه - أسماء مضمرة ذات مواضع من الاعراب ، وهو الجر ، بإضافة هذا الاسم إليها ؛ واحتج في ذلك بشيء رواه عن العرب ، وهو قول قائلهم :

« إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيّا الشواب^(٢) . »

فأوقع الاسم الظاهر هذا الموقع الذي وقعت فيه هذه العلامات ، وجره بإضافته إليه ، فدل ذلك على أنها أسماء كما أن « الشواب » اسم ، كأنه لو أضمره قال : وإياهن ، والذي رواه قليل في الاستعمال^(٣) . فلو قلت قياساً عليه : إيّاك وإيّا زيدا ، لم يكن عندهم قياساً مرضياً لقلة المقيس عليه ، ولأنه إن كان « إيّا » ضميراً لم تجز إضافته لأن^(٤) الضائر لا تضاف لكونها مستغنية عن الإضافة بما فيها من التعريف التام . وليس للمجرور ضمير منفصل ، فيذكر ، لأن المجرور أدخل في الجار وأشد اتصالاً به والتزاماً من المنصوب بنصبه ، والمرفوع برافعه . وممتصّل المضمرات عام في الأضرب الثلاثة من المرفوع والمنصوب .

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٨٠ ، المقتضب ٣ : ٢١٢ .

(٢) الكتاب ١ : ١٤١ .

(٣) يلي ذلك في « ج » : لا يكاد يتردد في كلامهم ، فلو قاسه قائل فقال : إيّاك وإيازيد كان عندهم وإهماً ضعيفاً ، إذ كان قياساً على النادر القليل .

(٤) في « ج » : لأن الضائر لا تحتاج إضافتها إلى شيء لاستغنائها بما فيها .

والجرور ، وهو الأصل في الإضمار ؛ أعني المتصل ، فالمتصل في المرفوع
تاء المتكلم ، ذكراً كان أو أنثى ، كقول الواحد والواحدة : قمتُ ،
فالتاء اسم مضمرة على حرف واحد ، متصل بالفعل ، مسكن آخره
له ، مبني على الضم لأولية المتكلم^(١) ، ولأنه لا يكون إلا لفاعل أو^(٢)
أو ماقام مقامه ؛ وهذا الضمير مفتوح مع المخاطب - المذكر ، فرقاً
بينه وبين المتكلم ؛ ولأنه كالمفعول لكونه^(٣) مخاطباً وإن كان لفاعل ،
ومكسوراً مع المخاطبة فرقاً بينها وبين المخاطب ، وهو للثنتين والاثنتين
من المتكلمين وجماعتهما « نا » في قولك : ذهبنا وقرنا ؛ و « أنما »
اثنان أو اثنتان أو مازاد على ذلك فيها ، وفي المخاطبتين « تما » في
قولك : ذهبنا ، فاليم لمجاوزة الواحد كما سبق ، والألف لتخصيص
الثنية من الجمع ؛ وفي جمعها : قمتُ وقتن ، والأصل : « قمتو »
على ما عرفت ، ويقرأ بالأصل ويُستعمل في فصيح الكلام ، وفي^(٤)
الغائب والغائبة ضمير مستتر لا يظهر له لفظٌ للعلم به ، كقولك :
زيدٌ قام أي هو ، وهو هذا الملفوظ^(٥) بيانٌ لذلك المستتر وتفسيره له ؛
وكذا الضائر في الأفعال المضارعة إذا قلت : « أقوم » وأخواته ،

(١) في (آ) الكلام .

(٢) في (آ) : وما .

(٣) في (ب) : بكونه .

(٤) في (ج) : وفي فعل الغائب .

(٥) في (آ) الملفوظ به .

وفي أسماء الفاعلين الجارية على ماهي له ، كقولك : برجلٍ ضاربٍ أي هو ، وكذا المفعول في « برجلٍ مضروبٍ » ، وكذا ضمير المأمور إذا قلتَ : قُمْ ، وصَ ، وعليك زيـداً ، في هذه الكلم ضائراً مستترة مرفوعة منووية لا لفظ لها علماً من اللغة بأنها مفهومه معلومة كل العلم ، فاستغنت عن إظهارها ، إذ كلُّ فعل لا بد له من فاعل^(١) ، لكن العيدة غير معلومة (إلا بدليل لفظي ، فلذلك أظهرت ضائراً المثنى والمجموع مع الأفعال ، فقلت في الاثني : قاما ، وفي الاثني قامتا ، لأن فعل الواحدة دخلته تاء التانيث - وهي حرف عند الجمهور - فرقاً ودلالة على أن المضمر مؤنث لا مذكر ؛ فالتاء حرف ؛ والألف بعدها اسم ؛ وكذا تقول في جمع المذكر : قاموا ؛ فالواو اسمٌ مضمرٌ دال على جمع مذكر غائب ؛ وفي جماعة الغائبات نون في قولك : قُمنَ ، والفعل مُغَيَّرٌ مع هذه النون كما غير مع التاء في قمتُ ، وهي حرف واحد كما الواو في قاموا حرف واحد ؛ لكنها مبنية على الفتح ؛ والواو مسكنة ، لأن النون حرف صحيح ، وهي اسم على حرف واحد ، فقَوِيَتْ بالبناء على الحركة ، والواو ساكنة لأنها كالألف في قاما ، وحركة ما قبلها من جنسها ؛ وهي الضمة لفظاً وحكماً كما حركة^(٢) الألف التي قبلها من جنسها على كل حال ؛ فاللفظ بالضمة فيما قبل الواو في مثل ذهبوا

(١) يلي ذلك في (ج) : وكذلك ما جرى مجرى الفعل من الأسماء

الرافعة .

(٢) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

وقاموا ، والحكم كقولك : عَصَوْا وَرَمَوْا ، لأن هناك محذوفاً هو الذي كان يتحمل الضمة لو ظهر ، وهو لامُ الفعل المحذوفة .

وأما ضمير المنصوب المتصلُ ، فإلياء للمتكلم - إذا كان ذكراً أو أنثى - مفرداً ، كقولك : ضربني ، يقولها الواحد المذكر والواحدة ، وهذا الضمير هو الياء وحدها ، والنونُ قبله تقي الفعل أن يدخله الكسرُ الذي يلزم ما قبل ياء المتكلم ، وفي تثنيتهما وجمعهما : « ضربنا » ، وفي المخاطب والمخاطبة : ضربك وضربك وضربكما وضربكم والأصل ضربكمو وضربكن ، وفي الغائب ضربه ، والاسم هو الهاء ؛ والواو بعدها وصل لها ، إذا وقفتَ عليها سقطت في جيد الاستعمال ، فقلت : « ضربه » ، وفي الغائبة : « ضربها » ، وفي الغائبين « ضربهم » ، والأصل « ضربهمو » وفي الغائبات « ضربهن » .

وأما ضمير المجرور فإلياء في ني وغلامي للذكر والأنثى من المتكلمين ، وفي تثنيتهما وجمعهما : « بنا » و « لنا » ؛ يقول ذلك الاثنان والاثنتان والجماعة المذكرة والمؤنثة ، والكاف للمخاطب والمخاطبة في بك وغلارك ، والتثنية « بكما » لا تختلف ، والجمع للمذكر « بكم » والأصل « بكمو » ، والمؤنث إذا جمعت « بكنن »^(١) ؛ والغائب « بهي » ، والهاء وحدها الضمير ؛ وكذلك « غلامهو » ؛ فالواو صلةٌ ، وكذا الياء ؛ والأصل الواو ، إلا أنها أبدلت ياء في « بهي » لحفاء الهاء ، فكان

(١) في (ج) : بكنن ، والتعليل على ذلك .

الكسرة وليتها ، وقد لا تقلب ، بل يؤتى بها مع الكسرة واواً فيقالُ :
يَهُو وَيَهُو ؛ وهي لغة الحجاز ، وعليه القراءة « فخصفنا يَهُو وبدارِ هُو
الأرض » (١) ، والمؤنثة بها ، وتثنيتهما بهما وإن شئت بهما ، والجمع
المذكر يَهُم وَيَهُم ، والأصل يَهُمِي وَيَهُمُو ، والجمع للمؤنث بهن وبهن
وفيهن وفيهن وعليهن وعليهن .

وقد أحصاها - أعني الضائرت - صاحبُ المختصر ، وعددها في كتابه ،
فغطينا عن تكرار ذلك (٢) .

(١) الفصص ٢٨ : ٨١ « فخصفنا به وبداره الأرض ، فما كان له فثقة :
ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين » ولم أعتد على القراءة المذكورة .
فما رجعت إليه من كتب القراءات .

(٢) انظر « الجمل » ١٨ : ٢ ، ١٩ : ١ .

باب المفرد والمجمل

قال صاحب المختصر (١) : اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا اتلف منها اثنان فأقادا نحو : خرج زيد ، سمي كلاماً ، وسمي جملة .

الفصل : اعلم أن الأمر على ما ذكر ، وقد تبين (١) في أول هذا الكتاب أن الواحد من هذه الأنواع الثلاثة يسمى كلمة ؛ وهي الجزء الواحد ؛ والاتلاف المفيد منها - إذا أُلِّفَتْ - يسمى كلاماً عند النحويين ، وجملة ؛ والجملة كل لفظ أفاد السامع فائدةً بحسن سكوت المتكلم عندها ؛ وإن شئت قلت : كل لفظ يدل جزؤه على الجزء من معناه مع إفادته فائدةً حسنة بحسن الاقتصار عليها ؛ وقد يُسَمَّى في أول هذا التعليق الاتلاف وما يفيد منه وما لا يفيد ، وعدة الجميع .

واعلم أن أصل الجملة الاستقلال بنفسها ، والمفرد ليس كذلك ؛ إلا أنها قد تقع موقعة في بعض الاستعمال فتكون كغير المستقل ، ويُحَكَّم عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعة ؛ وتلك المواضع محصورة ، وهي ستة :

خبر المبتدأ كقوله : زيد خرج أبوه ؛ فقولك : خرج أبوه ، في

(١) انظر الجمل ١٩ : ٣ .

(١) في (ج) : بيت .

موضع « خارج » مثلاً من قولك : زيد خارج ، فتقول : هذه الجملة في موضع رفع ، أي المفرد الذي وقعت موقعه يستحق الرفع ، فهذه الجملة لا تكون إلا مرفوعة الموضع ، حسب ، لأن خبر المبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً .

والثانية خبر « كان وأخواتها » إذا قلت : كان زيد أبوه منطلقاً ، فتقولك : « أبوه منطلق » جملة في موضع نصب ، لأنها وقعت موقع مفرد ، إعرابه النصب كأنك قلت : منطلقاً ، أو منطلق الأب ، أو منطلقاً أبوه ، وهذه لا تكون إلا منصوبة الموضع ، لأن خبر كان لا يكون إلا منصوباً .

والثالثة الواقعة خبراً لـ « إن » وأخواتها كقولك : إن عمراً قام أبوه ، فتقولك « قام أبوه » جملة في موضع رفع ، لأن المفرد الذي وقعت موقعه مرفوع ، كأنك قلت : إن زيداً قائم ، أو قائم الأب ؛ وهذه أيضاً لا تكون إلا مرفوعة الموضع ، لا غير ، لأن خبر « إن » لا يكون إلا مرفوعاً .

الرابعة : الجملة الواقعة في موضع المفعول الثاني لـ « ظننت » ، وأخواتها ، إذا قلت : ظننتُ زيداً وجهه حسنٌ ، فتقولك : « وجهه حسن » جملة في موضع نصب ، لأن المفرد الذي وقعت موقعه منصوب وهو الثاني من مفعولي « ظننتُ وأخواتها » فكأنك قلت : ظننتُ زيداً حسنَ الوجه ، أو حسناً وجهه ؛ وهذه الجملة أيضاً لا تكون إلا منصوبة الموضع لا غير ، لأن مفعولي ظننت لا يكونان إلا (منصوبين) .

الحامسة : الجملة الواقعة وصفاً للنكرة ، كقولك : ربّ رجلٍ قام أبوه ، فهذه الجملة إذا وقعت وصفاً لم تُقصر على إعراب دون إعراب ، لأن الموصوف بها قد يكون مرفوعاً ، فتكون في موضع رفع ؛ كقولك : هذا رجل أبوه منطلق ؛ وقد يكون منصوباً ، فتكون في موضع نصب كقولك : رأيت رجلاً أبوه منطلق ، وقد يكون مجروراً كما مُثِّل ، فتكون في موضع جر كقولك (١) : مرت برجل أبوه منطلق ؛ وكل ذلك (٢) لأن الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ؛ فالمفرد الذي وقعت الجملة موقعه في الوصف لا يُقصر (٣) على إعراب مخصوص ، فكان حكمُ الجملة حكمه .

السادس (٤) من مواضع الجملة وقوعها موقع الحال ؛ كقولك : جاءني (٥) زيد تُقَاد الجناثُ بين يديه ، فهذه الجملة منصوبةٌ الموضع ، مقصورةٌ على النصب (دون غيره من ضروب الإعراب) (٦) لأن المفرد الذي وقعت موقعه - وهو الحال -

(١) ما بين قوسين ، ساقط من (ب) .

(٢) في (ج) : فكل ذلك .

(٣) في (ج) : لا يقصر على إعراب دون إعراب بل يتبع موصوفه ، والجملة الواقعة موقعه حكمها حكمه .

(٤) في (ج) : السادسة : الجملة الواقعة موقع الحال .

(٥) في (ج) : جاء .

(٦) ما بين قوسين ساقط من (ج) .

لا يكون إلا منصوباً ، فكأنك قلت في المثال الذي وقعت فيه :
جاءني ^(١) زيد مقودةً بين يديه الجنايب ، أو مقودةً الجنايبُ بين يديه ؛
أو كأنك قلت في المعنى : جاءني زيدٌ معظماً مبيحلاً .

واعلم أن هذه الجملة التي وقعت مواقع المفردات ، فحُكِّمَ لها بإعرابها
في الموضع لا تعرَى من ذكرٍ يرجعُ إلى المذكور الذي كان ذلك ^(٢)
المفرد الذي نابت هذه الجملة منابه تابعاً له وثانياً كخبير ^(٣) المبتدأ مثلاً
في قولك : زيدٌ أبوه خارج ، فالهاء في قولك : أبوه هي الذكر
العائد ^(٤) .

ولو قلت : زيد عمرو منطلق ، لم يجوز ، لتعرسي الجملة من الذكر ،
وقد بين ذلك ، وعلى هذا تجري البواقي .

فأما الجملة الحالية فقد تغني الواو التي تسمى واو الحال عن الذكرِ
الراجع منها ، وتقوم مقامه ، لربطها ما بعدها بما قبلها ، فكان ذلك
كالذكر الرابط للجملة - التي هو منها - بما قبلها ؛ وقد يُجمع بين الواو
وبينته ، والمثال في المسألتين : خرج زيد وعمرو قائم ، فهذا كلام

(١) في (ج) : وكأنك .

(٢) في (آ) : له ، وفي حاشيته : ذلك .

(٣) في (ج) : كقولك مثلاً في خبر المبتدأ .

(٤) يلي ذلك في (ج) : وبه ارتبطت الجملة بالمبتدأ فكانت خبراً عنه .

أُغْنَتْ الواو - وهي واو الحال - عن ذكره يعود منه إلى الأول^(١) ،
وتقول : خرج زيد وتحتَه فرسٌ جوادٌ ؛ فهذا كلام قد جمعَ الذكر
العائد مع الواو ، وهو الهاء في قولك : وتحتَه .

وهذه الجمل الست ذواتُ المواضع لاخلافَ فيها بينهم^(٢) . وهناك
جملٌ اختلفوا^(٣) فيها خلافاً لم يَشِيعْ ، وهي الجملة الواقعة بعد « حتى »
التي تسمى الابتدائية ، يعنون التي تقع بعدها الجمل مبتدأ بها كقولها :
فما زالت القتلى تَسْمُجُ دماءها بدجلةَ حتى ماؤُ دجلةَ أشكل^(٤) .

ماء دجلة مبتدأ ، وأشكل خبره ، فهذه الجملة وما أشبهها من
الجمل التي تقع بعد حتى هذه ، كقولك : سرحتُ القوم حتى يَكُرُّ^(٥) .

(١) إلى الأول : ساقطة من (آ) و (د) .

(٢) في (ج) : لاخلاف بينهم فيها .

(٣) في (ج) : اختلف .

(٤) الأشكل : البياض تخالطه حمرة .

الشاهد من قصيدة بحرير يهجو فيها الأخطل ويذكر ما أوقعه الجحاف

ابن حكيم السلمي (٠٠ - ٧٠٩/٩٠) ببني تغلب . الديوان : ٤٥٧ ،

حماسة أبي تمام ١ : ٢٤٦ ، الأزهية : ٢٢٥ ، أسرار العربية : ٢٦٧ ،

شرح المفصل ٨ : ١٨ ، اللسان (شكل ، حنت) مغني اللبيب ١ : ١٣٧

الخرزانة ٤ : ١٤٣ . والرواية في الديوان : وما زالت القتلى تور دماؤها .

(٥) في « ج » : زيد .

مَسْرَحٌ ؛ أكثر الناس لا يَحْكُمُ لها بموضع : لأنها (١) عنده غيرُ
 الجارة ، بل هي قسم آخرُ من أقسامها كما أن العاطفة قسم آخرُ ،
 إذ (٢) العاطف لا يعمل عملاً مخصوصاً عند من يُعْمَلُ به ؛ ويقول : لم تقع
 هذه الجملة موقع مفرد فيحْكَمَ لها بإعرابه كما جرى الحكم في غيرها ؛
 وذهب الزجاجُ إبراهيمُ بنُ السريِّ إلى أن هذه الجملة في موضع جر
 بحتى ، ورد عليه أبو علي الفارسي قوله هذا في كتابه الذي سماه الإغفال (٣)
 بكلام (٤) أطال فيه الاحتجاج ، وقال : إن هذا يقتضي تعليق حرفِ
 الجر ، وحروف الجر لا تعلق ، يريد لا تُسْمَعُ العمل في اللفظ بما يحول
 بينها وبين التأثير في مجرورها حتى يحْكَمَ لها بالعمل في المواضع .

والتعليق المذكور هاهنا هو التعليق المذكور في باب « ظننت »
 وأخواتها لا تعلقُ الجار بالفعل ، لأن هذا هو الأصل في المجيء بحروف
 الجر ووضعها في اللغة ؛ فأعرفه وأعرف (٥) أن هذا التعليق على هذا
 لفظٌ مشترك في اصطلاحات النحويين .

(١) في (ج) : لأن حتى هذه عنده غير الجارة .

(٢) في (ج) : لأن .

(٣) هذا الكتاب رد على الزجاج في كتابه « إعراب القرآن » وله

اسم آخر وهو « المسائل المصححة على الزجاج » .

(٤) تنتهي النسخة (د) عند هذه الكلمة .

(٥) في « ج » وأعرف أن التعليق لفظ مشترك .

ومن وافق الزجاج فيما ذهب إليه في (١) هذه المسألة أبو محمد بن
دُرستويه (٢) وبخلافها نقول .

فهذا (٣) آخر ما تيسر إملاؤه من التعليق على المختصر الموسوم
بالجمل لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمه الله ورضي عنه وعن
والديه وعنا وعن الدنيا وعن جميع المسلمين آمين .

الحمد لله حق حمده ، حمداً يوافي نعمته ويكافي مزيدَه ، وصلواته
وسلامه على سيدنا محمد خير خلقه وعلى آله وصحبه .

(١) في « ج » : فيما ذهب إليه في هذه الجملة من أنها ذات موضع
أبو محمد بن درستويه ، رحمه الله .

(٢) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان (٨٧١/٢٥٨ -
٩٥٨/٣٤٧) أبو محمد ، من علماء اللغة ، فارسي الأصل . طبقات النحويين
واللغويين : ٨٥ ، نزهة الألبا : ٣٥٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٦ .

(٣) في « ب » : قال الشيخ - أسعده الله بطاعته - : فهذا آخر
ما تيسر إملاؤه من التعليق على المختصر الموسوم بالجمل لعبد القاهر الجرجاني ،
رحمة الله عليه تعالى . آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين .

وفي « ج » : فهذا آخر ما تيسر إملاؤه من هذا التعليق على المختصر
الموسوم بالجمل لعبد القاهر الجرجاني ، رحمه الله ، والحمد لله رب العالمين
وصلواته على الأكرمين محمد وآله الطاهرين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الحديث الشريف .
- ٣ - الشعر والرجز .
- ٤ - الأمثال .
- ٥ - الأقوال المروية عن العرب .
- ٦ - الأعلام .
- ٧ - المدارس النحوية .
- ٨ - القبائل .
- ٩ - البلدان .
- ١٠ - مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعها .
- ١١ - فهرس أبواب الكتاب وفصوله .

فهرس الآيات القرآنية

صفحة ذكرها	رقم الآية	رقمها	السورة
١٣٣	٢٠	٢	البقرة
١٥٦	٣٣	٢	البقرة
١٤٠	٩٨	٢	البقرة
٣١٩	١٩٥	٢	البقرة
٢٧١	١٩٧	٢	البقرة
١٠	١٩٨	٢	البقرة
١٤٩	٢٨٨	٢	البقرة
٢٧٥	٣٧	٣	آل عمران
٢٦٨	١٢٤	٣	آل عمران
٢٦٨	١٢٥	٣	آل عمران
٢٢٩	٤	٤	النساء
٢٥٦	٢٢	٤	النساء
٢٥٥	٢٣	٤	النساء

السورة	رقمها	رقم الآية	صفحة ذكرها
النساء	٤	٥٩	١٥٩
النساء	٤	٧٨	٢٧٢
النساء	٤	١٦٣	٢٩
النساء	٤	١٧٠	١٧٠
النساء	٤	١٧٥	٢٢١
المائدة	٥	١٤	١٢٦
المائدة	٥	٣٥	١٦٠
المائدة	٥	٧٤	٢٢٨
المائدة	٥	٩٨	٣٢٢
الأعراف	٧	١٣١	٢٧٥
الأعراف	٧	١٧٦	١٤٤
الأعراف	٧	١٨٥	٢١٨
الأنفال	٨	٦	٢٣٠
التوبة	٩	١١٨	١٣٣
يونس	١٠	٧١	١٨٣
هود	١١	٤٤	١٢٠
هود	١١	٥٥	١٣٤

السورة	رقمها	رقم الآية	صفحة ذكرها
هود	١١	٧١ - ٧٢	١٤٥
هود	١١	٧٣	١٤٥
هود	١١	٨١	١٨٧
يوسف	١٢	٣	٣٦
يوسف	١٢	٤	٦٤
يوسف	١٢	٤٥	١٥٦
يوسف	١٢	٧٦	١٣٤
الرعد	١٣	٨	١٧٠ - ٢٢٩
الرعد	١٣	١٥	٥٩
إبراهيم	١٤	٤٦	١٢٦
الحجر	١٥	٢٠	٢٣٢
الإسراء	١٧	٢٥	٢١٦
الإسراء	١٧	١١٠	٢٧٢
الكهف	١٨	١٨	٢٣٩
الكهف	١٨	٣٣	٧٠
الكهف	١٨	٩٥	١٧٢

صفحة ذكرها	رقم الآية	رقمها	السورة
٣٠٠	١٠	١٩	مريم
٣٠٠	٣٥	١٩	مريم
٣٠٨	٦٩	١٩	مريم
٧٠	٩٦	١٩	مريم
٤٨	١٠	٢٠	طه
٣٠٣	٨٤	٢٠	طه
٢٢٨	٨٩	٢٠	طه
٢١٦	٢٩	٢١	الأنبياء
٦٤	٣٣	٢١	الأنبياء
٢٢٩	٤٥	٢١	الأنبياء
٤٨	٦٠	٢١	الأنبياء
٣٢٤	٢	٢٢	الحج
٣٢٣ - ٢٣٨	٩	٢٢	الحج
٣٢٠	٢	٢٣	المؤمنون
٢٥٤	٣٦	٢٣	المؤمنون
١٣٣	٤٠	٢٤	النور

صفحة ذكرها	رقم الآية	رقمها	السورة
٣٢٤	٢٥	٢٥	الفرقان
٣١٩	٤٥	٢٦	الشعراء
١٤٠	٩	٢٧	النمل
٢٦٤	٤٨	٢٧	النمل
٢٩	٨٣	٢٧	النمل
٧٠	٨٧	٢٧	النمل
٢٣٣	١٥	٢٨	القصص
٣٠٢	٣٢	٢٨	القصص
١٧٢	٧٦	٢٨	القصص
٣٣٩	٨١	٢٨	القصص
١٠٢	٤ - ٢	٣٠	الروم
٢١٨	٣٦	٣٠	الروم
٢٧٣	٣٧	٣٣	الأحزاب
١٤٨	٣٩	٣٣	الأحزاب
٣١٩	١٣٩	٣٣	الأحزاب
١٩٧	١٠	٣٤	سبأ
٨١	١	٣٥	فاطر
٢٧١	٢	٣٥	فاطر

صفحة ذكرها	رقم الآية	رقمها	السورة
٢٢٩ - ١٧٠	٢٨	٣٥	فاطر
١٨١	٤٧	٣٧	الصفات
١٧٤	١٤٣	٣٧	الصفات
٢٤٥	٢٤	٣٨	ص
١٤٣	٤٤	٣٨	ص
٢٦٥	٢٨	٣٩	الزمر
٣٢٤	٤١	٤٤	الدخان
٣٢٣ - ٢٣٧	٢٤	٤٦	الأحقاف
١٢٨	٢٢	٤٧	محمد
١٠٩	٢٣	٥١	الذاريات
٢٢٨	٣٩	٥٣	النجم
١٦١	٧	٥٤	القمر
٩	٣٩	٥٥	الرحمن
١٤٠	٦٨	٥٥	الرحمن
٤٥	٧٢	٥٥	الرحمن
٢٠٣	٢٣	٥٧	الحديد
٢٣ - ٢	- ٣٥٣ -		

<u>صفحة ذكرها</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>
٢٠٦	٢٩	٥٧	الحديد
١٧٥	٢	٥٨	المجادلة
٢٠٣	٧	٥٩	الحشر
١٥٦	٣	٦٦	التحريم
٣٢٤	٤٢	٦٨	القلم
٢٧٩	٣-١	٦٩	الحاقة
٩	١٨	٦٩	الحاقة
٢٢٨	٢٠	٧٣	المزمل
٨٢	٣٥	٧٤	المدثر
٣٢٤	٦	٨٣	المطففين
٢٢١	١	٨٤	الانشقاق
٢٥١	٨	٨٦	الطارق
٢٤٢	١٥-١٤	٩٠	البلد
١٧	٥	٩٣	الضحى
٣٠٠	٦-٥	٩٤	الشرح
٢٧٩	٣-١	١٠١	القارعة
٢٩٩	٣-١	١٠٣	العصر

فهرس الحديث

رقم الصفحة

- ١ - « البكر تستأذن وأذننها صماتها ، والثيبُ يعربُ عنها لسانها » ٣٤
- ٢ - سبق رسول الله ﷺ بين الخيل فجاء فرسٌ له سابقاً ١٦٥
- ٣ - شرُّ الرعاءِ الخُطمة . ٩١



فهرس الشعر والرجز

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
(الهزوة)				
فكسوت	وردأوه	الكامل	-	٤٤
وبلد	أعماؤه	الرجز	رؤبة ، العجاج	٢٢٤
(الباء)				
شربت	فتصوبوا	الطويل	النابعة الجعدي	٦٤
أهمجر	تطيب	»	الخيل السعدي	١٦٠
والصالحات	باب	البيط	-	١٦٦
هيات	المراجيب	»	ذو الرمة	٢٤٨
عسى	قريب	الوافر	هدبة بن خشرم	١٣٠
آلدن	الثعلب	الكامل	ساعدة بن جؤية	١٥٨-مكرر
لأبارك	مطلب	المنسرح	عبيدالله بن قيس الرقيات	٤١
أقلتي	أصبا	الوافر	جوير	١٢٠ ١١
قدغ	ناصر	الطويل	مزاحم العقيلي	٢٢٥

أول الشاهد	آخره	بحره	قائمه	صفحه ذكره
كلامها	راي	البيسط	الفرزدق	٧٠
كان	الذهب	البيسط	أبو نواس	٨٢
أترجو	الحساب	الوافر	-	١٩٦-٢٩٦
أعليّ	أصحابي	الكامل	علي بن أبي طالب	٢٥٣
لم تلتفع	العلب	المنسرح	جرير، ابن قيس الرقيات	٩٢
(النساء)				
الله	مسلمت	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٠
ربما	شمالات	المديد	جنيدة الأبرش	٢٣٢
فإنّ	طويت	الوافر	سنان بن الفحل	٥٨
ياأبجر	ياأنتا	الرجز	سالم بن داره	١٠٣
(النساء)				
إنك	الحارث	الرجز	رؤبه	١٩٧
(الجيم)				
نضرب	بالفرج	الرجز	النابغه الجعدي	٣٢٠
قد بكرت	بالعجاج	»	القلاخ بن حزن	٢٩٣
قد مرت	الرجاج	»	»	٢٩٣
(الحاء)				
إنما	صلح	الرمل	الأعشى	٢٣٠

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحه ذكره
نهيتك	صحيح	الوافر	أبو ذؤيب الهذلي	١٠
قد كاد	يصح	الرجز	رؤبة	١٣٤
وأنتَ	بمنزاح	الوافر	ابن هرمة	٣٣٠
(الدال)				
بل يلد	أبلاد	مشطور السريع	-	٢٢٥
ولكننا	وموحد	الطويل	ساعدة بن جؤية	٨١
متى ما	جليد	الطويل	-	٢٧٣
يبدو	ويغمد	الكامل	الطرماح	٢٨٠
أعد	المقيدا	الطويل	الفرزدق	١٧٠ - ٢٣١
ترود	زادا	الوافر	جرب	١٤٢
كانه	مفتاد	البسيط	النابعة الذباني	١٦٢
فعد	أجد	»	»	٢٢٥
ولا أرى	أحد	»	»	١٨٩
قالت	فقد	»	»	١٧١ - ٢٣١
أوحرة	البلد	»	ذو الرمة	١٣٧
فقننا	حدادها	المتقارب	الأعشى	٢١٣
بولوعن	اليد	»	أمرؤ القيس	٢٨

أول الشاهد	آخروه	بحره	قائله	صفحه ذكره
(الرء)				
قالوا	وإغوار	البيسط	الكميت	١٣٠
فإن	الإبر	الطويل	طرفة	٢٨
ما أقلت	المبر	الرمل	»	١٣٨
بجسبك	مضير	المتقارب	الأشعر الرقبان	٣٢١
فأصبحت	شاجر	الطويل	ليد	٢٧٥
حتى اتقوني	الإبر	البيسط	الأخطل	٢٨
ومر	وبار	مخلع البيسط	الأعشى	٩٥
عنكم	النهار	الرمل	الأفوه	٢٥٣
وإن قال	بزويرا	الطويل	ابن الأحمر، الطرماح، الفرزدق	٢٩٢
ولاتبك	بكر	الطويل	أراكة الثقفى	٢٩٦
هن	بالسور	البيسط	الراعى - القتال	٣٢٠
صلى	الأخر	البيسط	الراعى - القتال	٨٣
بالباعث	الدهارير	»	الفرزدق، أمية بن أبي الصلت	٢٨٢
إنا احتملنا	فجار	الكامل	النابعة الذيباني	٩٧
أنا	شعري	الرجز	أبو النجم	٣٢٩
أقول	الفاخر	السريع	الأعشى	٢٩١
(السين)				
إذا ما	المجلس	الكامل	العباس بن مرداس	٢٧٤

(الضاد)

كادت مضى الكامل ١٣٤

(الطاء)

فجور الرياط الوافر المتنخل الهذلي، تأبط شرأ ٢٢٥

وما أنا الضابط المتقارب أسامة بن حبيب الهذلي ١٨٣

(العين)

رُبَّ لم يُطع الرمل سويد بن أبي كاهل ٣٠٥

بكت رجوعها الطويل » ٢٥١

لقد علمت مسمعا » المرار ٢٤٥

أطوف لكاع الوافر الحطيئة ٩٧

فما دفعي » حنظلة بن شريقي ٢٤١

بكرت يربع الكامل الحادرة ٣٢

(الفاء)

ومازودوني وزائف الطويل مزرد ٢٦٧

كفى شافي الوافر بشر بن أبي خازم ١٦٤

(القاف)

وقاتم المحترق الرجز روبة ٢٢٣

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
كأن	الفرق	الرجز	رؤية	٤٣
سوّى	الخلق	»	»	٤٣
(الكاف)				
والله	مباركا	الرجز	ابن خالد القناني	٧
إليك	إيتاكا	»	حميد الأرقط	٢٨١
يا أيها	دونكا	»	»	٢٥٧
إني	يحمدونكا	»	»	٢٥٧
(اللام)				
وقول	مال	مشطور السريع	—	١٢٠
فهيئات	نواصله	الطويل	جرير	٢٥٤
إذا غاب	ونوافله	»	الأخطل	١٣٨
فما زالت	أشكل	»	جرير	٣٤٤
كم	أحتمل	البيسط	القطامي	٣١٨
لعزة	طلال	مجزوء الوافر	كثير عزة، ذوالرمة	١٦٦
على أنبي	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	١٥٨
أغرك	يفعل	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٥
فأضحت	تؤهل	»	ذو الرمة	٢١٢

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
لم يمنع	أوقالِ	البسيط	أبو قيس بن الأسلت أبو قيس بن رفاعه	١٠٩
فكونوا	الطَّحَالِ	الوافر	—	١٨٥
فأرسلها	الدَّخَالِ	»	ليد	١٦٣
يضربِ	المقيلِ	الوافر	المرار بن منقذ التميمي	٢٤٢
ما إن	المحمَّلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	٢٥٦
ربما	العقالِ	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٣٠٧

(الميم)

قد لقمها	حطمُ	الرجز	حطم القيسي، رشيد بن رميض	٩٠
شتان	والنومُ	»	لقيط بن زرارة	٢٥٣
أرانا	الرحمُ	المتقارب	الأعشى	٢٨٠
تراه	أصلمُ	طويل	أبو خراش	٣٣
فظلقها	الحسامُ	الوافر	الأحوص	٢٢١
متى	الحيامُ	»	جرير	١٢، ١١
ولقد	محرومُ	الكامل	الأخطل	٣١٠
حتى	المظلومُ	»	ليد	٢٤٣
وأغفر	تكروما	الطويل	حاتم	١٥٩ مكرر

أول الشاهد	آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
أنا	السناما	الوافر	حميد بن بجدل	٣٢٨
و كنتُ	تستقيما	»	زياد الأعجم	٢٠٧
فإنه	يؤكرما	الرجز	أبو حيان الفقعسي	١٢١
فأصبحتُ	قلما	المنسرح	—	٢١٢
إذا جشأت	اللهازم	الطويل	الفرزدق	٢٥٨
وتجهل	بالتكلم	»	معبد بن علقمة	٢٩
إذا	حذام	الوافر	لجيم بن صعب، وشيم بن طارق	٩٦
أثاركة	والسلام	الوافر	النابعة الذيباني	٩٦
أبيات	الأيام	الكامل	جرير	١٢، ١١
ينباعُ	المكروم	»	عنزة	٣٣٠
وكأنما	مضلم	»	»	٢٣٠
ماوي	باليسم	السريع	ضمرة بن ضمرة النهشلي	٢٨٥

(النون)

وصاليات	يؤثفنين	الرجز	خطام المجاشعي	٢٣٤
يارب	واغثنين	السريع	عمرو بن قميئة	١٠١
قد كنتُ	حسانا	الرجز	رؤبة، زياد العنبري	٢٤٧
مخافة	والايانا	»	» ، »	٢٤٧

أول الشاهد آخره	بحره	قائله	صفحة ذكره
ذوق عفتانا	البيسط	حسان بن ثابت ، كثير	١٤١
		بن عبد الله النهشلي	
إز يزل سمينا	الخصيف	-	٢٢٠
(الياء)			
أنا كيا	الخصيف	عمرو بن الإطناية	٢٣٠
روب سري	الرجز	الشمخ	٤٨
دادف اشتهى	»	»	٤٨



فهرس الأضال

- ١٤٥ ١ - إذا عرف السبب بطل العجب
- ٢٥٤ ٢ - سرعان ذي إهالةً وحقنا
- ٩١ ٣ - شرُّ الرِّعاء الحُطَمَة .
- ٨٢ ٤ - صُغراها مُرّاهَا .
- ١٢٩ ٥ - عسى الغوير أبؤسا
- ١٣٥ ٦ - لا أفعل ذلك ولا كوداً ولاهماً .
- ١٧٣ ٧ - لو ذاتُ سوارٍ لطمتني .
- ١٧٦ ٨ - ما مسيئاً من أعتب .
- ٨٧ ٩ - مرعى ولا كالسعدان .

فهرس الأقوال المروية عن العرب

- ١ - إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشواب^(١) ٣٣٥
- ٢ - اقطعوا إليهم هذه النطفة ٣٣
- ٣ - انظر إلى كيف تصنع . ٢٦
- ٤ - طلبته جهدك وطاقتك^(٢) ١٦٣
- ٥ - على كيف تبيع الأحمري . ٢٦
- ٦ - قالوا في صريح الطلاق : أنت واحدة . ١٦٠
- ٧ - قومك نعموا رجالاً ، وأخواك نعماً رجلين^(٣) ١٣٦
- ٨ - كربت تغيب ، يعنون الشمس ١٣٥
- ٩ - كما أنه لا يعلم فغفر الله له^(٤) . ٢١٠
- ١١ - كن كما أنت . ٢٣٣
- ١٢ - كنا في لحمه ونييدة طيبة . ٣٣
- ١٣ - هذه عرفات مباركاً فيها . ١٠
- ١٤ - ولد له ستون عاماً^(٥) . ١٢٣
- ١٥ - يا أصحاب سورة البقرة ؛ فأجاب المجيب : والله مامعي منها آيت . ٢٠

(١) انظر الكتاب ١ / ١٤١ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٧ .

(٢) » » ١ / ١٨٧ ، الإنصاف ٢ / ٨٢٣ ، اللسان : جهد .

(٣) » » ١ / ٣٠١ ، المتضبط ٢ / ١٤٩ .

(٤) المغني ١ / ١٧٦ .

(٥) الكتاب ١ / ١٨٩ .

فهرس أعلام الأستففاص

الأصمعي : ٢٩٤	إبراهيم بن هرمة : ٣٣٠
ابن الأعرابي : ٨٧	الأبلىق : ٧٠
الأعشى : ٢١٣ ، ٢٣٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩١	ابن الأثير : 6
الأفوه الأودي : ٢٥٢	أحمد بن حنبل : 8
ابن أم قاسم : 53	ابن الأحمر : ٢٩٢
امرؤ القيس : ٢٨ ، ٢٧٥	الأحوص : ٢٢١
أمية بن أبي الصلت : ٣٠٧	الأخطل : ١١ ، ٢٨ ، ١٣٨ ، ٣١٠ ، ٣٤٥
ابن الأنباري : 33 ، 52 ، 53 ، 55	ابن الأخضر : I2 ، 25
أوس بن معزاء : ١٤١	الأخفش : 45 ، 46 ، ٨٠ ، ٨٨
إياس بن قبيصة : ٢٣٠	١١٥ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٨٩
ابن بابشاذ : 22	. ٢٢١
ابن البارء : 8	ابن برهان : 51 ، ٤٧ ، ٥٦ .
برق نخره : ٢٩٧	ابن أراكة : ٢٩٦
ابن برهان : 51 ، ٤٧ ، ٥٦ .	أراكة الثقفي : ٢٩٦
ابن بري : ٢٣	أسامة بن حبيب الهذلي : ١٨٣
بشر بن أبي خازم : ١٦٥	أسد بن خزيمه : ٢٩٤
بشر بن مروان : ١٣٨	الأشعر الرقبان : ٣٢١
البغدادى = عبد القاهر : ١٠	الأشموني : 54

حميد الأرقط : ٢٨١
 حميد بن حريث بن بجدل : ٣٢٨
 حنظلة بن شريقي : ٢٤١
 الحويدرة أو الحادرة : ٣٢
 أبو حيان : ١٢٢
 أبو حيان الفقعسي : ١٢١
 ابن خالد القناني : ٧
 خالد بن كلاب : ٢٣٠
 أبو خراش الهذلي : ٤٠
 خطام الجاشعي : ٢٣٤
 الخطيب التبريزي : 22
 الخليل : 43 ، 44 ، ٢٧ ، ٩٤ ، ٩٩ ،
 ١٢٦ ، ١٤٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٥ ، ٣٠٩ ،
 ٣٣٥
 ابن الدهان : 13
 ديسم بن طارق : ٩٦
 ابو ذؤيب الهذلي : ١٠
 ذرى حبا : ٢٩٧
 ذوالرمة : ١٩ ، ١٦٦ ، ٢١٢ ، ٢٤٨ ،
 الرازي : 6
 الراعي النميري : ١١ ، ٨٣ ، ٣٢٠
 رؤبة بن العجاج : ٤٣ ، ١٣٤ ، ١٩٧ ،
 ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٤٧

بلال بن أبي بردة : ١٩
 تابط شرأ : ٢٥٦ ، ٢٩٧
 أبو تمام : ٥٨
 الجحاف بن حكيم السلمي : ٣٤٥
 الجرمي : 46 ، 67
 جرير : ١١ ، ٧٠ ، ٩٢ ، ١٤٢ ،
 ٢٥٤ ، ٣٤٥ .
 جذيمة الأبرش : ٢٣٢
 جمال الدين بن إياز البغدادي : 53
 ابن جني : 21 ، 51
 الجويقي : 12 ، 34 ، 55
 ابن الجوزي : 25 ، 55
 حاتم الطائي : ١٥٩ مكرر ، ٣٢٩
 الحارث بن ظالم المري : ٢٣٠
 الحافظ السخاوي : ٣٠٠
 حافظ عقير : ٥٨
 الحجاج : ٢٠٠
 الحريري : 6 ، 23
 حسان بن ثابت : ٣١ ، ١٤١
 أبو الحسن بن كيسان : ٤٧
 الحسين بن علي : ٢٩٦
 الخطيئة : ٩٧

أبو علي الفارسي : ٥٧، ٤٩، ١٢٦،
١٤١، ١٤٢، ١٦٠، ١٦٧، ٢٩٢،
٣٠٩، ٣٤٦.
العهاد الأصفهاني : 6، 12، 21،
25، 50، 54، 55، 60.
عمرو بن الإطنابة : ٢٣٠
عمرو بن أمية : ٢٨٩
عمرو بن تميم : ٢٨٩
عمرو بن العاص : ٢٨٩
عمرو بن عبدود : ٢٥٣
أبو عمرو بن العلاء : 46، ٤٧
عمرو العلي : ٢٩٠
عمرو بن قيسمة : ١٠١
عمرو بن مالك : ٢٨٩
عمرو بن معدي كرب : ٢٨٩
عمرو بن هند : ٩٦
عنترة : ٢٣٠، ٣٣٠
أبو الفتح بن جني : ٩٨
فخر الدين بن تيمية : 54
الفراء : 49، ٤٩، ١٢٢، ١٨٧،
٣١٠، ٣٢٩.

ابن عباس : ٣٠٠
العباس بن عبد المطلب : ٢٩٦
أبو العباس المبرد : ١١٤، ١١٥،
١٤١، ١٤٢، ٢٢٣، ٢٧٣، ٢٧٥،
العباس بن مرداس : ١٥٨، ١٨٦،
٢٧٤
عبد الأحد بلال : 58
عبد الرحمن بن حسان : ٢٧٣
عبد الرحمن الحنفي : 58
عبد الرحمن بن ملجم : ٢٥٣
عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني :
٤، ٦، ٣٤٧.
عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد القادر
بن محمد بن يوسف بن الحثاب : 5
عبيد الله بن قيس الرقيات : ٤١
عثمان بن عفان : ١٠
أبو عثمان المازني : ٤٩، ٢١٦
العجاج : ٢٠٠، ٢٢٤
علقمة بن علاثة : ٢٩١
علي بن أبي طالب : ٢٥٣
علي بن عيسى الربعي : ٥٧

المازني = أبو عثمان المازني : 46 .
٤٨ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٩٤ ، ٢١٦ .
مالك بن زغبة الباهلي : ٢٤٥
المبرد = أبو العباس : 46 ، ٤٢
المتنخل الهذلي : ٢٢٤
أبو محمد بن درستويه : ٣٤٧
محمد بن محمد بن محمد العدوي : 6
محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون : 12
الحجل السعدي : ١٥٩
المرار الأسدي : ٢٤٥
المرار بن منقذ التميمي : ٢٤٣
مزاحم العقيلي : ٢٢٥
المستضيء : 8
مسمع بن شيان : ٢٤٥
معبد بن علقمة المازني : ٢٩
معقر بن حمار : ٢٩٤
المفضل : ١٧٦
مقبل الريح : ٣١٢
معد يكرب : ٩٣
المعلوط بن بدل القريعي ٢٧٣
ابن منظور : ٢٩٢
موفق الدين المقدسي : 56

أبو الفرج الأصبهاني : ١١
الفرزدق : 50 ، ٧٠ ، ١٧٠ ، ٢٥٨ ،
٢٨٢ ، ٢٩٢ .
القاضي الفاضل : 6
القتال الكلبي : ٨٣ ، ٣٢٠
القطامي : ٣١٨
القلاخ بن حزن : ٢٩٣
أبو قيس بن الأسلت : ١٠٩
قيس بن معد يكرب : ٢٨٠
أبو كبير الهزلي : ٢٥٦
كثير غزة : ١٦٦
كثير النهشلي : ١٤١
الكسائي : 33 ، 48 ، ٤٧ ، ١٢٢ ،
١٨٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٣١٠ .
كلب بن وبرة : ٢٩٤
الكميت الأسدي : ١٣٠
ابن كيسان = أبو الحسن بن كيسان :
١٢٦ ، ١٦٧ .
ليد : ١٦٣ ، ٢٤٣ ، ٢٧٥
لجيم بن صعب : ٩٦
لقيط بن زرارة : ٢٥٣

أبو نواس : 28 ، 82	النايعة الجعدي : 64 ، 320
هدبة بن خشرم : 130	النايعة الذبياني : 20 ، 96 ، 97 ،
ابن هشام : 54	231 ، 225 ، 189 ، 170 ، 162
ياقوت الحموي : 55	ابن النجار : 7 ، 55
بجبي بن زكريا : 299	أبو النجم العجلي : 329
بجبي بن محمد بن هيرة : 8 ، 22	نظام الملك الطوسي : 60
يونس بن حبيب : 46 ، 310	النعمان بن المنذر : 189
	ابن نقطة : 11

* * *

فهرس المدارس التحوية

الكوفيون : 50 ، 51 ، 6 ، 22 -	البريون : 47 ، 48 ، 49 ، 51 ،
114 ، 117 ، 109 ، 187 ،	6 ، 7 ، 22 ، 54 ، 104 ، 147 ،
190 ، 207 ، 210 ، 221 ، 237 -	109 ، 190 ، 210 ، 200 ، 207 ،
239 ، 253 ، 257 ، 283 ، 310 -	258 ، 283 .
328 .	البغداديون : 50 ، 51 ، 250

فهرس القبائل

غطفان : 293	أسد : 48
فدوكس : 293	أهل الحجاز : 168 ، 339
قرد : 294	أهل نجد : 48
قيس : 48	بهاء : 37
منحج : 252	تميم : 48 ، 168 ، 176 ، 328
	ثور : 293 ، 294

فهرس البلدان

درابجود : 93 ، 113	بغداد : 5 ، 113
دمشق : 95	جور : 94
رامهرمز : 93 ، 113	حزموت : 93 ، 113

نعمق : ١١

نيسابور : 6

وبار : ٩٥

سويقة : ١١

صنعاء : ٣٧

عمان : ٢٩١

ماه : ٩٤

فهرس أعلام الخيل والشاء

غينة : ٢٩١

لاحق : ٢٩٠

الوجه : ٢٩٠

بركة : ٢٩١

جديل : ٢٩٠

سبل : ٢٩٠

سندقم : ٢٩٠

★ ★ ★

مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعتهما

- الأحاجي النحوية :
للزنجشري حقه مصطفى الحدي حاه ١٩٧١
- إحياء النحو :
لابراهيم مصطفى ، مصر ١٩٣٧ م .
- تحاف فضلاء البشر :
للشيخ أحمد الدماطي الشافعي ، الشهر بالبناء ، المطبعة الميمية
مصر ١٣٠٦ هـ .
- أخبار النحويين البصريين :
لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، نشره فرتيس كرنكو
المطبعة الكاثوليكية في بيروت ١٩٣٦ م .
- أدب الكاتب :
لابن قتيبة ، وقف على طبعه محب الدين الخطيب ، المطبعة التجارية
الكبرى بمصر ١٣٤٦ هـ .
- الأزهية في علم الحروف :
للهروري ، حقه عبد المعين الملوحي دمشق ١٩٧١ م .

- أساس البلاغة :
للزنجشري ، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، جزءان
في مجلدين ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م .
- أسرار العربية :
لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ،
دمشق طبعة أولى ١٩٥٧ م .
- الاشتقاق :
لابن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، نشر مؤسسة الخانجي
بمصر ، جزءان في مجلد ط . أولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة :
لابن حجر العسقلاني . طبع عن نسخة مطبوعة سنة ١٨٥٣ م
بكلكتا ، مطبعة السعادة في مصر ، ثمانية أجزاء في ثمانية
مجلدات ، ١٣٢٣ هـ .
- إرملاح المنطق :
لابن السكيت : تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون .
نشر دار المعارف بمصر طبعة ثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- الأصمعيات :
اختيار الأصمعي ، حققها وشرحها أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد
هارون نشر دار المعارف بمصر ط . ثالثة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- أصول الفقه :
للشيخ محمد الحضري ، نشر المكتبة التجارية ، كبرى بمصر مطبعة
السعادة ط . رابعة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

– الأضداد :

للسجستاني ، تحقيق أوغست هفتر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء-
اليسوعيين ، بيروت ط . أولى ١٩١٢ م .

– إعراب ثلاثين سورة من القرآن :

لابن خالويه ، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في
عاصمة حيدر آباد ، الدكن ، ١٣٦٠ - ١٩٤١ م .

– إعراب القرآن :

للعكبري ، المطبعة الميمنية في مصر ، جزءان في مجلد ١٣٠٦ هـ .

– الأعلام :

لخير الدين الزركلي ، مطبعة كوستاتوماس وشركاه في مصر ،
عشرة أجزاء في عشرة مجلدات . طبعة ثانية ١٣٧٣ - ١٣٧٨ هـ .
١٩٥٤ - ١٩٥٥ م .

– الأغاني :

لأبي الفرج الأصفهاني طبعة بولاق ، عشرون جزءاً في عشرة مجلدات .
١٢٨٥ هـ .

– الاقتضاب :

لابن السيد البطليومي ، طبع بعناية عبد الله البستاني ، بنفقة نخلة .
قلفاظ وسليم ميداني بيروت ١٩٠١ م .

– أمالي الزجاجي :

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تح : عبد السلام

هارون ، نشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر ، القاهرة

١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

— أمالي ابن الشجري :

لابن الشجري ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بميدان آباء الدكن ،

جزءان في مجلدين ١٩٤٩ م .

— أمالي القاضي :

لأبي علي القاضي ، طبع على نفقة إسماعيل بن يوسف دياب ، مطبعة

دار الكتب المصرية بالقاهرة ، جزءان في مجلد ط . ثانية

١٣٤٤ - ١٩٢٦ م .

— أمالي المرتضى :

لمرتضى . تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، نشر دار إحياء الكتب

الغربية في مصر ، جزءان في مجلدين ط . أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

— أمثال العرب :

للمفضل الضبي ، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٣٠٠ هـ .

— إنباه الرواة على أنباه النحاة :

للقفطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة

مجلدات ١٣٦٩ - ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .

— الأنساب :

لعبد الكريم السمعاني ، نشره جب ، لندن ١٩١٢ .

— أنساب اغيل في الجاهلية والاسلام :

لابن السائب الكلبي ، تحقيق أحمد زكي باشا القاهره ١٩٦٥ .

- الأنساب المتففة :
 لأبي الفضل ، محمد بن طاهر ، بن علي المقدسي المشهور بابن
 القيسراني ، بريل ١٨٦٥ .
- الانصاف في مسائل الخلاف :
 لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،
 جزءان في مجلد ، طبعة رابعة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :
 لابن هشام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة
 النصر في مصر ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ط . رابعة
 ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- الايضاح العضدي :
 لأبي علي الفارسي ، تحقيق فرهود الشاذلي ، السعودية ١٩٧٠ .
- الايضاح في علل النحو :
 للزجاجي ، تحقيق د . مازن المبارك ، القاهرة ١٩٦٠ .
- البدء والتاريخ :
 لأحمد بن سهل البلخي ، ستة أجزاء ، طبع في شالون ١٩١٦ .
- بروكلمان = تاريخ الأدب العربي .
- بغيه الوعاة :
- للسيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، جزءان في مجلدين ،
 طبعة أولى ، مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

– البيان والتميين :

للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة عيسى البابي الحلبي في
مصر ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات طبعة أولى ١٩٤٨ م

– تاج العروس :

لمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية « عشرة أجزاء في عشرة مجلدات
طبعة أولى ١٣٠٦ هـ

– تاريخ الأدب العربي « باللغة الألمانية » :

لكارل بروكلمان ليدن ١٩٣٧ – ١٩٤٩ م .

– تاريخ الاسلام :

للذهبي ، مطبعة السعادة مصر ١٣٦٨ ، خمسة أجزاء في خمسة مجلدات

– تاريخ التريه :

لعبد الله مشنوق ، بيروت ١٩٤٧

– تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك :

لابن جرير الطبري ١١ جزءاً مصر ١٣٢٦ هـ

– تثقيف اللسان :

لابن مكّي الصقلي تحقيق عبد العزيز مطر . المجلس الأعلى للشؤون
الاسلامية ، لجنة إحياء التراث الاسلامي القاهرة طبعة أولى ١٣٨٦-١٩٦٦ م

– تحصيل عين الذهب من معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب :

لعلم الأعلام الشتمري ، طبع بأسفل صفحات الكتاب لسبويه
طبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ

- تقريب النثر في القراءات العشر :
- لابن الجزري ، حققه وقدم له إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة الباي الحلبي وأولاده في مصر ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م .
- تكمله اكمال الاكمال في الأسماء والانساب واللقاب :
- لابن الصابوني ، حققه د . مصطفى جواد . مطبعة المجمع العلمي العراق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م
- التنبيه على أوهام المقالي :
- لعبد العزيز البكري ، مطبعة دارالكتب المصريه بالقاهرة . طبعه أولى ١٣٤٤ هـ
- التنبهات على أغاليط الرواة :
- علي بن حمزة ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، القاهرة دار المعارف .
- تهذيب إصلاح المنطق :
- لأبي زكريا يحيى بن الخطيب التبريزي . طبع على نفقة الأخوين محمد زكي أفندي وصالح علي بيك . جزءان في مجلد .
- التيسير في القراءات السبع :
- لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه أوتوبرتزل ، مطبعة الدولة في استانبول ١٩٣٠ م
- جهره أشعار العرب في الجاهليه والاسلام :
- لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق علي محمد البجاوي ،

نشر دار نهضة مصر ، القاهرة ، جزءان في مجلدين . طبعة أولى
١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- **جمهرة اللغة :**

لابن دريد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدرآباد ،
ثلاثة أجزاء وفهرس في أربعة مجلدات ١٣٤٥ هـ .

- **جمهرة الأمثال :**

لأبي هلال العسكري ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد الحميد
قطامش نشر المؤسسة العربية الحديثة في مصر ، جزءان في مجلدين
طبعة أولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- **جمهرة أنساب العرب :**

لابن حزم الاندلسي ، حققه وعلق عليه عبد السلام هارون ، نشر
دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م

- **الحججه :**

لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين . القاهرة
طبعة أولى ١٩٦٥ م .

- **حماسه أبي تمام :**

لأبي تمام ، شرح المرزوقي ، نشر أحمد أمين ، عبد السلام هارون ،
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات
طبعة أولى ١٣٧١ - ١٣٧٢ هـ - ١٩٥١ - ١٩٥٣ م

- **حماسه البحتري :**

لأبي عبادة البحتري ، تحقيق كمال مصطفى ، نشر المكتبة التجارية ،
مصر ١٩٢٩ م .

— الحماسة الشجرية :

لابن الشجري ، تحقيق عبد المعين الملوحي - أسماء الحمصي دمشق ١٩٧٠

— خريدة القصر وجريدة العصر :

حقق الجزء الأول من شعراء العراق محمد بهجة الأثري وجميل سعيد .

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

— خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :

لعبد القاهر بن عمر البغدادي ، طبعة بولاق في القاهرة ، أربعة أجزاء .
في أربعة مجلدات ١٩٢٩ هـ .

— الخصائص :

لابن جنى ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع دار الكتب المصرية ،
ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ١٩٥٦ م .

— درة الفواص في أوهام الخواص :

للأبي القاسم بن علي الحريري مطبعة الجوائب في القسطنطينية ١٢٩٩ هـ

— ديوان ابن الأحمر :

عمر بن أحمد الباهلي ، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان .
دمشق ١٩٦٨ م .

— ديوان الأخطل :

رواية اليزيدي عن السكري عن ابن الاعرابي ، علق عليه الأب .
أنطون صالحاني السوعي بيروت ١٨٩١ م .

— ديوان الأعشي الكبير ميمون بن قيس :

شرح وتعليق الدكتور محمد حسين ، مصر ، ١٩٥٠ م

— ديوان الأفوه الأودي = الطرائف الأدبية :

— ديوان أميه بن أبي الصلت :

نشر فردريك ليلز ، ليزك ١٩١١ م .

— ديوان بشر بن أبي خازم :

تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م

— ديوان جوير :

شرح ديوان جرير لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، نشر دار الحياة في بيروت طبعة أولى ١٣٥٣ هـ .

— ديوان حاتم :

قدم له كرم البستاني ، نشر دار صادر ودار بيروت في لبنان
١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

— ديوان الحادرة :

حقيقه وعلق عليه الدكتور ناصر الدين الأسد ، نشر في مجلة معهد
المخطوطات في جامعه الدول العربية المجلد الخامس عشر الجزء الثاني
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

— ديوان حسان بن ثابت :

تحقيق عبد الرحمن البرقوقي - المطبعة التجارية الكبرى مصر طبعة
أولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

— ديوان الخطيئه بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني :

تحقيق نعمان أمين طه مطبعة البايي الحلبي مصر طبعة أولى ١٣٧٨ - ١٩٥٨ م

- ديوان ذي الرمة
نشر المكتب الإسلامي بدمشق ، ط . اولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ديوان الراعي النميري وأخباره
جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني ، وراجعته وجمع شواهد ووضعه
فهارسه عز الدين التتوخي ، دمشق ، ط . اولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ديوان رؤبه = مجموع اشعار العرب
ديوان الشهاخ
حقيقه وشرحه صلاح الدين الهادي ، نشر دار المعارف في القاهرة ،
ط . اولى ١٩٦٨ م .
- ديوان طرفة
قدم له كرم البستاني ، نشر دار صادر ودار بيروت في لبنان ،
ط . اولى ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ديوان الطرماح
تحقيق كرنكو . لندن ١٩٢٧ م .
- ديوان العباس بن مرداس
تحقيق د . يحيى الجبوري بغداد ، ط . اولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ديوان عبيد بن الأبرص
تحقيق د . حسين نصار ، ط . اولى مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات
تحقيق د . محمد يوسف نجم ، لبنان ط . اولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ديوان عمرو بن قميئة
نشر شارلس ليال ، كمبودج ١٩١٩ م .

- ديوان عنتره
قدم له كرم البستاني ، لبنان ط . اولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ديوان الفرزدق
جمع وتعليق عبد الله اسماعيل الصاوي ، ط . اولى مصر ١٣٥٤ هـ .
- ١٩٣٦ م .
- ديوان القطامي
تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، نشر دار الثقافة في بيروت .
ط . اولى ١٩٦٠ م .
- ديوان كثير عزة
جمعه وشرحه د . إحسان عباس ، نشر دار الثقافة في بيروت .
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ديوان ليلى
تحقيق د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ م .
- ديوان امرىء القيس
تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مصر ط . ثالثة ١٩٦٩ م .
- ديوان مزاحم العقيلي
فيه قصيدتان جمعها وترجمها إلى الانكليزية كرنكو لين ١٩٢٠ م .
- ديوان التابعة الذيباني
تحقيق شكري فيصل ، بيروت .
- ديوان أبي نواس
تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي ، مصر ١٩٥٣ م .
- ديوان الهذليين
نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ثلاثة اجزاء في مجلد ١٣٨٤ هـ .
- ١٩٦٥ م .

- ديوان إبراهيم ابن هرومة
تحقيق محمد جبار المعيد ، نشر مكتبة الأندلس في بغداد ، ط. اولى
١٩٦٩ م .
- الذيل على طبقات الحنابلة
الجزء الأول ، بيروت ١٩٥١ م .
- الرد على النحاة
لابن مضاء القرطبي ، حققه د . شوقي ضيف ، مصر ١٩٤٧ م .
- زاد المسير
لابن الجوزي ، نشر المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٧ م .
- زهر الآداب
للحصري ، تحقيق زكي مبارك ، القاهرة ، مطبعة حجازي ط. ثانية ..
- سر صناعة الإعراب
لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، نشر مكتبة مصطفى
البابي الحلبي وأولاده في مصر ط . اولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- سطر الآلي
لأبي عيد البكري الأونبي ، صححه وحققه ونقحه عبدالعزيز الميعني ،
مطبعة لجنة التأليف والنشر ، جزءان في مجلدين ١٣٢٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- سنن ابن ماجة
لابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار إحياء الكتب
العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ط . اولى ١٣٧٣ هـ
- ١٩٥٣ م .

- سيويه = الكتاب
- شجر الدر
- لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد عبد الجواد ، نشر دار المعارف ط . أولى
١٩٥٦ م .
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب
- لعبد الحمي العماد الحلبي ، نشر مكتبة القدسي بصر ، ثمانية اجزاء في ثمانية
مجلدات ، ١٣٥١ هـ .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب
- للغفاري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٨ م .
- شرح أدب الكاتب
- لأبي منصور موهوب بن احمد الجواليقي ، نشر مكتبة القدسي في القاهرة
١٣٥٠ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
- تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ، نشر مصطفى الباني الحلبي واولاده في مصر
صدر منه ثلاثة اجزاء في ثلاثة مجلدات ط . اولى ، الجزءان الاول والثاني
١٣٥٨ هـ — ١٩٣٩ م ، الثالث ١٣٦٣ هـ — ١٩٤٤ م .
- شرح الأشموني (حاشية الصبان على الأشموني)
- للأشموني ، نشر دار إحياء الكتب ، القاهرة ، اربعة اجزاء في اربعة
مجلدات ١٢٠٦ هـ .
- شرح التصريح على التوضيح لألفية بن مالك
- للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة محمد مصطفى ، مصر ، جزءان في
مجلدين ١٣١٢ هـ .

- شرح ديون طرفة
رواية يعقوب بن الكيت نشره الشقيطي .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
لابن عقيل ، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ، مصر ، ط . خامسة عشرة .
١٩٦٧ م .
- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك
للشيخ عبد المنعم الجرجاوي ، المطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣٠٨ هـ .
- شرح شواهد المغني
للسوطي ، صححه وعلق عليه محمد محمود بن التلاميذ التركي الشقيطي ،
نشر لجنة التراث العربي ، دمشق ، جزءان في مجلدين ١٩٦٦ م .
- شرح قطر الندى
لابن هشام ، تونس ١٢٨١ هـ .
- شرح المرزوقي = حملة ابي تمام
شرح المفصل
لابن يعيش ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، عشرة
اجزاء في مجلدين .
- شعراء النصرانية
للويس شيخو ، بيروت ١٩٢٤ ، جزءان في مجلدين .
- الشعر والشعراء
لابن قتيبة ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٦ م .
- سفاه الخليل فيما في لغة العرب من الدخيل
لابن سنان الخفاجي ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، مصر ١٩٥٢ م .

- الصاحبي في فقه اللغة
 لأحمد بن فارس ، حققه مصطفى الشويبي ، بيروت ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- الصحاح
 لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، مصر ، ستة
 اجزاء في ستة مجلدات ط . اولى ١٩٦٥ م .
- صفوة الصفوة
 لأبي الفرج ابن الجوزي ، جزءان ، حيدر آباد ١٣٥٥ هـ .
- صحيح البخاري
 لأبي عبد الله البخاري ، جزءان في مجلد ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .
- صحيح مسلم
 لأبي الحسن مسلم القشيري ، مصر ١٣٣٢ هـ ، ثمانية اجزاء في ثلاثة مجلدات .
- طبقات الشافعية الكبرى
 لعبد الوهاب بن تقي السبكي ، المطبعة الحسينية المصرية ، ستة اجزاء في
 ستة مجلدات .
- طبقات فضول الشعراء
 لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مصر ١٩٥٢ م .
- طبقات القراء = غاية النهاية في طبقات القراء
 طبقات المفسرين
- للسيوطي ، طبعة ليدن ١٨٣٩ م .
- طبقات النحويين واللغويين
 لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد ابي الفضل إبراهيم ، نشره
 محمد سامي امين الخانجي الكتبي بصر ، ط . اولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- الطرائف الأدبية
تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- العسكري = جمهرة الأمثال .
- العربية : دراسات في اللغة والأساليب واللهجات
ليوهان فك ، ترجمة عبد الحليم النجار ، مصر ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- العقد الفريد
لابن عبد ربّه الأندلسي ، تحقيق أحمد أمين وآخرين ، ستة أجزاء في ستة
مجلدات ط . اولي ، القاهرة ١٣٥٩ - ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٠ - ١٩٤٩ م .
- العكبري = إعراب القرآن
— العوامل المئمة
لعبد القاهر الجرجاني ، استانبول ١٣١٧ هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء
لابن الجزري ، اعتنى بنشره برجستراسر ، مطبعة السعادة في مصر ،
جزءان في مجلدين ١٩٣٣ م .
- غيث النفع في القراءات السبع
لعلي النوري الصفاقسي ، بهامش شرح الشاطيه ، المطبعة الأزهرية ،
مصر ١٣١٧ هـ .
- الفائق في غريب الحديث
للزحشري ، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ، ثلاثة
أجزاء في ثلاثة مجلدات ط . اولي ١٣٦٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل
للشيخ قطبة العدوي ، بهامش شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ، مصر
١٣٠٨ هـ .

- فحول الشعراء
- تحقيق الشيخ عبد الرحمن سلام ، بيروت ١٩٣٤ م .
- فرائد الآل في جمع الأمثال
- لإبراهيم بن السيد علي الأحمد ، جزءان في مجلد واحد ، بيروت ١٣١٢ هـ .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمال
- لأبي عبيد البكري الأونبي ، تحقيق د . عبد المجيد عابدين ، د . إحسان .
- عباس ، الخرطوم ط . اولى ١٩٥٨ م .
- الفهرست
- لابن التميم ، مصر ١٣٤٨ هـ .
- في أصول النحو
- لسعيد الأفغاني ، طبعة ثانية ، دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- في النحو العربي
- نقد وتوجيه لمهدي الخزومي ، طبعة أولى ، بيروت ١٩٦٤ م .
- الكامل
- للمبرد تحقيق د . زكي مبارك : ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات مصر
- ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- الكتاب
- لسيبويه ، طبعة بولاق ، مصر ، جزءان في مجلدين ١٣١٦ هـ .
- كشف الظنون
- لخارجي خليفة ، تركيا ١٩٤٣ .
- لسان العرب
- لابن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق المطبوعة ١٣٠٠ - ١٣٠٨ هـ .
- عشرون جزءاً في عشرين مجلداً .

- لطائف المعارف
- لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق إبراهيم الأبياري حسن كامل الصيرفي ، مصر -
لمع الأدلة
- لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق
١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- جاز القرآن
- لأبي عبيدة معمر بن المنذر ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، جزءان في مجلدين
ط ١ ، أولى مصر الجزء الأول ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م ، الجزء الثاني
١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- مجالس نعلب
- لأبي العباس نعلب ، تحقيق عبد السلام هارون جزءان في مجلدين ط ١ ، ثانية
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- مجمع الأمثال
- لأبي الفضل النيسابوري المبداني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد جزءان في
مجلدين مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- مجموع أشعار العرب
- ديوان زؤبة بن العجاج في الجزء الثالث منه نشر ولیم آلورد
برلين ١٩٠٢ م .
- المختب
- لابن جنى ، تحقيق علي النجدي ناصيف وآخرون جزءان في مجلدين ط ١ ، أولى
الجزء الأول ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، الجزء الثاني ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٨ م .

- الحكم
 لابن سيده تحقيق د . حسين نصار وآخرين ، صدر منه ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- مختارات ابن الشجري
 لابن الشجري ، نشره محمود حسن زقاني ، أجزاء في مجلد ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع
 لابن خالويه ، نشره برجستراسر ، مصر ط . أولى ١٩٣٤ م
- المخصص
 لابن سيده ، سبعة عشر جزءاً في ثمانية مجلدات مصر ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ
- مراتب النحويين
 لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- المستقصى في أمثال العرب
 للزمخشري ، طبع بإشراف محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ، أجزاء في مجلدين ط . أولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- مسند أحمد بن حنبل
 تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عشرة أجزاء في عشرة مجلدات ١٣٦٥ - ١٣٧١ هـ - ١٩٤٦ - ١٩٥١ م .
- المقاصد النحوية
 للعيني محمود ، في هامش الحزانة ، بولاق مصر ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات .

- معاني القرآن
 للفراء ، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وطبع
 بصر ١٩٥٥ وحقق الجزء الثاني محمد علي النجار وطبع سنة ١٩٦٦ م .
- معجم الأدباء
 لياقوت الحموي ، عشرون جزءاً في عشرون مجلداً مصر
 ١٣٥٥ - ١٣٥٧ هـ .
- معجم ألقاب الشعراء
 سامي مكي العاني بغداد ١٩٧١ م .
- معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي
 زانباور مصر ١٩٥١ م .
- معجم البلدان
 لياقوت الحموي صححه أمين الخانجي ، ثمانية أجزاء في ثمانية مجلدات مصر
 ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٦ م .
- معجم الشعراء
 للمرزباني ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مصر ط. أولى ١٣٧٩ هـ -
 ١٩٦٠ م .
- معجم قبائل العرب
 لعمر رضا كحالة ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ، دمشق ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- معجم ما استعجم
 لأبي عبيد ، عبد الله البكري الأندلسي ، تحقيق : مصطفى السقا . أربعة
 أجزاء في أربعة مجلدات ط. أولي ١٣٦٤ - ١٣٧١ - ١٩٤٥ هـ - ١٩٥١ م .

— المعجم المفهرس لألفاظ الحديث

نظمه عدد من المشرقين ، لندن ١٩٣٦ - ١٩٦٧ م .

— المعجم المفهرس لألفاظ القرآن

محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

— مغني اللبيب

لابن هشام ، حققه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، جزءان في مجلدين ،

بيروت ١٩٦٩ .

— المفصل

الزمخشري ، نشر الخانجي الكتبي ، مصر ١٣٢٣ هـ .

المقدمات

تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط . اربعة مصر ١٣٨٣ هـ .

— ١٩٦٤ م .

مقاتل الظالمين

لأبي القوج الأصفهاني ، مصر ١٩٤٩ م .

— المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

تتبع الدين السخاوي ، مصر ١٩٥٦ م .

— مقامات الحريري

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

— مقاييس اللغة

لأحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ستة أجزاء في ستة مجلدات .

ط ١ : أولى ١٣٦٩ هـ .

المقتضب

للبرود ، تحقيق : محمد عبد الحائق عضيمة ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات ،
القاهرة ط . أولى ١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ .

ملخص إبطال القياس

لابن حزم ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ٥٥٣٦ م .
المنتظم في تاريخ الماوك والأمم
لابن الجوزي ، مطبعة دار المعارف بجيدر آباد ، ائذكن ، عشرة أجزاء في
عشرة مجلدات ، ط . أولى ١٣٥٩ هـ .

المنصف في شرح تصريف المازني

لابن جني ، تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة
مجلدات ط . أولى ١٣٧٣ - ١٣٧٩ هـ ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠ م .

الموسوعة القرآنية

صنفها : ابراهيم الإياري وعبد الصبور مرزوق ، ستة مجلدات ، القاهرة
١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .

المؤتلف والمختلف

للأمدي ، مصر ١٣٥٤ هـ .

المؤتلف والمختلف

للأمدي ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
الموشح

للمزرباني ، تحقيق : محمد عني البجاوي ، مصر ١٩٦٥ م .

النجوم الزاهرة في ماوك مصر والقاهرة

لابن تغري بردي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط . أولى
١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

- زهرة الألبا في طبقات الأدبا
- لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : د. ابراهيم السامرائي بغداد ١٩٥٩ م
- النشر في القراءات العشر
- لابن الجزري ، نشره محمد أحمد دهمان ، جزءان في مجلدين ، دمشق ١٣٤٥ هـ
- نكت الهميان في نكت العبيان
- لصلاح الدين الصفدي ، القاهرة ١٩١١ م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر
- لابن الأنباري ، تحقيق : طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، خمسة أجزاء في خمسة مجلدات ط . اولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- النوادر في اللغة
- لأبي زيد الأنصاري ، نشر سعيد الخوري الشرتوني ، بيروت ١٩٦٧ م .
- هدية العارفين
- لإسماعيل البغدادي ، جزءان في مجلدين ، استانبول ١٩٠١ - ١٩٠٥ م .
- مع الوامع
- للسيوطي ، صححه : محمد بدر الدين النعساني ، جزءان في مجلد ، مصر ١٣٢٧ هـ .
- الوحشيات
- لأبي تمام ، تحقيق : عبد العزيز الميمنى ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- وفيات الأعيان
- لابن خلكان ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ستة أجزاء في ستة مجلدات
- ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

المخطوطات

- إشارة التعيين
- لأبي المحاسن عبد الباقي بن علي اليمني . دار الكتب المصرية ١٦١٢ تليخ -
- الأماطي النحوية
- لابن الحاجب ، دار الكتب المصرية ٢٦ نحو .
- تليخ الإسلام
- للذهبي ، دار الكتب المصرية ٤٢ تليخ .
- الجمل
- للجرجاني ، المكتبة الظاهرية في دمشق عام ٥٧٥٣ .
- الجنى الداني
- لابن أم قاسم ، دار الكتب المصرية ٣٨١ نحو تيمور -
- سير أعلام النبلاء
- للذهبي ، مصورة في مجمع اللغة العربية بدمشق برقم ٢٠٩ .
- طبقات ابن قاضي شبة
- لابن شبة الأسدي ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ٢١٤٦ تليخ تيمور
- القصيدة البديعية
- لابن الحشاش ، دار الكتب المصرية ٣٩٠٨ أدب .
- القواعد النحوية
- لجمال الدين بن إياز البغدادي ، دار الكتب المصرية ٢٢ نحو .
- منتهى الطلب من أشعار العرب
- لمحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون ، معهد المخطوطات في الجامعة العربية
- ٨٣ أدب .

فهرس البحث

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
5	عصر ابن الحشاب
6	حياته
11	مصادر ثقافته وتكوينه الفكري
13	شيوخه في النحو واللغة والأدب
14 — 16	« » الحديث والحساب والهندسة والفرائص
16	تلاميذه في النحو واللغة والأدب
21	تلاميذه في الحديث
21	مصنفاته
23	شعره
25	وفاته
27	منهج ابن الحشاب في « المرتجل »
33	ابن الحشاب والقياس
36	ابن الحشاب ونظرية العوامل
43	مذهبه النحوي ، وتأثره بين قبله
52	أثره فيمن بعده
57	وصف النسخ
62	منهج التحقيق

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

الفصل الأول في المقدمات ويشمل :

- | | |
|----|--|
| ٥ | ١ - انقسام الكلم إلى اسم وفعل وحرف |
| ٧ | - اشتقاق الاسم وحده |
| ١٤ | - حد الفعل |
| ٢٢ | - تعريف الحرف |
| ٣٤ | ٢ - الفرق بين البناء والإعراب |
| ٤٠ | ٣ - الصحيح والمعتل |
| ٤٠ | آ - المنقوص |
| ٤٥ | ب - المقصور |
| ٥٢ | ٤ - اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم |
| ٥٤ | ٥ - نيابة الحروف عن الحركات في الإعراب |
| ٥٤ | آ - الأسماء الستة |
| ٦١ | ب - التثنية والجمع |
| ٦٧ | ٦ - كلا وكلتا |
| ٧١ | ٧ - جمع المؤنث الصحيح |
| ٧٢ | ٨ - الممنوع من الصرف |

٧٥	٩ - الأفعال الخمسة
٧٩	١٠ - الاسم المنوع من الصرف
١٠٠	١١ - بناء الأسماء
١١٥	١٢ - العامل اللفظي والعامل المعنوي
	الفصل الثاني في العوامل من الأفعال ويشمل :
١١٦	١ - العوامل اللفظية أسماء وأفعال وحروف
١١٦	٢ - الأفعال وعملها
١٢٢	٣ - الفعل المبني للمجهول
١٢٤	٤ - الأفعال المستعملة استعمال الأدوات وتشمل :
١٢٤	أ - كان وأخواتها
١٢٨	ب - كاد وأخواتها
١٣٦	ج - أفعال المدح والذم
١٤٥	ز - أفعال التعجب
١٥١	٥ - عمل النصب في الأفعال ويشمل
١٥١	أ - المفعول به
١٥٧	ب - الخبر
١٥٧	ج - التمييز
١٥٩	ز - المفعول المطلق
م ١٥٧	هـ - ظروف الزمان
م ١٥٧	و - ظروف المكان

- ١٥٨ م ز - المفعول له
- ١٦٠ م ح - الحال
- ١٦٨ الفصل الثالث في العوامل من الحروف ويشمل
- ١٦٩ ١ - ضرب يرفع وينصب « إن وأخواتها »
- ٢ - ضرب ينصب فقط وفيه :
- ١٨٣ آ - المفعول معه
- ١٨٦ ب - الاستثناء
- ١٩١ ح - النداء
- ٢٠١ د - حروف النصب
- ٢١١ ٣ - ضرب يجزم
- ٢٢٣ ٤ - ضرب يجر
- ٢٢٦ ٥ - العامل وغير العامل من الحروف
- ٢٣٥ الفصل الرابع في العوامل من الأسماء ويتضمن
- ٢٣٥ ١ - الأسماء التي تعمل عمل الأفعال عملاً صريحاً وتشمل :
- آ - اسم الفاعل
- ٢٣٦ ب - اسم المفعول
- ٢٣٩ ج - الصفة المشبهة
- ٢٤٠ ز - المصادر العاملة عمل الأفعال
- ٢٤٨ ٢ - أسماء الأفعال
- ٢٦٠ ٣ - الأسماء العاملة عمل الحروف وتشمل :

٢٦٠	أ - الإضافة
٢٦٩	ب - أسماء الشرط الجازمة
٢٥٥	الفصل الخامس في أشياء منفردة ويشمل :
٢٥٥	١ - المعرفة والنكرة وفيه
٢٧٨	أ - الاسم المضمَر
٢٨٧	ب - الاسم العلم
٢٩٨	ج - التعريف باللام
٣٠١	ز - اسم الإشارة
٣٠٦	هـ - الاسم الموصول
	و - المضاف إلى معرفة
٣١٣	٢ - الإعراب الأصلي وغير الأصلي
٣٢٦	٣ - الإعراب الصريح وغير الصريح
٣٤٠	٤ - المقرون والجملة
٣٤٥	المفهرس العامة

جدول الأخطاء والصواب

طبع كتاب المرجل وأنا غائب ، تحت وطأة ظروف القاهرة ، وقد أدى ذلك إلى وقوع أخطاء كثيرة ، لا بد من الاعتذار للقارىء عنها ، وعن الاضطراب في علامات الترقيم ، وذكر الهام منها :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
10	٤	أن	أنا
12	٣	الأصفهاني	الأصفهاني
13	٤	٦٧٤/٥٥	١١٦٠/٥٥٥
24	٨	معلّمًا	مُعَلِّمًا
24	١٠	فمجدل	فمجدل
25	٧	اللّبِن	اللّابِن
29	١٠	ألفا	ألّفي
31	١٠	كالذي	كما
32	١٢	مررت به	مررت بزید
42	١٧	لأجله	معه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
49	١١	من كلمه	في كلمة
50	١٥	الإغفال	الأغفال
52	١	ثره	أثره
54	٢ (الحاشيه)	عن	على
55	١٤	إلى	على
57	الأخير	محمد	محمد
60	١٣	الإغفال	الأغفال
٤	٥	النحوي	النحوي
٥	٣	مؤلف	مؤلف
٦	١٠	لى?	إلى
٦	١٧	وأواسم	وأواسم
٧	٥	اخراً	آخرأ
٩	٢	ونحو	ونحو
٩	٣	:	ت حذف
١١	١	قواف	قواف
١٥	٩	يحسن دخول	يحسن دخول
١٨	١٠	يضرب	يضرب
١٨	الحاشيه «٢»	«١»	«٢»
٢١	١١	زيد وخرج	زيد قام وعمرو وخرج

الصفحة	السطور	الخطا	الصواب
٢١	١٤	لَلغَيْبِ	لَلغَيْبِ
٢٢	١٨	البصيرين	البصيرين
٢٧	الأخير	٣٨٥	٣٨٥ : ١
٢٨	١٠	اليدُ	اليدِ
٣٤	٣	والثب	والثبِ
٤٠	٢	صحيحٌ	صحيح
٤١	١٥	عليه	عليه
٤٨	١	زأدا	زادا
٤٨	٥	في	فتي
٥٨	٩	الماءُ	الماءِ
٥٨	١٠	الإضافة	الإضافة
٦٣	١	بالزيدين	بالزيدين
٦٣	١٥	وثُنَّة	وثبَّة
٦٣	١٦	وقلون	وقلون وقلين
٧٩	١	معربٌ	معربِ
٨٣	٣	أخرِ	أخرَ
٨٥	٥	معرفةٌ	معرفة
٨٦	٨	أعجميةٌ	أعجمية
٨٨	١	غيرُه	غيرِه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٨	١٣	الشقارى	الشقارى
٨٩	١٠	تَضْرَبَ	تَضْرَبَ
٨٩	١٣	وأفكل	أفكل
٩١	١٠	وأيضاً	أيضاً
٩١	١٥	وعمرة	وعمرة
٩٢	١٠	تنقل «دعد»	من الشطر الأول الى الثاني
٩٤	١٤	كخذا	كخذا
٩٥	٤ «الحاشية»	و «بار»	«بار»
١٠٤	١٥	هو	وهو
١٠٥	٦	لآخر	الآخر
١٠٩	٣	ومسقلاً	مستقلاً
١١٤	٤	منها	منها
١١٥	٧ - ٦	إذا	إذ
١١٥	٩	شبه	شبهة
١١٨	الأخير	وأثما	وإنما
١٢٠	٧	الكشرى	الكثرى
١٢٢	الأخير من الحاشية	جمع	مع
١٢٩	٤	فاتغني	فاستغني
١٢٩	٥	تعريه منفا في الاختبار	تعريه منفا في الاختيار

الصفحة	السطر	إخطأ	الصواب
١٢٩	٥ (الحاشية)	الغير	التحوير
١٣٠	٢ (الحاشية ٢)	بكر	كترز
١٣٠	٩	(٤)	(٤)
١٣١	١٤	الاسم	لاسم
١٣١	١٩	الزيدان	فتقول : الزيدان
١٣٤	٧	قوله عليه سبحانه	قوله سبحانه
١٣٤	١ (الحاشية)	العجاز	العجاج
١٣٤	٧ (الحاشية)	يجيء	مجيء
١٣٥	١	كوداً ولا	كوداً ولا
١٣٥	٦	حملها	حملها
١٣٦		تنقل الملاحظة (١) من الصفحة (١٣٦) إلى الصفحة (١٣٥)	
١٣٦	٢	أعلم	أعلم
١٣٧	٥٠	جمودها	جمودهما
١٣٨	٤	٧٠٨/٦٤٠	٧٠٨/٨٩
١٣٩	١	وَفَخَذُهُ وَفَخَذَتْهُ	وَفَخَذُ وَفَخَذَتْ
١٣٩	٥	المعرفة	المعرفة
١٣٩	٦	ما اعتدّاد	ملا اعتداد
١٣٩	٨	لازمأ	لازمة
١٣٩	١٠	وبالاسم	بالاسم
١٣٩	١٤	قلت	إذا قلت

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
صاحب	صاحب	١٤	١٣٩
الاستغراق، أعني الاستغراق	الاستغراق، أعني استغراق	١٧	١٣٩
الإخبار	الأخبار	٥	١٤٠
وكذلك	ولذلك	٤	١٤١
مجرهاها ومجرى	مجرهاها	٤	١٤١
أعني رفعها	أعني بهما	٧	١٤١
لحسان	لحساب	١ (الحاشية)	١٤١
لكثير	الكثير	٢ (الحاشية)	١٤١
٧٢٠/١٠١	٧٢٠/١٠	١ (الحاشية)	١٤٢
٥٨٤/٤٠	٥٨٤	٣ (الحاشية)	١٤٢
ارتفاع	ارتقارع	٦	١٤٢
إذ	إذا	١٠	١٤٢
بعد	يعد	٣	١٤٣
تشطب	من هذا المقصود بالمدح أو الذم ،	٧	١٤٣
»	إن كان ذمًا ، فقلت : زيده		
لكانت	كانت	١٢	١٤٣

الصفحة	السطور	الخطأ	الصواب
١٤٣	١٣	من أنها	على أنها
١٤٤	٤	ساء مثلاً	ساء المثل مثلاً
١٥٢	١٤	منها	منها
١٥٣	٩	كفّه	كفّه
١٥٥	٢	فيكون	فيكون
١٥٥	١٢	جبة	جبة
١٥٧	١	واحتلف	واختلف
١٥٧	٩	وتصب	وتصب
١٥٧	١٥	تبنيه	تبنيه
١٥٨	١	اسم - فعل	اسم فعل
١٥٨	١٢	المميز	المميز
١٥٩	١	إذا	إذا
١٥٩	١ (الحاشية)	٨٢:٢	٨٢٨
١٦٠	٧	عم	ثم
١٥٧ (مكرر)	١٧	«وسط»	وسط
١٦٠ (مكرر)	٧	وصفة	وصفة

الصواب	الخطأ	السطور	الصفحة
إذ	إذا	١٤	١٦٧
أنّ	آنّ	٨	١٧١
أستنه	أسته	الأخير	١٧٧
كاتتا	كاز	٤	١٨٠
امتناع	امناع	١١	١٨٢
بمعطوف	بمعطوف	١	١٨٥
والأصل	ولأصل	٨	١٩٠
مبهم	مبهم	١٢	١٩٠
أحواله	ء حواله	٧	١٩٢
المعارف	المارف	٧	١٩٥
بوضع	بوضع	٩	١٩٥
بالفاء	بالفا	١٠	١٩٥
الرفع	الرفع	١٢	١٩٦
فقلت يا زيد بن عمرو	يا زيد فقلت ابن عمرو	٥	١٩٧
إلى	لى	الأخير من الحاشية	٢٠٠
مع	مغ	٢٠	٢٠٥

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
فرعٌ	فرعٌ	١٠	٢١٣
ودخولها	ودخولها	٦	٢١٥
جَزَمٌ	جِزَمٌ	١٠	٢١٨
عَطَفَتْ	عَطِفَتْ	٧	٢٢٥
أجد ^(٣)	أجد ^(٢)	١٦	٢٢٥
انم (٣)	انم	٥ (الحاشية)	٢٢٥
توضع الأسطر ٧، ٨، ٩ من الحاشية قبل السطر الخامس			٢٢٥
عاملٌ وغير عاملٍ	عاملٌ وغير عاملٍ	١	٢٢٦
والحديثِ	والحديثِ	٢	٢٢٩
من أهل نجد	من هو من أهل نجد	١١ (الحاشية)	٢٣٠
لما	لها	١٢	٢٣٨
يُوَيِّسَ	يُوَيِّسَ	٢	٢٤٩
بجراها	بجراها	٥	٢٥١
نعته (١)	نعته	٢ (الحاشية)	٢٥٦
الكلم	الكم	٨	٢٥٨
بلفظه	بلفظة	١ (الحاشية)	٢٧٨

٢٨١	٤	بجری مجراها مُكَنَّ	بجری مجراها مُكَنَّ
٢٨٢	١٠	الغائب	الغائب
٢٨٣	٩	وإياكما	وإياكما
٢٨٣	١٧	وركوب	وركوب
٢٨٤	١٢	مُلْبِيسٍ	مُلْبِيسٍ
٢٨٦	١٠	بَيِّنَتْ	بَيِّنَتْ
٢٩٥	١	السَّمَر	السَّمَر
٣٠٠	٣	علي	علي
٣٠٤	٦	مع	مع
٣١٠	١	بَنَزَلَ	بَنَزَلَ
٣١١	١	غَيْر	غَيْر
٣١٢	٥	تَطْرَأ	تَطْرَأ
٣١٣	١١	يَخْتَصُّ	يَخْتَصُّ
٣٢٠	٤	بِالْفَرَجِ	بِالْفَرَجِ
٣٢٩	٢	وَشَعْرِي	وَشَعْرِي

الصواب	الخطأ	السطور	الصفحة
المكرم	المكدم	٣ (الحاشية)	٣٣٠
تخفيفاً	تخففناً	٢	٣٣٣
ثُنَيْتاً	أثُنَيْتاً	١٣	٣٣٤
الخليل	الحيل	١	٣٣٥
المفردُ	المفردَ	٦	٣٤٣
لجوير	بجوير	٥	٣٤٤
الأعفال	الإغفال	٦	٣٤٥
فدمرت	قدمرت	١٣	٣٥٧
بل بليدٍ	بل يلدٍ	٤	٣٥٨

* * *